وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

التخصص: علوم التسيير

دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة: البنك الوطني الجزائري)

من إعداد

زاوي شهرزاد

المناقشة بتاريخ 2018/11/22 من طرف اللجنة المكونة من:

بلعزوز بن علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشلف	رئيسا
بطاهر علي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	مقررا
طرشي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	مناقشا
سلام عبد الرزاق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	مناقشا
بوشيخي محمد رضا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	مناقشا
يعقوب محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة معسكر	مناقشا

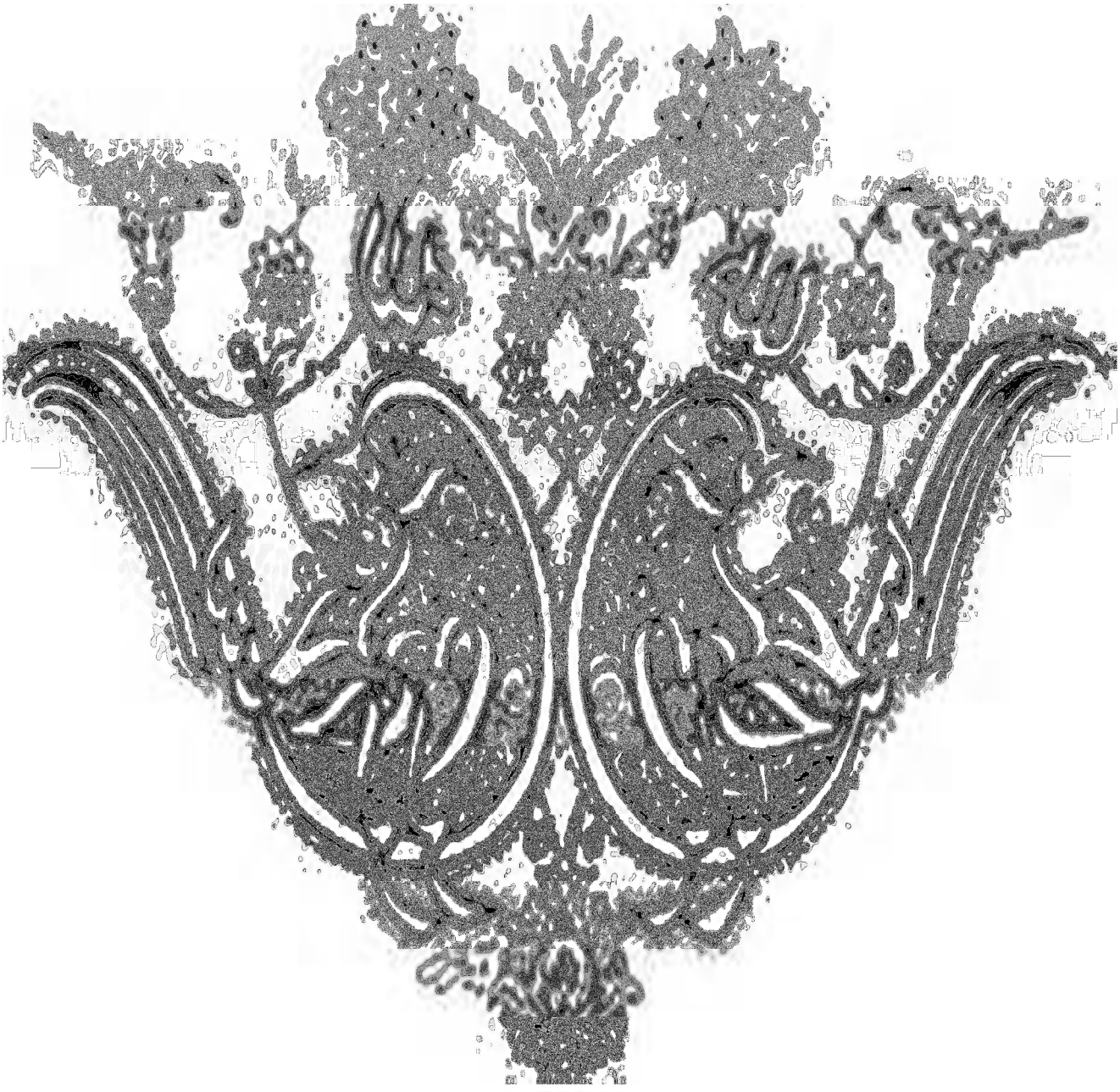

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٤﴾ لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَيُكَفِّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عِندَ ٱللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٥﴾ ﴾

صدق الله العظيم

الآيات من (١ – ٥) من سورة الفتح.

إهـــداء

أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين،

صلوات ربي وسلامه عليه.

بدانا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله

نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع،

وحقيقة تعجز الأقلام أن تحصي كل الذين يستحقون الإهداء،

فالمقام لا يتسع لذلك.....و هم أكثر من أن تحملهم هذه الصفحة

لذا، سأختصر هذه القائمة في شخص كنت أطوق أن يشاركني ثمرة هذا الجهد

إلى روح إبني الطاهرة: محمد الصديق رحمة الله والجنة مثواه.

شكر وعرفان

بعد شكر الله عز وجل وحمده حمدا كثيرا طيبا على توفيقه لي على اتمام هذا العمل،

لا يسعني إلا أن أقدم شكري وامتناني وعرفاني إلى:

– الأستاذ المشرف: بطاهر علي على توجيهاته ونصائحه البناءة،

وصبره طيلة هذا البحث، فجزاه الله كل الخير.

– لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذا البحث وتصحيح أخطائه،

وقبولهم مناقشته رغم انشغالاتهم، فجزاهم الله جميعا وجعل ما يبدلونه

من جهد في سبيل العلم في موازين حسناتهم.

– أستاذة جامعة محمد الطاهري بشار.

– أساتذة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

– كل من ساعدني من قريب وبعيد، سواء من الجامعات

أو مديريات ووكالات البنوك، إدارات....

فحفظ الله الجميع وجزاهم عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
تشكرات	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص	
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة	10
مقدمة الفصل الأول	11
المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة	13
المطلب الأول: مفهوم التنمية	13
الفرع الأول: تعريف التنمية	13
الفرع الثاني: أهداف التنمية وأنواعها	17
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:	20
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة	21
الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة ومبادئها	30
المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة ومؤتمراتها الدولية	36
المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة	36
الفرع الأول: المرحلة التاريخية (من 1945 إلى 1975)	36
الفرع الثاني: المرحلة التاريخية (من 1975 إلى 2015)	40
المطلب الثاني: التنمية المستدامة في المؤتمرات العالمية	42
الفرع الأول: الاهتمامات الدولية للتنمية المستدامة في المرحلة التاريخية (1945-1975)	42
الفرع الثاني: الاهتمامات الدولية للتنمية المستدامة في المرحلة التاريخية بين (1975 إلى 2015):	44
المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة وأبعادها	56
المطلب الأول : أهداف التنمية المستدامة	56
الفرع الأول: الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	56
الفرع الثاني: الأهداف الأساسية للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة	58

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	59
الفرع الأول: البعد البيئي والاجتماعي	60
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والتكنولوجي	62
خاتمة الفصل الأول	67
الفصل الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر	68
مقدمة الفصل الأول	69
المبحث الأول: المسار التنموي في الجزائر	70
المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962-1980)	70
الفرع الأول: الفترة مابين (1962-1970)	70
الفرع الثاني: الفترة ما بين (1970- 1980)	72
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1980- 2000)	74
الفرع الأول: الفترة ما بين (1980-1990)	74
الفرع الثاني: الفترة ما بين (1990- 2000)	77
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (2000-2015)	79
الفرع الأول: الفترة ما بين (2000-2010)	79
الفرع الثاني: الفترة ما بين (2010-2014)	83
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر	87
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	87
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية	87
الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية	94
المطلب الثاني: المؤشرات البيئية والتكنولوجية	105
الفرع الأول: المؤشرات البيئية	105
الفرع الثاني: المؤشرات التكنولوجية	110
المطلب الثالث: موقع الجزائر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	113
الفرع الأول: الأهداف الإنمائية للألفية والآليات المساعدة في تحقيقها	113
الفرع الثاني: مستوى الجزائر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	116
المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة ودور الدولة والمؤسسات الجزائرية في مواجهتها	121

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر	121
المطلب الثاني: التحديات البيئية والتكنولوجية	126
خاتمة الفصل الثاني	132
الفصل الثالث: ماهية البنوك التجارية الجزائرية	133
مقدمة الفصل الثالث	134
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية الجزائرية	135
المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية	135
الفرع الأول: عموميات على البنوك التجارية	135
الفرع الثاني: الوظائف الأساسية للبنوك التجارية	136
المطلب الثاني: البنوك التجارية الجزائرية	142
الفرع الأول: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الجهاز البنكي	142
الفرع الثاني: هيكل البنوك التجارية الجزائرية	149
المبحث الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة	154
المطلب الأول: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية	154
الفرع الأول: مساهمة البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع وتنميتها	154
الفرع الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في منح القروض واستثمارها لخدمة التنمية المستدامة	160
المطلب الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	163
الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق مناصب الشغل فيها	163
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الناتج والصادرات	166
المطلب الثالث: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الأجنبي	167
الفرع الأول: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة	168
الفرع الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	174
المبحث الثالث: تحديات وآفاق البنوك التجارية الجزائرية	177
المطلب الأول: التحديات التقليدية وآفاقها	177
الفرع الأول: المخاطر البنكية	177

الفرع الثاني: المنافسة البنكية	178
المطلب الثاني: التحديات الحديثة (المعاصرة) وآفاقها	179
الفرع الأول: البنوك الإلكترونية وتحديث وسائل الدفع إلكترونيا	179
الفرع الثاني: العولمة المصرفية	180
الفرع الثالث: مقررات لجنة بازل	181
خاتمة الفصل الثالث	184
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	185
مقدمة الفصل الرابع	186
المبحث الأول: عموميات على مؤسسة البنك الوطني الجزائري ومحيطها البنكي	187
المطلب الأول: عموميات على البنك الوطني الجزائري	187
الفرع الأول: عموميات على المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري	187
الفرع الثاني: المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري- شبكة الاستغلال بشار	188
المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري في الجنوب الغربي (المحيط البنكي)	191
الفرع الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية لمنطقة بشار	191
الفرع الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري في الجنوب الغربي	195
المبحث الثاني: الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري- شبكة الاستغلال بشار-	198
المطلب الأول: الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري بشار	198
الفرع الأول: المنتوجات والخدمات البنكية	198
الفرع الثاني: تسعير الخدمات البنكية	203
المطلب الثاني: تحليل نشاط البنك	205
الفرع الأول: تطور الموارد (المدخلات)	206
الفرع الثاني: تطور المخرجات (القروض)	208
الفرع الثالث: تحصيل الحقوق	212
المبحث الثالث: دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة	218
المطلب الأول: دور الودائع والقروض في تحقيق التنمية المستدامة	218
الفرع الأول: الودائع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	219

الفرع الثاني: القروض ودورها في تحقيق التنمية المستدامة	224
المطلب الثاني: دور البنك الوطني الجزائري- شبكة الاستغلال بشار- في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة	231
الفرع الأول: مساهمة المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري-بشار- في تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية	231
الفرع الثاني: مساهمة المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري-بشار- في تحقيق المؤشرات البيئية والتكنولوجية (المؤسساتية)	239
خاتمة الفصل الرابع	246
الخاتمة العامة	248
قائمة المراجع	254
الملاحق	265

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الفصل الأول	**ماهية التنمية المستدامة**	
جدول رقم (01-01)	الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة	58
جدول رقم (01-02)	أهداف التنمية للألفية " تعاهد بين الأمم المتحدة لإنهاء الفاقة البشرية" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	59
الفصل الثاني	**التنمية المستدامة في الجزائر**	
جدول رقم (02-01)	تطور حجم الاستثمار في الجزائر في الفترة مابين (1963-1966)	72
جدول رقم (02-02)	معدل تغطية واردات المنتجات الغذائية بالصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1963-1979)	74
جدول رقم (02-03)	خدمات الدين الخارجي كنسبة من الصادرات خلال الفترة (1980-1990)	76
جدول رقم (02-04)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	84
جدول رقم (02-05)	نسبة البطالة في الجزائر في الفترة (2001-2012)	85
جدول رقم (02-06)	تطور مؤشرات البينة الاقتصادية مابين (1960-2015)	91
جدول رقم (02-07)	المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة مابين (2002-2015)	93
جدول رقم (02-08)	مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر والعالم في الفترة (1980-2015)	94
جدول رقم (02-09)	نصيب الفرد من الدخل القومي الأجمالي ومؤشره من الناتج الخام	95
جدول رقم (02-10)	نصيب الفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (1962-2011)	107
الفصل الثالث	**البنوك التجارية الجزائرية**	
جدول رقم (03-01)	نمو الودائع المصرفية في الجزائر في الفترة (1986-1999)	155
جدول رقم (03-02)	نمو الودائع المصرفية في الجزائر في الفترة (2000-2015)	156
جدول رقم (03-03)	قدرة البنوك التجارية الجزائرية في جلب الودائع البنكية (1986-2015)	157
جدول رقم (03-04)	تطور قروض القطاع المصرفي حسب أجال الاستحقاق (1997-2015)	160
جدول رقم (03-05)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة ما بين (2000-2015)	164
جدول رقم (03-06)	تمويلات البنوك العمومية لعدد المؤسسات الممولة وعدد المناصب المستحدثة للفترة (2000-2004)	165

قائمة الجداول

جدول رقم (03-07)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2003-2011)	166
جدول رقم (03-08)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات	167
جدول رقم (03-09)	الصادرات والواردات في فترة التسعينات	170
جدول رقم (03-10)	الصادرات والواردات في الألفية الثالثة	171
جدول رقم (03-11)	هيكل الواردات خلال الفترة (2000-2015)	173
جدول رقم (03-12)	حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة والصادرة من وإلى الجزائر	174
الفصل الرابع	**دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**	
جدول رقم (04-01)	التقسيم الإداري لولاية بشار	192
جدول رقم (04-02)	تطور النمو الديموغرافي في ولاية بشار	193
جدول رقم (04-03)	أهم الثروات الباطنية في منطقة بشار	194
جدول رقم (04-04)	مستويات صيغ التمويل الثلاثي في إطار وكالة ANSEJ	199
جدول رقم (04-05)	نسب التمويل الخاصة بالقرض المصغر	200
جدول رقم (04-06)	توزيع جهاز TPE على مستوى وكالات المديرية الجهوية بشار	202
جدول رقم (04-07)	موارد ومخرجات مديريات البنوك المتواجدة في ولاية بشار	204
جدول رقم (04-08)	تطور موارد البنك (المدخلات) إلى غاية 2015	206
جدول رقم (04-09)	ترتيب وكالات البنك الوطني الجزائري حسب قيمة الموارد	207
جدول رقم (04-10)	تطور عدد حسابات الزبائن إلى غاية 2015	208
جدول رقم (04-11)	تطور القروض الممنوحة للبنك إلى غاية 2015	209
جدول رقم (04-12)	معدل تغطية الموارد للقروض لسنتي 2014،2015	210
جدول رقم (04-13)	ترتيب وكالات المدرية الجهوية للبنك حسب حجم القروض	210
جدول رقم (04-14)	تطور حجم موارد وقروض البنك الوطني الجزائري- شبكة الاستغلال بشار-في الفترة ما بين (2010-2015)	211
جدول رقم (04-15)	قيمة الحقوق المسجلة في حساب عدم التسديد عبر وكالات المديرية إلى غاية 2015	214
جدول رقم (04-16)	قيمة الحقوق المتنازع عنها في وكالات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار إلى غاية 2015	215

قائمة الجداول

جدول رقم (04-17)	قيمة الحقوق الميئوس من استرجاعها للبنك إلى غاية 2015	216
جدول رقم (04-18)	هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري (2000-2015)	220
جدول رقم (04-19)	هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار: (2008-2015)	221
جدول رقم (04-20)	هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار	222
جدول رقم (04-21)	مقارنة الودائع وأنواعها بين المديريات الجهوية للبنوك بولاية بشار	223
جدول رقم (04-22)	تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000-2015)	225
جدول رقم (04-23)	تطور أنواع القروض في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000-2015)	226
جدول رقم (04-24)	مقارنة حجم القروض الممنوحة بحجم الديون المستردة (2009-2015)	228
جدول رقم (04-25)	تطور القروض في المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار	228
جدول رقم (04-26)	تطور القروض في المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار	229
جدول رقم (04-27)	عدد مشاريع النقل والمواصلات التي مولها البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار- من 2005 إلى غاية 2015/12/31	232
جدول رقم (04-28)	عدد وحجم الاستثمارات الاجنبية التي مولتها شبكة الاستغلال بشار (إلى غاية 2016/09/30)	233
جدول رقم (04-29)	حجم العمالة لدى وكالات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – بشار-	235
جدول رقم (04-30)	حجم العمالة المتوفر من خلال تمويل المشاريع	236
جدول رقم (04-31)	توزيع المشاريع التمويلية للوكالات على الفئة النسوية (من 2005-إلى غاية 2016/09/30)	237
جدول رقم (04-32)	توزيع المشاريع حسب المستويات التعليمية في المديرية الجهوية للبنك بشار	238
جدول رقم (04-33)	القيمة الإجمالية للمشاريع الممنوحة من طرف المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2005-2015/12/31)	241
جدول رقم (04-34)	مؤشر الانتاجية والتنافسية للبنك الوطني الجزائري –بشار-	243
جدول رقم (04-35)	مؤشرات التنمية المستدامة المحققة من طرف البنك الوطني الجزائري بشار	244

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الفصل الأول	**ماهية التنمية المستدامة**	
الشكل رقم (01-01)	الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة	57
الشكل رقم (01-02)	أبعاد التنمية المستدامة	65
الفصل الثاني	**التنمية المستدامة في الجزائر**	
الشكل رقم (02-01)	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	80
الشكل رقم (02-02)	برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	82
الشكل رقم (02-03)	تطور معدل البطالة عند الشباب في الجزائر	85
الشكل رقم (02-04)	تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد(بسعر الدولار 2005)	95
الشكل رقم (02-05)	نسبة الانفاق على التعليم (النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي)	99
الشكل رقم (02-06)	تطور مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر	99
الشكل رقم (02-07)	عدد السكان في الجزائر من (1962-2015)	104
الشكل رقم (02-08)	نموذج سكاندیا المطور لنظام رأس المال الفكري	126
الفصل الثالث	**البنوك التجارية الجزائرية**	
الشكل رقم (03-01)	هيكل النظام البنكي الجزائري	153
الشكل رقم (03-02)	تطور القروض المصرفية الممنوحة للإقتصاد حسب المدة (1990-2014)	161
الشكل رقم (03-03)	نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية والبنوك الخاصة (2000- 2015)	163
الشكل رقم (03-04)	حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وأكبر عشر شركات مستثمرة في الجزائر	176
الفصل الرابع	**الدراسة الميدانية**	
الشكل رقم (04-01)	موارد ومخرجات مديريات البنوك المتواجدة في ولاية بشار	204
الشكل رقم (04-02)	ترتيب وكالات المديرية حسب قيمة الموارد إلى غاية 2015	208
الشكل رقم (04-03)	ترتيب وكالات المدرية الجهوية للبنك حسب حجم القروض	210
الشكل رقم (04-04)	تطور حجم الموارد والقروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار- ما بين (2010-2015)	211
الشكل رقم (04-05)	هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري (2000-2015)	221
الشكل رقم (04-06)	مقارنة بين ودائع المديريات الجهوية للبنوك التجارية في ولاية بشار (2000-2015)	223
الشكل رقم (04-07)	تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000-2015)	225

قائمة الأشكال

الشكل رقم (04-08)	مقارنة حجم القروض الممنوحة بين المديريات البنكية الجهوية بشار	230
الشكل رقم (04-09)	حجم العمالة المتوفر من خلال تمويل المشاريع	236
الشكل رقم (04-10)	توزيع عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي إلى غاية 2015/12/31	239

الملخص

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ومؤشراتها ومتطلبات تحقيقها في ظل الواقع والتحديات في الجزائر، واسقاط ذلك على البنوك التجارية الجزائرية كأهم قطاع يساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية، والتنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى أنه رغم مساهمة البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية والوطنية، من خلال تجميعه للموارد المالية بكمية كبيرة وتوزيعها في قروض تنموية على جميع القطاعات، ورغم تحقيقه لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في حدود نسبة التوافق مع مجال الدراسة. إلا أنه غير مدرج لمبادئ التنمية المستدامة في طلبات القروض رسميا، وعدم مراعاة معيار الجدارة الائتمانية في بعض المشاريع الممولة، وعدم متابعتها الفعلية بعد تمويلها. وغياب تمويل المشاريع التكنولوجية والبيئية (البنوك الخضراء والاقتصاد الأخضر)، ومشاريع التنمية البشرية.

وفي الأخير، خلصت الدراسة أن البنوك التجارية الجزائرية مازالت لم ترقى لمستوى تحقيق التنمية المستدامة بالشكل الكافي، لذلك عليها مجابهة كل التحديات والعراقيل، بداية بالاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية وفق أهداف التنمية المستدامة، وكذا تكثيف كل الوسائل لترشيد المشاريع البنكية لتحقيق التوازن في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، مؤشرات، بنوك تجارية ، الجزائر

Abstract

The study aims to identify the fundamental pillars of sustainable development and their indicators; and the requirements of its realization in light of the Challenges in Algeria. And then applying it in Algerian commercial banks as the most important sector contributing to economic sustainability and sustainable development..

The study revealed that despite the contribution of the National Bank of Algeria to the realization of local and national development, through to its collection of financial resources in large quantity and the distribution in development loans on all sectors, and despite achieving some indicators of sustainable development within the proportion of compatibility with the field of study.

However, it does not integrate the principles of sustainable development into formal loan applications; lack of the creditworthiness criterion in some funded projects and no effective follow-up after their funding, also lack of funding for technological and environmental projects (green banks and green economy) and human development projects.

Finally, the study concluded the Algerian commercial banks have not yet reached the level of achieving sustainable development adequately. Therefore, it must confront all challenges and obstacles, starting with the optimal utilization of material and financial

resources in accordance with the objectives of sustainable development, as well as intensify all means to rationalize the banking projects to achieve balance in economic, social, environmental and technological dimensions. And therefore achieving the sustainable development.

Keywords: sustainable development, indicators, commercial banks, Algeria

Résumé :
L'étude vise à identifier les piliers fondamentaux du développement durable et leurs indicateurs ; et les exigences de sa réalisation à la lumière des Défis en Algérie.
En l'appliquant dans les banques commerciales algériennes en tant que secteur le plus important contribuant à la durabilité économique et le développement durable.

L'étude a révélé que malgré la contribution de la Banque nationale d'Algérie à la réalisation du développement local et national, grâce à sa collecte de ressources financières en grande quantité et à la répartition en prêts de développement à tous les secteurs, et malgré sa réalisation des certains indicateurs de développement durable dans le mesure de la compatibilité avec le champ de l'étude.
Cependant, il n'intégrer pas les principes du développement durable dans les demandes de prêt officiellement; manque de critère de solvabilité dans certains projets financés et sans de suivi effectif après leur financement, aussi l'absence du financement des projets technologiques et environnementaux (banques vertes et économie verte) et les projets de développement humain.

Enfin, l'étude a conclu que les banques commerciales algériennes n'ont pas encore atteint le niveau requis pour parvenir à un développement durable. Pour cela, elles devaient faire face à tous les défis et obstacles, à commencer par une utilisation optimale des ressources matérielles et financières en fonction des objectifs de développement durable et en intensifiant tous les moyens permettant de rationaliser les projets bancaires afin d'équilibrer les dimensions économiques et sociales. , environnemental et technologique, et donc la réalisation de développement durable.

Mots-clés: développement durable, indicateurs, banques commerciales, Algérie

المقـــدمـــة

العـــامـــة

المقدمة العامة:

تعد الموارد الطبيعية الثروة الحقيقية للأجيال الحاضرة والقادمة، لأن التنمية والتطور الحضاري للإنسان ارتبط بمستوى تطور استغلاله لمختلف الموارد البيئية والثروات الطبيعية، لكن مع تطور الحياة والمجتمعات خاصة مع بداية الثورة الصناعية ودخول الانسان عصر التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي في جميع الميادين، أصبحت الموارد والثروات الطبيعية معرضة للنضوب، ذلك أن طبيعة هذه التنمية تعتمد على " قرصنة الطبيعة"، أي الاستنزاف المتواصل لهذه الموارد دون حدود منطقية للاستهلاك، وبالتالي التأثير السلبي على استغلال الموارد واختلال التوازن البيئي بين الفرص الحالية والمستقبلية في توزيع الثروات ومحدوديتها.

ولقد حضي موضوع التنمية باهتماما بالغا من طرف الباحثين، وأخذ مركزا مرموقا بين مختلف الدراسات والبحوث، حيث صاحبت البحوث في هذا الموضوع التطور في مفهوم مصطلح التنمية في حد ذاته، فخلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين ارتبط مفهوم التنمية باقتصاديات النمو أي الارتفاع في معدلات النمو والدخل، والزيادة في حجم الانتاج مع تجاهل دور البيئة في ذلك أي (فصل البيئة عن الاقتصاد). أما في منتصف السبعينات أصبحت التنمية تعنى بالتخفيض أو القضاء على مشكلتي الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل، ومع حلول الثمانينات أصبح الاهتمام بمفهوم التنمية التي تعكس التقدم في الأبعاد الاقتصادية والبيئية، البشرية والاجتماعية، السياسية والتكنولوجية، وهو التوجه نحو مفهوم التنمية المستدامة أو الشاملة أو المتواصلة.

فهدف التنمية المستدامة تطوير الأرض والمدن والبشر والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية، بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

والتنمية المستدامة في أصلها هي ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة إلى ثروات، أي إلى سلع وخدمات تقابل حاجات الإنسان، وهذا التحويل يعتمد على جهد الإنسان وما يوظفه من معارف علمية وما يستعين به من أدوات ووسائل تقنية مع مراعاة العدل والانصاف في استغلال هذه السلع والخدمات بين الأجيال. فعقدت المؤتمرات والقمم وزاد الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بها خاصة القضايا المتعلقة بالبشر والبيئة، لأنهما نقطة البداية والنهاية لتحقيق التنمية والازدهار لكل الشعوب والمجتمعات.

كما تعد الاستدامة الاقتصادية أحد الركائز الأساسية لأبعاد التنمية المستدامة حيث تهدف إلى الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد الاقتصادية دون استنزافها، وتعمل على تحقيق الرفاه الاقتصادي الذي يحافظ على رأس المال الطبيعي.

ولتحقيق البعد الاقتصادي والتناسق بينه وبين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، فإن كل بلدان العالم لاسيما الدول النامية مطالبة بتفعيل كل أجهزتها خصوصا الاقتصادية باعتبارها الدعامة الأساسية للتنمية، عن طريق انتهاج سياسات واستراتيجيات تنموية تدفع بعجلة الاقتصاد نحو النمو والازدهار ومواجهة كل المخاطر والأزمات في بيئة الأعمال المعقدة والمتغيرة باستمرار، خاصة في ظل المنافسة الشديدة والتطور التكنولوجي السريع والتحولات الهيكلية في الأسواق الدولية.

وفي ظل هذه التحولات، تلعب البنوك التجارية الجزائرية دورا هاما في التمويل والتطوير الاقتصادي للمجتمع، فتساهم في توفير الأموال الكافية لمتطلبات التنمية وتوظيفها في مشاريع تنموية قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل، تخدم التنمية المستدامة على المدى البعيد.

على هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

ما دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة؟

هذا السؤال يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مقومات ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر وما تحدياتها؟
- ما دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في ظل الإصلاحات والتحديات الراهنة؟
- ما هو دور البنك الوطني الجزائري كمؤسسة اقتصادية تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، الجهوية والوطنية بصفة مستدامة؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة، نفترض مجموعة من الفرضيات التالية، والتي سنختبر مدى صحتها أو عدمها في هذا البحث:

- التوجه نحو الاستدامة الاقتصادية ممرا لابد من عبوره لتحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن البعد الاقتصادي من أهم الأبعاد المكونة لأبعاد التنمية المستدامة، والذي يؤثر ويتأثر في أبعاد الاستدامة الأخرى (الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية).
- البنوك التجارية الجزائرية، ورغم مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، تظل مساهمتها غير كافية لتنمية مواردها وتوظيفها بما يتوافق ومتطلبات هذه التنمية.
- البنك الوطني الجزائري له دور أو على الأقل يساهم بقدر ما في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة عن طريق ما يوفره من موارد مالية، واستغلالها في مشاريع مختلفة تخدم التنمية المستدامة.

أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من الأمور التالية:

– يعتبر هذا البحث إضافة علمية تبحث في الدور الذي تلعبه البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل الاقتصاد الوطني وتنميته وتوظيف عوائده على أفراد المجتمع بما يوفر لهم الحياة الكريمة في شتى المجالات.

– الاستراتيجيات والسياسات الناجحة الواجب اعتمادها للحفاظ والاستغلال الأمثل للموارد البنكية بما يحقق التنمية الاقتصادية والمستدامة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

– معرفة الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ومؤشراتها ومتطلبات تحقيقها في بلد ما؛

– الواقع التنموي في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية والتنموية؛

– السياسات والاستراتيجيات التي تجابه تحديات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؛

– آلية عمل البنوك التجارية الجزائرية في ظل الاصلاحات الاقتصادية للنظام المصرفي الجزائري؛

– دور البنوك التجارية الجزائرية ومساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة؛

– واقع البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المحلية والجهوية كأساس لتحقيق التنمية الوطنية.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع ليكون محل الدراسة للاعتبارات التالية:

- الميل الشخصي لمعالجة المواضيع المتعلقة بالبنوك والتنمية.
- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه البنوك التجارية ليس فقط في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإنما تحقيق التنمية المستدامة ومؤشراتها.

حدود البحث: كدراسة علمية لهذا البحث، اعتمدنا على تبيان أهمية التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، ومواجهة تحديات تطبيق مؤشراتها في الجزائر، كما تعرضنا إلى دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية واستداماتها وتحدياتها في إطار النظام البنكي الجزائري. وكدراسة عملية أخذنا مؤسسة **البنك الوطني الجزائري** كنموذج لأحد البنوك التجارية الجزائرية، ولمعرفة واقع ومدى مساهمة هذا البنك في التنمية الجهوية والوطنية بصفة مستدامة، قمنا بالدراسة الميدانية على المستوى الجهوي في المديرية الجهوية بشار – شبكة الاستغلال بشار– بولاية بشار، والتي تضم ثماني وكالات موزعة عبر ولايات بشار، أدرار، تندوف. مما ألزمنا الحصول على بعض المعلومات الخاصة بالدراسة التنقل إلى هذه الولايات والوكالات التابعة لهذه المديرية أو المديريات الجهوية للبنوك المنافسة.

فترة البحث: حددت فترة البحث عموما في الجانب النظري خاصة فيما تعلق بالفصل الأول والثاني والثالث فترة (منذ الاستقلال إلى نهاية 2015) وذلك بغية المرور والتوضيح لكل المراحل التاريخية التي ميزت المسار التنموي بالجزائر (ضمن الفصل الثاني)، والإصلاحات الاقتصادية التي مر بها النظام المصرفي الجزائري (الفصل الثالث)، أما الجانب التطبيقي فحددنا فترة الدراسة من سنة 2000 إلى 2015 لعدة إعتبارات وهي:

- في سنة 2000 تم إصدار أول إعلان للأمم المتحدة خلال مؤتمرها في نفس السنة والذي ضم حوالي 189 عضو، سمي هذا الإعلان بإعلان الألفية ووضعت بذلك خطة لإنجاز أهداف الإعلان بحلول سنة 2015؛
- في المدة من (2000-2015) أي 15 سنة، مدة تتوضح فيها المعطيات الميدانية والإحصائيات اللازمة لمعرفة دور البنوك التجارية الجزائرية لاسيما البنك الوطني الجزائري محل الدراسة في تحقيق التنمية المستدامة التي تظهر آثارها في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية؛
- بحلول الألفية كانت الجزائر قد اعتمدت جملة من التحولات والاصلاحات الاقتصادية الجدية على مستوى المؤسسات الاقتصادية والبنوك، تظهر آثارها جليا في هذه المرحلة؛
- ابتداءا من سنة 2000، كان أول توجه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحضير الأطر التمويلية والداعمة لإنشاء المشاريع الصغيرة التي لها دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتحديد في سنة 2005 باشر البنك الوطني الجزائري في تمويل الاستثمارات الخاصة للزبائن الخاصين إلى جانب تمويل المشاريع المنجزة في إطار الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك تكون هذه الفترة مرجعية لإعطاء المعلومات والإحصائيات وتحليلها بدقة.

مصادر البحث: أهمها:

- الكتب والمراجع العلمية، المجلات والملتقيات والمؤتمرات، إلى جانب الرسائل الجامعية والأطروحات التي أغنت البحث وسهلت الإلمام بجوانب الموضوع.
- التقارير السنوية للأمم المتحدة بخصوص التنمية البشرية والأهداف الإنمائية.
- بيانات منشورة من قبل صندوق النقد الدولي، وإحصائيات البنك الدولي.
- التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري ونشراته المختلفة.
- التقارير السنوية والفصلية الصادرة عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- المجموعات الاحصائية السنوية للديوان الوطني للإحصاء.

- الإحصائيات المقدمة من طرف: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مديرية التخطيط بولاية بشار، مديرية التجارة والسجل التجاري بشار، وكالات الدعم المحلية بولاية بشار (ANSEJ, ANGEM, CNAC).
- إحصائيات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار ووكالاتها، المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار، المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار.
- المناشير المعتمدة لمديرية التسويق والاتصال التابعة للمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

صعوبات البحث: لقد واجهتنا صعوبات ومشاكل في مسيرة إعدادنا هذا البحث، أردنا الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلا، كما نود لفت إهتمام المسؤولين ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة إنجاز بحوثهم العلمية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر أهمها:

– قلة المعلومات المتعلقة بالموضوع خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، وحتى وإن وجد بعضها فيتسم بالطابع العام، ناهيك عن تناقض المعلومات وتعددها بتعدد مصادرها.

– صعوبة اسقاط أو قياس بعض المؤشرات الاقتصادية على مستوى دراسة الحالة، لأن بعض المؤشرات تقاس بالمستوى الكلي أي على المستوى الوطني ولا يمكن اسقاطها على مستوى البنوك بصفة عامة ومؤسسة البنك الوطني الجزائري بصفة خاصة، أو اسقاطها على المستوى المحلي.

– صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية، والموقف السلبي من طرف بعض المسؤولين وعدم اكتراثهم بأهمية البحث العلمي، وحججهم في افشاء الأسرار المهنية والبنكية خاصة فيما تعلق بالمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري.

هذه الصعوبات إلى جانب معوقات أخرى ما كانت لتثني عزيمتنا وإصرارنا على إنجاز هذا العمل.

الدراسات السابقة: حسب إطلاعنا وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت داخل جامعات الوطن وخارجها، والتي تناولت موضوع الدراسة لكن بشكل منفصل، أي التطرق إلى موضوع التنمية المستدامة على حدى. كما تنوعت الدراسات والأطروحات حول موضوع البنوك التجارية الجزائرية وأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية أو الاقتصاد الوطني في ظل الاصلاحات المصرفية في الجزائر.

ومن بين هذه الدراسات السابقة:

1. دراسة (**عبد القادر بابا**، 2004): أطروحة بعنوان "**سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، قدمت هذه الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية –فرع تخطيط–جامعة الجزائر، تناول الباحث في الأطروحة الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار، ثم تطرق إلى تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي ونصيب الدول النامية والعربية منه، في الأخير عرض واقع الاستثمار وسياسته في الجزائر، ثم جهود الدولة في ترقية الاستثمار ومواجهة تحدياته في ظل التطورات الراهنة. وقدم مجموعة من الاقتراحات من بينها: ضرورة توجيه احتياطات الجزائر من الصرف للاستثمار في القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة، السياحة والبنى التحتية، وتطوير القطاع البنكي من أجل التغلب على العراقيل البنكية أمام الاستثمار.

2. دراسة (**بطاهر علي**، 2006): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية– فرع تخطيط– جامعة الجزائر، حول موضوع "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**"، وفي هذا البحث تناول الباحث تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمالية، كما تعرض الباحث إلى آثار هذه الإصلاحات على تعبئة المدخرات خاصة عن طريق قبول وتنمية الودائع وأنواعها، وكذا دور النظام المصرفي والبنوك المكونة له في تمويل التنمية. وفي آخر الأطروحة، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

– الاصلاح الاقتصادي ضرورة لنجاح الاصلاح المالي؛

– استمرار محدودية النظام المصرفي في أداء وظيفته الأساسية كوسيط مالي؛

– التناسب غير العادي وغير المنتظم بين الائتمان المصرفي والتغيرات الحقيقية في النشاط الاقتصادي.

3. دراسة (**محمد طاهر قادري**، 2006): البحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر بعنوان الأطروحة "**آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، حيث تهدف الدراسة إلى الكشف عن التأشيرة المتبادلة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بالإضافة إلى عرض أهم التحديات والعقبات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، وتخلص الدراسة في الأخير إلى ضرورة حماية البيئة كأهم سبيل في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق البعد البيئى، والاهتمام بالعنصر البشري وضرورة تبني الحكم الصالح وآليات تطبيقه في المجتمع للقضاء على التحديات الانسانية للتنمية المستدامة.

4. دراسة (**محي الدين حمداني**،2009): قدم البحث لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع تخطيط– من جامعة الجزائر، بأطروحة تحت عنوان " **حدود التنمية المستدامة في**

الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل– دراسة حالة الجزائر–" ، وركز الباحث في هذه الدراسة بعد عرض الإطار الفكري للتنمية المستدامة، على استراتيجية التنمية المستدامة وحدودها في الاستجابة للحاجات مع توضيح أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، كما تطرق الباحث إلى أثر سياسة التنمية على الاستدامة في الجزائر من خلال عرض مؤشرات التنمية وتحدياتها بالجزائر في ظل الاصلاحات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد الوطني. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن جهود التنمية في الجزائر، فشلت في الاستجابة المستدامة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة وهو ما يمكن الاستدلال عليه من الواقع الحالي، مما يستدعي مراجعة استراتيجية التنمية في ظل المتغيرات الجديدة التي يعرفها العالم بما يجعلها تستجيب لطموحات الشعب وحاجاته عبر الأزمنة والعصور، وبما يجعلها تعظم النمو دون أن تضر بمصادره.

وأهم ما يميز هذه الدراسة:

– الدراسة توضح العلاقة بين البنوك التجارية الجزائرية والتنمية المستدامة، لأن أغلب الدراسات عالجت الأمرين على حدى، لذلك تبحث الدراسة في واقع وتحديات البنوك التجارية الجزائرية – مع اسقاط لأحد البنوك ومقارنته بالبنوك المنافسة– في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية.

— تعتبر دراسة إحصائية، تحليلية وشاملة في معالجة الموضوع، الدراسة تلم بمواضيع مترابطة فيما بينها مثل: مفاهيم التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة ومؤشراتها في الجزائر، واقع التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، البنوك التجارية الجزائرية وإصلاحات النظام المصرفي، واقع البنوك التجارية على المستوى المحلي والجهوي، التنمية المحلية...

– فترة الدراسة فهي شاملة في الجانب النظري (لتتبع كل المسار الإصلاحي فيما يخص البنوك التجارية والتنمية المستدامة) والفترة الحديثة (2000–2015) التي تعالج الموضوع على مستوى حقل الدراسة.

منهج البحث: في بحثنا هذا اتبعنا :

المنهج الاستنباطي: من خلال أسلوب الوصف نظرا لسرد التعاريف وماهية المعطيات، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية والوصف العميق لمفهوم التنمية المستدامة والاستدامة الاقتصادية على العموم ومؤشرات ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر على الخصوص، وكذا معرفة الدور الحقيقي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل تحديات النظام البنكي الجزائري لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المنهج الاستقرائي: من خلال الأسلوب التحليلي وذلك بتحليل المشكل بصفة فعلية لمعرفة كيف تساهم البنوك التجارية الجزائرية وما دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، بالاستعانة بمعطيات اقتصادية وإحصائية وتحليلها.

الأدوات المستعملة لجمع المعلومات في البحث: اعتمدنا في جمع المعلومات الخاصة بموضوع البحث على طريقة المسح المكتبي للإلمام بكل جوانب الإشكالية، كما استعنا بأدوات إحصائية كبرنامج Excel لحساب بعض المعطيات وتمثيلها بيانيا وتحليل نتائجها على ضوء ذلك.

بالإضافة إلى بعض اللقاءات والمقابلات الشخصية مع بعض المدراء والمسؤولين في البنوك والوزارات والمؤسسات، وبعض الباحثين الأكاديميين المتخصصين في المجال المالي والمصرفي والتنمية من داخل وخارج الجزائر.

هيكل البحث: قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة

في هذا الفصل وتمهيدا لمعالجة الإشكالية قمنا باستعراض مفهوم التنمية المستدامة وأهم المفاهيم المصاحبة لها، أهدافها ومبادئها، كما تطرقنا إلى الخلفية التاريخية في ظهور التنمية المستدامة والملتقيات والاتفاقيات التي رافقت ظهور هذا المفهوم تاريخيا. بالإضافة إلى ذلك قمنا بعرض خصائص التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية والبيئية.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة في الجزائر

قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، قمنا في المبحث الأول بالتعرف على تفاصيل المسار التنموي والاستراتيجي في الجزائر منذ الاستقلال، المبحث الثاني خصصناه لإسقاط أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي والبيئي، أما المبحث الثالث فاستعرضنا فيه أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ودور الدولة في مجابهتها.

الفصل الثالث: البنوك التجارية الجزائرية

يشهد العالم تطورا عميقا وسريعا على المستويات الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية والاجتماعية وهذا ينعكس بشكل أو بأخر على طبيعة وحياة الأفراد والمؤسسات، وبما أن النظام البنكي الجزائري أحد الأنظمة الفعالة في تطبيق السياسة المالية والمصرفية للدولة، لذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى البنوك التجارية الجزائرية وآليات عملها في إطار النظام البنكي الجزائري في ظل الإصلاحات المصرفية منذ الاستقلال، معرفة دورها في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق إبراز مساهمتها المباشرة في تطوير وتنمية أهم وظيفتين تقوم عليها البنوك، ومساهمتها غير المباشرة عن طريق تأثيرها في بعض المؤشرات

الاقتصادية والمساهمة في بعض من أبعاد التنمية المستدامة. بالإضافة إلى التطرق إلى تحديات وآفاق تحديث المنظومة المصرفية لمواكبة العولمة والتطورات الحادثة في بيئة الأعمال.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

البنك الوطني الجزائري أحد البنوك الحيوية التي تساهم في رفع المداخيل والعوائد المالية عن طريق الامتيازات التي تقدمها الخدمات البنكية. لذلك قمنا بالتعرض لدور هذا البنك على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي وبالضبط في المديرية الجهوية بشار–في تحقيق التنمية المستدامة ومؤشراتها محليا وجهويا، وذلك من خلال تقديم لمؤسسة الدراسة الميدانية ومحيطها البنكي في المبحث الأول، الإطار العملي لشبكة الاستغلال بشار في تفاصيل المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فعرضنا فيه بوضوح المعلومات والإحصائيات الدقيقة محليا أي جهويا، حول دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة، كإبراز مثلا مساهمته في تنمية الودائع والقروض لصالح التنمية المستدامة ومقارنتها مع المديريات المنافسة، مساهمة مؤسسة محل الدراسة في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية...

في الأخير، تم استعراض خاتمة البحث وأهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

الفصـــل الأول

ماهية التنمية المستدامة

مقدمة:

لم يكن مفهوم التنمية معقدا بسبب السيرورة التاريخية للمفهوم ذاته، بل بفعل الطبيعة المركبة للمفهوم وتعدد أبعاده واختلاف مستوياته. لأن مفهوم التنمية ارتبط بالعديد من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، ولأن المفهوم يرتبط بصيغة التقدم المادي.

ذلك ما نراه في الأدبيات الماركسية التي ركزت على البعد الكمي، فأصبح ذلك في نظرها المقياس والمرجعية، في أي عنصر من عناصر الإنتاج، وتأتي وسيلة الإنتاج لتسهم في تطوير طاقات الإنسان الجسدية والعقلية ليعاود عملية الإنتاج على نطاق واسع.

أما المفهوم الغربي الرأسمالي الذي يستند على قاعدة "الربح" كأساس في النشاطات الاقتصادية المختلفة فإنه ينظر إلى التنمية من خلال القيام بالمشاريع الاقتصادية الناجحة (المربحة) التي يديرها الأفراد وفق مبدأ " دعه يعمل دعه يمر"، كما ترى النظرية الليبرالية وفلسفتها الاقتصادية السياسية أن المصلحة الفردية وسعي الفرد لنفسه يؤدي إلى تقديم الخدمة للمجتمع حيث أن التنمية تعتمد على مقياس كمي يطلق على الزيادة في الإنتاج وتراكم رأس المال.

وبعد التطورات التاريخية التي عرفها مفهوم التنمية باعتبار أن سياسات التنمية هي السبيل الذي ينهض بمعدلات النمو الاقتصادي، حيث كان الهدف المرجو هو زيادة النمو الاقتصادي، دون إعطاء أهمية لانعكاساته على الموارد وعلى البشر نتيجة ما يلحق بالبيئة من عدم التوازن في تركيز مكوناتها، مما يؤدي إلى تدمير الأنظمة البيئية وتدهور مستوى الرفاهية التي تعرقل الوصول إلى التنمية. فإن أزمة التنمية التي تجسدت على المستوى العالمي في استمرار نمو الفقر وظهور الأمراض وتدهور الصحة، تدمير الموارد الطبيعية وإفساد البيئة، الاستمرار في الصراع الاجتماعي وإشعال الحروب العسكرية والمدنية هو ما أصبح يهدد فرص الأجيال الحالية والمستقبلية في أي بلد أو منطقة؛ الأمر الذي قاد إلى تغيير جذري لمضمون ومرتكزات التنمية وسبل تحقيقها.

إثر ذلك حضي مفهوم التنمية باهتمام فكري كبير، نظرا للمكاسب التي تسعى التنمية لتحقيقها في سبيل رفع مستوى معيشة الإنسان وتحسين جودة الحياة كأهم مبدأ للتنمية، فتطور مفهوم التنمية ولم تعد اليوم تلك الزيادة في حجم الدخل القومي أو الفردي، بل يتمحور مفهومها حول الكائن البشري ذاته فالناس هم الثروة الحقيقية لأي أمة، لأن هدف التنمية أن يعيش الناس حياة كريمة خالية من العلل وبشكل متوازن بين الأجيال.

هذا التوازن يشمل مفاهيم متداخلة الأبعاد منها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية والتكنولوجية...؛ وتنشد التعايش والتعاون ما بين الدول المتقدمة والنامية على النحو الذي يوافق بين التنمية وحماية البيئة ويحقق العدالة بين الأجيال.

إذن فأصبح إلزاما من باب الإنسانية–لا غير– على دول العالم تبني هذا النهج التنموي وتبني هذا المفهوم الذي أطلق عليه بمفهوم **التنمية المستدامة** الذي يعتبر الإنسان غايته ومنطلقه... ويجعل من هدفه الجوهري كفالة تنمية واستدامة في شتى المجالات، بحيث تكون قادرة على تحقيق عدالة اجتماعية وإنصاف فيما بين الأجيال والحق بالتمتع ببيئة تزخر بموارد لا تحصى ولا تعد؛ وبالشكل الذي لا يقلل من قدرتها ولا قدرة الأجيال اللاحقة لها على تلبية متطلبات الحياة الكريمة.

وبالتالي فالتنمية المستدامة هي تنمية موالية للناس ولفرص العمل وموالية للطبيعة، فهي تعطي أقصى أولوية للحد من الفقر، والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي وإعادة تأهيل البيئة، وهي تهتم بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال القادمة.

وتحقيق هذا الهدف السامي يتطلب صدق نوايا في تحمل مسؤولية مشتركة ومتباينة، ومتابعة مستمرة للإنجازات المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية، اعتمادا على جملة من المؤشرات سواءا لوصف الحالة المعاشة أو لتبيان درجة الدفع للنهوض بها أو مقدار الاستجابة المحققة، مما يسمح بتثمين المجهودات وتقييم المساعي القائمة لإحلال التنمية المستدامة التي تتطلب ضبط الأولويات وضمان توافقها على مدى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وباحترام مبادئها، ومن تم تحديد طرق ومناهج إرسائها على أرض الواقع؛ وحشد الكفاءات وتفعيل دورها ومجابهة التحديات لكسب الرهانات في زمن تسارعت فيه متطلبات الشعوب.

ضمن ما سبق قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة.

المبحث الثاني:الخلفية التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة ومؤتمراتها الدولية.

المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة وأبعادها.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة

من أجل مواجهة الحقائق الجديدة والمستجدة، تطور مفهوم التنمية وتغير مضمونه وانتقل خلال العقود القليلة الماضية من المفهوم التقليدي ذو الطابع الاقتصادي الكمي الذي يعتبر التنمية الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية إلى المفهوم الذي يحمل قيما نوعية ذات أبعاد إنسانية، بالتركيز على العنصر البشري الذي أخذ في الحسبان تنمية الموارد البشرية على أساس أن البشر هم الركيزة الأساسية لتقدم الدول وتنمية نوعية الحياة التي ترتكز على معايير نوعية، كتحسين نوعية الصحة والتعليم والسكن والعمل والدخل وغيرها من الحاجات الأساسية، من أجل تنمية الموارد وإطالة عمر استخدامها واستدامتها والمحافظة عليها من التدهور والتلوث، وهي الأهداف التي تصبو التنمية المستدامة إلى تحقيقها.

ولقد تعددت التعاريف حول التنمية المستدامة نظرا لتطور هذا المفهوم عبر الزمن وكذا تغير الأفكار وتطورها من أجل تحسين أوضاع الحياة التي تعتبر المطلب الرئيسي للتنمية المستدامة، وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة يجب أولا تعريف التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

يعتبر مفهوم التنمية أكثر المفاهيم عمومية وشمولية وحضي باهتمام فكري كبير، نظرا للمكاسب التي تحققها التنمية في رفع مستوى معيشة الإنسان وتحسين جودة الحياة، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي والرفاهية لكافة الشعوب.

الفرع الأول: تعريف التنمية

أولا: تعريف التنمية لغويا واصطلاحا: على المستوى اللغوي: **"التنمية"** مشتقة من الفعل (نمّى، ينمّي، منمّى) ويقصد به الازدياد التدريجي، ويقال نمّى المال أو الإنتاج أي زاد وكثر، ويقال نمّى الأمر: طوره، نمّى إليه الحديث: أسنده إليه ونمّى ذاكرته أي أنعشها وطورها، وانتمى الرجل أي انتسب[1] .

أما اصطلاحا فيقصد بالتنمية الازدهار، والزيادة، والرفاهية أي رفع مستوى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، مما يوحي بتغيير إيجابي وتطور وتقدم. ويختلف مفهوم التنمية عن مفهوم التغيير لأن التغيير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء بالمجتمع كما هو الحال في حالة الحرب في دولة ما حيث

[1] ابن المنظور، " **لسان العرب**"، دار صادر، الجزء الخامس عشر، بيروت،صفحة 341.

يكون هناك تغيير ولكن ربما ليس للارتقاء، في حين تعني التنمية التدخل المقصود لتحقيق التغير والنمو بصورة سريعة الخطى في فترة زمنية محددة تحددها خطط التنمية[1].

ثانيا: تعريف التنمية تعريفا علميا: لقد تعددت التعاريف حول مفهوم التنمية من وجهات نظر مختلفة وعبر أزمنة مختلفة، نذكر بعضها فيما يلي:

أ.تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية: أقرت هيئة الأمم المتحدة في عام 1956 تعريفا مميزا للتنمية على أنها" تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[2].

ب.تعريف عالم الاجتماع سميلسر Smelser " إن التحديث أو التنمية يتضمن تحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا (أي أن تصبح أكثر تعقيدا)، والسكان (مزيد من التحول إلى المدن)، والزراعة (مزيد من الإنتاج التجاري)، والأسرة (مزيد من الثورية)، والدين (مزيد من العلمانية) وهكذا...، كما ذهب "**بارسونز**" إلى أن العملية التطورية للبلدان النامية– هي في حقيقتها– زيادة (أو تدعيم) القدرة التكليفية للمجتمع، وإن العملية التطورية تنشأ إما من داخل الانتشار الثقافي أو من خلالها[3].

ت.تعريف شومبيتر Schumpeter: يقدم **شومبيتر** في كتابه (نظرية التنمية الاقتصادية) تفسيرا لكل من مفهومي النمو والتنمية، إذ يرى أن النمو هو عبارة عن تغير تدريجي منظم يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد، أما التنمية فهي نتاج قوى تعمل في داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة "[4].

هذا التعريف يدعم فكرة أن التنمية لا تعبر فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد إلى التغيير النوعي والهيكلي بخلاف النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، أو متوسط نصيب الفرد منه. وحتى تسهل التفرقة بين مفهومي التنمية والنمو الاقتصادي، يجب ملاحظة أوجه الاختلاف بينهما في النقاط التالية[5]:

---

[1] عبد الرحمان العيسوي، " **الإسلام والتنمية البشرية**"، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1988، ص12-15.

[2] محي الدين نصرت وآخرون،" **تنمية المجتمعات الريفية** "، مقال المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1971، ص 301.

[3] السا اسيدون، " **النظريات الاقتصادية في التنمية** "، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997، ص 16.

[4] شوقي أحمد دنيا، " **الإسلام والتنمية الاقتصادية**"، دار الفكر العربي، دمشق، 1979، ص 23.

[5] ابراهيم مشورب، " **التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**"، دار المنهل اللبناني، ، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان ، 2002، ص152-154.

– يعتبر عنصر الإرادة وجه التفرقة الأول حيث تعد التنمية فعلا إراديا تقوم به الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر وكمنتج، بينما النمو هو فعل تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو الأرقى.

– التنمية هي تراكم نوعي في مختلف جوانب الحياة بينما النمو هو تراكم كمي مثلا الزيادة الكمية في الناتج القومي.

– التنمية بمفهومها العلمي تتحقق بفعل التبادلات الجذرية التي تحصل في المؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة ولذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة تعوض تلك القديمة، إذن التنمية هي تغيير بنيوي في الوضع القائم بينما يتم النمو في إطار المؤسسات والبنى القائمة دون تغيير في الوضع.

– التنمية هي مشروع شامل ومتكامل، فهي تتطلب تغييرات سياسية وثقافية واقتصادية...في حين أن النمو لا يتطلب مثل هذه التغييرات.

كما يرى طلعت السروجي أن الفرق بين النمو والتنمية يكمن في العناصر التالية:[1]

– مفهوم التنمية يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة، أما مفهوم النمو يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.

– التنمية مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المتخلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها أما النمو هو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.

– التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان (الدولة) لتحقيق أهداف معينة، أما النمو هو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.

– تحتاج التنمية إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم، بينما النمو فكثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.

وللتعرف أكثر على مفهوم التنمية ، نستعرض أهم التعريفات التي خصت بها:

أ.تعريف سهير حامد: " التنمية مفهوم شمولي، ينشغل الاقتصاد عمودها الفقري ، تسعى إلى التغير الدائم بحيث يساهم هذا التغير في تطوير جميع القطاعات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو

[1] طلعت السروجي، " **التنمية الاجتماعية**"، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص 51.

ثقافية أو سياسية، وتخلف أي قطاع منها سيؤدي إلى تخلف القطاعات الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الأخلاقي للتنمية، فالإنسان هو غاية ووسيلة للتنمية، ويحتل مركز الصدارة فيها، ومن خلاله تسعى العملية التنموية لتخليص الإنسان من مظاهر المعاناة"[1].

ب.تعريف خالد مصطفى قاسم: "التنمية هي توفير عامل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية وحسب هذه الرؤية فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة"[2].

ومن منظور إسلامي، فان الإسلام جاء بفكرة التنمية قبل أي فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية، وحتى إن لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظه لكننا نجد عدة ألفاظ مترادفة في الكثير من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ومن بين أكثر الألفاظ دلالة على التنمية: العمارة، التعمير،التمكين، الحياة الطيبة والتثمير، وذلك مصداقا لقوله تعالى : ﴿**هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾[3]حيث يفسر حسب قوله " هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنْ الْأَرْض" أَيْ اِبْتَدَأَ خَلْقكُمْ مِنْهَا، خَلَقَ مِنْهَا أَبَاكُمْ آدَم، " وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا " أَيْ جَعَلَكُمْ عُمَّارًا تَعْمُرُونَهَا وَتَسْتَغِلُّونَهَا[4]، وقال عز وجل ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[5] .

في هذه الآية وحسب تفسير الشيخ محمد متولي الشعراوي يقول أن الحق تبارك وتعالى يعطينا قضية عامة، هي قضية المساواة بين الرجل والمرأة في جزاء قضاء الأعمال، فالعمل الصالح مقبول من الذكر والأنثى على حدً سواء، شريطة أن يتوفر لديهم الإيمان، ولذلك يقول تعالى{ :**وَهُوَ مُؤْمِنٌ**} حيث يكون العمل له جدوى ويكون مقبولاً عند الله؛ عندما يتوفر الإيمان، في حين نرى كثيراً من الناس الذين يقدمون أعمالاً صالحة، ويخدمون البشرية بالاختراعات والاكتشافات، ويداوون المرضى، ويبنون

---

[1] سهير حامد، " **إشكالية التنمية في الوطن العربي**"، الشروق، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2007، ص24.

[2] خالد مصطفى قاسم، " **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007،ص 19.

[3] الآية 61 من سورة هود.

[4]تفسير ابن الكثير، http://ayatq.engcv.com/tafseer.php?s=11&fa=61&ta=61 , télécharger le 03/07/2013

[5]الآية 97 من سورة النحل.

المستشفيات والمدارس، ولكن لا يتوفر لهم شرط الإيمان بالله، فنرى الحق تبارك وتعالى لا يبخس هؤلاء حقهم، ولكن يعجله لهم في الدنيا؛ لأنه لا حظ لهم في أجر الآخرة حيث يقول تعالى{: **مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ**} " الآية 20 من سورة الشورى ".

أيضا يقول:{**فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ** } هذه هي النتيجة الطبيعية للعمل الصالح الذي يبتغي صاحبه وجه الله والدار الآخرة، فيجمع الله له حظين من الجزاء، حظاً في الدنيا بالحياة الطيبة الهانئة، وحظاً في الآخرة[1].

مما سبق ومن خلال مجمل التعاريف، نستنتج أن معظم الباحثين ركزوا على أن التنمية تتصف بالشمولية لأنها تمس كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والسياسية، مع مراعاة القيم الأخلاقية للمجتمع ودراستها بدقة وعدم إهمالها عند صياغة ووضع استراتيجيات التنمية.

إن الهدف الأساسي والجوهري للتنمية هو توفير حياة كريمة للإنسان، تجنبه كل أشكال المعاناة ولا يمكن حدوث ذلك إلا كانت هناك الرغبة والقدرة على تحقيق ذلك، فالرغبة يراد بها وعي الفرد بعملية التنمية وضرورة المشاركة فيها، والقدرة هي توفير كل الإمكانات التي تجعله يساهم في هذه التنمية.

بصفة عامة، وما يمكن استنتاجه من التعاريف السابقة، أن **التنمية** هي التمكن من الوصول باستمرار إلى مستوى عيش جيد من الناحيتين المادية والمعنوية، فالتنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرض إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مُرضية إلى حاجات وطموحات الشخص والجماعة، فالهدف الأخير من التنمية هو تفتح الشخص الذي يؤدي إلى تقدم المجتمع.

الفرع الثاني: أهداف التنمية وأنواعها

أولا: أهداف التنمية: تهدف التنمية عامة إلى تحقيق ما يلي:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

[1] تفسير الشيخ الشعراوي، http://www.nourallah.com/tafseer.asp?SoraID=5&AyaOrder=97, téléchargé le 03/07/2013.

– الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج للإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

– تهيئة وسيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

– تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن وإنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

– إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي.

ثانيا: أنواع التنمية: هناك عدة أنواع للتنمية حسب المجال الذي تستهدفه وتتمثل في ما يلي:[1]

– التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

– التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

– التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

– التنمية البيئية أو المتواصلة: هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

[1] دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية و خصوصيات العالم الإسلامي،
http://doc.albhatoo.net.ma/img/doc/23nov_4.doc, téléchargé le 12/01/2010.

– التنمية الاقتصادية: هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

وبما أن موضوع الدراسة يشمل على مساهمة ودور البنوك التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي بدورها تقودنا إلى التنمية المستدامة، سنتدرج فيما يلي بعض التعريفات الخاصة **بالتنمية الاقتصادية**:

أ.تعريف شومبيتر: " تعتبر التنمية الاقتصادية نظرية ثابتة توثق حالة الاقتصاد في وقت معين، كما يمكن أن تمثل تغيرات طارئة على حالة التوازن في النظرية الاقتصادية مدفوعة بعوامل تدخّل قادمة من الخارج"[1].

ب.تعريف محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي: " التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"[2].

ت.تعريف إبراهيم العيسوي: " هي الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد الوطني – الذي هو في وضع يتسم بالركود لفترة طويلة– قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5% و7% سنويا، وهو ما يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2% و4% سنويا (بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا)[3].

أما من وجهة نظر الإسلام، فيرى أحمد السيد كردي أن " للتنمية الاقتصادية في الإسلام مبادئ وأهداف جليلة، يمكن أن نجملها اختصارًا في اثنين: هدف اقتصادي مرحلي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للفرد والجماعة. وهدف إنساني، وهو الهدف النهائي ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي، لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة متمثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة بالله عز وجل. كما ترتكز عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام على مرتكزين أساسيين، يمكنانها من تحقيق هذه الأهداف، هما:

– مرتكز العقيدة الإسلامية، والتي ينبع منها إقامة أكبر قدر من العمران، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي على ظهر الأرض، ذلك لأن العقيدة الإسلامية ترسم للإنسان دوره في الحياة ومسؤوليته تجاهها، ثم تأمره أمرًا صريحًا بأن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] J.Schumpeter, U.Backhaus,**" The Theory of Economic Development"**,Article of University of Erfurt , 2003,p61-116

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **"التنمية الاقتصادية " مفهومها، نظرياتها، سياساتها""**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2000، ص 20.

[3] إبراهيم العيسوي، " **التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–**"، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، ، 2001، ص13.

– مرتكز الإرادة المجتمعية " الجماعية " وإنماء الشخصية الجماعية للمجتمع المسلم، والتي تستند إلى القيم الاجتماعية الإسلامية "[1].

مما سبق ، **التنمية الاقتصادية** تعبر عن التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، كما يمكن أن تكون مجموعة الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة، فضلًا عن غيرها من المجالات الأخرى.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، فبينما تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، يشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي وبناءًا على ذلك، يشير الخبير الاقتصادي أمارتيا سين إلى أن: " النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية "[2]. غير أن تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية رهين بما توفره البيئة من موارد، حيث لا مجال للأولى بدون الثانية وهذا يعني أن العلاقة بينهما وطيدة واستمرار توازنها يستدعي العقلنة وبعد النظر في الممارسات والتصرفات والسلوكات.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة:

أدرك العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية المعتمد لم يعد مستداما مادام نمط الحياة الاستهلاكي مرتبطا بأزمات بيئية ناتجة عن الاستغلال المستمر للأرض وبصورة غير متوازنة، جعلها تحت سيطرة تحدي يتمثل في عدم قدرة موارد الطبيعة على تحمل احتياجات البشر المتزايدة من جهة وتأثيرهم عليها من جهة أخرى، مما أدى إلى ظهور مسار متعارض بين التنمية ومستقبل الأرض.

هذا الأمر أوجب الاهتمام بمصير البيئة وما تحتويه من موارد مختلفة، والبحث عن السبل المؤدية إلى تحسين ما طرأ على الطبيعة من تغييرات في مجالات مختلفة سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية

---

[1] أحمد السيد كردي، " **التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي**"، موسوعة الإسلام والتنمية،
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129309,consulté le 11/10/2013

[2] Amartya.Sen," **Development: Which Way Now?**", Economic Journal, Vol. 93 Issue 372, December 1983, Pp.745-762,http://darp.lse.ac.uk/PapersDB/Sen_(EJ_83).pdf, consulté le 11/10/2013.

أو إدارية وغيرها، وظهرت التنمية المستدامة كنتيجة للتطور الفكري الذي مر به مفهوم التنمية، فهي فكر تنموي جديد جاء ليتدارك الأخطاء التي كانت تشوب الفكر التنموي خاصة التوازن بين التنمية والبيئة، لأن تحقيق التنمية والمحافظة على البيئة هما أساس استدامة الحياة على كوكب الأرض والتنمية المستدامة هي التي تسعى لتحقيق العدالة بين أجيال الماضي والحاضر والمستقبل.

من هذا المنطلق سنتعرف أكثر على مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

أولا :اصطلاحا: يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الايكولوجيا Ecology، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة – نتيجة ديناميكيتها – إلى تغييرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy و علم الايكولوجيا Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منها بالجذرEco والذي يعني في العربية البيت أو المنزل، وهو المعنى العام لمصطلح الايكولوجيا أي دراسة مكونات البيت، أما مصطلح إيكونومي فيعني إدارة مكونات البيت[1].

ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو بيئة أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول دراسة وتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الإصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوّم) لمعان متعددة منها: التأني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه، فالتنمية تحتاج إلى تأني في رسم سياستها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها.

والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف، وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة

1 S.Schely and J.laur , **"The Sustainability Challenge"**,Pegasus Communications,Inc,Cambridge, 1997,p1.

نجد المصطلحان مترادفين كترجمة للمصطلح الإنجليزي Sustainable Développent، فالبعض يقول التنمية المستدامة، والبعض الآخر يقول التنمية المستديمة.

وفي دراسات أخرى ينوه فيها إلى ضرورة تصحيح المصطلح من التنمية المستدامة إلى التنمية المستديمة من منطلق أن أصل مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم الفاعل) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم المفعول) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالتين، لأن اسم الفاعل بينة صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، فتوصف التنمية بأنها مستديمة وتجعل ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة الاستدامة.

بينما صيغة اسم المفعول (المستدامة) تدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، وهذا يعني أن ديمومة التنمية راجعة إلى قوى خارجية، لأن التنمية هنا وقع عليها حدث الإدامة من الخارج.

واستخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئا جديدا في هذا المجال على اعتبار أن عملية التنمية – التي تعكس البحث عن الأفضل – هي عملية مستمرة بطبيعتها، والبحث عن الأفضل هو جزء من التكوين التنظيمي للفرد وللجماعة وللمجتمع[1].

في حين نجد أن واضعي مصطلح Développent Sustainable أقروا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية، وبالتالي لابد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكن القول أن مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن إستمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى[2].

على صعيد آخر، فيقع الإشكال بين مصطلح التنمية المستدامة والتنمية المستديمة في تدخل القوى الفاعلة في التنمية، حيث يمثل الفرد والمجتمع قوى الدفع الذاتية والفاعلة تلقائيا لعملية التنمية حسب دعاة مصطلح التنمية المستديمة، أما دعاة مصطلح التنمية المستدامة فيعتبرون الفرد والمجتمع قوى خارجية تؤثر على التنمية، إلى جانب ذلك، هناك من يحفز أيضا على مصطلح التنمية المتواصلة أو التنمية المتصلة، وهناك من قال موصولة وآخرون مستمرة، فمثلا الدكتور إسماعيل صبري عبد الله يرى

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط،" **التنمية المستديمة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2007، ص 23-24.

[2] نفس المرجع السابق، ص25.

أنها تنمية مطردة ُمعللا ذلك بكون فعل الاطراد يعني تحديد قوة الدفع لتحقيق الاستمرار اللاتلقائي، ويدافع الأستاذ مصطفى طلبة عن مصطلح التنمية المستدامة على نسق مستطاع الإدامة[1]، ورغم تباين هذا المصطلح من مفكر إلى آخر واختلاف وجهات النظر حول اعتبار القوى الفاعلة في التنمية، إلا أن هذا الأمر لا يفسد للود قضية. المهم أنها تصبو إلى هدف واحد هو حسن استغلال موارد الأرض بما يحقق التنمية والمحافظة على هذه الموارد كحق للأجيال القادمة.

ثانيا: التنمية المستدامة كمفهوم علمي: يعد أول ظهور لمصطلح التنمية المستدامة**Sustainable Development** في سنة 1987، والوارد في تقرير اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية تحت عنوان "Our CommonFuture" مستقبلنا المشترك، حيث جاء بالتعريف الرسمي والصريح للتنمية المستدامة، فبعد التنمية المتواصلة، التنمية المستمرة، القابلة للإدامة إلى الاستقرار أخيرا على التنمية المستدامة أو المستديمة، ومع ذلك تعددت تعاريفها إلى الحد الذي يجعلها محلا للعديد من الانتقادات، ويرجع الاختلاف في مفهومها إلى عدة عوامل:

– المستويات المختلفة التي يتم تناول التنمية المستدامة فيها، فيمكن الحديث عن التنمية المستدامة على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

– التنمية المستدامة ليست مجرد خطط لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية، بل هي مفهوم تتبناه جميع الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية في صياغة استراتيجياتها للقرون المقبلة.

– التنمية المستدامة لم تكن مقصورة على الاقتصاديين فقط، بل تناولها أيضا البيولوجيون والجيولوجيون والإيكولوجيون وعلماء الطبيعة بالإضافة إلى علماء الاجتماع والسياسة والمهتمون بقضايا السكان وقضايا المرأة والمهتمون بالصحة.

– صعوبة تحديد النماذج الاقتصادية المستدامة فيما يتعلق بالإنتاج والاستهلاك.

وعرف قاموس **ويبستر Webster** التنمية المستدامة على أنها " تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا[2].

---

[1] كمال ديب،" **دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009، ص.

[2] D. Geis and T. Kutzmark,**"Development Sustainable Communities-The future is now",**Center of Excellence for Sustainable Development, Washington, D.C; s.n; 1998. 10 p whttp://bases.bireme.br/cgi-bin/wxislind.exe/iah/online/?IsisScript=iah/iah.xis&src=google&base=REPIDISCA&lang=p&nextAction=lnk&exprSearch=45919&indexSearch=ID, consulté le 01/02/2010.

أما قاموس **أكسفورد الدقيق السياسي The concise oxford Dictionary of politics**عرف " أن التنمية المستدامة هي المفهوم الذي يؤكد التوازن بين مصالح النمو الاقتصادي والحماية البيئية، ويؤكد أهمية التحولات الهيكلية بين الأجيال والحفاظ على الموارد الغير متجددة والحفاظ على مجموعة متنوعة من المبادئ المحددة بخصوص مسؤوليات صناع القرار"[1].

وأيضا **قاموس علم التنبؤ** وضح أن " الاستدامة (التنمية المستدامة) هي التنمية الاقتصادية التي تضع أمامها كليا النتائج البيئية المترتبة على النشاط الاقتصادي، وتكون قائمة على أساس استخدام الموارد التي يكون بالإمكان استبدالها أو تجديدها، وبالتالي لا تكون مستنزفة "[2].

وعرفتها اللجنة العالمية عن البيئة والتنمية في **تقرير Brundtland**[3]" أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" [4]، من هذا التعريف، يمكن فهم نقطتين أساسيتين هما:

- **مفهوم الحاجة:** وبالخصوص الحاجة الأساسية التي يجب منحها الأولوية القصوى كاحتياجات للجيل الحاضر والقادم.
- **فكرة المحدودية:** والتي تفرضها التكنولوجيا المستعملة والمنظومة الاجتماعية على قدرة البيئة في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية[5].

تعريف تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر في عام1981 حيث خصص بأكمله للتنمية المستدامة تحت عنوان " الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة"، حيث تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم أيضا توضيح أهم مقوماتها وشروطها.

والتنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير هي " السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع مراعاة قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة "[1].

---

[1] Alistar McMillan **"Dictionary of politics"**,oxford university press, 2005.

[2] Michael Allaby, »**Dictionary ofEcology "**,oxford university press, 2005.

[3] **Gro Harlm Brundtland**: نرويجية الأصل، سياسية معروفة، ترأست حزب العمل في النرويج لمدة 15 عاما، ولدت عام 1939، درست الطب في جامعة هارفد وجامعة أوسلو، ترأست وزارة البيئة خلال الفترة (1974-1979) ، الوزيرة 29 للدولة النرويجية من 1981/02/04 إلى 1981/10/14، ثم أعيد لها هذا المنصب مرة أخرى في الفترة (1986-1989) والفترة (1990-1996)، بعدها شغلت منصب المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية في(1998-2003)، ومازالت تدافع عن حق الشعوب والأجيال القادمة في العديد من المؤتمرات العالمية للبيئة، الصحة والتنمية المستدامة.

[4] Audrey aknin et autres, **" environnement et développement, quelques réflexions autour du concept de « développement durable »"**,institut de recherche pour développement, édition (IRD),Paris,2002,p50.

[5] Yvette Lazzeri ,**"Le développement durable : du concept à la mesure"**,Ed .L'harmattan,2008,Paris,p12.

كما عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في **مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في ريودي جانيرو** سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[2].

أي أن التنمية المستدامة تعني التنمية الاقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الاحتياجات اللازمة للإنسان، فهي تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل، والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة.

وفي نفس السنة حصر **تقرير الموارد العالمية** حوالي عشرون تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة حيث تم توزيعها على أربع مجموعات من التعريفات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والتعريفات التقنية والإدارية على النحو التالي[3]:

أ.من الناحية الاقتصادية: من منظور اقتصادي يمكن تعريفها بالنسبة للدول الصناعية في الشمال بأنها إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، وإجراء تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا، أما من منظور الدول الفقيرة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا في الجنوب.

ب.من الناحية الإنسانية والاجتماعية: هي السعي إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المنطق الريفية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ت.من الناحية البيئية: هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

---

[1] مصطفى كمال طلبة وآخرون، "**مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي**"، أبو ظبي، يناير، 2001، ص44،45.

ولد الدكتور **مصطفى كمال طلبة** في مدينة زفتى في محافظة الغربية في مصر عام1922 ، حصل على درجة الدكتوراه في علم أمراض النبات بجامعة لندن عام 1949 ، وفي 1973 ساهم في إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واختير نائبا للمدير التنفيذي للبرنامج حتى العام 1975 ثم أصبح مديرا تنفيذيا للبرنامج بدرجة نائب للأمين العام للأمم المتحدة حتى العام 1992، ويرأس حاليا المنتدى العربي للبيئة والتنمية، كما ترأس الكثير من المناصب للجمعيات البيئية. ويعد طلبه من عمالقة خبراء البيئة في الوطن العربي.

[2] ف. دوجلاس موسشيت، "**مبادئ التنمية المستدامة** "، ترجمة "بهاء شاهين"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص 17.

[3] نادية حمدي صالح، " **الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 31-32.

ث. من الناحية الإدارية والتقنية: هي التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

كما أكد هذا التقرير أن القاسم المشترك بين هذه التعريفات الأربعة هو حتى تكون التنمية مستديمة، يجب أن توفر مايلي:

- ألا تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.
- ألا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.
- أن تؤدي إلى تطوير بإحداث الموارد البشرية (المسكن، الصحة، مستوى المعيشة، أوضاع المرأة، الديمقراطية، تطبيق حقوق الإنسان).
- أن تقوم بإحداث تحولات في القاعدة الصناعية للسائدة.

وعرف **الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN)**[*] التنمية المستدامة على أنها "السعي نحو تحسين نمط العيش مع احترام قدرة تحمل الأنظمة الإيكولوجية التي يرتكز عليها هذا المسعى[1]

و**تعريف بيان هيئة الأمم المتحدة:** حيث جاء في بيانها بشأن الألفية، لشهر سبتمبر2000:" أن التنمية المستدامة تعمل على تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع، ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية، والنجاح في ذلك يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الصالح في كل بلد، و تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارهما وسيلتين فعالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض لحفز التنمية المستدامة فعلا "[2].

أما **البنك الدولي** فيعتبر الاستدامة هي رأس المال وعرف التنمية المستدامة أنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"[3].

ويرى**Philippe Aghion , Peter Howitt**أن التنمية المستدامة هي " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار ، ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية، ولكن رفاهية أجيال المستقبل أيضا، حيث تحدد

***UICN** : Union Internationale pour laConservation de la nature.

[1] Yvette Lazzeri, le développement durable : du concept à la mesure, Opcit ,p12.

[2] إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المنعقد في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 06-08 سبتمبر 2000.

[3] عبد الله الحرتسي حميد، "**السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص 23 نقلا عن عماري عمار، مداخلة بعنوان " **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** "، المؤتمر العلمي الدوليحولالتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

الرفاهية بوضوح، وتؤخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك "[1].

أما المفكر **جون بيار هوي*** يعرف التنمية المستدامة على إنها " تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة، وتحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم التنمية الاقتصادية لفائدته، والسعي على تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"[2].

ويقول **باربيير**" أن التنمية الاقتصادية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث: بيئي واقتصادي واجتماعي، من خلال عملية تكييف ديناميكية للبدائل"[3]. وتضم البدائل التي يعرفها باربيير استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لا تزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.

أما تعريف الأستاذ " **أسامة الخولي**": فيقصد بالتنمية المستدامة أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم"[4].

وتعريف الأستاذين **عثمان محمد غنيم** و**ماجدة أبو زنط**: هو أن " التنمية المستدامة عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة أما بالنسبة للموارد المتجددة فإنه يجب ترشيد استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن البدائل لهذه الموارد لتستخدم رديفا لها محاولة للإبقاء عليها

---

[1]Peter Hewitt et Philippe Aghion, **"Endogenous growth theory"**,Massachusetts institute of technology, third printing, 1999, p156.

***Jean-Pierre HAUET**, né en 1945 à Rouen, France, a été tout au long de son parcours professionnelD'enseignant, d'économiste, de chef d'entreprise, de directeur de la Technologie de grands groupes internationaux et à présent de consultant au contact direct des développements les plus récents dans de nombreux domaines techniques,Expert dans les domaines de l'énergie, de l'automation, de la cyber-sécurité, des radiocommunications dans l'industrie et du développement durable Négociation de coopérations techniques Veille économique, stratégique et technique, Président d'ISA-France.

[2]Jean Pièrre Hauet, **"préface"**, www.kbintelligence.com/fileadmin/pdf/Preface_DD_Nov2004.pdf, p20.

[3]بوعشة مبارك، " **التنمية المستدامة– مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم**"، مداخلة مقدمة في فعاليات المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنظم بجامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 03.

[4] أسامة الخولي،"**البيئة والتنمية المستدامة**"، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبوظبي، 2002، ص51، 52.

أطول فترة زمنية ممكنة، كما يجب استخدام هذه الموارد بأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها"[1].

ومن وجهة نظر إسلامية وتدعيما لما تم تفسيره في المطلب السابق بخصوص ذكر التنمية في القرآن الكريم، فدلالات التنمية المستدامة كثيرة في مجمل سوره وآياته، على سبيل المثال تعبر الآية 55 من سورة الأعراف على ضرورة المحافظة على الموارد دون استنزافها وإفسادها، فهذا واجب ديني حيث قال عز وجل ﴿ **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا**﴾[2] ، في هذه الآية ينهى تعالى عن الإفساد في الأرض وما أضره بعد الإصلاح ، فإذا كانت الأمور ماشية على السداد، ثم وقع الإفساد بعد ذلك ، كان أضر ما يكون على العباد فنهى الله تعالى عن ذلك[3].

كما تعد إدارة الموارد والثروات الطبيعية واستغلالها برشد وعقلانية إحدى الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ومن أهم الوسائل العملية لحماية البيئة والمحافظة عليه، فحث الإسلام الأفراد على الاعتدال في شؤون الحياة كافة بلا إفراط، وجعل الله تعالى الترشيد في الإنفاق والاستهلاك من صفات المؤمنين حيث قال: ﴿ **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**﴾[4]وقوله تعالى﴿ **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا** ﴾[5]. إضافة إلى ذلك ، فقد أقر الإسلام استغلال الموارد وفق العدالة والمساواة بين البشر حيث هذه الأخيرة من الأمور التي تستهدفها التنمية المستدامة وفي هذا الإطار يقول الله تعالى :

﴿ **كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ**﴾[6]أي كلوا من رطبه وعنبه مع احترام الزكاة المفروضة وعدم الإسراف في العطاء.

أما في سورة النحل وخصوصا من الآية 5 إلى 18 فذكر عز وجل أيضا بالتفصيل الخيرات والنعم التي خلقها لرفاهية الإنسان والمسخرات من الطبيعة ومنافعها لضمان التنمية المستدامة بين الأجيال حيث قال﴿ **وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ (5) وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ(6) وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ ۚ**

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، " **التنمية المستدامة– فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**"، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] الآية 55 من سورة الأعراف.

[3] الآية 55 من سورة الأعراف، تفسير ابن الكثير،http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura7-aya56.htmlتاريخ الإطلاع 2012/08/09.

[4] الآية 67 من سورة الفرقان.

[5] الآية 29 من سورة الإسراء.

[6] الآية 141 من سورة الأنعام.

إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ (7) وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ(8) وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ ۚ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ (9) هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ (10) يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (11) وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ۖ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (12) وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ (13) وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ(14) وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (15) وَعَلَامَاتٍ ۚ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ (16) أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (17) وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيم(18)﴾[1].

كما وردت أحاديث كثيرة في عدم الإسراف في استهلاك مصادر الثروة، فقال عليه الصلاة والسلام: " كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا، في غير إسراف ومخيلة " (أحمد والنسائي وابن ماجه ورواه البخاري أيضا). وفي وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم التي تدعو إلى التنمية المستدامة " إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها" (مسند أحمد) وأيضا قوله " ما من مسلم غرس غرسا أو زرع زرعا فتأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " (صحيح مسلم).

مما سبق، ومن خلال التعاريف الواردة سابقا حول التنمية المستدامة، ورغم تعددها وفق وجهات نظر مختلفة وأبعاد متباينة، يمكن القول أن التنمية المستدامة تتبلور في عدة مفاهيم قائمة على الارتقاء برفاهية الإنسان، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للأفراد، وحماية رفاهية الأجيال القادمة، والحفاظ على الموارد البيئية ودعم أنظمة الحياة على المستوى العالمي، والعمل على إدخال الأطر الاقتصادية والبيئية في صنع القرار الراشد، وأخيرا تشجيع المشاركة العامة في عمليات التنمية الاجتماعية والسياسية، الاقتصادية والثقافية، البيئية وحتى الخلقية التي تعتبر الصفة الأساسية للاستدامة الذاتية للإنسان.

[1] الآية 5-18 من سورة النحل.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة ومبادئها

أولا:خصائص التنمية المستدامة: إن التمعن في مجمل التعاريف حول التنمية المستدامة في الفرع السابق تبرز ظهور مجموعة من الخصائص تميز التنمية المستدامة فيما يلي[1]:

– مكان التنمية المستدامة أو مستوى قياس التنمية المستدامة حيث يكون حدوث التنمية المستدامة على عدة مستويات تتدرج من عالمي، إقليمي، محلي ، وعليه فإن ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون على المستوى العالمي؛

– كم ونوع التنمية المستدامة أي تعدد مجالات التنمية المستدامة ونوعيتها: أي أن مجالات التنمية المستدامة لا تقل عن ثلاث مجالات: مثل مجالات اقتصادية، بيئية واجتماعية، حيث يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من هذه المجالات، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين هذه المجالات.

فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة، أما التنمية البيئية المستدامة، فيكون الهدف الأساس هو حماية الطبيعة والمحافظة على مواردها، وبالنسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل محور اهتمامها في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك فإن مبادئ هذه المجالات مختلفة، فبينما تمثل الكفاءة المبدأ الرئيسي في التنمية الاقتصادية المستدامة، فإن العدالة تمثل محور التنمية الاجتماعية المستدامة في حين تؤكد التنمية البيئية المستدامة على المرونة أو القدرة الاحتمالية للأرض على تجديد مواردها، هذا الاختلاف يحفز على التداخل بين هذه المجلات لتحقيق أهداف كل مجال على حدى وتناسق هذه الأهداف لتحقيق الهدف العام للتنمية المستدامة؛

– وجود تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة حيث أن هناك العديد من التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة، فمع أن كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية المحافظة عليها، إلا أنه في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات أن يكون موضوعيا، فضلا عن أن أية محاولة ستكون محاطة بعدم التيقن، ونتيجة لذلك فيمكن تفسير التنمية المستدامة وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة؛

وفي إحدى الدراسات لـ **إدوارد باربير**، يرى أن التنمية المستدامة لها أربع سمات متمثلة في[1]:

---

[1] عبد الله بن جمعان الغامدي، " **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**"، www.kantakji.com/fiqh/files/env/9002/doc ، تاريخ الاطلاع 2012/12/10.

– التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وتعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛

– التنمية المستدامة تتوجه أساسا بتلبية احتياجات الطبقات أكثر فقرا، أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي؛

– تحرص التنمية المستدامة على تطوير الجوانب الثقافية والمحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛

– لا يمكن فصل عناصر التنمية المستدامة عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

بالإضافة إلى هذه الخصائص، تعد صفة **الاستدامة** من أهم الخصائص المميزة للتنمية المستدامة وتسميتها أصلا بالمستدامة. لأن الاستدامة هي مفهوم يتطلب إحداث التوازن بين الإنسان واحتياجاته وتطلعاته، وبين الطبيعة ومواردها وقدرتها على إعادة توازنها الطبيعي، وكذا إحداث اتزان بين إنسان اليوم وإنسان الغد. ومن خلال قراءة بعض المؤشرات التي استعرضها كل من **Roger and James** في كتابهم **Naturel Resource andEnvironmental**، يمكن تكوين تفسيرات متعددة لمفهوم الاستدامة منها[2]:

– هي الحالة التي لا تنخفض فيها المنافع ولا ينخفض فيها الاستهلاك بمرور الزمن، ويطلق على هذه الفكرة فكرة استدامة المنافع واستدامة الاستهلاك ويكمن اعتبار المنفعة والاستهلاك معيارين متكافئين بالإمكان معالجتها لغرض الوصول إلى الاستدامة.

– هي الحالة التي تكون فيها الموارد المدارة بشكل يحفظ الإنتاج المستقبلي، حيث يجب إدارة الموارد بشكل يحافظ على فرص الإنتاج في المستقبل وكيفية توزيع الموارد الناضبة خلال الزمن أي ما هو المقدار من موارد العالم الناضبة الذي يستخدمه الجيل الحالي، وما هو المتبقي الذي يجب تركه للأجيال القادمة.

– هي الحالة التي لا ينخفض فيها أسهم رأس المال الطبيعي بمرور الزمن، وتعبر هذه الفكرة على أن الاستدامة هي المحافظة على خزين رأس المال الطبيعي من الانخفاض خلال الزمن ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المبدأ شرط أساسي لإدامة واستمرار الناتج الاقتصادي.

---

[1] Edward Barbier, « **The concept of sustainable economic** » development environmental conservation, vol 14 N° 2, 1987,PP 101-110

نقلا عن عبد الخالق عبد الله، " **دراسات في التنمية العربية**"، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1998، ص 246.

[2] محمد ذنون محمد الشرابي، " **تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة – دراسة نظرية تطبيقية للمدة (1987–2003)**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، العراق، 2005، ص 32-33,

– هي الحالة التي تكون فيها إدارة الموارد بشكل يحافظ على نتاج خدمات هذه الموارد، أي إدارة الموارد بشكل يديم العطاء المستدام لخدمات الموارد، فالعطاء المستدام هو الذي يعطي حالة مستقرة يتم فيها المحافظة على خزين رأس المال وبمستوى ثابت ويعطي تدفقا مستمرا وانسيابا لهذا المورد.

– هي الحاجة التي تلبي بأقل تقدير شروط استقرار النظام البيئي ومرونته بمرور الزمن، أي أن فكرة الاستدامة تتحقق عند تطبيق الحد الأدنى من شروط استقرار النظام البيئي خلال الزمن، ويشير علماء البيئة إلى عد الكائنات البشرية جزءا من هذا النظام، لذا فإنهم يعملون على تحقيق المستوى الذي يمكن به استدامة هيكل البيئة السائدة وخواصها.

ثانيا: مبادئ التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، حيث في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة.

أما بالنسبة للموارد المتجددة ، فإنه يجب الترشيد في استخدامها إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد، لتستخدم رديفا لها لمحاولة الحفاظ عليها أطول فترة زمنية ممكنة، وفي كلا الحالتين فإنه يجب أن تستخدم الموارد بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها.

وهذا ما وضحه **صبري فارس الهيتي**[1] لمعرفة مضمون التنمية المستدامة في كتابه " التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي" حيث لخصها في خمسة مبادئ هي:

– الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، وهو ما يتطلب ضرورة معرفة الحاجات وتحديدها، وهو أمر عادة ما يكون غير ممكن بسبب ظهور حاجات أساسية جديدة مع الزمن.

– الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

[1] صبري فارس الهيتي،" **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص16،17.

– الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية التي تكون أكثر فعالية واقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة بالرغم من أهمية التعامل مع مشكلات البيئة المباشرة، وإن تحقيق التنمية من حيث ارتباطها بالبيئة رهن وجود ما يسمى بالقدرات المتميزة في الدولة والتي تستطيع تحقيق هذا التوازن.

– مراعاة الأهداف التي تدعوا إليها التنمية المستدامة.

– على كل جيل المحافظة على الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فيها، فمن حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها أسلافه.

وبصفة عامة فإن التنمية المستدامة تعمل بشكل متكامل على ثلاث عناصر محورية تقوم على مركزية الإنسان كأول عنصر في كل عمل يقوم به، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد ومكافحة الفقر ومشاركة الشعب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر في حياتهم بشفافية ودقة. ثاني عنصر هو التكنولوجيا حيث تعمل التنمية المستدامة من أجل التطور الاقتصادي والرفاهية بإسهام رأس المال البشري في التقدم التكنولوجي بشكل أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، بحيث يكون هناك توفيق بين استمرارية التنمية الصناعية من جهة والاستثمار الأمثل لهذه الموارد وحامية الطبيعة من جهة أخرى، حتى يتسنى الحد من التلوث والمساعدة على استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان في النشاط الاقتصادي.

ثالث عنصر هو آلية استخدام الموارد المتاحة حيث يعتمد هذا العنصر على أمران: الأول مصلحة الأجيال المستقبلية التي قلما تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع القرارات والخطط الاقتصادية، أما الأمر الثاني فهو تحقيق العدالة والمساواة بين البشر الذين لا يجدون فرص متساوية للحصول على الخيرات والموارد الطبيعية، حيث يجب التوفيق بين استخدام الموارد لتحقيق التنمية وضمان الاحتياط الموردي وحماية البيئة من التلوث[1]. والتنمية المستدامة لن تتحقق بفعالية إلا إذا توافقت عناصرها الثلاثة بانسجام بالاعتماد على المبادئ التالية[2]:

– مبدأ تحديد الأولويات بعناية: حيث أدت المشكلات البيئية وندرة الموارد المالية إلى وضع سياسات الأولوية وتحديد إجراءات العلاج، فأي سياسة اقتصادية تحاول الدول تطبيقها أو تفرض عليها من قبل المنظمات الدولية عليها أولا مراعاة هذا المبدأ، فمثلا نجد أن خطة العمل في المجال

[1] مؤيد عبد الرزاق الفاعوري،" **التنمية المستديمة لمنطقة الساحل الشرقي للبحر الميت**"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2005، ص28-29.

[2] عبد الله خبابة ، " **التنمية الشاملة المستدامة–المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو1992 إلى مؤتمر بالي2007**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/08/07، ص 05-07.

البيئي والتي طبقت من طرف دول أوروبا الشرقية سابقا، والتي أعدها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي كانت تقوم على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية للمشكلات البيئية.

– مبدأ تطبيق سياسة التقليل من التكاليف: ويقصد بها أن أي سياسة بيئية ناجحة لابد أن تستخدم فيها أساليب قليلة التكلفة حيث يمكن تحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة.

– مبدأ اغتنام فرصة تحقيق الربح لكل الأطراف: لأن عملية المحافظة على البيئة تفرض على الدول القيام بتطبيق مجموعة من السياسات، إلا أنها تضمن تكاليف ومفاضلات من جهة ومن جهة أخرى يمكن تحقيقها كمنتجات فرعية للسياسات التي صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، وعليه فإن خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

– مبدأ استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: أي أن الدول تقوم بتطبيق بعض السياسات البيئية التي تكون قائمة على مبادئ اقتصاد السوق وذلك من أجل خفض الأضرار بالبيئة كفرض ضرائب للتقليل من الانبعاثات وتدفق النفايات أو فرض رسوم على بعض العمليات الاستخراجية.

– مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: وضع سياسات عمل من طرف الدول تكون أكثر تنظيما وقدرة على الرقابة في استغلال الموارد الطبيعية سواء كانت متعلقة بالأفراد أو بالمؤسسات.

– مبدأ العمل مع القطاع الخاص: لأن القطاع الخاص يعتبر عنصرا مهما في عملية التنمية المستدامة وعليه يجب على الدولة التعامل معه بجدية من خلال تشجيعه من أجل إدخال التحسيات على منتجاته، وإنشاء نظام الجودة الشاملة الذي يمكن الشركات من امتلاك أنظمة سليمة للإدارة البيئية (كنظام الإيزو14000 و9000)، وكذلك أحسن المؤسسات التي تقوم بأنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معاجلة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

– مبدأ المشاركة البيئية: لأن التنمية المستدامة هي ميثاق يقوم على أساس المشاركة من طرف مختلف الجهات التي تكون لها علاقة في اتخاذ القرارات الجماعية من خلال الحوار خاصة في مجال التخطيط للتنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، لأن فرص النجاح تكون كبيرة، إذا تم إشراك المواطنين المحليين في صنع وتنفيذ مختلف قرارات ومشاريع التنمية، هذا ما يساعد على بناء قواعد جماهرية تؤيد عملية التنمية.

– مبدأ توظيف الشراكة التي تحقق النجاح: يقوم هذا المبدأ على أساس وجود تفاعل بين ثلاثة عناصر أساسية وهي الدولة(الحكومة)، القطاع الخاص، والمجتمع المدني في المساهمة في تحقيق التنمية

المستدامة، وعليه لابد من وجود علاقة شراكة وترابط بينها حتى تتمكن من التصدي للمشكلات البيئية.

- مبدأ تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: ونقصد به الاهتمام بإدارة الموارد البيئية بتطبيق مفهوم الإدارة البيئية الذي يكمل المفهوم العام للإدارة، خاصة عند تطبيقه في مجالات معينة مثل الإنتاج، المال، البشر...الخ، وعندما نقوم بالتنفيذ فإننا نعتمد على الوظائف الإدارية للمسير وهي التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة التي تمكنه من إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف من خلال آليات مختلفة الأنواع والأشكال لتحقيق أهداف محددة أو تقييم الأداء ثم تصحيح المسار.
- مبدأ ربط السياسات بحماية البيئة: حيث يجب ربط كل سياسة اقتصادية أو اجتماعية أو مالية قبل تطبيقها بسياسة المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية وذلك للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

في الأخير يمكن لمفهوم"3P" "Three bottoms line " أن يلخص كل مفهوم التنمية المستدامة القائم على ثلاث مبادئ رئيسية هي[1]:

- العمل من أجل البشر Travailler pour les gens(**P**eople)
- في سبيل تحقيق ربح Pour faire du profit(**P**rofit)
- في إطار الحفاظ على الكوكب Tout en préservant la planète(**P**lanet)

[1] Patrick Widloecher et Isabelle Querne, « **Le guide du développement durable en entreprise »**, Ed .Groupe Eyrolles,Paris, 2009, p18.

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة ومؤتمراتها الدولية:

لقد مر مفهوم التنمية المستدامة بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها وعلاقتها بمفهوم التنمية، ولقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين حيث حصلت العديد من الدول النامية على استقلالها السياسي، وبذلك أصبحت التنمية أحد الاهتمامات الرئيسية لهذه الدول سعيا منها لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاهية المنشودة من قبل شعوبها.

وفيما يلي سنعرض أهم التطورات التاريخية التي تحكم الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في ظل الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي صاحبت المفهوم.

المطلب الأول: التطور التاريخي لظهور مفهوم التنمية المستدامة:

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مرحلتين رئيسين لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر كالتالي:

الفرع الأول: المرحلة التاريخية (من 1945 إلى 1975): تنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

أولا: التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي (1945-1965): تميزت هذه المرحلة والتي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بتحقيق النمو الاقتصادي كأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كأهم وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فضلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ومن هذه الاستراتيجيات إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعد نموذج **والت رستو W.Rostow** والمعروف نموذجه باسم " نموذج مراحل النمو الاقتصادي " أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، حيث اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي وتكون فيها المجتمعات لا تعرف القوانين والفنون الإنتاجية الجديدة، وتعتمد فقط على الزراعة البدائية كأهم النشاطات الإنتاجية وبالتالي لا

تتمكن من تحقيق زيادات في حجم إنتاجها – إلا عن طريق الصدفة – لأنها لم تقدر على استخدام واستغلال ما أتيح من إمكانيات وموارد، كما يميز هذه المرحلة الجمود في علاقاتها الاجتماعية، وظهور طبقتين فقط في المجتمع هما (ملاك الأراضي والرقيق).

ثاني مرحلة هي مرحلة الاستعداد للانطلاق أو الانتقالية وفيها يتطور المجتمع بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لتقبل أساليب العلم الحديثة، ورفع معدلات الاستثمار الفردية، بتوجيه النشاط الزراعي لإنتاج المزيد من الغذاء وتحقيق الفائض وتوجيهه إلى بقية القطاعات الأخرى، وإلى الضرائب وتكوين رأس مال اجتماعي ثابت (جسور وطرق ومشروعات ري ونقل ومواصلات ...إلخ)، بالإضافة إلى توسيع قاعدة التعليم، واكتشاف ضرورة قيام الدولة بدورها المباشر والغير مباشر في تنمية النشاط الاقتصادي وكذا تشجيع طبقة المنظمين (ذوي الميل المرتفع للادخار القادرين على تحمل المخاطرة وإدارة المشروعات)، ونظرا لكثرة متطلبات هذه المرحلة وتنوعها ولما ستحتويه من صراع طبيعي بين القديم والجديد، فقد قدرها روستو أن تستمر 100 سنة.

المرحلة الثالثة مرحلة الانطلاق والتي يراها روستو المرحلة الفاصلة، حيث فيها يتوقع حدوث دفعة قوية (ثورة سياسية أو تكنولوجية أو إدارية أو علمية، ...إلخ) تؤدي إلى التخلص الكامل من كل عوامل الجمود والفشل، وإرساء قواعد لنظم (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته (من ادخار، واستثمار، دخل قومي، أسواق داخلية وخارجية، ...إلخ) وبكل قطاعاته (خاصة الصناعي)، ورفع نسبة الاستثمار إلى الدخل الوطني (بنسبة تتراوح بين 5%-10% على الأقل، كما حددها روستو)، ورفع نسبة الزيادة في الدخل بما يفوق معدل الزيادة السكانية فيتحقق بذلك معدل بأسلوب اقتصادي، وإلى تحديد القطاع أو القطاعات القائدة التي يمتد خير توسيعها إلى بقية القطاعات الأخرى. وحدد روستو لهذه المرحلة عشرين عاما.

أما مرحلة النضج يكون فيها المجتمع قد نجح في تنفيذ كلي للمرحلة الثالثة بكل شروطها وبالتالي يكون قد تمكن من استخدام معظم موارده بأساليب إنتاج متطورة، تمكنه من التوجه نحو النضوج بإظهار قطاعات قائدة جديدة تعوض الامتلاك الذي حدث في القطاعات القائدة السابقة.

والتي أصبحت غير قادرة على الاستمرار في العطاء بنفس القدر الذي كانت عليه.. وفيها أيضا يبدأ حجم الاستيراد في الانكماش، وحجم الصادرات (خاصة الصناعة) في الزيادة، مما يتحقق معه بعض الفائض الأجنبي الذي يمكن المجتمع من استيراد بعض السلع الكمالية (الرفاهية) كما يحدث فيها تغيير في أساليب وأنماط إدارة مؤسسات الإنتاج، وتطوير مستويات الأجور والمهارات الفنية،

وانتقال إدارة النشاط الاقتصادي إلى أيدي شابة جديدة. وقد حدد روستو مدة هذه المرحلة بحوالي 60 سنة.

أخيرا تأتي مرحلة الاستهلاك الكبير وفيها ينتقل المجتمع من إنتاج السلع الاستهلاكية العادية إلى الاستهلاكية المعمرة(مثل العمارات والسيارات والغسالات الكهربائية والآلات الالكترونية ...إلخ) وكذلك إلى إنتاج حجم ونوعيات كثيرة من الخدمات (طبية، وتعليمية وثقافية، وترفيهية ...إلخ). وبذلك يتحقق مجتمع الرفاهة، وتتحقق قوة سياسية واقتصادية (وربما أيضا عسكرية دفاعية أو هجومية كبيرة وواسعة للدولة).

ويتحقق أيضا أقصى استخدام اقتصادي لمواردها وعوامل إنتاجها، ويكتسب مجتمعها مستوى معيشي رغد. ويختلف المدى الزمني لهذه المرحلة باختلاف ظروف كل مجتمع، وعموما فإن هذا المدى قد يستغرق ما بين 30 إلى 100 سنة، وفقا لمعدلات الزيادة السكانية وحجم الإنتاج الاستهلاكي من السلع والخدمات الراقية والمعقدة[1].

ثانيا: التنمية وفكرة النمو والتوزيع (1965-1975):غطت هذه المرحلة تقريبا من نهاية الستينات حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، حيث بدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج **سيرز Seers** الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظره هي مكافحة هذه الآفات، وإذا تفاقمت حدة واحدة من أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول وجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها.

وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج **تودارو Todaro** الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الاختيار[2]، كما قدم **باري كومنر BarryCommoner** عالم الأحياء والبيئة سنة 1971 انتقادات لعلاقات الإنسان بالطبيعة والقائمة على أساس التكنولوجيا التي يمتلكها المجتمع، حيث ميز **كومنر** بين نظام يغذي بتدفق الطاقة الشمسية الدائمة ونظام يغذي بالطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري الناضبة والتي لا

[1] الحداد عوض، " **الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية**"، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993، ص36.

[2] غنيم عثمان، " **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**"، دار الصفاء، عمان، 1999، ص26،55.

تسمح بالتنمية المستدامة، وفي 1972، وبالضبط في نادي روما ظهر مفهوم النمو الصفري في التقرير المحرر من طرف الإخوة **Denella** (عالمة بيئية وكاتبة أمريكية) و**Dennis Meadows** (عالم وأستاذ تسيير الأنظمة) وفريق **JayForrester** تحت عنوان " نظرية حدود النمو" حيث تعتبر مرحلة مهمة في مجال الوعي بالحدود الإيكولوجية للنمو، ولم يعد السكان أو التكنولوجيا هم محل الانتقاد، ولكن مسيرة النمو التي ترافقهم مع ميل لزيادة الأنشطة المنتجة للسلع والمستهلكة للموارد.

كما يشير التقرير إلى أن الحل في تجنب تطور كارثة التلوث سيكون بإيجاد حالة من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي كوننا نعيش في كوكب محدود في إمكانياته وموارده الطبيعية، أو تثبيت السكان والإنتاج الصناعي للفرد والحصة الغذائية وهو المشار إليه بالنمو الصفري الذي كان حاسما لإعادة التفكير في خيارات التنمية، والذي أتبع بتقرير ثان سنة 1974 بعنوان " الخروج من عصر التبذير: غدا "، ثم سلسلة من حوالي 20 مقالا منشورا سميت " تقرير نادي روما" ، وقد كان هذا التقرير لافتا للنظر كونه يعتبر أول نمذجة للسيرورة الاقتصادية العالمية ويتجاوز المفهوم المحلي للأنشطة الاقتصادية، وكذلك تأخذ هذه النمذجة بعين الاعتبار عملية تآكل الموارد غير المتجددة وتراكم النفايات(التلوث).

وبعد ما مر على هذا التقرير جيل كامل، شهد العالم أن التصور أخذ منحنى مغايرا لتنبؤات تقرير نادي روما الذي ركز على أنه من واجب السياسيين اتخاذ الإجراءات للحد من زيادة السكان، ثم مرحلة تأمين الغذاء بالقدر المطلوب والمستمر، ثم الانتقال من سياسة تحديد النمو الإرادي لرأس المال المستثمر في الصناعة حتى لا تستنزف الموارد الطبيعية ولا تتأثر قدرة البيئة على امتصاص المخلفات الملوثة.

كما تزامنت في الفترة ظهور بعض الإدعاءات بأن النمو الاقتصادي المستمر لن يكون ممكنا، لذا فعلى الدول المتقدمة تخفيض مستوى معيشتها حتى يمكن للدول النامية الحصول على زيادة في الموارد المحدودة، الأمر الذي يستدعي إجراء بعض التعديلات الأساسية في الموقف، وهو ما دفع **SirCrispin Tickell** أشهر زعماء التشاؤمية إلى القول " نحن لا نحتاج فقط للتصرف بشكل مختلف، بل للتفكير أيضا بشكل مختلف، نحن نحتاج إلى إعادة صياغة مفرداتنا، ونحتاج لتغيير الثقافة، نحتاج إلى نظام قيمي يحتفظ بمبادئ التواصل عبر الأجيال"[1].

[1] نهى الخطيب، " **اقتصاد البيئة والتنمية** "، أوراق غير دورية تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، العدد 11، القاهرة، أكتوبر 2000، ص 202.

الفرع الثاني: المرحلة التاريخية (من 1975 إلى 2015) وتنقسم هذه المرحلةّ إلى مرحلتين:

أولا: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة/المتكاملة (1975-1985):امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان[1].

ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة في كثير من المجتمعات، ودفع ذلك إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني. وفي عام 1976 قامت لجنة من كبار الشخصيات العالمية المهتمة بالأوضاع الاقتصادية وتحت تنسيق **جين تينبرجين Jan Tinbergen** بوضع تقرير شامل بعنوان **Rio: Reshaping the International Order** حول إعادة صياغة النظام العالمي، بهدف تناول موضوع في غاية الأهمية بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية، هو موضوع إزالة الظلم الواضح والمتواصل في نظام العلاقات الدولية بين الدول والشعوب، بغية إنشاء نظام دولي جديد يصبح فيه للجميع حق غير قابل للتنازل في حياة لائقة ومريحة.

وقد حدد هذا التقرير في مقدمته أهم المشكلات العالمية كالسباق على التسلح ونفقاته الباهظة ونمط زيادة السكان عالميا وسوء توزيع المواد الغذائية عالميا ونمط هجرة السكان من الريف إلى المدينة والأزمة البيئية المتصاعدة، وأزمة النظام النقدي العالمي الذي يعتمد بشكل مفرط على العملة الأمريكية، أزمة الموارد الطبيعية وضرورة استغلال الفضاء وموارد البحار بطريقة رشيدة، وضرورة نشر العلم والتكنولوجيا والوعي، بوجود ترابط بين المجتمعات مهما كان شأنها السياسي، والعمل على إدارة المنظمات الدولية على أساس مزيد من الديمقراطية[2].

وفي سنة 1980 استخدم مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في الإستراتيجية العالمية للبقاء المنشورة من قبل الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة الذي أصبح فيما بعد الاتحاد الدولي للطبيعة والصندوق

---

[1] زكي رمزي، " **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة** "، سلسلة عالم المعرفة، العدد84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص 435.

[2] جورج قرم، " **التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي**"، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية ،رقم 06، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،1997.

العالمي للطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[1]، وعملت هذه الإستراتيجية على تقديم مفهوم الاستدامة كمفهوم جديد يربط بين المحافظة على العمليات الإيكولوجية والأنظمة الحيوية التي يتفق الكثير من المهتمين بمفهومها على أنها آخر مفهوم من المفاهيم الكبرى للتنمية.

وفي 1982 عرف المعهد الدولي للبيئة والتنمية ، التنمية المستدامة أنها تتم وتحدث في ظل قدرة البيئة الطبيعية والبشرية على التحمل، كما صدر تقرير شهير آخر في عام 1983 حول التعاون من أجل نهضة دولية وضعته مجموعة من الشخصيات الدولية المرموقة برئاسة **فيلي برانت brandt Willy** المستشار الألماني السابق، حيث ندد هذا التقرير في مقدمته بمستوى نفقات التسلح وأشار إلى خطر التدمير الذاتي للإنسانية، ليس فقط نتيجة السباق العالمي على التسلح، وإنما أيضا نتيجة استغلال الموارد الكلية وتدميرها.

ثانيا: التنمية المستدامة (1985– 2015):منذ بداية ثمانينات القرن الماضي إلى منتصف التسعينات ونظرا لإهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات الاقتصادية والبيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، خاصة في الدول النامية التي شهدت تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

وبذلك أصبحت هذه الدول غير قادرة على مواصلة الالتزام بخطط التنمية الموضوعة والتي كانت تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية التي كان توفيرها مكلفا بالنسبة للدول التي تعاني من صعوبات وتشهد معدلات نمو سكانية عالية، نتج عنه تراجع نموذج الحاجات الأساسية لهذه الدول[2]، وزيادة ضغوط المنظمات الدولية على اقتصادياتها من أجل انتهاج إصلاحات اقتصادية تتوافق مع التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي، حيث تم انتقاد السياسات التنموية المطبقة سابقا والتي كانت تعتمد على الدور القيادي للدولة واستبدالها بسياسات تنموية قائمة على التحرير الاقتصادي وخصخصة القطاع العام.

هذه الظروف أدت إلى ضرورة إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، حيث تمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، الذي تبلور ونشر لأول مرة عام 1987 في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تحت عنوان مستقبلنا المشترك.

---

[1] محمد مرعي مرعي،" **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والآليات**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العربي للإدارة البيئية، المنامة، البحرين،24،20 نوفمبر2005،ص3.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، " **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**"، دار دجلة، الأردن، 2008، ص 44.

وانتشر بشكل سريع في أنحاء المعمورة، وأصبح الكثير من الناس يستخدمون المصطلح ولو استخداما غير صحيحا، كما حضي ومازال يحضى لحد الآن هذا المفهوم باهتمامات بالغة من طرف معظم الدول وبات من الضروري عقد مؤتمرات وقمم عالمية لترسيخ وتجسيد مبادئ هذا المفهوم.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة في المؤتمرات العالمية:

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم المؤتمرات والاتفاقيات التي رافقت وساهمت في ظهور مفهوم التنمية المستدامة في مختلف مراحلها التاريخية المعروضة سابقا في المطلب الأول.

الفرع الأول: الاهتمامات الدولية للتنمية المستدامة في المرحلة التاريخية (1945-1975):

أولا: المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة في المرحلة مابين (1945-1965): إن التنمية المستدامة كفكرة كانت عبارة عن مجموعة التراكمات الفكرية التاريخية سابقة لظهور الفكرة بشكلها الواضح، فتم تنظيم العديد من المؤتمرات التي هدفت إلى دراسة المشكلة الإنمائية والبيئة على المستوى الإقليمي والدولي، مثل مؤتمر اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة منذ 1915 الذي يحث على الاعتناء بالبيئة كطبيعة يجب الحفاظ عليها.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية برزت أهم المؤتمرات والاهتمامات الدولية حول التنمية المستدامة، أبرزها بعد تأسيس الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في سنة 1948 إصدار تقرير سمي ببيان المحافظة على الطبيعة عبر العالم من طرف نفس الهيئة واعتبر التقرير رائدا في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بالمصلحة بين الاقتصاد والبيئة[1].

ثانيا: المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة في المرحلة مابين (1965-1975):

في هذه المرحلة وبالضبط في 1968 تم إنشاء نادي بمدينة روما ضم عددا من العلماء والمفكرين الاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، والذي كان يهدف إلى ضرورة القيام بإجراء أبحاث تقوم بدراسة حدود النمو الذي عرفته الدول المتقدمة.

أما في سنة 1972 عرفت هذه السنة حدثين بارزين هما: الحدث الأول: نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، حيث وصل إلى نتيجة أنه سوف يحدث خلل في القرن الحادي والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما تم نشر دراسة لـ**جاي فورستر** بعنوان **حدود النمو** والتي وضعت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية هي: استنزاف الموارد

[1] عماري عمار، " **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنظم بجامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص02.

الطبيعية، النمو السكاني، سوء التغذية، تدهور البيئة، التصنيع. وقد وضعت هذه الدراسة اتجاه تغير هذه المتغيرات ومدى تأثيرها على الكوكب وذلك لمدة 30 سنة.

أما الحدث الثاني فقامت الأمم المتحدة بعقد مؤتمر ستوكهولم حول "**البيئة والتنمية البشرية**" في 1972 وإصدار إعلان ستوكهولم الذي يضم 26 مبدأ، وبرنامج متكون من 109 مادة أكد فيها على دور كل دولة بتوفير بيئة نظيفة.

وقد نص المبدأ الأول على أن " للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشة مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة ورفاهية. وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية"[1]، ويكتسي مؤتمر ستوكهولم أهمية كبيرة، فمن خلاله تم صدور وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول بصدد إدارة القضايا البيئية والمسؤولية عن استنزاف أو هدر في الموارد، وتضمن أيضا هذا الإعلان توصيات تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للتعاون في اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة مشكلات البيئة.

كما تمت المحاولة الأولى لبحث التوفيق بين النزعتين " تنمية– بيئة" في المؤتمر، حيث شوهد انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة" « Ecodéveloppement » من طرف الفرنسي **إينياسي ساش Ignacy Sachs** والذي من خلاله يتم التوفيق بين البيئة والتنمية، فيجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحماية البيئية، وكان مؤتمر ستوكهولم في الواقع انجاز حقيقي في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي حيث انبثق عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة Programme des Nations Unies pourl'environnement « PNUE »، واعتمد المؤتمر أيضا على مقاربة متكاملة ومؤسسية، حيث تسمح التدخلات في المجالات الأربعة الموالية بتحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحذر البيئي[2]:

- التحكم في استعمال الموارد
- توظيف تقنيات نظيفة تتحكم في إنتاج النفايات وفي استعمال الملوثات
- حصر معقول لموضع النشاطات الاقتصادية
- تكييف أساليب الاستهلاك مع العوائق البيئية بمعنى اختيار الأفضلية للحاجات حسب الطلب.

[1]Christian Léveque et Yves Sciama, « **Développement durable nouveau bilan** », Dunod, Paris,2005, p 86.

[2] وردم باثر، ترجمة علي محمد، " **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**"، الأهلية، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2003، ص 186.

وفي سنة 1973 عرف العالم أزمة بترول هزت العالم ونبهته إلى أن الموارد محدودة الحجم، وكذلك تم في هذه السنة إبرام اتفاقية التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض ودخلت حيز التنفيذ عام 1975، وهي تهدف إلى مراقبة تجارة الأنواع الحيوانية المعرضة للانقراض وأجزاءها والمنتجات المصنعة منها من خلال عدة وسائل منها الحظر النهائي أو الحظر النسبي لتجارة بعض الأنواع وحق الترخيص الجزئي للتجارة في بعض المنتجات أو الأنواع الأخرى وتضم الاتفاقية ثلاثة ملاحق تحدد أنواع الحيوانات والنباتات التي تعد في خطر ومعرضة للانقراض.

وفي سنة 1974 قامت الأمم المتحدة بعقد ندوة في المكسيك في مدينة كوكويوكوالتي سميت بأنماط استخدام المصادر والبيئة واستراتيجية التنمية والتي أكدت على أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي المسبب الرئيسي في التدهور البيئي، كما أكدت كذلك على ضرورة إدخال عامل الحدود الخارجية كقدرة المحيط الحيوي كعنصر أساسي في تحديد الحاجات الأساسية للإنسان[1].

الفرع الثاني: الاهتمامات الدولية للتنمية المستدامة في المرحلة بين (1975 إلى 2015):

أولا: المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة في المرحلة مابين (1975– 1985): ظلت المرحلة السابقة غامضة ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة، حيث كان الجميع يبحث عن إمكانية تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة مع التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي حتى تكون هناك تنمية متواصلة ولا نهائية.

لذلك جاءت هذه المرحلة لتثبيت هذه المفاهيم والمطالبة لتحقيقها مرة أخرى في شتى المحافل والقمم الدولية في هذه المرحلة.

ولعل أبرز المؤتمرات الدولية التي نددت بقضايا التنمية والبيئة، التقرير الذي أصدره الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة بعنوان " الإستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة "سنة 1980 حيث اعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة حيث لا يزال التناقض قائما بين المحافظة على الطبيعة والتنمية الاقتصادية، ورغم ما جاء به المؤتمر من هذه النتائج الإيجابية، إلا أن هناك بعض النقائص وهي: عدم مشاركة الدول النامية في المؤتمر لاعتقادها في ذلك الوقت بأن خطط حماية البيئة التي أعلنت عنها الدول المتقدمة سوف تؤدي إلى تعطيل نمو الصناعات في

[1] صبري فارس الهيتي، " **التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**"، مرجع سبق ذكره، 2007، ص16.

هذه الدول، وأن مشاكل البيئة ما هي إلا قضايا ثانوية وهامشية، وبالتالي لم تتخذ في البداية أية أساليب تكنولوجية مهما كانت بساطتها للحد من التلوث بمختلف أنواعه[1].

وفي سنة 1982 وبالتحديد ما بين 10 و18 ماي، عقد مؤتمر نيروبي بكينيا يتكفل من الأمم المتحدة، وتم التطرق فيه إلى المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية، وكذا الارتفاع المحسوس لسكان العالم لاسيما دول العالم الثالث، ودعى المؤتمر إلى بذل الجهود والتعاون الدولي والإقليمي في هذا الإطار للحد من انتشار الفقر والتلوث، حيث غالبا ما يصبح الفقر والأمية والمرض وسوء التغذية المنتشرة سببا للضغط والتوتر والصراع على الصعيد الاجتماعي، وتبعا لذلك اعتمد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا لمعالجة التصحر والجفاف ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة[2].

وفي نفس السنة وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية تعبر وتؤكد على الخطر المحيط بالعالم، حيث أشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض وأن ألوفا أخرى غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا.

كما أوضح التقرير إلى الأخطار التي خلفتها الأنشطة البشرية التي أطلقت في سنة 1981 في الهواء والمتكونة من 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون من أكسيد النيتروجين و57 مليون طن المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة، كما حذر التقرير أيضا أن استمرار تلك الانبعاثات سيخلق تغيرا في المناخ ويؤدي إلى ذوبان الجليد القطبي مهددا بزوال بعض المدن الساحلية، وقدر العلماء وجود ثقب في طبقة الأوزون في الفضاء العلوي يبلغ 28.3 مليون كم^2 في 2002 نتيجة استخدامات غازات الكلورفولرو كربون [3].

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

ثانيا: المؤتمرات الدولية حول التنمية المستدامة في المرحلة مابين (1985– 2015): في هذه المرحلة وبعد تقرير التنمية المستدامة للغلاف الجوي في 1986، قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة وبالضبط في 27 أفريل 1987 تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك–

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، " **التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج**"، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 30.

[2] عامر محمود طراف، " **أخطار البيئة والنظام الدولي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص 82.

[3] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "**مستقبلنا المشترك**"، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

تقرير برونتلاند-" حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وتم بلورة تعريف دقيق لها، كما أكد التقرير على أنه لا يمكن الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي[1].

وتم في نفس السنة عقد مؤتمر في مدينة مونتريال في كندا الخاصة بحماية طبقة الأوزون تحت رعاية الأمم المتحدة، وقد أنشأ المؤتمر نظام تحكم في المواد الكيماوية التي تسبب ضررا لطبقة الأوزون، وذلك من خلال حظر إنتاج أو استخدام العديد من تلك المواد ووضع قيود لاستخدام البعض الآخر وتعتمد الآلية التي وضعها المؤتمر على التحكم في تجارة المكونات الضارة بطبقة الأوزون من جهة وعلى الاتجار في منتجات تحتوي مكونات غير ضارة من جهة أخرى، ومن المعروف أن التلوث البيئي يساعد على تآكل الأوزون كما أن استخدام الكيماويات والمبيدات الحشرية وبعض صناعات أجهزة التكييف والبريد تسهم في تدميره.

بعد ذلك تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكد بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره، وهكذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي " تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية مابين 03-04 جوان 1992 ليتوج وبالفعل توصيات برونتلاند، والتي كان من بينها دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي يضم كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة[2]، حيث خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا تلبي الشروط البيئية بقدر تلبيتها للاحتياجات الإنسانية[3].

وأكد مؤتمر ريودي جانيرو 1992 أن التنمية المستدامة تركز على سبعة مكونات تشكل التحدي الأكبر أمام البشرية وهي: التحكم بالتعداد السكاني، تنمية الموارد البشرية، الإنتاج الغذائي، التنوع الحيوي، الطاقة، التصنيع، والتمدن[4].

---

[1] محمد السيد عبد السلام، " **الأمن الغذائي للوطن العربي**"، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص155.

[2] Thierry Garcia, **« L'objectif de développement durable de l'Organisation Mondiale du Commerce »**, L'HARMATTAN, Paris, 2008, p35.

[3] محمد الصالح الشيخ، " **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2002، ص 91.

[4] نبيل إسماعيل أبو شريح، " **التنمية البيئية والتنمية المستدامة** "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية المنعقد بالمنامة-البحرين،20-24 /2005/10، ص05.

وتقوم منهجية التنمية البشرية المستدامة على أربع عناصر أساسية:

- **الإنتاجية:** أي مقدرة البشر على القيام بأنشطة منتجة وخلاقة.
- **المساواة:** تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز.
- **الاستدامة:** عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة، أو الديون العامة التي تتحملها الأجيال القادمة.
- **التمكين:** التنمية تتم بالناس للناس، لذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم[1].

وقد خرج المؤتمر بست نتائج[2]:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على إستراتيجية قابلة للاستمرار؛
- جدول أعمال (أجندة) القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض؛
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
- إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

كما توصل إلى عقد خمس اتفاقيات[3]:

- **أجندة21**: هي خطة عمل عالمية للقرن الحادي والعشرين، للتحرك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، إذ أشارت إلى أن هناك ارتباطا بين النشاط الإنساني وقضايا البيئة، وأن القضايا العالمية تتطلب سياسات محلية كما أكدت أن البشر يعتمدون على الأرض من أجل استمرار حياتهم وضرورة مشاركة المواطنين في التخطيط لتطوير مجتمعاتهم. وتمثل أجندة القرن 21 برنامج عمل لمكافحة المشاكل البيئية في العالم، وتعتمد على توطيد السياسات الوطنية وتفعيل وتقوية الاقتصاديات البيئية الدولية من أجل تسريع التنمية وتربط الأجندة تحقيق التنمية المستدامة بالتجارة

[1] www.jordondevnet.org/shd/articlea.php,télechaegé le 02/10/2010.
[2] http://www.escwa.org.lb/arabic/divisions/sdpd/main.asp, consulté le 12/01/2013.
[3] Alian Jounot, **« 100 questions pour comprendre et agir le developpement durable »**, AFNOR, 2004, P09.

والمحافظة على البيئة، وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عادل يسمح للدول خاصة النامية منها بتحسين وتطوير هياكلها الاقتصادية وإيجاد فرص أفضل لنفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

– وقد تضمنت الأجندة أربعون فصلا تم التطرق فيها إلى ما يتم الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (زراعة، صناعة، موارد طبيعية) أو التنمية الاجتماعية (الصحة، التعليم، القضاء على الفقر)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

– **إعلان ريو عن البيئة والتنمية:** وتضمن 27 مبدأ يحكم التكامل بين السياسات البيئية والتنموية.

– **بيان المبادئ حول الغابات:** يعد أول توافق عالمي حول إدارة غابات العالم والمحافظة عليها وتنميتها المستدامة.

– **الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ:** وقد أكدت ضرورة استقرار معدلات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند المستويات التي لا تضر بالمناخ العالمي. وقد نصت الفقرة 04 من المادة 03 من هذه الاتفاقية على الحق في التنمية المستدامة ، حيث أبرزت أنه للدول الحق في التنمية المستدامة، وعليهم إتباع السياسات والإجراءات التي تكفل حماية نظام المناخ من تأثير النشاطات الإنسانية وعليها اتخاذ ما يناسبها من الإجراءات وفقا للظروف الخاصة لكل منها والتي يجب أنتتكامل مع برامج التنمية الوطنية فيها مع الأخذ بعين الاعتبار بأن التنمية الاقتصادية ركن أساسي في تبني تدابير للحد من التغير المناخي[1].

– **اتفاقية التنوع البيولوجي:** التي تعني بالمحافظة على تنوع النبات والحيوان، وتقوم على الحفاظ على التنوع الجيني وتنوع الفصائل والنظم الإيكولوجية والمشاركة في استغلال فوائدها وتقاسمها بصورة عادلة ومتوازنة[2].

ولقد صيغت هذه الاتفاقية بشكلها النهائي في نيروبي في مايو 1993. وأصبحت نافذة المفعول في ديسمبر 1993، وتعتبر هذه الاتفاقية الوثيقة الرئيسية لمعالجة شؤون التنوع البيولوجي وهي تهدف إلى تخفيف المخاطر المحتملة التي قد تحيط بالتنوع البيولوجي وإلى التوزيع العادل والمتساوي للفوائد الناتجة عن استخدام الموارد الجينية.

---

[1] المرسوم الرئاسي 93-99 المؤرخ في 10-04-1993 المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والموقع عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 ماي 1992، الجريدة الرسمية، العدد 24.

[2] علا محمد الخواجة، " **العولمة والتنمية المستدامة** "، مقال مدرج في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص417.

بعد هذه السنة، تصاعدت الاهتمامات حول الرغبة في تجنب اللجوء إلى اقتصاديات ثبات النمو الكمي عند درجة الصفر، وإمكانية إعادة تعريف النمو الاقتصادي بالتركيز على العنصر البشري ووفرة الذكاء الإنساني، لأنه مصدر الإسهام الأساسي في التنمية الاقتصادية بدلا من العناصر المادية للطبيعة ذات الإنتاج المحدود، فتطوير المقدرة البشرية والإبداع الذي يراعي الاقتصاد في استخدام الطاقة والموارد يعد أكثر تنمية وإنتاجا من الإبداع الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد.

لذلك في سنة 1994 بدأ التركيز أكثر فأكثر على التنمية البشرية المستدامة حيث أشار تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 إلى أن التنمية البشرية المستدامة تعني" أن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل"[1].

ولقد عقدت الأمم المتحدة العديد من المؤتمرات الدولية والتي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في طبيعة تحقيق التنمية في العالم والمرتبطة بقضايا التنمية المستدامة كقمة حقوق الإنسان في 1993، والسكان في 1994 والتنمية الاجتماعية والمرأة في 1995 والمستوطنات البشرية في 1996 والغذاء في 1997.

أما في شهر ديسمبر من سنة 1997 تم إقرار **بروتوكول كيوتو** باليابان، الذي كان الهدف منه الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون حيث تقوم الدول الصناعية بمقتضى الاتفاقية بتخفيض نسبة الانبعاثات بواقع 5.2% سنة 2012، بالإضافة إلى التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تبني آلية الطاقة النظيفة، التي صممت لتسمح للدول الصناعية التي وقعت الاتفاقية بتحقيق نسبتها من تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بواسطة رعايتها للمشروعات التنموية في البلدان النامية، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة إلى زيادة الإمكانيات المتاحة لامتصاص الغازات.

كما أكد تقويم التقدم المحرز في تنفيذ أجندة القرن 21 والصادرة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة سنة 1992، بالإضافة إلى استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، واقترحت الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسساتية والمالية اللازمة لتنفيذها، وتحديد سبل دعم البناء المؤسساتي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

[1] جميل طاهر، " **تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية** "، مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 09، القاهرة، خريف 1997، ص63.

لكن بالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية اختارت عدم التوقيع على هذه الاتفاقية مع أنها تتحمل أكثر من غيرها مسؤولية الاحتباس الحراري العالمي، وتتلخص الأعذار التي قدمتها في كون اتفاقية كيوتو لا تساوي بين مسؤوليات الدول متناسية أنها الدولة الصناعية الأولى في العالم[1].

وفي 1998 ظهرت **اتفاقية روتردام** 1998 بشأن الأخطار بالنسبة لبعض الكيمياويات الخطرة والمبيدات حيث عرضت هذه الاتفاقية مسألة الاتجار غير المشروع في المواد البيئية السامة والمنتجات السامة الخطرة، ومن أهم مبادئها تأمين قيام المصدرين بالأخطار المسبق عن نقل هذه المواد وتوحيد طرق الأخطار بحيث يتسنى للدول النامية الإطلاع التام على مخاطر هذه المواد، ووقف استيرادها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ومع دخول الألفية الجديدة، سارعت الأمم المتحدة لعقد جلسة خاصة لجمعيتها العامة أعلنت فيها مجموعة من الأهداف الإنمائية للألفية ، يجب تحقيقها بحلول سنة 2015، وتتضمن قضايا أساسية متعلقة بمشاكل التنمية في الدول الفقيرة ، وتميزت التنمية المستدامة في الألفية الجديدة بالتنمية التي تعتمد أساسا على تنمية البشر وتكوين القدرات، من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم والتغذية والتدريب من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة الكاملة من هذه القدرات، فيما ينفع الإنسان واستخدامها في زيادة الإنتاج واستغلال الوقت والمشاركة في النشاط العام.

إضافة إلى ذلك، ظهرت أهمية قضايا جديدة لها صلة وثيقة بالتنمية المستدامة وكيفية تحقيقها، كالعولمة والأنظمة الإيكولوجية والطاقة المتجددة والسلام وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر والحكم الراشد. حيث أكدت مختلف المؤتمرات الدولية الحديثة على ضرورتها، فمثلا انعقد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ (Rio+10) مابين 26 أوت إلى 04 سبتمبر2002 تحت عنوان" القمة العالمية للتنمية المستدامة" متضمنا 37 مبدأ، حيث تبلوت فكرة التنمية المستدامة في وثائقه على ثلاث ركائز هي الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، صيانة البيئة وحمايتها[2].

وجاء المؤتمر عموما لمراجعة التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق أجندة 21 (خطة عمل الأمم المتحدة للبيئة والتنمية)، وقد صدر عن هذا المؤتمر خطة عمل في مجالات عدة مثل المياه والطاقة والاحتباس الحراري، التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والقضايا المتعلقة بالتجارة والصحة والفقر، كما أكد

[1] محمد عبد العزيز العصيمي وآخرون،" **أيتها الطاقة البديلة...أين أنت؟**"، مجلة القافلة، المجلد 55، العدد5، السعودية، 2006، ص ص 27-28.

[2] عصام البدوي، "**الحياة الأرضية والتنوع الحيوي**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت، 2006، ص 11.

المشاركون التزامهم بتنفيذ مبادئ أجندة 21 وأهداف الألفية، وأوضحوا أن الحكم الراشد والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان وحرياته هي عناصر مهمة في التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى هذا دعت الأعضاء المشاركة إلى إنشاء صندوق دولي للتضامن من أجل المساعدة على حل مشكلات الفقر، وشددوا على أن العولمة بقدر ما وفرت من فرص، فإنها تمثل تحديا أمام التنمية المستدامة مع التأكيد على ضرورة زيادة تدفق المساعدات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية والعمل على التوصل إلى خطط للتمويل الخاص والعام لعمليات التنمية وتقوية الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة على مستوى العالم[1].

من جهة أخرى أبدى الكثير عن خيبة أملهم في نتائج هذا المؤتمر، واعتبروه تراجعا عن السير الذي تم إنجازه في الماضي، وحكم عليه بالفشل وعدم قدرته على الوفاء بالآمال المعقودة عليه، وعجزه عن تقديم العلاجات الناجعة لحل جملة المشاكل البيئية والتنموية والإنسانية الملحة التي تحيط بكوكبنا، كذلك تعارضت مواقف الدول الكبرى الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى حول أهم القضايا المتمثلة في مشكلة الاحتباس الحراري واتفاقية كيوتو، ومن بين أهم التوصيات التي خرج بها هذا المؤتمر ما يلي[2]:

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو 1992؛
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر، وتشجيع حركة التجارة الخارجية؛
- التعهد بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي، وتوصيل المياه الصالحة للشرب لهم بحلول 2015؛
- في مجال الطاقة، تعهد المشاركون بزيادة كفاءتها واستخدام الطاقة النظيفة وتدعيم خطة عمل إفريقية لتوفير الطاقة لأكثر من ثلث سكان القارة خلال خمس سنوات، وذلك لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في الدول الفقيرة؛
- أما الصحة، فوافقت القمة على أنه بحلول 2020 سوف يتعين استخدام الكيماويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالمجتمع والبيئة، وأكدت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية على خطط

[1] علا محمد الخواجة ، " **العولمة والتنمية المستدامة** "، مرجع سبق ذكره، ص 418.

[2] عبد الله خبابة، رابح بوقرة، "**الوقائع الاقتصادية " العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة**""، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 354.

للإنفاق على مشاريع الصحة، وصندوق عالمي لمكافحة الإيدز والملاريا...وغيرها من الأمراض الفتاكة الأخرى حتى نهاية 2003؛

- تبني وتمويل برامج لتحقيق الزراعة المستدامة؛
- التنوع البيئي: تعهدت دول العالم بخفض الخسارة في التنوع البيئي بحلول 2004 وتقليل معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية بحلول 2010، كما تعهدت بإعادة المصايد لأقصى إنتاجها المستدام بحلول 2015 وتأسيس شبكة من المناطق البحرية المحمية عام 2015.

بعد مؤتمر جوهانسبرغ، أشارت الأمم المتحدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 حول الأهداف التنموية للألفية إلى ضرورة دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات الدول وبرامجها، ووقف التدهور الحاصل في البيئة وخسارة مواردها.

وهذا ما أكد تعزيزه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في 2005 كذلك، وفي الفترة من 3-14 ديسمبر 2007 انعقد مؤتمر بالي باندونيسيا الذي ناقش قضية التغير المناخي، وكانت من أعقد الملفات التي طرحت مشكلة الاحتباس الحراري، لما له من مخاطر متنوعة خصوصا وأن الدراسات العلمية الأخيرة بينت أن نسبة ثاني أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، مما أطلقت ناقوس الخطر حول تغير المناخ، لذلك حاول المجتمعون في المؤتمر وضع خطة خارطة طريق تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد 2012، وأن تشمل اتفاقية ما بعد كيوتو أهدافا كمية محددة قصيرة ومتوسطة الأجل، بالإضافة إلى ترتيبات خاصة لتحويل ونقل التكنولوجيات وتوفير الدعم اللازم لذلك، وبناء القدرات وإجراء تقييم أشمل للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الدول النامية[1].

وفي سنة 2009، من 07 إلى 18 ديسمبر، عقدت قمة كوبنهاكن عاصمة الدانمارك ودائما حول التغير المناخي في حلقة متصلة من الجهود الدولية الرامية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية، ويحل بديلا لبروتوكول كيوتو الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء، الأمر الذي يتطلب تحضير خطة ملزمة لتقليل الإنبعاثات في إطار الالتزام الثاني خلال الفترة من 2012 إلى 2020. كما اعتبرت قمة كوبنهاكن أكبر القمم في التاريخ من حيث المشاركة لأنها جمعت 192 بلد، وأحصي 1200 وفد من جميع الدول من بينهم 110 رئيس دولة وحكومة للبحث في التغير المناخي وكيفية التقليل من الاحتباس الحراري، ودارت محاور هذه القمة إجمالا في: تحديد أهداف

[1] نفس المرجع السابق، ص 358.

جديدة لكبح انبعاث الغازات الدفيئة[1] للدول الصناعية وكيفية مساهمتها في التمويل اللازم والموافقة على خطة عمل في مجال تبادل الكربون، كما أشارت لجنة التغير المناخي بالأمم المتحدة إلى محاور ونتائج أخرى تتمثل في[2]:

- يجب خفض الانبعاثات من سنة 2009 إلى 2050 للحد من خطورة ارتفاع درجة الحرارة؛
- البحث عن حلول فعلية حول التأثير السلبي للإنسان على تغير المناخ؛
- القمة تهدف إلى التركيز على ما تم الاتفاق عليه في كيوتو سنة 1997؛
- على الدول النامية عرض حصيلة إجراءاتها الوطنية مع المجتمع الدولي كل سنتين ومشاريعها التي استفادت فيها من دعم دولي؛
- على الدول الصناعية الكبرى تخصيص 30 مليار دولار تغطي الفترة (2010-2012) وموجهة لمساعدة الدول الفقيرة المتضررة من التغيرات المناخية، مع إعطاء الأولوية لدول إفريقيا والجزر الصغيرة على أن يرتفع هذا المبلغ فيما بعد ليبلغ 100 مليار دولار تغطي الفترة (2013-2020)؛
- إنشاء صندوق تحت اسم "الصندوق الأخضر للمناخ"، يهدف إلى دعم مشاريع التنمية النظيفة في الدول الفقيرة، خاصة في مشاريع التشجير والحفاظ على الغابات ومشاريع تحويل التكنولوجيا النظيفة. انتهت قمة كوبنهاكن هي الأخرى، دون التوصل إلى النتائج المرجوة وذلك بسب الخلافات بين الدول المتقدمة من جهة والدول الناشئة من جهة أخرى، وفيما اعتبر العديد من المحللين أن هذا المؤتمر سجل فشلا ذريعا، قال المسؤولون عنه وعدد من قادة الدول المشاركة، أنه خطوة بالاتجاه الصحيح، لكن من الواضح أنه دون اتفاق أوروبي وأمريكي وصيني على الأهداف الرقمية والجدول الزمني، فإن المفاوضات سوف تسير إلى ما لا نهاية، ويستمر مناخ الكوكب بالتغير حتى يصل إلى مرحلة لا يمكن التراجع عنها.

بعد قمة كوبنهاكن يأتي مؤتمر " كانكون" في المكسيك من 29 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 2010 بشأن التغير المناخي حيث كان يهدف إلى تحقيق العديد من المطالب أهمها:

- تقليل الانبعاث الحراري لمنع حدوث ارتفاع في درجة حرارة الأرض، ومنع ارتفاع منسوب مياه البحر وذوبان الجليد والجفاف وزحف الرمال والفيضانات والحرائق في الغابات؛

---

[1] الغازات الدفيئة هي الغازات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، يرمز لها اختصار ب (GHG(Green House Glas ، أي غازات البيت الزجاجي.

[2] عبد القادر مطالس، " **أثر مشكلة التغيرات المناخية على حياة واستقرار المجتمعات البشرية: ريو، كيوتو، كوبنهاكن**"، المؤتمر الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 03-2010/05/04، ص 15.

– بحث توفير الأموال اللازمة للتعامل مع ما سيأتي من كوارث بسبب الارتفاع في درجة حرارة الأرض؛

– محاولة التوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف وخاصة الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية التي رفضت توقيع بروتوكول كيوتو.

في ختام المؤتمر ورغم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الرامية إلى التنمية المستدامة الفعلية والمحافظة على المناخ، لم يتضمن هذا المؤتمر أي جديد بشأن الطموحات إلى انخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بالمستوى المطلوب.

وبعد هذا المؤتمر، توالت مجموعة من الاتفاقيات والمؤتمرات الفعالة في ميادين مختلفة خاصة المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتمويل التنمية في العالم، فبخصوص التنوع البيولوجي، وبعد سلسلة من الاجتماعات، تم إعلان سنة 2010 السنة الدولية للتنوع البيولوجي وذلك إثر الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد في 2006/12/20 – قرار رقم 203/61 – واتفاقية التنوع البيولوجي قرار رقم 203/64 حسب الجلسة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2009/12/21، كما صدر تقرير عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 جوان 2011 حول قرار الأمم المتحدة رقم 174/64 في الفقرة 18، يهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واتخاذ التدابير لتعزيز التنوع الثقافي وحمايته وكفالة الوصول إلى التراث الثقافي بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للتنوع الثقافي[1].

أما بخصوص تمويل التنمية، عقدت مجموعة من المؤتمرات وسنت العديد من القرارات، من بينها مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق مونتيري الذي عقد في الدوحة في 29 نوفمبر إلى 06 ديسمبر 2008، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2009/30 والمؤرخ في 2009/07/31 والمتعلق بإنشاء عملية حكومة دولية شاملة للجميع معززة وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، والقرار رقم 142/65 المؤرخ في 2010/12/20 والمتعلق بالآليات الابتكارية لتمويل التنمية، وقرار 2011/38 المؤرخ في 2011/07/28 المتعلق بمتابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، كذلك عقدت الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية في نيويورك،أيام 7،8 ديسمبر 2011، حيث كان الموضوع العامل للاجتماع هو ''توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية : حالة التنفيذ والمهام المقبلة.''.

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة السادسة والستون من جمعيتها العامة المنعقدة يوم 2011/07/21، ص01.

وخُصصت موائد مستديرة تفاعلية لمناقشة مواضيع هامة، التي قدمت بدورها في تقرير قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في 27 جويلية 2012، كإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وآثاره على التنمية، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة والديون الخارجية والتجارة الدولية، دور التعاون الإنمائي المالي والتقني والمصادر المبتكرة لتمويل التنمية في حشد وتعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية، ودراسة الصلة بين تمويل التنمية وتحقيقها للأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها أهداف الألفية وإصلاح الإدارة في مؤسسة تبريتونوودز[1].

ثم جاءت المحطة الحديثة هي مؤتمر(ريو+20) المنعقد بريودي جانيرو بالبرازيل أيام 22-20 جويلية 2012، حيث تعتبر فرصة تاريخية لتحديد مسالك يتنهجها الجميع نحو عالما أكثر امنا وعدلا، ونظافة ورخاءا، حيث اجتمعت الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات الدولية[2] للاتفاق على قائمة من التدابير الرشيدة التي من شأنها تحد من الفقر في الوقت الذي يتعزز فيه فرص العمل اللائق، ويشجع فيه استخدام أكثر للاستدامة بانصاف للموار وحماية المحيط من الصيد المفرط، ومن تدمير النظم الايكولوجية، بالإضافة إلى توسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة التي يمكنها تخفيض انبعاثات الكربون وتحسين إدارة الغابات لتوفير مجموعة واسعة من المنافع إذ منشأنا لحدّ من إزالة الغابات بمقدار النصف بحلول عام 2030.

بعدها تأتي المحطة الأخيرة والمتمثلة في قمة المناخ، والذي انعقدت بالعاصمة الفرنسية باريس يوم 12 ديسمبر 2015 بمشاركة 195 دولة، وكان أهم ما تم إقراره فيها هو الحد من ارتفاع الحرارة "أدنى بكثير من درجتين مئويتين"، حيث سيساعد في الانخفاض الشديد لانبعاث الغازات المسببة للانحباس الحراري، كما أوجب الاتفاق أيضا اتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة والاستثمار في الطاقات البديلة وإعادة تشجير الغابات، وإضافة إلى إدراج قرارات متعلقة بدعم البيئة والتنمية المستدامة، حث اتفاق قمة المناخ على مراجعة التعهدات الإلزامية "كل خمس سنوات"، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب، حيث سيقترح زيادة مبلغ المساعدات الدول المتقدمة للدول الفقيرة سنة 2025 إلى أكثر من المليار دولار سنويا والذي تم الاتفاق عليه منذ 2009.

[1] موجز عن تقرير الجمعية العامة للحوار رفيع المستوى الخامس لتمويل التنمية، نيويورك أيام 7،8 ديسمبر 2011، ص13.

[2] يحددجدول أعمال القرن 21 تسع مجموعات رئيسيةهي:المرأة،الأطفال والشباب؛ الشعوب الأصلية؛ المنظمات غيرالحكومية؛ السلطات المحلية؛ العمال والنقابات؛دوائر الأعمال والصناعة؛ الدوائر العلمية والتقنية؛ المزارعون.

المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة وأبعادها:

لقد خلصنا فيما سبق أن التنمية المستدامة هي عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات ووجهة التطور التكنولوجي والتغير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية. وتحقيق التنمية المستدامة لا يتأتى إلا بالوصول إلى أهدافها المنشودة وبشكل متوازن بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والتكنولوجية والبيئية والمؤسساتية للوصول في الأخير إلى الرفاهية و الرقي المستدام عبر ممر الأجيال،لذلك في هذا المبحث سنحاول الإطلالة على أهم الأهداف التي تقوم عليها التنمية المستدامة وكيفية تطبيقها في شتى المجالات وأبعادها المختلفة.

المطلب الأول : أهداف التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة أهدافا شاملة تعمل على تحقيقها على مستويات مختلفة (اقتصادية واجتماعية وبيئية)، وتحمل في طياتها هذه الأهداف أهدافا أساسية حددتها الأمم المتحدة حتى تكون أهدافا نوعية تسعى كل الشعوب والدول معرفتها والعمل على تحقيقها بتضافر كل الجهود على مستويات متعددة، لذلك هذا المطلب ينقسم إلى:

الفرع الأول: الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وتعمل في شكل متداخل ومتكامل في إطار الاستدامة ، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى قسمين:

أولا: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان (تنمية مستدامة بالنسبة للإنسان)[1]: تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط، وبشكل عادل وديمقراطي للمحافظة على حق الأجيال القادمة واحترام البيئة الطبيعية، بالتعامل مع محتوى النظم الطبيعية على أساس أنها مصدر حياة للإنسان وبناء تكامل وانسجام بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشأها الإنسان دون الإضرار بأي منهما.

ولن يتأتى ذلك إلا إذا أحس السكان بالمسؤولية تجاه البيئة ووعيهم في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية القائمة من خلال مشاركتهم في حسن استغلال الموارد الطبيعية خاصة المحدودة لتفادي استنزافها والمساهمة في تنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة. وعند تطبيق كل هذا سوف

[1] الحسن عبد الموجود إبراهيم، " **التنمية وحقوق الإنسان**"، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006، ص 221.

نضمن تنمية بشرية مستدامة للسكان تكون قادرة على تحسين مستوى المعيشة خاصة في التعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية التي تحقق الإنصاف في توزيع المداخيل والثروات بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي.

ثانيا: تحقيق نوعية حياة أفضل للمجتمع ككل:لا تتحقق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المجتمع ككل، إلا إذا تحققت على مستوى الفرد الواحد وبين سكان المجتمع، عندها سيحقق تغيير جذري ومستمر على كل المستويات الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية والإيكولوجية والتكنولوجية في تنظيم وتحقيق حاجيات المجتمع الأساسية، وبالتالي تحقيق نمو مستدام يحافظ على رأس المال الطبيعي ويؤكد مرة أخرى على المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة ، وكذا التعاون الدولي لتحقيق هذا التحسين النوعي والتنموي الذي سيقلص الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في استخدام الموارد والطاقة والقضاء على التلوث وتطوير الانتاجات التي تخدم التنمية.

وللتوضيح أكثر ، الشكل الموالي يعرض أهم الأهداف الشاملة التي تسعى إليها التنمية المستدامة:

الشكل رقم (01-01) : الأهداف الشاملة للتنمية المستدامة

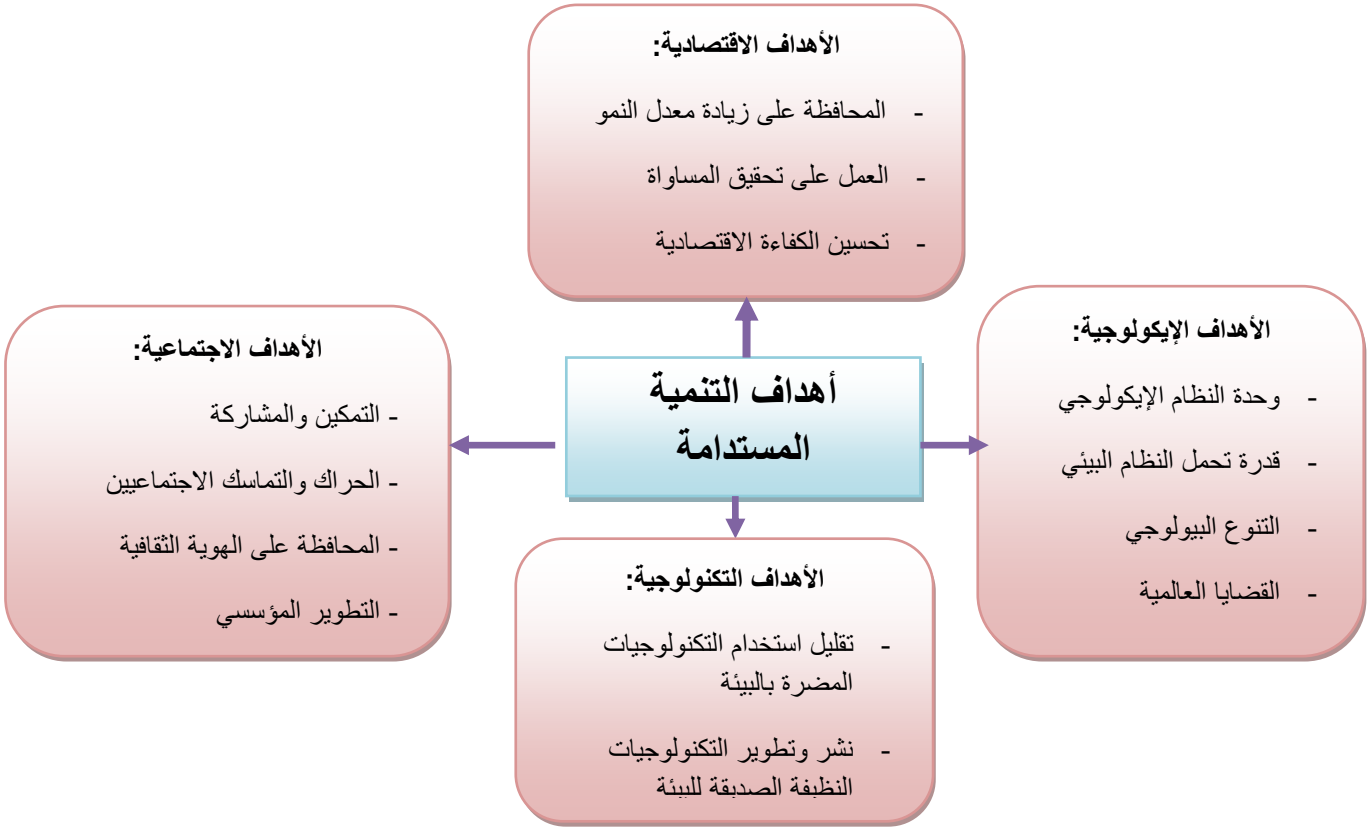

المصدر: دوغلاس موسيشت،" **مبادئ التنمية المستدامة**"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى مصر ، 2000، ص72.

الفرع الثاني: الأهداف الأساسية للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة:

حسب التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبرغ عن التنمية المستدامة، تتمثل الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة فيما يلي:

جدول رقم (01-01): الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستدامة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي و الزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام و الحفاظ على الأراضي و الغابات والمياه والحياة البرية و الأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية و الوقائية وتحسين الصحة و الأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية و الأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي و الغابات و الطاقة و الموارد المدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي و الاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي.	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري عادي النطاق المحلي و الإقليمي و العلمي و التوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة و البرامج التعليمية.
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة و خلق الوظائف الأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبرغ عن التنمية المستدامة (26 أوت-04 سبتمبر 2002).

وقبل مؤتمر جوهانسبرغ، كما ذكرنا سابقا أصدرت الأمم المتحدة خلال مؤتمرها لسنة 2000 والذي ضم حوالي 189 عضو، إعلان الألفية ووضع خطة لإنجاز أهداف الإعلان بحلول سنة 2015، هذه الأهداف موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (01-02): أهداف التنمية للألفية " تعاهد بين الأمم المتحدة لإنهاء الفاقة البشرية" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الهدف الأول: استئصال الفقر و الجوع: **الغاية1**: بين 1995 و2015، إنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف. **الغاية2**: بين 1995 و2015، إنقاص نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف **الهدف الثاني**: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: **الغاية3**: ضمان كون الأطفال في كل مكان، الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول2015 على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية **الهدف الثالث**: الحث على المساواة بين الجنسين و تمكين النساء: **الغاية4**: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والمفضل حدوث ذلك بحلول 2015، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام 2015. **الهدف الرابع**: تخفيض نسبة وفيات الأطفال **الغاية5**: بين عامي 1990 و2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.	**الهدف الخامس**: تحسين الصحة والأمومة **الغاية6**: بين عامي 1990 و2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاث أرباع. **الهدف السادس**: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، الملاريا وأمراض أخرى. **الغاية7**: بحلول عام 2015، وفق نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما. **الغاية8**: بحلول عام 2015، وقف نهائي لمدى حدوث الملاريا وأمراض رئيسية أخرى ومتابعة ما بدئ من العمل على عكس اتجاههما. **الهدف السابع**: ضمان الاستدامة البيئية: **الغاية9**: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد و برامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية. **الغاية10**: بحلول عام 2015، إنقاص نسبة منعدمي فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف. **الغاية11**: بحلول عام2020، تحقق تحسن هام في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة.	**الهدف الثامن**: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية: **الغاية 12**: مزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح، متوقع السلوك غير تمييزي(يشمل الالتزام بالحكم الراشد والتنمية وتخفيض نسبة الفقر). **الغاية13**: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نموا (بما في ذلك إمكانات الصادرات المعفية من التعرفات والحصص المحددة، وبرنامج معزز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغاءها، ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاء للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر). **الغاية14**: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاصة بهذه الدول ، وعبر أحكام الدورة الثانية و العشرين للجمعية العامة). **الغاية15**: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل. **الغاية16**: بالتعاون مع الدول النامية تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق و المنتج لمن هم في سن الشباب. **الغاية17**: بالتعاون مع شركات الأدوية، تأمين فرص الحصول على عقاقير جوهرية في الدول النامية بأسعار محمولة. **الغاية18**: بالتعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقانات الجديدة وبخاصة تقانات المعلومات والاتصالات متوفرة.

المصدر: تقريرالتنمية البشرية للعام 2003.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

تبنى مؤتمر **ريو دي جانيرو** (قمة الأرض 1992) فكرة التنمية المستدامة ، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين، وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع، وبرزت لها ثلاثة أبعاد تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها العالم في جهدهم التنموي، في الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ والمردود.

هذه الأبعاد تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية، الاقتصادية والتكنولوجية بحيث تكون مترابطة، متداخلة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.

الفرع الأول: البعد البيئي والاجتماعي:

أولا: البعد البيئي: في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأنشطة في بعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وامتدادا العمران وإنشاء الصناعات تبرز الآثار المدمرة للبيئة، نظرا لما تسببه هذه الأنشطة من التلوث للجو والمياه والتربة والقضاء على الغابات، وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر، كل هذه العوامل تعيق بشكل أو بآخر على التنمية المستدامة.

لذلك فالبعد البيئي للتنمية المستدامة يهدف إلى التوازن بين الحاجات البشرية الأساسية في مقابل السلم الصناعي، بمعنى تلبية الحاجات البشرية في إطار الحدود التي ترسمها الطبيعة إذ يجب احترامها وعدم تخطيها في مجال التصنيع من أجل تحقيق التنمية والتسيير والتوظيف الأمثل لرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره.

كما يجب الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، وتوقع ما قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية[1]، بالإضافة إلى التوافق بين الاعتبارات البيئية التالية:

- **قاعدة المدخلات:** وهي المصادر المتجددة مثل التربة، المياه والهواء، ومصادر غير متجددة مثل المحروقات، بحيث يجب الحفاظ على هذه المصادر ومن استنزافها وتطويرها لخدمة التنمية النظيفة.

وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعد ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له أثار ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، لهذا كان أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي دون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي[2] بدئا من مؤتمر ستوكهولم ونادي روما وبرونتلاند وكل الدراسات التي أعدتها الأمم المتحدة التي وضعت لإيجاد العلاقة بين التنمية والبيئة، وقد أقرت ذلك معظم دول العالم من خلال أكثر من مائة رئيس دولة عن طريق جدول أعمال القرن الواحد والعشرين في مؤتمر ريو عن التنمية والبيئة سنة 1992[3].

---

[1] كولون ريز،" **النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة**"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، ديسمبر 1993، ص14.

[2] جميل طاهر، " **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص03.

[3] نادية حمدي صالح، " **الإدارة البيئية المبادئ والممارسات**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص03.

- **قاعدة المخرجات:** وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

ثانيا: البعد الإنساني والاجتماعي: حيث يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبلها من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة[1]. كما يهتم بتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

- تثبيت النمو السكاني وأهمية توزيعه: إن النمو السكاني لفترة طويلة وبمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمرا مكلفا يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ويحد من التنمية ويقلص من قاعدة هذه الموارد لإعالة السكان، لذا يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة وتوصي الإسقاطات الحالية أن الزيادة السكانية تبلغ نحو80 مليون نسمة كل سنة وتتوقع الأمم المتحدة أن سكان العالم سيصل إلى 11 مليار نسمة بحلول 2100[2]، وهو عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

وبما أن من شروط التنمية المستدامة التوزيع الأمثل للسكان، خاصة بين سكان الشمال والجنوب، لذلك يجب التقليل من خطورة التجمع السكاني في المنطقة الحضرية، حيث أن هذه البلدان تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية للصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة. ومن جهة أخرى النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية.

- الصحة والتعليم والاستخدام الأمثل للموارد البشرية: إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وتخصيصها لضمان الوفاء للاحتياجات البشرية كالتعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة والتنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربيين والمتخصصين والعاملين في الرعاية الصحية حتى تصل التنمية المستدامة إلى الذين يعيشون في المناطق المعزولة والنائية.

ومن أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل والبداية يجب أن تكون من خلال المرأة كونها المدبر

---

[1] بقة شريف والعايب عبد الرحمان، " **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، ص 100.

[2] خالد مصطفى قاسم،" **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** "، مرجع سابق، ص32.

الأول للموارد والبيئة في المنزل ورعاية وتربية الأطفال، وخلق نشء صالح يغير من مستقبل التنمية خاصة في البلدان النامية التي تعتمد على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة والزراعة والرعي والاعتناء بالبيئة المنزلية.

كما يجب الاهتمام أيضا بمحو الأمية والقضاء على ظاهرة أطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة بعمل الأطفال وقضية الزواج المبكر، لذلك فإن الاهتمام بالمرأة والاستثمار في صحتها وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

– حرية الاختيار والديمقراطية: لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل، فالمجتمع الغير قادر على حرية الاختيار والتعبير هو مجتمع مقيد وهذا ما تتميز به معظم البلدان النامية وهو ما يؤدي إلى إخفاق جهود التنمية نتيجة عدم اشتراك الجماعات المحلية قي قرارات التخطيط والإدارة.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والتكنولوجي

أولا: البعد الاقتصادي: يستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ويندرج تحت هذا البعد:

– ايقاف تبديد الموارد الطبيعية: بما أن التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في بلدان العالم مثل استهلاك الدول المتقدمة للطاقة والموارد الطبيعية والمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، فيجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أساليب الحياة، مثلا التخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، ويعتبر تغير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقة المتجددة [1]، بالإضافة إلى تقليص المخرجات (المخلفات) من النفايات والملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة في تقليل التأثير السلبي على البيئة

[1] ف. دوجلاس موسشيت، "**مبادئ التنمية المستدامة** "، مرجع سبق ذكره، ص 26

والإشباع الجيد للحاجات الإنسانية والوصول إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية[1].

– تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية.

وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات المنتجات من البلدان النامية مما يحرمها من إيرادات تحتاج إليها، ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بينها، يؤدي ذلك إلى استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

– مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبما أن هذه الدول ضالعة في أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل والقيام بتحويل اقتصادياتها لحماية النظم الطبيعية، توفير الموارد التقنية والمالية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة وذلك لتحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية الأخرى باعتبار أن ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

– المساواة في توزيع الموارد: هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار، لذا يجب على البلدان الفقيرة والغنية العمل معا للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

– الحد من التفاوت في مستوى الدخل: إن هذا التفاوت يوجد في الدول الفقيرة والغنية مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما، فنجد هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها.

ومن هذه الحلول مثلا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة وبدون فوائد، تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية، عملية التكافل الاجتماعي المنظم الذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع لتشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية، كما يجب الإشارة إلى أن

[1] كلود فوسلير وبيتر جيمس، " **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة** "، ترجمة علا أحمد إصلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001، ص 80.

سياسة تحسين فرص الحصول على الحصول على التعليم والرعاية الصحية وباقي الخدمات الاجتماعية قد لعبت دورا مهما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الأسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية.

– تقليص الإنفاق العسكري والتخطيط السياسي: أصبح الإنفاق العسكري من الأولويات لاقتصاد البلدان الغنية والفقيرة وبالتالي فإن توفير ولو جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية.

ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة، وإنهاء عملية الازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة للأقوى. بالإضافة إلى إحداث تغييرات جوهرية في السياسات التي تساهم في التنمية الاقتصادية لاسيما المشاركة في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي السليم.

كما تتطلب التنمية المتواصلة أو المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية، على رأس ذلك تأتي فكرة " المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية "، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة.

كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي، وما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض، وفي كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي، في هذا وغيره نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية، كذلك هناك أوجه من الحساب تحتاج إلى تعديل مثل: حساب الناتج الزراعي (المحصول) من وحدة المياه، حساب الناتج الصناعي من وحدة الطاقة، ومن أدوات الحساب الاقتصادي الضرائب والحوافز المالية، لذلك ينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج وخدمة أغراض التنمية المستدامة.

ثانيا: البعد التكنولوجي: هناك بعض الدراسات ترتكز فقط على الجوانب البيئية، الاجتماعية والاقتصادية كأبعاد رئيسية للتنمية المستدامة وبعض الدراسات الأخرى أضافت البعد التكنولوجي كبعد أساسي هو الآخر لما له من تأثيرات جلية على التنمية، لذلك سنتعرض إليه في هذه الدراسة.

إن البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة يشمل كل استخدامات التكنولوجيات الحديثة في الصناعة من أجل المحافظة على البيئة واستغلال مواردها بشكل أنظف وسليم دون ترك مخلفات صناعية كاستخدام تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية لأن كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث البيئة نتيجة للمخلفات الصناعية، وقد يحتاج تنظيف هذا التلوث نفقات كبيرة تؤثر على ميزانية التنمية،

لذلك فيجب التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ واستهلاك طاقة أقل[1]، بالإضافة إلى فرض العقوبات والأخذ بالنصوص القانونية الزاجرة التي تعمل ضد هذا المبدأ.

كما تعمل التنمية المستدامة ضمن هذا البند على الحد من انبعاثات الغازات الحرارية واكتشاف تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة جيدة، أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، فنجد اتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

لكن يبقى رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على هذه الاتفاقية يعرقل مسعى هذه الاتفاقية مادامت الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الرئيسي لقوى العالم.

واستنادا إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يمكن الاعتماد على الشكل التالي لتوضيح تكامل الأبعاد الثلاث فيما بينها لخدمة التنمية المستدامة.

الشكل رقم (01-02) : أبعاد التنمية المستدامة

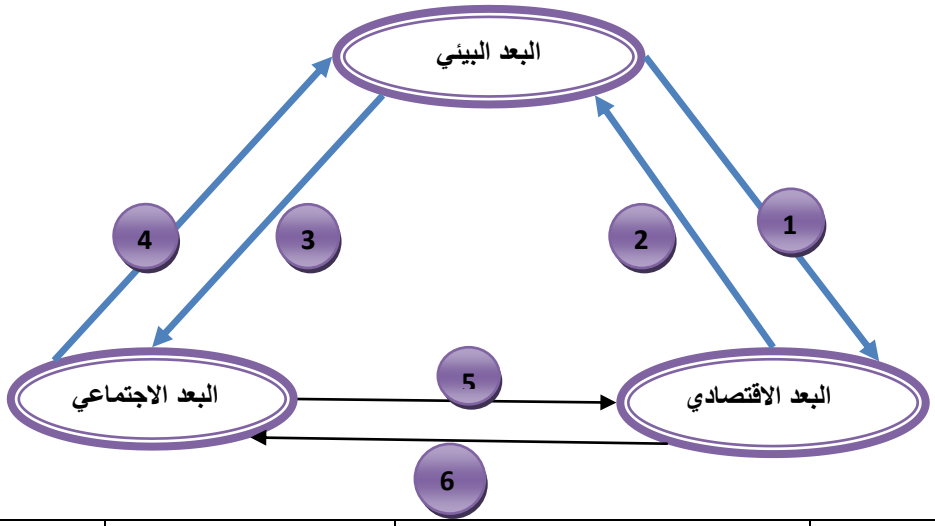

	البعد البيئي	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي
البعد البيئي		1	3
		-الطاقة الانتاجية للموارد الطبيعية. -التكلفة الاقتصادية لحماية البيئة.	-أهمية حماية البيئة على جودة حياة الفرد. -الأخطار الصحية والأمنية الناتجة عن الإضرار بالبيئة.
البعد الاقتصادي	2		6
	-الضغط الناتج من الوظائف الإنتاجية على الموارد الطبيعية. -الاستثمار في حماية البيئة.		-إمكانية التوظيف ومستوى المعيشة. -توزيع الدخل. -تمويل برامج الضمان الاجتماعي.

[1] عبد السلام أديب، "**أبعاد التنمية المستدامة**"، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغاربي، المغرب، 2002، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305,consulté le 11/03/2013 à 14 :00

	حقوق الملكية للموارد الطبيعية.		-الضغط على الأنظمة الاجتماعية والثقافية يؤدي إلى الاضطرابات.
البعد الاجتماعي	**4**	**5**	
	-الضغط الممارس من أنماط الاستهلاك على الطبيعة. -وعي الأفراد بالمشاكل البيئية.	-حجم وجودة اليد العاملة . -أهمية القوانين الاجتماعية في حركية السوق.	

Source : Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE), « **Développement durable les grandes questions** », 2001, p37.

خاتمة:

لقد استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم منذ أن طرح على قمة الأرض في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة بريو دي جانيرو عام 1992، حيث عرفت على أنها " التنمية التي تستجيب لاحتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم".

وأثمرت هذه القمة ما يعرف بمذكرة القرن 21، التي أحدثت نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى، ومن أجل إعلان المصالحة بين الاقتصاد والبيئة توالت مجموعة لا منتاهية من المؤتمرات والندوات المنهاضة للتنمية المستدامة، وسبل تحقيقها خاصة في الدول الفقيرة التي لم تستغل حقها أصلا من الموارد الطبيعية.

وبخصائصها المميزة، أصبح مفهوم التنمية المستدامة في التطور التدريجي متضمنا جملة من المبادئ الأساسية المتعلقة بحماية توازن الطبيعة ونوعيتها وصون الموارد الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة، وإدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية بنحو يضمن الاستمرارية الدائمة والمحافظة عليها.

وبالرغم من التعقيدات والتشابك الذي صاحب مفهوم التنمية المستدامة، فهناك إجماع على أن هذه الأخيرة تمثل العناية المرغوب فيها والمأمول تحقيقها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا، لذلك يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أبعادها الأساسية على الأقل، لأن هناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

وتتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، ولن يتأتى التغيير دون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب وتبني استراتيجيات طويلة الأجل تكفل الاستدامة الحقيقية للموارد وكسب رهانات المستقبل في تحقيق التنمية.

والجزائر كغيرها من البلدان، تسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتبني مفاهيمها في أبعادها الأربعة، هذا ما سنعالجه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة:

إن تحقيق التنمية المستدامة هدف وغاية منشودة، تجمع بين كل من الاقتصاد والمجتمع والبيئة، هذه الغاية، تتطلب تظافر جهود كل فرد من أفراد المجتمع المحلي والدولي؛ وصدق نوايا في تحمل مسؤولية مشتركة ومتباينة، ومتابعة مستمرة للإنجازات المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية. اعتمادا على جملة من المؤشرات سواء لوصف الحالة المعاشة، أو لتبيان درجة الدفع للنهوض بها أو مقدار الاستجابة المحققة؛ مما يسمح بتقييم المجهودات لإحلال التنمية المستدامة. ومن تم تحديد طرق ومناهج إرسائها على أرض الواقع.

والجزائر كونها تتمتع بكامل العضوية في الأمم المتحدة وصاحبة الحضور الدائم في مختلف القمم، والمصادقة على جل الاتفاقيات الدولية سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي... تعمل ضمن مبدأي التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة، على الدفع بعجلة التنمية المستدامة خدمة لمجتمعها والبشرية جمعاء. ومنذ أكثر من 50 سنة انتزعت الجزائر حريتها وفكت وثاقها من المستعمر الغاشم، فهل استطاعت أن تتملص من التبعية بكل أشكالها؟ وهل حققت إنجازات وتجاوزت تحديات في بناء مجتمع مستدام يحقق العدالة والإنصاف والعيش بكرامة؟ مجتمع يملك مؤسسات قادرة على خلق الثروة وصائنة للإرث المشترك بين الأجيال أي الثروة الطبيعية؟

للإجابة على الأسئلة، ارتأيتا في هذا الفصل إلى تقييم لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، (بحكم يستحيل الأخذ في كافة المؤشرات، التي تعدت 134مؤشر (44 مؤشر ضغط و53 مؤشر حالة و37 مؤشر استجابة)، ضمن أربع مجالات جوهرية؛ والمتمثلة في المؤشرات الاقتصادية للبنية التحتية والهيكل المالي، والمؤشرات الاجتماعية المكرسة لمبادئ العدالة الاجتماعية، وتكافئ الفرص والعيش بكرامة كحق للجميع، والمؤشرات البيئية الراعية للموارد الطبيعية والأداء البيئي بشكل عام، ومن تم المؤشرات التكنولوجية القائمة على تنافسية المؤسسات ومدى مساهمتها في خلق القيمة.

لذلك، نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: المسار التنموي في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: المسار التنموي في الجزائر

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء ولازالت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي.

والجزائر باعتبارها دولة من الدول النامية، وانطلاقا من التضحيات التي قامت بها من أجل محاربة ظاهرة الفقر والتخلف للوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، وجب عليها أن تجد لنفسها أنماط التطور والبنيات السياسية الأكثر موافقة مع ظروفها الموضوعية؛ على رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر على جميع الأصعدة التي تجعلها دولة قادرة بنموذجها التنموي الذي يتوافق وخصائصها وإمكانياتها الهائلة، إذا ما استغلت كل هاته الإمكانيات المتاحة.

وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار عددا من البرامج التنموية منذ استقلالها إلى يومنا هذا، سنستخلصها فيما يلي:

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962-1980): قسمت هذه المرحلة إلى فترتين الفترة الأولى مابين (1962-1970) والفترة الثانية ما بين (1970-1980).

الفرع الأول: الفترة ما بين (1962-1970):

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام اقتصاد مشوه انعكس عنه وضع اجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف والفقر والجهل والمرض، مما استدعى على السلطات المسارعة في تنظيم النشاط الاقتصادي وقطاعاته من خلال المواثيق والبرامج التنموية المتتالية التي احتل فيها التصنيع مكانا مركزيا من أجل بناء اقتصاد وطني قوي معتمدة في ذلك على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق التنمية المرغوبة.

وقد تميزت هاته المرحلة إلى قيام الدولة بمجموعة من التأميمات مثل تأميم نقل البترول والغاز في 10 جانفي 1964 والمناجم في 08 جوان 1966 وجوان 1967 و 1968 تأميم توزيع المحروقات، وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، فأنشئ البنك المركزي الجزائري في 13 ديسمبر 1962 بموجب القانون 62/144، والبنك الجزائري للتنمية في 07 ماي 1963 والبنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 والقرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967، وأممت شركات التأمين في ماي 1966 وأنشئ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967.

وعلى العموم تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الاستراتيجيات التنموية كان أهمها:

أولا: برنامج طرابلس 1962 وإستراتيجية التنمية من خلال ميثاق الجزائر 1964: ركز برنامج طرابلس على[1]: أن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة، وضرورة تدخل الدولة في تحقيق هذه التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه البرامج، كما يجب الربط بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي حتى تكون الصناعة القاعدية متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.

أما ميثاق الجزائر، فأعد هذا الميثاق من طرف جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، ونص هذا الميثاق على النقاط التالية[2]:

- إنشاء مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛
- توفير مواد الاستهلاك المحلي لتخفيض استيرادها وتشجيع تصديرها؛
- إقامة مجمعات كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر كطريقة لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن لإقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

ثانيا: مخطط الاستثمار الوطني (1967-1970): في هذه الفترة شهدت الجزائر انطلاق الصناعة الجزائرية، عن طريق إحداث شركات وطنية وتوجيه الاستثمار نحو الصناعات التحويلية قصد خلق مناصب شغل، فعمدت الجزائر على زيادة ورفع الإنتاج البترولي للحصول على موارد مالية تخصّص لتمويل الصناعة، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة في محاولة لتبيان القدرة على تسديد الدين للمقرضين الأجانب.

كما تم توظيف حوالي نصف الإنتاج البترولي في تمويل الصناعة (2,3 من إجمالي 5,1 مليار دولار ناتج بترولي)، وذلك كمحاولة لتفعيل فكرة النهج الصناعي المقترحة[3].

وبصفة عامة، الاستثمار في الفترة (1962-1970) تميز بعدم وضوح اتجاه الدولة فيما يتعلق بالقطاعات الواجب الاعتماد عليها، وعدم انتظام المخصصات بالنسبة لقطاع الفلاحة والصناعة، وبالتالي عدم اعتماد أي منهما على أنه القطاع الرئيسي الذي تقوم عليه عملية التنمية، والجدول التالي يؤكد ذلك عن طريق تطور حجم الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1963-1966).

---

[1] زرنوح ياسمينة، " **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص150.

[2] نفس المرجع، ص 150-151.

[3] Benissad Hocine, **« La réforme économique en Algérie »**, 2ème ed, OPU,1991, p16.

جدول رقم (02-01): تطور حجم الاستثمار في الجزائر في الفترة مابين (1963-1966):

الوحدة: مليون دج.

السنوات / القطاعات	1963		1964		1965		1966		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الفلاحة	60,8	5,15	147,9	8,08	98,2	6,28	338,8	14,08	654,7	10,16
الصناعة	151	12,8	131,1	7,19	156,8	10,03	370,9	15,42	810,3	12,57
المجموع	1179,2	100	1829,7	100	1562,7	100	2404,8	100	6442,8	100

المصدر: محي الدين حمداني،" **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009.

الفرع الثاني: الفترة ما بين (1970- 1980): اختصت هذه المرحلة بتأميم البترول والغاز في 24 فيفري 1971، وبتدخل الدولة من أجل التحكم في التجارة الخارجية التي أصبح احتكارها كاملا سنة 1978، ووضعت تجارة الجملة محليا تحت رقابة الدواوين والتعاونيات الوطنية المتخصصة وفتحت نقاط بيع للشركات الوطنية فيما يخص التجارة الداخلية وتجارة التجزئة[1]، وما ميز هذه الفترة المخططات التالية:

أولا: المخطط الرباعي الأول (1970-1974): تمثل التخطيط في هذه الفترة الوسيلة الأنجع من أجل الضبط الاقتصادي الأساسي باعتبار الاستثمار عملية اقتصادية مهمة لا يمكن تركها لقوى السوق، ومن ثم انطلاق المشاريع الصناعية المهمة كالحديد والصلب والمحروقات، الكيمياء والبتروكيمياء والميكانيك والكهرباء. وكانت أهداف هذا المخطط أيضا القضاء على مشكلة البطالة وسوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، حيث ارتكز هذا المخطط على تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل لغرض تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية. حيث تعزز القطاع الزراعي بتدخل الدولة بإصدار المرسوم 73/71 في نوفمبر 1971 المتعلق بتطبيق الثورة الزراعية، والذي قاد حتى نهاية 1978 إلى تأميم ما يقارب 1,4 مليون هكتار، ثم توزيعها على الفلاحين في شكل تعاونيات أو في شكل فردي. كما أخذ القطاع الصناعي حصة الأسد في الغلاف الاستثماري للتنمية من خلال إنهاء مركبات الحجار للصلب بعنابة والمحروقات بأرزيو وهران، ومعامل سكيكدة.

ثانيا: المخطط الرباعي الثاني (1974-1978): في هذا المخطط أعيد هيكلة القطاع الزراعي من الناحية المؤسساتية في شكل إصلاح زراعي عميق، فتحصل القطاع على أكثر من 15%من الاستثمارات، وتحصلت الجزائر على أكثر من 60 مليار دج كإيرادات نفطية بسبب ارتفاع أسعار

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، " **الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال** "، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص 114.

البترول سنة 1973، وزاد حجم استدانتها نحو الخارج لزيادة تمويل استثماراتها ورفع الإنتاج وإنشاء اقتصاد داخلي قوي، كما اختارت الجزائر صناعة التمييع كصناعة طاقوية تتميز باستعمال كثيف لرأس المال وتهدف إلى تصدير الغاز الطبيعي المميع[1].

من جهة أخرى عرفت الجزائر ظاهرة النزوح الريفي وتطور المدن حيث سجل النمو الحضري نسبة 6.9% في الفترة مابين 1954-1966 ونسبة 5.6% مابين 1966-1977، مع العلم أن نسبة النمو الديمغرافي بلغت 3,2%، ورغم هذه التحولات والبنية العمرانية وإلى غاية 1975 ظل الطابع الريفي هو المميز للسكان الجزائريين إذ سجلت نسبة 38% من السكان الذين يعيشون في التجمعات الحضرية[2]. وتميزت الفترة بالمميزات الاقتصادية والاجتماعية التالية:

- الاقتصاد كلن متفكك القطاعات والفروع في مستويات تطور القوى الإنتاجية من منطقة لأخرى وتابعا للاقتصاد الفرنسي، ويعتمد على النشاط الأولي المتمثل في الزراعة والصناعة الاستخراجية؛
- الحالة الاجتماعية كانت صعبة، تجسدها نسبة البطالة العالية والنزوح الريفي والرغبة في الهجرة إلى الخارج خاصة نحو فرنسا؛
- الافتقار إلى جهاز تخطيط مركزي قوي ذي سلطة اقتصادية على جميع مصالح الدولة؛
- مخططات تنموية استثمارية اعتمدت في غالب الأحيان على الاقتراحات القاعدية في صياغة البرامج الاستثمارية للمخطط، وذلك بسبب النقص في المعلومات الإحصائية التي كان يشكو منها جهاز التخطيط المركزي؛
- رغم ما خصص للقطاع الزراعي من إمكانيات، إلا أنه لم يحقق الأهداف المطلوبة والتي ينصب مضمونها في تحقيق الاستقلال الغذائي، عن طريق الإنتاج المحلي أو تغطية الواردات الغذائية بصادرات مستدامة (خارج قطاع المحروقات)،

والجدول الآتي يوضح تراجع معدل تغطية واردات المنتجات الغذائية بالصادرات خارج المحروقات حيث مثل في 1963 بمعدل 90% ليتراجع إلى معدل 7,7% في نهاية 1979.

---

[1] سعدون بوكابوس،"**عرض وتحليل بينة الاقتصاد الجزائري**"، مطبوعات جامعية، جامعة الجزائر، ص 144.

[2] نجية مقدم المولودة زحوف،" **التنمية المستدامة ومقتضيات البعد الإيكولوجي دراسة حالة الجزائر**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 151.

جدول رقم (02-02): معدل تغطية واردات المنتجات الغذائية بالصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1963-1979):

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1979	1970	1971	1979
معدل تغطية واردات المنتجات الغذائية بالصادرات خارج قطاع المحروقات(%)	90	114,6	112,1	96,8	65,5	80,6	144,1	140,7	26,3	7,7

Source : Nacer-eddine Sadi, « **La privatisation des entreprises publiques en Algérie** », Opu,Alger, 2ème ed, 2006, p42.

ونظرا للسلبيات السالفة الذكر، تبين أن الانجازات الحقيقية للبرامج المعتمدة في هذه الحقبة، ظهرت بمعدلات تختلف عن التوقعات، وذلك راجع إلى ارتفاع الأسعار في جميع برامج الاستثمارات.

وهو ما أدى إلى ظهور سلسلة كبيرة من إعادة تقييم المشاريع، وظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة إنجازات من مخطط إلى آخر، مما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري على استيعاب الاستثمارات المخططة، هذه الظروف ألزمت الدولة الجزائرية للقيام بإعادة الهيكلة في فترة الثمانينات طبقا للمرسوم رقم 242/80 الصادر في 14 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة الهيكلة.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1980- 2000): هذه المرحلة قسمناها إلى فرعين هما:

الفرع الأول: الفترة ما بين (1980-1990): توجهت الجزائر إلى إعادة الهيكلة في هذه المرحلة كمنهج لابد منه، لمواجهة السلبيات التي خلفتها المرحلة السابقة، تلبية لاحتياجات الاقتصاد والسكان معا وفق تحسين شروط عمل الاقتصاد.

وتجدر الإشارة في هذه الفترة كتكملة لتجربة تخطيط الاقتصاد الجزائري بروز مخططين خماسيين يحملان جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تجسيد بعض الإجراءات التشريعية والتنظيمية كأدوات التهيئة (مخططات الولاية والبلدية)[1]، وقانون التوجيه العقاري والتخطيط والتهيئة العمرانية والتعمير[2]، وكذا مجموعة من السياسات كسياسة حد النسل لتغيير وتيرة النمو الديمغرافي بالتأثير على معدل الزيادة. وللتفصيل أكثر نستعرض أهم ما جاء في مخططات هذه المرحلة:

أولا: المخطط الخماسي الأول (1980-1985): ركزت خطة التنمية في هذه الفترة على العمل لترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية والبنى الاقتصادية والاجتماعية والسكن، فتوقف نسبيا تطور القطاع الصناعي ليعطي الأولوية لباقي القطاعات، في حين يتم وضع ترتيبات جديدة

[1] قانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 والمتعلق بالولاية وبالبلدية.

[2] قانون 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري المعدل والمتمم، قانون رقم 90-25 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم.

من شأنها تطوير إنتاجية النشاطات الغير زراعية بشكل عام، وفضلا عن ذلك اهتم هذا المخطط باستدراك المشاريع المتأخرة في المخططات السابقة[1]. وأهم ما جاء به هذا المخطط إعادة تقسيم المؤسسات الضخمة إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم أكثر تخصصا.

لكن هذه المؤسسات كانت تعاني من مشاكل عويصة، مما استدعى إعادة الهيكلة المالية، والتي تهدف إلى التطهير المالي للمؤسسات أي تصفية الوضعيات المالية السابقة، ووضع إجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية. وباشتداد الأزمة الاقتصادية والظروف العالمية، قررت السلطات العمومية بعث أسلوب جديد للتعامل، مع هذه المؤسسات يتمثل في الأمر باستقلاليتها أي إعطاء تسيير ذاتي لهذه الوحدات الاقتصادية.

على غرار ما سبق، جاءت عملية إعادة الهيكلة من أجل التكفل بمشكل عدم التحكم في الإنتاج والإنتاجية، وإعادة الاعتبار للعلاقة بين الأجر ونتيجة العمل ومحو الفوارق بين القطاعات كالقطاع الزراعي والوظيف العمومي وفروع من نشاطات القطاع الزراعي، كما أدخلت تغيرات على جهاز الأسعار على أساس الوظائف المحددة له أي الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الفقيرة .

واستفادت أيضا المنشآت الاجتماعية في هذه الفترة، خاصة قطاع السكن الذي استقطب الاهتمام نظرا لأزمة السكن المتفشية بسبب عوامل كثيرة مثل النمو الديمغرافي وغياب سياسة فعالة تتكفل بالتحكم في التنمية العمرانية وكذا صيانة الشبكة العمرانية المتدهورة وترقية البناء الفردي والتسيير العقاري وتنمية صناعة مواد البناء وبيع المساكن في إطار التنازل عن أملاك الدولة لصالح المواطنين.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1990): هدفه تحقيق التوازنات العامة للاقتصاد الجزائري من خلال تلبية احتياجات السكان ومواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار، من خلال:

– الاهتمام بالنمو الديمغرافي والمحافظة على الأراضي الفلاحية وتوزيع الموارد النادرة لأهداف جديدة على المستوى الجهوي والمحلي، مثل زيادة الإنتاج الزراعي للتخفيض من عبء ميزان المدفوعات، الاستعمال الكفء للموارد المائية، توسيع الشبكة الصناعية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، التنمية المتوازنة بين المدن والأرياف؛ دعم الروابط بين السكان والتنمية وتحسين الصحة الإنجابية؛

– سن القوانين اللازمة لحماية البيئة وإنشاء الجمعيات والأحزاب والوكالات والهيئات الفاعلة لذلك كالوكالة الوطنية لحماية البيئة، الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة، وكالة تطوير الطاقة وترشيد استعمالها (المرسوم رقم 08/87 المؤرخ في 06 جانفي 1987)، الوكالة الوطنية لإنجاز هياكل الري الأساسية

[1] نور الدين زمام،" **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998**"، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002، ص168.

وتسييرها للسقي وصرف المياه، الوكالة الوطنية للآثار وحماية المعالم والنصب التاريخية (المرسوم رقم 145/89 المؤرخ في 08 أوت 1989)، الوكالة الوطنية لتنمية الصيد البحري (المرسوم 115/90 المؤرخ في 21 أفريل 1990). كما رافق هذه الإصلاحات وبالضبط في سنة 1986 أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه وتدهور إيرادات الصادرات البترولية وتفاقم حدة الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم، وفيما يلي جدول يعرض نسبة خدمات الدين الخارجي من الصادرات خلال (1980-1990)، حيث تصاعدت فيه نسبة الديون الخارجية من سنة لأخرى بعد ما كانت 27,4 % في 1980، ثم إلى أكثر من 60% في سنة 1990.

جدول رقم (02-03): خدمات الدين الخارجي كنسبة من الصادرات خلال (1980-1990)

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1990
27,4	33,3	36,8	34,8	35,7	34,8	64,4

نسبة خدمات الدين الخارجي من مجمل الصادرات الجزائرية

Source : Nacer-eddine Sadi, **« La privatisation des entreprises publiques en Algérie »**, Opu , Alger, 2ème ed, 2006, p42.

انعكست الأزمة الاقتصادية أيضا على الأوضاع الاجتماعية، مما سبب في تصاعد لحركات الاحتجاج في بعض المدن الجزائرية وتدهور الحياة المعيشية، وقد كشفت أحداث أكتوبر 1988 عن حدة الأزمة السياسية والاجتماعية الناجمة عن التدهور الحاد في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وكشفت عن عمق الشرخ الموجود بين القاعدة الشعبية وأفراد السلطة الحاكمة.

ونتيجة لهذه الظروف، أجبرت الحكومة على الانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه إداريا وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق عن طريق إصلاحات جذرية، وهي ما عرفت ببرامج الإصلاح الهيكلي الذي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات والذي دعّم باتفاقيتين وقّعا مع صندوق النقد الدولي. الأولى اتفاقية التثبيت الهيكلي في 30 ماي 1989، وكان أهم محاورها إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية وتحرير سوق العمل وجعلها مرنة بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة بعملة رخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة العالمية.

الاتفاقية الثانية في 03 جوان 1991 والمعروفة باتفاقية الامتثال بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط بـ100 دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992)، وكان أهم أهدافها

تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة وخوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية.

الفرع الثاني: الفترة ما بين (1990– 2000): عمت هذه الفترة مرحلتين:

أولا: الفترة ما بين (1990–1995): هي مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق التي تم الشروع فيها منذ 1988 بإصدار القوانين: 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، و02/88 المتعلق بصناديق المساهمة بالإضافة إلى قوانين الخوصصة والانتقال إلى اقتصاد السوق. وتمحورت هذه الإصلاحات حول الأهداف التالية:

- المرور إلى استقلالية المؤسسات عن طريق إعطاءها الشخصية القانونية والمعنوية وحمايتها من أي تدخل، وجعلها تتحمل المسؤولية الكاملة للتصرف في أعمالها وتسييرها؛
- إعادة جدولة الديون الخارجية بسبب العجز الذي عرفته الجزائر عن دفع المستحقات الخارجية وهذا راجع إلى الركود الاقتصادي في البلاد والتضخم الكبير والندرة في موارد التمويل الخارجية والتأزم في الوضع السياسي والاجتماعي؛
- إصلاح المنظومة المالية وإنشاء سقف معدل المديونية البنكي ووضع سقف لهامش البنك، يصل إلى 5% مع إنشاء معامل احتياطي إجباري بـ3% على الودائع البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي و إنشاء بنوك خاصة؛
- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار؛
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة خاصة على المنتجات البترولية مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها؛
- تنمية القطاع الخاص وإصلاح أو بيع المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص؛
- بسبب عجز الدولة عن توفير السيولة اللازمة لمواجهة الديون الخارجية، عقدت اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي، الأولى في 01 أفريل 1994، وسميت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي، بهدف إعادة الاستقرار بعد الفوضى الجارية عن تطبيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئة المتضررة من هذه الإصلاحات، وبعث النمو الاقتصادي؛ الاتفاقية الثانية جاءت في 05 ماي 1995 مع البدء بخوصصة جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، ومن بين أهدافها تخفيض التضخم إلى 10,3% مع تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وكذا إنشاء مناصب شغل؛

ثانيا: الفترة ما بين (1995– 2000): اتبعت في هذه المرحلة مهام التعديل الهيكلي ومواصلة الإصلاحات وتصحيح الاختلالات الاقتصادية، من أجل النهوض بالتنمية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي،. ورغم ما حققته الدولة الجزائرية من مجهودات في إنجاح التعديل الهيكلي خاصة في جانب التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعترفون بأن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي له آثار سلبية عديدة من بينها:

– فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك الدولي بداية من سنة 1996، حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8,7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2,4% لسنة 1997؛

– رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة للنهوض بقطاع الفلاحة، إلا أن القطاع بقي يراوح مكانه، فواردات الجزائر الغذائية بلغت 30% سنة 1995 بزيادة تقارب فقط 10% عن سنة 1985، ووصلت 29,3% في سنة 1997 وحوالي 28% في سنة 1998؛

– بالنسبة لقطاع السكن وضعت الجزائر إستراتيجية له في سنة 1996 في مجال التعمير والعقارات، وتعزيز الرقابة على البناءات الغير شرعية مع تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك السكن وإنشاء صندوق لضمان الرهون على القروض العقارية؛

– في قطاع الصناعة، تقلص مؤشر الإنتاج بحوالي 11 نقطة من سنة 1994 إلى 1997، كما تقلص مؤشر الإنتاج الحرفي التقليدي ب21 نقطة، بينما في سنة 1998 تمكن القطاع الصناعي العمومي في السداسي الأول من تحقيق نمو قدره 5,2% نتيجة لتحسن وضعية قطاعات الكيمياء والصيدلة والأسمدة ب 34% والكهرباء والإلكترونيك بـ14,3% وقطاع الصناعات الغذائية الزراعية ب 11,3% وقطاع مواد البناء والزجاج بـ 4,6%[1]؛

– الهيكلة المالية للمؤسسات وإلزامية تكيفها مع المحيط وتماشيا مع برنامج التعديل الهيكلي، فانتقل عجزها المالي من 90 مليار دج سنة 1995 إلى 113 مليار دج سنة 1996 بنسبة 28% من رقم الأعمال مما يدعو إلى إعادة هيكلة خزينة المؤسسات[2]؛

– في قطاع الخوصصة وفي دراسة مجموعة من الخبراء، بينت أن نسبة النجاح وصلت إلى أقل من 5% فقط إلى غاية شهر ماي 1998 فيما يتعلق بنتائج عملية الخوصصة، أي من بين 2715

[1] محمد طاهر قادري، " **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 102.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الدوري،الجزائر، 1996، ص 10.

نشاطا اقتصاديا، لم يتحقق سوى 116 عملية للخوصصة وتم حل 850 مؤسسة منها 696 مؤسسة أصحبت ملكا للعمال، كما بيعت 350 مؤسسة اقتصادية عمومية ماعدا مؤسسة رياض سطيف التي فتح رأسمالها للرأسمال الخاص؛

– حقق برنامج التعديل الهيكلي عجزا واضحا فيما يتعلق بالتشغيل والبطالة بسبب التسريح الجماعي للعمال وحل العديد من المؤسسات، حيث انتقلت البطالة من نسبة 24% سنة 1994 إلى أكثر من 29% سنة 1997، ونسبة 52% كان مصدرها القطاع العمومي وأكثر من 2,3 مليون شخص مثلتها فئة الشباب البطالين[1].

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (2000–2015): امتازت مرحلة الألفية بظهور مرحليتين أساسيتين هما كالآتي:

الفرع الأول: الفترة ما بين (2000–2010): رغم الإصلاحات التي شهدتها الحكومة في الفترة السابقة، كان لزاما على الجزائر الاعتماد على إستراتيجية تنمية مستقلة قصد الخروج من الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية التي مرت بها، وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط ابتداءا من سنة 1999 على تحقيق ذلك، إذ عمدت الجزائر منذ سنة 2001 إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة من خلال زيادة الإنفاق العام، تجسدت في إطلاق برامج تنموية عرفت ببرامج الإنعاش الاقتصادي، تهدف بالدرجة الأولى إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها وقطاعاتها وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الجهاز الإنتاجي ورفع مستوى معيشة السكان.

فهل نجحت في بلوغ أهدافها المسطرة؟

لمعرفة ذلك، نسعى فيما يلي إلى الوقوف على مضمون هذه البرامج، أهدافها، انجازاتها وتحدياتها:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004): من أجل تثبيت دور الدولة في إطاره القانوني كمسؤول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد، باشرت الحكومة الجزائرية في تنفيذ برنامجا لدعم الإنعاش الاقتصادي على فترة تمتد من 2001 إلى غاية 2004.

ويسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف الأساسية التالية[2] :

---

[1] الماحي ثريا ، مداخلة بعنوان "**نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على الطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15–16 نوفمبر 2011، كلية العلقم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، ص12.

[2] كربالي بغداد وحمداني محمد، " **نظرة تقييمية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي على ضوء الإنجازات المحققة**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري –على ضوء خمسين سنة من التنمية–"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 05/04 مارس2014.

- رفع نسبة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز الإنتاجي والتي تؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل برفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة.

- تحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطنية وتهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

ومنه فالهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

وللوصول إلى الأهداف المتوخاة رصد لهذا البرنامج مبلغ يقدر بـ525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار موزعة كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02-01): برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

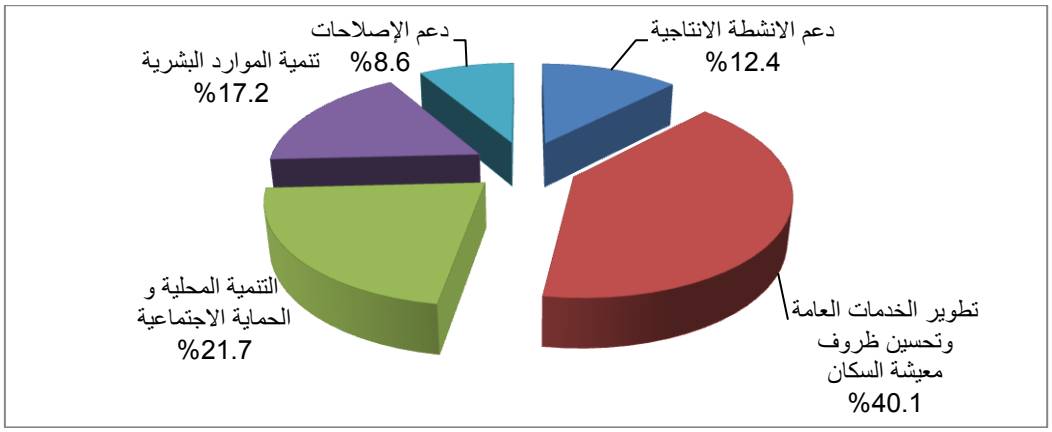

Source: Le Plan de Relance Economique
http://membres.multimania.fr/algo/download/Plan De Relance.doc , 26/08/2010, 10.30 h

وبصفة عامة، تم استهلاك البرنامج لـ 96,22% من إجمالي المبلغ المخصص له، وسمح بإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تجاوزت نسبته 4% في المتوسط خلال الفترة (2001-2004)، وتمكن البرنامج من إتاحة حوالي 728000 منصب شغل (68 % منها مناصب دائمة)، الأمر الذي أدى إلى هبوط معدلات البطالة إلى 17.7% سنة 2004[1]، كما انخفضت معدلات الفقر من 22.9 % عام 2000 إلى18.15

[1] الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام**، نشرة 2005، ص11 .

% عام 2004[1] ، وتضاعف الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون بـ 10 مرات منذ سنة 1990، بحيث انتقل من 1000 دج إلى 10 آلاف دينار سنة 2004.

تم انجاز العديد من المنشآت القاعدية وتسليم العديد من السكنات للمواطنين بحيث بلغت حوالي 1181 مشروع، وانخفضت الديون الخارجية من 28,3 إلى 22,8 مليار دولار سنة 2004 مع زيادة احتياطات الصرف إلى 32,9 مليار دولار[2].

لكن تبقى النتائج المحققة من هذا البرنامج محدودة، مقارنة مع حجم الموارد التي تم ضخها، وتبقى مرهونة بتغيرات أسعار النفط، إضافة إلى أن معدلات البطالة والفقر وقيمة الحد الأدنى للأجر ظلت بعيدة عن المستوى المطلوب. وهذا ما أكده تقرير منظمة التعاون والتنمية في جويلية 2004، والذي يرى" أن الخطة المنتهجة خلال هذه الفترة، ترتب عنها نتائج متباينة، تتعلق باستدامة النمو والتوظيف، ونقاط الضعف خاصة على مستوى التوازن الداخلي"[3].

ويرى صندوق النقد الدولي في تقريره لعام 2006، أن "نتائج هذا البرنامج ترتبط أساسا بكفاءة تخصيص الأموال والقدرة على توظيفها، كذلك قدرة الاقتصاد في استيعاب هذه الاستثمارات" [4].

ثانيا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009): بهدف تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان، ونتيجة لحالة اليسر المالي الذي شهدته الجزائر والناتج عن ارتفاع أسعار البترول، تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي امتد على فترة خمس سنوات ابتداءا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009، حيث رصدت له ميزانية ضخمة تقدر بـ 4.202.7 مليار دج، بما يعادل 55 مليار دولار و57 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005، كما تم خلال نفس الفترة بعث برنامج لتطوير مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وبرنامج خاص لتنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، وذلك بهدف خلق توازن جهوي وتعزيز المساواة بين المواطنين من حيث الاستفادة من الجهود التنموية العمومية.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية**"، 2005، ص30.

[2] دراجي سعيد،" **دراسة تقييمية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري-على ضوء خمسين سنة من التنمية-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 05/04 مارس2014.

[3] OCDE **« Perspectives économiques en Afrique 2003/2004"**, Etudes par pays: Algérie,2004,P83.

[4]FMI, « **Algérie: Consultations de 2004 au titre de l'article**….,Rapport des services ,Note d'information au public sur la discussion du conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, février 2005,p.112.

ويهدف برنامج دعم النمو في جوهره، إلى تحسين ظروف معيشة الأفراد بإنشاء حوالي ثلاث ملايين وظيفة واستحداث 200000 شركة صغيرة، وبناء مليون مسكن وتدعيم قطاع التعليم والصحة، وتطوير المنشآت القاعدية، حيث تم توزيع المبلغ المخصص لهذا البرنامج على خمس محاور أساسية (موضحة في الشكل التالي)، ونال منها برنامجي تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير البنية التحتية على أكثر من 85% من ميزانية البرنامج.

الشكل رقم (02-02): برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

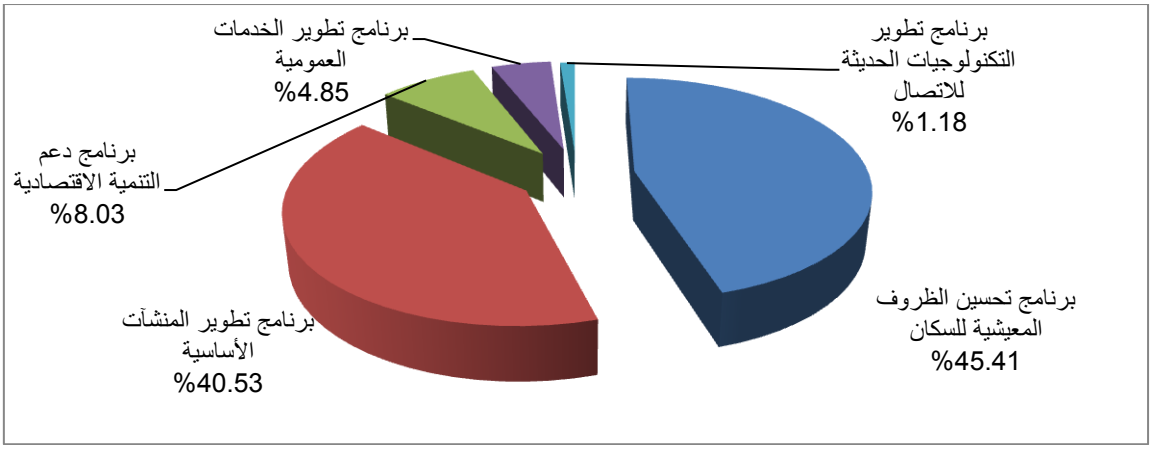

Source: Ministère de finance**, Le programme complémentaire du soutien a la croissance 2005-2009**, Avril 2005, P. 6.

وعموما، ما ميز هذه المرحلة التحسينات التي شهدها قطاع التربية الوطنية في تراجع معدل الأمية لدى الأشخاص البالغين 15 سنة فأكثر، والذي انتقل من 34,5% سنة 1998 إلى 24,6% سنة 2008[1]، والتراجع في معدلات البطالة التي انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10,3 % سنة 2009، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من دخل 2621 دولار سنة 2004 إلى 3971 دولار سنة 2007، مع دعم الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة، ونظرا للتطور المعتبر الذي شهده دخل الأسر ارتفع استهلاك هذه الأخيرة ارتفاعا ملحوظا بمعدل 3.7% سنويا خلال الفترة (1999-2007)[2].

وسجل قطاع الفلاحة نموا متزايدا من 1,9%سنة 2005 إلى 4,9%سنة 2006 ووصل إلى 20% سنة 2009، وهذا ما يوضح أهمية برامج الدعم الفلاحي المعتمد خلال سنة 2008 و2009 لدعم النمو خارج قطاع المحروقات. وانخفض حجم الديون الخارجية حيث تم التسديد

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008** ، ديسمبر 2009 ص72.

[2] تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال البطالة، نوفمبر 2008، ص276.

المسبق للديون الخارجية بحوالي 18 مليار دولار[1]، إذ انخفضت من23,35 مليار دولار سنة 2003 إلى 5,6 مليار دولار سنة 2006[2].

ارتفاع احتياطات الصرف 174 مليار دج وتسليم 1,045 مليون سكن خلال 2005-2009 وانجاز 1920 كلم من مجموع طريق السيار.

وبالرغم من النتائج المشجعة لهذا البرنامج، تظهر مجموعة من التحديات والمشاكل المطروحة بشدة لاسيما في سوق العمل، الذي لا يزال يخضع لضغط ديمغرافي شديد، وكذا نوعية مناصب الشغل المستحدثة وبطالة الجامعيين التي تثير نسبها قلقا (بلغ معدل بطالة الجامعيين قرابة 20% في سنة 2008، فيما لم يتعد بالنسبة لغير المتعلمين 2,1%)، ومسألة الأجور وطريقة تحديدها وعلاقتها بالمعرفة والإنتاجية، والقدرة الشرائية للمواطن.

أما في مجال النمو الاقتصادي فاتسم خلال الفترة 2005 – 2009 بالانخفاض، وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة المالية العالمية أواخر2007. بالإضافة إلى إعادة تقييم المشاريع المعتمدة، وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى التأخر المسجل في بعض المشاريع والنقص في نضج الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية، تشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار وتمديد في آجال الموافقة على الصفقات العمومية، ارتفاع أسعار المواد الأولية واستحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

الفرع الثاني: الفترة ما بين (2010-2014): وتميزت بظهور:

أولا: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014): استكمالا للبرامج المنتهجة منذ سنة 2001 لإنعاش النمو الاقتصادي، أعلن رئيس الجمهورية في ماي 2010 عن انطلاق برنامج خماسي للاستثمارات العمومية خلال الفترة (2010-2014) بقيمة 21214 مليار دج، وهو ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين[3]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها وعلى الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بقيمة 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار.

[1] بنك الجزائر، تقرير حول تطور الدين الخارجي للجزائر بين 1994-2004،ص 20.

[2] مصالح الوزير الأول، ملحق السياسة العامة، أكتوبر2014، ص 14.

[3] بيان مجلس الوزراء المتضمن برنامج التنمية الخماسي المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

ولقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية تهدف في مضمونها إلى:

– تحسين الظروف المعيشية للجزائريين، تطوير الهياكل القاعدية، حيث تم رصد 3100 مليار دج لعصرنة شبكة الطرقات والمنشآت القاعدية الأساسية بشكل يسمح بتكييف شبكة الطرقات والموانئ والمطارات الجزائرية مع المقاييس الدولية.

– دعم التنمية الاقتصادية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس القرض.

وللتوضيح أكثر، الجدول التالي يبين التقسيم القطاعي والمخصصات المالية ونسبها ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014).

الجدول رقم (02–04):التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010–2014 مليار دج.

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	%
1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:**	**9314**	
– السكن.	3700	
– التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.	1898	43,90
– الصحة	619	
– تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
– باقي القطاعات	1297	
2- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية:**	**8400**	
– قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	39,60
– قطاع المياه	2000	
– قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية:**	**3500**	
– الفلاحة والتنمية الريفية	1000	16,50
– دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

التوزيع المالي لمختلف القطاعات، يعكس رغبة الحكومة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل، ومن الجدول يتضح أن أهم القطاعات التي حضيت بأكبر الإنفاقات هو قطاع الأشغال العمومية والنقل. وما ميز هذه المرحلة:

– ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي مثلا: 4466.9 مليار دج سنة 2010 إلى 7169.9 مليار دج سنة 2012[1]، وصاحب هذا الارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي (رغم ارتباطه بقطاع المحروقات)،

[1] La Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des années 2003-2012, site internet : http://www.bank-of-algeria.dz, consulté le 02/10/2013.

حيث حدد في سنة 2010 بقيمة 11991.56 مليار دج وبمعدل نمو اقتصادي 3.3% ليرتفع إلى 15843.02 مليار دج سنة 2012 بمعدل نمو اقتصادي 3.1%[1].

– انخفاض معدلات البطالة بفضل الاستثمارات المنجزة خلال الفترة، وتطبيق عدة برامج للتشغيل لتطور سوق العمالة في الجزائر، منها العقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني للشباب خاصة خريجي الجامعات حيث بلغت نسبة الجامعيين بين العاطلين 21,4% سنة 2010[2] .

والجدول التالي يبين بوضوح هذا الانخفاض:

جدول رقم (02–05): نسبة البطالة في الجزائر في الفترة (2001–2012):

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
النسبة %	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3	10,2	10	9,7

Source: Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2004, 2008, 2012

أما الشكل الموالي فيبين انخفاض معدل البطالة عند الشباب خلال الفترة (2000–2011).

الشكل رقم (02–03): تطور معدل البطالة عند الشباب في الجزائر: الوحدة (%)

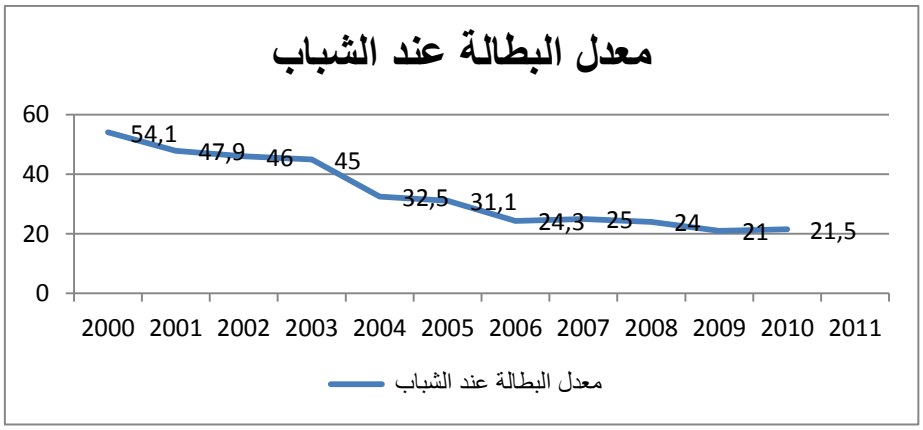

-IMF.Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:04/31, Washington DC, Feb2004, p53.
IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:06/102, Washington DC, Jan 2006, p17.
-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:11/40, Washington DC, Feb 2011, p17.
IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:12/21, Washington DC, Feb 2012, p17.-
, Washington DC February 2013, p19.49/3-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:1

ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها هذه البرامج، إلا أنه رافقتها الانتقادات التالية:

– عدم القدرة على إنجاز المشاريع في آجالها المطلوبة، مما يستدعي إعادة تقييمها وهذا ما يؤثر على البرامج الموالية؛

[1] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012، ص 158.

[2] International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 09/111 2007,site internet: ,www.imf.org/external/country/dza., consulté le 02/10/2013

– بلغت إعادة تقييم المشاريع الكبرى العمومية في الجزائر مستويات خطيرة، تجاوزت النسب العالمية المعمول بها، حيث تجاوزت في مشاريع الأشغال العمومية 39 % و27% في قطاع النقل و18 % بالنسبة لمشاريع الموارد المائية و16 % لمشاريع تهيئة الإقليم.

– اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات العامة للدولة، وبالتالي فإن أي سياسة متبعة تكون خاضعة لتقلبات أسعار المحروقات؛

– امتازت فترة برنامج الاستثمارات (2000– 2014) بتباطؤ الإصلاحات الاقتصادية، إذ أن حرص الدولة على تطبيق برامج الإنفاق العام، لم يرافقها الحرص على تنفيذ العديد من الإصلاحات بالأخص في القطاع البنكي؛ وتبقى مشكلة الفساد من أكثر المشاكل التي تؤرق الاقتصاد الوطني،

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة ردا على هاجس كبير هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، ناجعة وملائمة، ومتاحة في الوقت المناسب.

إن المؤشرات المعتادة مثل الناتج المحلي الإجمالي وقياس التأثيرات المختلفة للتلوث لا تعكس دائما مفهوم الاستدامة والتفاعلات بين مختلف ثوابت البيئة والسكان والمجتمع والتنمية، فهي ليست مطورة ومطبقة بما فيه الكفاية، لذلك فإن وضع مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت ضرورية من أجل أن تشكل قاعدة ذات فائدة لإدارة جميع جوانب التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

حددت الأمم المتحدة 134 مؤشرا في المرحلة الأولى واختبرتها في عدد من الدول، وسمحت النتائج الأولية بتقليص القائمة الأصلية إلى قائمة جديدة أكثر تجانسا وملاءمة تتكون من 59 مؤشرا يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية[1].

سنتعرف على هذه المؤشرات فيما يأتي:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية: تنقسم المؤشرات الاقتصادية إلى ثلاث مؤشرات رئيسية وكل مؤشر رئيسي ينقسم إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية:

أولا: تغيير أنماط الاستهلاك: يضم هذا المؤشر المؤشرات الفرعية التالية:

1.مؤشر استخدام الطاقة (بكلغ مكافئ نفط لكل فرد): يقيس هذا المؤشر الإستهلاك السنوي للطاقة وكثافة إستخدامها لكل فرد. حيث تدل الإحصائيات المسجلة في الفترة الممتدة مابين (1971،1990، 2000، 2013) والمقدرة بـ (232،856،866، 1250) على التوالي إلى قدرة الدولة على توفير الطاقة مع تسجيل إرتفاع طفيف في إستخدامها، مما يستدعي ترشيدها خاصة مع وجود مخاوف لنقص إحتياطي النفط.

أما مؤشر استخدام الطاقة الكهربائية، فيشهد إرتفاع محسوس بإنتقاله من 680 سنة 2000 كمتوسط نصيب الفرد من الإستهلاك بالكيلوواط/ساعة إلى متوسط 1280 سنة 2013 مرورا بإستهلاك قدر بـ865 سنة 2009 ثم إلى1010 سنة 2010)، لاسيما مع تجاوز نسبة التغطية

[1] أنظر تقرير لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، 2000.

الوطنية 98.7% علما أنها قدرت سنة 1966بـ 30.6% (نفس الأمر بالنسبة للربط بالغاز الطبيعي التي بلغت 46% مقابل 10.4% سنة 1966)[1].

وتشير التوقعات إلى إرتفاع استهلاك الكهرباء ما بين 75و80 تيراواط/ساعة) في2020، ومابين 130 و150 تيتراواط/ساعة في 2030. وأن يبلغ 45 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في 2020 قبل أن يستقر في 55 مليار بعد 10 سنوات (2030). كما وصل استهلاك الوقود الأحفوري، والطاقة البديلة والطاقة النووية في سنة 2013 إلى 99.9%، و0.06% بالترتيب من إجمالي استهلاك الطاقة.

2. مؤشر استخدام المادة: يعتبر النفط والغاز الطبيعي المصدرين الرئيسيين للطاقة الأولية في الجزائر، ويعتبر القطاع الصناعي أكبر القطاعات المستهلكة للطاقة في الجزائر، حيث قدرت حصته من الاستهلاك النهائي للطاقة في عام 2002 بحوالي 43.15%. بعد ما كانت 42.3% في سنة 2001، و42.42% و40.44% على التوالي سنتي 2000 و1999.

ولغرض تعزيز عمليات البحث والتنقيب عن ثرواتنا المنجمية وتشجيع مساهمات الشركاء الخارجيين ذوي المستوى الرفيع لاستغلال مخزوننا الهام من الحديد والفوسفات مثلا، واستغلال طاقاتنا المنجمية بشكل عقلاني لما يتيحه من فرص للعمل، وما يقدمه من نشاطات بعدية وكذا لإسهاماته في صادراتنا، تسعى الدولة لاستحداث مجمع وطني للاستغلال المنجمي وإنشاء مؤسسة عليا للتكوين المنجمي، ووكالتين وطنيتين الأولى لتسيير المنشآت الجيولوجية (وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر)، والثانية لتسيير الممتلكات ومراقبة النشاطات المنجمية (الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية)[2].

3. مؤشر إنتاج وإدارة النفايات: تعد الجزائر من بين البلدان الستة الأولى عالميا حيث يستخدم الفرد فيها 117 كيس بلاستيكي في السنة، وفي إحصائيات سنة 2010 قدر معدل إنتاج النفايات البلدية للفرد بـ0.7كلغ/اليوم منها معدل0.5 بالحضر ونمو سنوي مقداره3%.

وقدرت النفايات الصناعية بـ2500000 طن سنويا، والنفايات الخاصة بـ325000 طن، من بينها مادة الأميونت ومبيدات الحشرات، وتتمركز هذه النفايات في ست ولايات أساسية: العاصمة وعنابة، وهران وتلمسان، بجاية وسكيكدة. نفايات الرعاية الصحية قدرت بـ37000 طن سنويا، وتطلب ذلك مالا يقل عن 83 مركز حديث لإدارة النفايات الاستشفائية المقدّرة بحوالي 34 ألف طن سنويا، يضاف إليها 4000 طن من الأدوية الفاسدة المخزّنة و2500 طن من المواد الكيميائية

[1] https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC?locations=DZ, consulter le 09/12/2017.

[2] المادة 37 من الجريدة الرسمية ، العدد 18، 30 مارس 2014.

و140 طن من المبيدات[1]. أما النفايات المنزلية فبلغت 14 مليون طن سنويا حسب إحصائيات 2015، إذ تمثّل 75% من إجمالي النفايات، ويرتقب أن تصل كمية النفايات المنزلية في الجزائر في غضون 2025 حوالي 30 مليون طن.

كما أحصت مديرية البيئة لولاية العاصمة أكثر من 400 نقطة مرتبطة بانتشار النفايات في العاصمة وحدها، وتمثل هذه النقاط حوالي 30% من النقاط السوداء المنتشرة عبر التراب الوطني[2]، هذا الوضع المزري فرض على الدولة اتباع استراتيجيات وسياسات عمل مجدية في تدوير ورسكلة النفايات، حيث إعتمدت الجزائر على استعمال المحارق الحديثة على المؤسسات العمومية والخاصة المعنية لحماية البيئة وتأمين صحة المواطنين، وإقامة 124 مركزا للردم التقني و54 مركز للردم التقني للنفايات الهامدة و29 مركز للفرز الانتقائي للنفايات، هذه التقنية تساعد على توليد الطاقة الكهربائية من خلال الحرق والمعالجة الحرارية بجهاز لمعالجة الغازات وجهاز ثاني لتحويل النفايات إلى طاقة حرارية، حيث تخصصت فيها 16 مؤسسة كبيرة ستساهم بهذه التقنية في تنمية الاقتصاد الطاقوي وخلق مناصب الشغل.

وأمام مبادرة مؤسسة "لافارج" بحرق النفايات الدوائية باستغلال الأفران الخاصة بإنتاج الإسمنت، والتي سمحت خلال السنتين الماضيتين بحرق 106 طن من الأدوية الفاسدة التي جمعت من 12 ولاية بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالبيئة ونقابة أصحاب الصيدليات، والتي يراد توسيعها عبر مشروع أخر لنفس المؤسسة مطروح حاليا، تبرز تجربتا المتعامل الألماني «جيتي زاد» في إعادة تدوير النفايات الصلبة. وكذا شركة «الفار» التابعة للمؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة بوهران، حيث انخفضت تكلفة استرجاع الزجاج على نحو يساعد على اقتصاد مالي مهمّ لعدم الحاجة إلى استيراد مواد أولية، وفي مقام نموذجي، تندرج خطة مجموعة «إديالاك الجزائر» للطاقات المتجددة، والقائمة على تدوير نفايات الخشب والحديد والبلاستيك والكارتون وغيرها، لابد على الجزائر تكثيف جهودها التنموية والاستفادة من التجارب العالمية في خلق الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا النظيفة.

ولايزال الارتفاع في انتاج النفايات يشكل خطورة من الناحية البيئية ويستنزف أموالا طائلة من خزينة الدولة، وفي هذا الإطار تكون البرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة البلدية والبرنامج الوطني لإدارة النفايات الصناعية والخاصة. وتأسست له كل الأطر القانونية والمؤسسية لذلك، مثال على ذلك

---

[1] قرامطية زهية، وآخرون، "**الحلول المبتكرة للتجربة السويدية في معالجة النفايات الصلبة لتوليد الطاقات المتجددة**"، الملتقى الدولي حول "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، 2423أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ص 14.

[2] نفس المرجع.

القانون رقم 19/01 المتعلق بالتصرف في النفايات ومراقبتها والتخلص منها؛ والقانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛ والمرسوم التنفيذي رقم 410/04 الذي يضع القواعد العامة لتطوير وتشغيل محطات معالجة النفايات وقبولها في هذه المحطات؛ والمرسوم التنفيذي رقم 205/07 الذي يضع الشروط والإجراءات لإعداد ونشر وتنقيح الخطة البلدية لإدارة النفايات المنزلية والمشابهة.

أما الأطر المؤسسية فنجد التخطيط السياسي لإدارة النفايات، من قبل وزارة التهيئة الترابية والبيئة وتنفيذ السياسة الوطنية من طرف الوكالة الوطنية للنفايات. وممارسة إدارة النفايات من طرف البلديات حيث لها المسؤولية الكاملة لإدارة ومراقبة النفايات الصلبة البلدية؛ الدعم المالي واللوجستي للبلديات من طرف وزارة الداخلية والحكم المحلي؛ الرقابة وتطبيق القوانين: مديرية البيئة على مستوى كل ولاية؛ تدريب الموظفين: المحافظ الوطني للتدريب البيئي.

4. مؤشر النقل والمواصلات: تلعب البنى التحتية دورا هاما للنهوض بمؤشرات النقل والمواصلات، وتعد إستثمارا رأسماليا رئيسيا ضمن العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها، وحسب التقرير الشامل حول التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" لسنة 2015، احتلت الجزائر المركز التاسع إفريقيا فيما يتعلق بجودة البنيات التحتية السككية أمام المغرب الذي فاز بالمرتبة الأولى، وجنوب إفريقيا الرتبة الثالثة وتونس الرتبة الخامسة، ووفق المصدر ذاته وفي مجال جودة البنيات التحتية الشاملة، احتلت الجزائر الرتبة 106 عالميا ضمن 144 دولة في العالم.

وتغطي الجوانب التي تمت دراستها في هذا التصنيف، البنيات التحتية للنقل الطرقي، والطرق السيارة، السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، إلى جانب البنيات التحتية الطاقية وبنيات الاتصالات. وحصلت الجزائر فيما يخص مدى وجودة البنية التحتية على المرتبة 92 بدرجة 3.7 من 7 عالميا، والمرتبة 115 بدرجة 3.4 من7 بالنسبة لمدى وجودة خدمات النقل، رغم حجم الاستثمار في النقل بمشاركة القطاع الخاص بغلاف مالي قدره 108 ملايين دينار منذ 2009 [1]، كما احتلت الجزائر أيضا في مجال نوعية الطرق المرتبة 91 عالميا، الطرق المعبدة المرتبة 47، جودة البنية التحتية للموانئ المرتبة 123، مؤشر الربط البحري (المرتبة 88)، جودة البنية التحتية للسكك الحديدية (المرتبة 75)، جودة البنية التحتية للنقل الجوي (المرتبة 124)، توفر مقاعد الطيران الدولي (المرتبة 68)، وتراجع نوعية الطرق المعبد بـ0.66، علما أنها تمتد على طول 118306ألف كم من

[1] تقرير مجموعة البنك الدولي ،
http://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.TRAN.CD?locations=DZ&name_desc=true

الطرقات المعبدة، منها 30 الف كلم طريق وطني و26626 كلم طريق ولائي و62100 ألف كلم طريق بلدي. 2451ألف كم من طرق سيار وإهمال في إستخدام السكة التي تغطي 4200كم سيما لنقل السلع، رغم نجاعتها في تقليل تكاليف التجارة البيئية إضافة إلى ضعف طاقة المطارات المقدر عددها بـ 124 مطار على إستيعاب الركاب0.01 والسلع 0.00 [1].

ثانيا: البنية الإقتصادية: ترتكز على المؤشرات الفرعية التالية:

1.الأداء الإقتصادي أو التحكم بالموارد: يتناول مؤشرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت، ودليل أسعار المستهلك لقياس التضخم إضافة إلى الضرائب على الدخل، نسبة الأرباح وعوائد رأس المال من الإيرادات الضريبية، حصة الزراعة والصيد ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي. مؤشرات الإنفاق العام وتحديد وجهاته وأنماطه وذلك لتحليل التغير في الإنفاق في فترات مختلفة ومدى ارتباطه بنتائج التنمية البشرية إضافة إلى حجم الانفاق على البحث والتطوير ومؤشر الائتمان المحلي الممنوح من طمكوز)يد الدين الخارجي.

الجدول رقم (02-06): تطور مؤشرات البينة الاقتصادية مابين (1960-2015):

المؤشر/السنوات	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2015
إجمالي الناتج المحلي(مليار دولار)	02.72	04,86	42.34	62.05	54.79	161.21	166.84
تكوين رأس المال الثابت (مليار دج)	11	18.80	54.90	49,52	48.98	118.76	155
التضخم(الأسعار التي يدفعها المستهلكون %)	-	6.60	9.52	16.70	0.34	3.91	4.78
التضخم (من إجمالي الناتج المحلي %)	3.47	04.94	25.90	30.30	22.70	-11.20	-06.02

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على تقرير الديوان الوطني للاحصاء وتقرير مجموعة البنك الدولي.

الجدول في الأعلى، يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت والإجمالي وأسعار التضخم في الجزائر خلال سنوات منتمية للفترة (1962-2015)، حيث انتقل إجمالي الناتج المحلي الخام للجزائر من أكثر من 04 ملايير دولار غداة الاستقلال مع 19 مليار دج لتكوين رأس المال الثابت إلى أكثر من 62 مليار دولار سنة 1990 و49.5 مليار دج لرأس المال الثابت في نفس السنة، قبل أن ينخفض الناتج إلى 55 مليار دولار في سنة 2000، ليعاود الارتفاع ويتجاوز161 مليار دولار سنة 2010 ثم يصل إلى 167 مليار دولار سنة 2015.

في حين ينخفض رأس المال الثابت انخفاض طفيف في سنة 2000 بمبلغ سجل بـ 48.98 مليار دج ليعاود الإرتفاع سنتي 2010، 2015 ويسجل قيمتي 155،119 مليار دج بالترتيب.

[1] نفس المرجع السابق.

يفسر الارتفاع في كلتا المؤشرين (خاصة في سنتي 2010،2015) بارتفاع حجم الاستثمارات العمومية المخصصة من طرف الدولة لدفع النمو الاقتصادي ، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات والسلع المصنعة، والانخفاض المسجل في المؤشرين (الناتج المحلي ورأس المال الثابت) في سنة 2000، هو بسبب انخفاض حجم الاستثمارات العمومية وتراجع النمو الاقتصادي بسبب عدم الاستقرار الأمني في الفترة الممتدة (1990-2000).

أما نسبة التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي فبلغا 4.78%، 4.206 دولار في سنة 2015 على الترتيب، بعدما حققا ذروة بأعلى قيمة مسجلة في الجدول بـ16.70 %سنة 1990 بالنسبة للتضخم، وبـ5.580 دولار سنة 2012 بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي مقابل 1.760 دولار سنة 2000 و171 دولارا سنة 1962.

وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2014، وفيما يخص مؤشر الانفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي، وصل في الجزائر إلى 14.2% من الناتج المحلي الاجمالي، و60.2% نسبة الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال، ووصلت نسبة الانفاق على البحث والتطوير فقط 0.1% من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة شبه معدومة، كما حددت حصة الزراعة ومصائد الأسماك 8.8% من الناتج المحلي الاجمالي.

وفي القطاع المصرفي والمعاملات الخارجية وصلت قيمة الدين بالنسبة للائتمان المحلي الممنوح من طرف المصارف إلى 2.1-% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 3.4% من رصيد الدين الخارجي.

2.الإستثمار الأجنبي: عرف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ارتفاعا بلغ 26.2 مليار دولار في نهاية سنة 2015[1]، مقابل 19.5 مليار دولار في نهاية سنة 2010، حسب تقرير 2016 الصادر عن ندوة الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار، فيما يتعلق بالاستثمار في العالم. وأوضحت الندوة ، أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ، سجلت ارتفاعا ملموسا خلال 15 سنة الفارطة، حيث انتقلت من 3.3 مليار دولار في نهاية 2000 إلى 19.5 مليار دولار في نهاية 2010 وإلى 26.2 مليار دولار في سنة 2015.

أما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة، فقد سجلت حسب ذات المصدر 1.8 مليار دولار في نهاية 2015 مقابل 1.5 مليار دولار سنة 2010 وتمثل بشكل أساسي استثمارات مجمع سوناطراك بالخارج.

[1] http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries/1W?display=graph, télécharger le 29/06/2016.

وأوضح التقرير أن مجمع سوناطراك يمتلك مساهمات في أوروبا والعديد من البلدان الإفريقية، مع توقع ارتفاع لتدفق الاستثمارات باتجاه الجزائر، سيما مع نية سوناطراك التنازل عن أسهم في 20 حقلا نفطيا وغازيا. وتشير ذات الأرقام إلى أن سنة 2015 قد تميزت بتراجع من حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، بناقص 587 مليون دولار مقابل 1.5 مليار دولار سنة 2014. ومن أسباب هذا التراجع، احتلال الجزائر المراتب المتدنية في مؤشر التنافسية الجارية، انطلاقا من مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية، بحيث أن جذب رؤوس الأموال الأجنبية يعتمد بدوره على بيئة الأعمال ومدى ملاءمة المناخ الاستثماري، مثل تطور البنية التحتية، وجاذبية الإستثمار، والحاكمية وفاعلية المؤسسات، وتدخل الحكومة وتسهيل العقود والقروض المالية، حيث جاءت الجزائر في المرتبة 87 في تصنيف تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس الخاص بالقدرة التنافسية لسنة 2015[1].

أما الجدول أدناه يوضح عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب النشاط خلال الفترة (2002-2015)، حيث من خلال الجدول يتبين سيطرة قطاع الصناعة بـ386 مشروع بقيمة 1.681.400 مليون دج وتوفير 71.936 منصب شغل مقارنة مع القطاعات الأخرى، وذلك راجع لما أولته الدولة من اهتمام للقطاع الخاص وتطوير الاستثمار من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من المقرر أن تشمل 20.000 مؤسسة صغيرة خلال الفترة 2011-2014[2].

الجدول رقم (02-07): المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة مابين (2002-2015)

	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1,48%	3 117	0,13%	528	0,41%
البناء	121	17,90%	98 996	4,01%	21 533	16,66%
الصناعة	386	57,10%	1 681 400	68,03%	71 936	55,65%
الصحة	6	0,89%	13 573	0,55%	2 196	1,70%
النقل	21	3,11%	13 172	0,53%	1 723	1,33%
السياحة	11	1,63%	420 657	17,02%	13 128	10,16%
الخدمات	120	17,75%	151 335	6,12%	16 710	12,93%
الاتصالات	1	0,15%	89 441	3,62%	1 500	1,16%
المجموع	676	100%	2 471 691	100%	129 254	100%

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار- http://www.andi.dz

ثالثا: الموارد والآليات المالية: تهتم بدرجة كبيرة بدرجة المديونية وإجمالي رصيد الدين الخارجي (سواءا الدين المستحق أو المنصرف)، ويتمثل في إجمالي الدين العام والمضمون من قبل الحكومة

[1] http://www.annasronline.com, consulté le 26/03/2016.

[2] عناني ساسية ونعمون وهاب، **" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانظمام المرتقب إلى المنطمة العالمية للتجارة"**، مجلة المنصور، العدد 24، العراق، 2015،ص 14.

والدين الخاص طويل الأجل الغير مضمون، وإستخدام إئتمان FMI والفوائد المتأخرة؛ وسجلت الجزائر في 1996 أعلى قيمة للدين الخارجي قدر بأكثر من 33 مليار دولار، لتنخفض بعد ذلك تدريجيا وتصل إلى 5.91 مليار في 2006، أما في سنة 2013، 2014 سجلت قيمتي 5.23 مليار دولار، 5.45 مليار دولار على التوالي[1].

ورغم ما شهده المؤشر من تذبذب طفيف إلى أنه عرف تحسن جلي في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2015 بتراجع يتعدى نسبة35%؛ وتوافق ذلك بشكل واضح مع إجمالي خدمة الديون أي نسبتها من صادرات السلع والخدمات والدخل حيث عرفت الفترة أعلى نسبة سنة 2005 لتتراجع بنسبة11.1 سنة 2012 وقدرت بـ0.8.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

أولا: مؤشر التنمية البشرية: صنف تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2015 الجزائر في المرتبة 83 عالميا من مجموع 188 دولة شملها المسح الأممي، وبمؤشر تنمية بشرية قدر بـ 0.736 مما يجعلها من ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (مؤشراتها مابين (0.65-0.52))[2].

الجدول أدناه يبين العلاقة الطردية التحسنية لمؤشر التنمية في الجزائر والعالم معا خلال الفترة المذكورة.

الجدول رقم (02-08): مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر والعالم في (1980-2015):

السنة	قيمة المؤشر في الجزائر	المتوسط العالمي	السنة	قيمة المؤشر في الجزائر	المتوسط العالمي
1980	0.461	0.561	**2010**	0.710	0.690
1990	0.562	0.600	**2011**	0.711	0.692
2000	0.625	0.639	**2012**	0.713	0.694
2005	0.680	0.666	**2013**	0.717	0.70
2008	0.695	0.683	**2014**	0.730	0.711

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير التنمية البشرية للسنوات المدرجة في الجدول.

ويتضمن مؤشر التنمية البشرية مؤشرات فرعية تتمثل في:

1.مؤشر توزيع الدخل: ويهم نصيب الفرد من الدخل القومي الخام وفقا لمبدأ تعادل القوة الشرائية؛ وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2014، وصل نصيب الفرد من الدخل القومي الخام إلى 12779دولار (معدل القوة الشرائية للدولار 2011) مقابل 13723دولار من النصيب العالمي، بعدما سجل 7643 دولار في سنة 2012، بسبب ارتفاع أسعار صادرات السلع الأولية (الغاز،

[1] ttps://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DLXF.CD?locations=DZ

[2] اعتمادا على تقرير التنمية البشرية لسنة 2015.

النفط، والمعادن، المنتجات الزراعية)، مع التحكم في نسبة المديونية الخارجية ومجمل برامج النمو والمخططات التنموية التي وجهت لتحسين المعيشة، إضافة إلى الوضع المالي الجيد للجزائر الذي إذ نقل لم تؤثر عليه الأزمة العالمية.

والجدول أدناه يوضح أعلى قيمة سجلها في الفترة الممتدة من2008-2012 تمثلت في 7900سنة 2009، وتراجع إلى مقدار7643 سنة 2012-أنظر الجدول-، كما نشير إلى أن متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قدر بـ1.0% في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2012؛ محتلة الجزائر بذلك في سنة 1990 المرتبة 69 من أصل 96 بلدا ناميا.

وعلى نفس النحو صار مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد إن لم نقل شهد بعض الثبات عند القيمة 0.6 مع بعض التغيرات الطفيفة طوال الفترة 1980-2012.

الجدول رقم (02-09): نصيب الفرد من الدخل القومي الأجمالي ومؤشره من الناتج الخام:

السنة	1980	1990	2008	2009	2010	2011	2012
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار)	/	/	7650	7900	7750	7550	7643
مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد (مبنية بسعر الدولار 2005)	0.609	0.604	0.634	0.638	0.633	0.634	0.636

المصدر: إعتمادا على معطيات البنك الدولي

الشكل رقم (02-04) تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد (بسعر الدولار 2005):

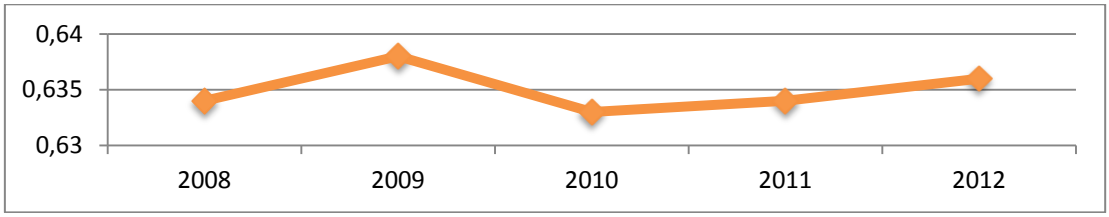

المصدر: إعتمادا على معطيات الجدول السابق.

2.مؤشر الصحة: يعد مؤشر الأمل عند الحياة من المؤشرات الأكثر دلالة على مستوى الصحة، والمؤشر المترجم للجهد المبذول في مجال الصحة العمومية، وتشير الاحصائيات إلى القفزة التي حققها معدل الحياة سنة 2010 حيث بلغ 76 سنة في حين قدر سنة 2008 بـ 73.4.

وسجل معدل المواليد (إجمالي لكل 1000 شخص) إنخفاض معتبر منذ الاستقلال، حيث سجل أدنى قيمة في سنة 2001 بمقدار 19.30 بعدما كان 49.40، ثم بدأ في الارتفاع تدريجيا ليصل إلى 24.70 في سنة 2013 وينخفض إلى 24.30 في 2014.

وبالنسبة للعمر المتوقع عند الميلاد فهو في ارتفاع مستمر منذ الاستقلال، ليصل في سنة 2014 مقدار 74.8، وفي نفس السنة سجل العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للذكور 72.50، أما

الإناث فسجل 77.20 مقابل 2.86 كمعدل الخصوبة (إجمالي عدد الولادات)، حسب آخر احصائيات البنك الدولي، وفيما يخص مؤشر وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 مولود حي) سجل 21.90 نهاية 2015 بعدما كان 23.5 في 2010 و39.70 في 2000، ووصلت نسبة الرضع الذين يتغذون حصرا من الرضاعة الطبيعية (الفئة العمرية الأقل من 15 شهرا) 7% وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة مع دول أخرى مثل: المغرب 31%، لبنان 14%، الأردن 22%، مصر 53%، السودان 41%، أوروغواي65%[1].

أما عند البالغون فوصل معدل الوفيات في الجزائر 100 لعدة أسباب من بينها استهلاك الكحول وتعاطي المخدرات. إضافة إلى أسباب أخرى للوفاة مثل فيروس نقص المناعة البشرية، الكوليرا، وأمراض القلب والسكري في غياب جودة الصحة وكفاءة الأطباء.

كما بلغ إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية (نسبة النفقات الصحية من إجمالي الناتج المحلي) والذي يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية التي لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي نسب ضئيلة، لا ترتقي للتميز الصحي، حيث بلغ حجم الإنفاق في الجزائر سنة 2011 نسبة 3.9% مقابل 4.3 % و31.1 %من الموارد الشخصية عربيا.

وبالنسبة لنوعية الرعاية الصحية فوصل عدد الأطباء (10.000 من السكان) في الجزائر إلى 12 طبيب من مجموع 13 طبيب عربيا، و13 عالميا حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2014.

ورغم التحسن في مؤشر الصحة بالجزائر، وفي ظل المجهودات التي توفرها الدولة في تحسين الوضع الصحي، حيث خصصت أزيد من 20 مليار دولار للمشاريع المتعلقة بالرعاية الصحية في آفاق 2025 والموجهة لتطوير 700 مركز طبي ولإنشاء عيادات متعددة الخدمات في القرى والأرياف، بالإضافة إلى 200 عيادة متنقلة لفائدة البدو الرحل لضمان تغطية صحية تصل إلى آخر نقطة من التراب الوطني، لا تزال حالة الصحة متردية بالنسبة للمواطن لأنه هو من يعيش واقعها.

والقطاع لا يزال يواجه تحديات بسبب: – الإفراط في انفاق الميزانيات الباهضة للتجهيزات على حساب التكوين وتأهيل الموارد البشرية بالإضافة إلى هجرة الأطباء الأكفاء وحالة صحية متردية نتيجة للنقص الفادح في الطاقم الطبي المؤهل؛

[1] اعتمادا على احصائيات تقرير التنمية البشرية 2014.

– انخفاض متوسط الفرد من الانفاق الصحي بسبب ارتفاع عدد السكان حيث وصل إلى 71 دولار في الفترة مابين (1999-2003) بانخفاض يقدر ب171 دولار عن متوسط الدول العربية أي ما يعادل 70.66%[1].

– محدودية المرافق الصحة والمستخدمين فيها، وتمركزها في المناطق والمدن الكبرى؛

هذه التحديات، دفعت بالدولة إلى انتهاج مجموعة من الوسائل الاصلاحية تمثلت أهمها في:

– مراجعة القوانين الأساسية وتكييفها وقوانين المؤسسات الاستشفائية العمومية، وإضفاء المرونة على التسيير الاداري والمالي والمراقبة، والتوجه نحو ارساء عقود هادفة بين الوزارة والمستشفيات والمصلحة العامة[2].

– التمويل على أساس النظام التعاقدي كأسلوب جديد لتمويل قطاع الصحة، والتي حددتها قبلا المادة 132 من قانون المالية لسنة 1995، في أن "يتم تطبيق هذا التمويل على أساس العلاقات التعاقدية التي تربط الضمان الاجتماعي بوزارة الصحة والسكان، وحسب الكيفيات التي تحدد عن طريق التنظيم"[3]؛

– وضع برنامج لإصلاح المؤسسات الصحية في الفترة بين (2009 – 2025)، يكلف الخزينة العمومية 2000 مليار دينار جزائري، تحت اسم "المخطط التوجيهي للصحة في الجزائر"، وهو عبارة عن اصلاحات تمس عدة منشآت صحية لتحديث نظامها فضلا عن بناء منشآت أخرى[4].

– التعيين المتوازن للأطباء خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، تدعيم التكوين والتأطير بتوفير الموارد البشرية التي تعمل على بعث التطور والترقية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحسين المستوى الصحي[5].

– التكفل بالانتقال الوبائي في المجتمع الجزائري من خلال 26 برنامج وقاية و8 برامج علاج و4 برامج دعم بتكفة اجمالية قدرها 92 مليار دج[6]؛

---

[1] بومعراف إلياس وعمري عمار،" **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 07، (2009-2010)، ورقلة، ص33.

[2] رباحين زهرة،"**اصلاح المستشفيات العمومية في الجزائر، مهماتها، تنظيمها من خلال مشروع الاصلاح، بين الأهداف والوسائل**"، الملتقى الدولي الأول لاقتصاد الصحة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، (13 – 15 نوفمبر 2006)، ص 5.

[3] الأمر رقم 94 – 03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87.

[4] حوالف رحيمة وطفياني كلثومة، "**واقع وآفاق الخدمات الصحية في الجزائر خمسة عقود من الانجازات والصعوبات**"، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستشرافية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014، ص 11.

[5] سعيدة رحمانية، "**وضعية الصحة والخدمات الصحية في الجزائر**"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11، قسنطينة، مارس 2015. ص219.

[6] بومعراف إلياس وعمري عمار،" **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 33.

3.مؤشر التعليم: أن مراحل التعليم من ابتدائي ومتوسط وثانوي وجامعي تمثل مسار إنتاجي تتكرر فيه العمليات والأساليب والطرق لعدة مرات، حيث يكون العنصر البشري فيها هو المادة الأولية والمنتج في نفس الوقت بحيث يسهر عليه الأساتذة والموظفين والعمال والدولة لتقديم أحسن المخرجات لسوق العمل كما أشار إليه Hugon [1]، ويعد الانفاق على التعليم في حد ذاته استثمار في عملية التنمية الاقتصادية لأنه يحقق القيمة الاقتصادية للمجتمع من خلال تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، وجني العائد من التعليم[2].

ويمثل العائد من التعليم أهم مؤشر للعلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي، فالتعليم يحقق إضافة إلى العوائد النقدية برفع مستوى الأجور ورفع معدلات النمو الاقتصادي، يحقق جملة من العوائد غير النقدية بتحسين أوضاع الأفراد الحياتية من خلال تقليص معدلات الوفيات، الخصوبة ومعدلات الجريمة، كما أنه يعزز رأس المال الثقافي والاجتماعي وكل السلوكيات السياسية[3].

وحسب تقرير التنمية البشرية 2014، كحصيلة نوعية قطاع التعليم في الجزائر، وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر إلى31% من إجمالي الطلاب لسنة 2012، ونسبة 30.8% مابين 2002-2011 وفي نفس الفترة وصلت نسبة الملتحقين بالطور الابتدائي 110% و95% للملتحقين بالطور الثانوي مقابل 117%نسبة الالتحاق بالطور الابتدائي في سنة 2012 كأخر سنة تتوفر فيها معلومات، بالإضافة إلى 98% نسبة الالتحاق بالطور الثانوي و79% بالنسبة للحضانة. أما عن معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة لفئة 15سنة ما فوق خلال المدة ما بين (2005-2012) وصل في الجزائر إلى 72.6% مقابل 89.6% كأكبر معدل مسجل عربيا، في حين وصل المعدل على مستوى العالم 81.3%.

وعرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا من حيث التكوين الجامعي، حيث بلغ عدد المتخرجين من الجامعة الجزائرية 1.930.000 طالب في 2012. أما العدد الإجمالي للأساتذة فوصل في نهاية التسعينيات إلى أكثر من 16.200 أستاذ في كل الرتب منهم حوالي 15% من الصف العالي ليبلغ الآن عددهم أكثر من 44.400 أستاذ من مختلف الرتب.

---

[1] Hugon Philippe, « **La scolarisation et L'éducation, facteurs de croissance ou catalyseurs du développement ? »,** Mondes en développement, Vol 33, 2005,p14.

[2] هشام مصطفى الجمل، "**دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي**"، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 193.

[3] بوطيبة فيصل، **العائد من الاستثمار في التعليم**، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد 07، 2012،جامعة سعيدة، ص 70.

ولامتصاص هذه التدفقات المتزايدة من الطلبة الجدد، تم خلال خمسين عاما من التنمية تحقيق برامج ضخمة لإنجاز منشآت جامعية خاصة بالتعليم والبحث العلمي، والمرافقة الإجتماعية-الجامعية. آخرها كان البرنامج الخماسي 2014/2010 بتخصيص غلاف مالي ضخم قدّر بـ286 مليار دولار، بغية مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع، من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين، على غرار فتح أقسام تحضيرية للالتحاق بالمدارس الوطنية في العديد من الفروع وإنشاء مدارس جديدة مختصّة في التكنولوجيا، الصحافة، العلوم السياسية. وتم استحداث وتعزيز التعليم بشبكة جامعية كبيرة ومتنوعة تتكون من 92 مؤسسة للتعليم العالي تغطي 48 ولاية، تضم 47 جامعة، عشرة 10 مراكز جامعية وتسعة عشر19 مدرسة وطنية عليا وستة 06 مدارس عليا للأساتذة و10 مدارس تحضيرية وقسمان تحضيريان مدمجان[1].

وكحصيلة كمية، فيما يخص نسبة الانفاق على التعليم، الشكل الموالي يبين نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي لعينة من بلدان شمال افريقيا.

الشكل رقم (02-05) : نسبة الانفاق على التعليم (% من الناتج المحلي الاجمالي):

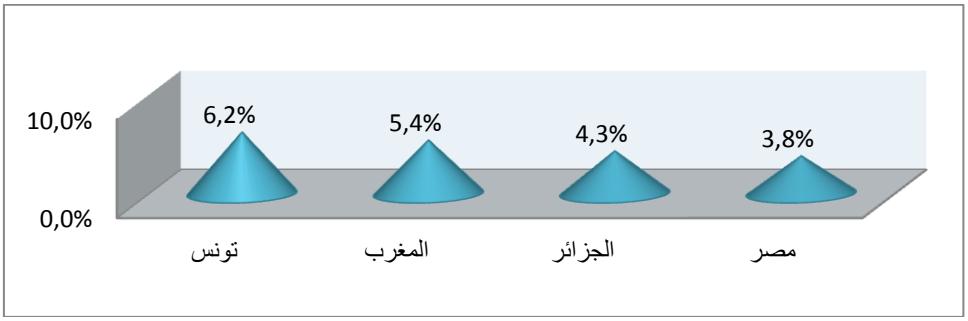

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات تقرير التنمية البشرية 2014، ص191.

الشكل رقم (02-06): تطور مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر

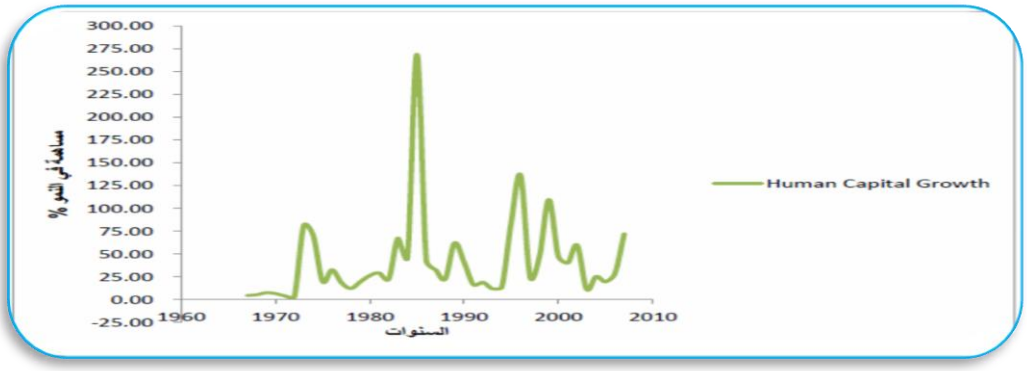

ONS: l'Algérie après (50ans) de développement annuaires de (1962-2012), pp 63-68.

[1]https://www.mesrs.dz/ar/agences-de-recherche, 2012, consulté le 02/01/2016.

ولمعرفة دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي بالجزائر، الشكل أعلاه، يبين مدى مساهمة رأس المال البشري وتطوره في النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 1970-2010.

ويتضح من خلال الشكل واعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء، أن مساهمة رأس المال البشري تمثلت بنسب إيجابية ولكن في تذبذب طوال الفترة، وسجلت أدنى نسبة في 1972بنسبة 2.78% ، وأعلى نسبة في سنة 1985 بنسبة 26.77%، ثم تذبذبت بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2010، ويفسر تسجيل أعلى نسبة في سنة 1985، حيث في فترة الثمانينات كانت الجزائر في أحسن أوضاعها ومنتعشة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. بالإضافة إلى السياسة الناجحة في المناهج الدراسية آنذاك، لكن في فترة التسعينات بدأت الجزائر تعاني من اختلالات أمنية، اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى تحديث المناهج التعليمية والإصلاحات الغير مجدية.

هذه الأوضاع كلها أدت إلى انخفاض مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع، وتردى مستوى التعليم بالإضافة إلى كل التحديات والعراقيل التي واجهها ومازال يواجهها قطاع التعليم في الجزائر والتي نوجزها فيما يلي:

- سياسة تعليمية هشة على مدى المستويات الابتدائية والثانوية ومجال التعليم العالي، تفتقر إلى الرؤية الواضحة المتكاملة للعملية المتكاملة، حيث تبرز مشكلات محتوى المناهج وشكل الامتحانات وعملية تقييم أداء التلاميذ؛

- ضعف في تدريس اللغات الأجنبية وعدم التحكم فيها، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للتعليم، على الرغم من توفر الطلب على التعليم لغايات اقتصادية، حيث تخوض الجزائر رهان التنمية المستدامة في ظل عدم ترشيد الموارد المالية؛

- ضعف التحصيل التعليمي في اللغات والعلوم والرياضيات، هو السمة المشتركة لدى كل أطوار التعليم العام في الجزائر، وتمتد الظاهرة إلى التعليم الجامعي؛

- فشل الانفاق على التعليم في تحقيق نتائج إيجابية وفي توفير المهارات البشرية اللازمة لسوق العمل، وبقاء الجامعات في عزلة عن سوق العمل وضخها للتخصصات التي لا تحقق فرص العمل بالنسبة للخريجين، وعدم الاهتمام بأصحاب الابداعات والاختراعات..

- عزلة الجامعة عن المحيط العالمي، وأصبحت الكثير من الدول لا تعترف بشهادات الجامعات الجزائرية حيث تحتل هذه الأخيرة مراكز متدنية في تصنيفات عالمية مثل تصنيف جامعة شنغهاي، مما يدل على بعد الجامعة على التنافسية والمعايير العالمية رغم تطبيقها لنظام LMD.

وللقضاء أو مجابهة هذه العراقيل يجب:

– التركيز على التعليم كحق انساني لكل أفراد المجتمع وليس فقط للحصول على فرص العمل؛

– تبني إصلاحات عميقة ومجدية تناشد تطبيق الجودة (حسب ما ينص عليه البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم (أنظر التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014)، وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري وإدماج التنمية المستدامة في المناهج التعليمية وتطويرها لمسايرة متطلبات مجتمع المعرفة؛

– تفعيل فرق البحث وتشجيع الأعمال العلمية وتقديم التسهيلات للراغبين في الإنتاج المعرفي فيما يتعلق بفرق البحث والنشر وغيرها، وتكييف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، بحكم أن تحسين المستوى التكنولوجي في الاقتصاد الجزائري يؤدي إلى زيادة الطلب على الخريجين الجامعيين وبالتالي توطين رأس المال البشري والحد من ظاهرة الهجرة للكفاءات؛

– إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي من ناحية وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى من أجل التدريب والتطوير.

ثانيا: مؤشر المساواة الاجتماعية: عرف هذا المؤشر تغيرات هامة خفضت من المؤشر بشكل واضح وبقرابة 2/1من سنة 2000 إلى 2012 ، أي من مقدار 0.609 إلى0.391.

وتتوقع مجموعة البنك الدولي أن يحافظ على وثيرته التنازلية للسنوات المقبلة، بفضل المجهودات المبذولة لمحاربة عدم المساواة بالتصدي ظاهرتي البطالة والفقر لا سيما المدقع، من خلال إحلال العدالة في توزيع الثروة ومواردها المعبر عنها بالدخل بين مختلف أطياف المجتمع. مع العمل جاهدة على تمكين المرأة على كافة الأصعدة التعليمية والقيادية وكذا البرلمانية. وتلك المسائل تشكل مؤشرات فرعية لهذا المؤشر ونلقي الضوء عليها تباعا.

1.الفقر: حسب آخر الإحصاءات للبنك الدولي-2012- قدرت نسبة الفقر في الجزائر بـ15.1%، ممثلا لحوالي 20 مليون جزائري؛ ومصاحبا بمؤشر بطالة بلغ 10% (قدرت نسبة النساء العاطلات عن العمل فيها بـ32.3 الوسط الحضري 10.6 والريفي بنسبة 8.7% للفترة 2010-2012-)، علما أنه قدر في1990 بـ19.75% مسجلة أعلى نسبة لها سنة 2000بـ29.5%.

والجزائر تعتبر البلد العربي الذي سجل أعلى نسبة انخفاض في البطالة خلال العشريتين الماضيتين، حيث تمثلت في1991 بنسبة 20.6% و29.6% في 2000، لتنخفض إلى نسبة 11.4% في سنة 2010 و20.59% مخصصة لنسبة البطالة لدى الشباب، وفي سنة 2011 انخفضت نسبة

البطالة 9.9% وإلى 9.5% في 2014[1]. ويعود هذا الانخفاض إلى اعتماد الدولة لبرامج الانعاش الاقتصادي والمخططات التنموية التي تهدف إلى امتصاص البطالة، بالإضافة إلى عقود التشغيل لخريجي الجامعات والمؤسسات التكوينية أو انشاء المشاريع الخاصة بدعم التشغيل.

2.توزيع الدخل: يعد معامل GINI[2] من أهم المؤشرات العالمية المسخرة لقياس مدى عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع (تتغير قيمه مابين1-0 وكلما كان المعدل ضعيفا كلما دل على العدالة في توزيع الدخل). وتشير آخر الإحصائيات في سنة 2011، أن الجزائر صنفت في المرتبة 26 من أصل108 دولة ضمن المجموعة الرابعة بقيمة مؤشر جيني بالنسبة المئوية، والمقدرة بـ35.3%وهي نسبة معتبرة، تدل على قدرة الجزائر على توزيع الثروة بشكل أفضل إلى حد ما. وكثيرا ما يصحب المؤشر نسبة الـ10% الأكثر غنى إلى10%الأكثر فقرا والمقدرة بـ 9.1%بالجزائر ونسبة6.1% كنسبة مئوية للـ20%الأكثر غنى إلى20%الأكثر فقرا والتي تؤكد دلالة معامل gini.

3.مؤشر التمكين: قدم هذا الدليل كأساسا تجريبيا لتحليل السياسة العامة والدعوة إلى المساواة، وارتفاع قيمة الدليل تعني اتساع الفوارق بين الجنسين، وحسب آخر إحصائيات التنمية البشرية 2014، فإن قيمة الدليل تتفاوت بين 187 دولة، ففي حين حصلت سلوفينيا وسويسرا على المراتب الأولى بقيم (0.021، 0.030) على الترتيب، نجد الجزائر أخذت المركز 81 بقيمة 0.425 مقابل نسبة 97% لوفيات الأمهات ومعدل 10% لخصوبة المراهقات وتمثيل نسوي بـ25.8 في المجالس النيابية، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع الذكور.

لذلك ولتحقيق المساواة يجب إتباع السياسات والإستراتيجيات التي ترمي إلى مشاركة النساء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية من خلال العمل والاستثمار والابتكار.

أما التحصيل العلمي الثانوي في الفترة مابين 2005-2012، فارتفعت نسبة تحصيل الذكور على الإناث بنسبة 27.3%،20.9% على الترتيب، ونفس الحال بالنسبة لمعدل المشاركة في القوى

---

[1] لعراف فائزة وسعودي نجوى،(2011)، "**دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011**"، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص9.

[2] **معامل جيني**: نسبة للعالم كورادو جيني (من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحنى لورنز، يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1،1)) وضرب هذه المساحة بـ 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

العاملة، تمركز الذكور في سنة 2012 على نسبة أعلى (71.9%) مقارنة مع الإناث (15%). الفارق بين الجنسين بسبب نقص عدد الإناث عند الولادة وبالتالي تناقص عدد الفتيات والنساء، مما يشكل تمييزاً واضحاً وعدم مساواة بين الجنسين وإخلالاً بالتوازن الديمغرافي والسكاني.

ولترقية مؤشر التمكين بادرت الدولة الجزائرية في الاصلاحات التشريعية في مجال حقوق المرأة، مثلا (قانون الأسرة المتعلق بالأحوال الشخصية كالأمر 05-02 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة لترقية الخلية العائلية وتعزيز حقوقها في المساواة والمواطنة والقانون، قانون الجنسية كالأمر 05-01 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية لتكريس المساواة بين الأم والأب في حالة اكتساب الجنسية للأبناء وضمان حقوق الطفل ومنح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية، القانون الجزائي كالقانون الذي يعاقب على انتهاك العرض والاغتصاب وفساد الأخلاق والتحرش الجنسي(تعديلات 2005-2006)، تجريم تصرفات الاتجار بالنساء سنة 2008، العقوبات حول التحرش الجنسي).

بالإضافة إلى ذلك، التطورات والآليات المؤسساتية (اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان ومصالح الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وشؤون المرأة، والمجلس الوطني المكلف بالأسرة سنة 2007، المركز الوطني للبحث والاعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة، المراكز القطاعية لدعم التشغيل النسوي وخاصة في المناطق الريفية،كل التعديلات التي تطرأ على الدستور بشأن إدماج النساء في المجالس المنتخبة بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 لتكريس حقوق المرأة السياسية وتعزيز حضورها في المجالس الانتخابية وإزالة كل العقبات التي تعرقل ذلك). الاستراتيجيات والاتفاقيات والسياسات المعتمدة منذ الاستقلال من أجل الارتقاء بمستوى الفكر حول المرأة (مثال على ذلك بروتوكول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في افريقيا والإعلان الرسمي للمساواة بين الجنسين في افريقيا، قمة مابوتو في مؤتمر الاتحاد الافريقي في جانفي 2009، سياسة محو الأمية التي خصص لها غلاف مالي للفئة العمرية بين 15 و49سنة بهدف تقليص الأمية إلى 50% في حدود 2012 والقضاء عليها في نهاية 2015، استراتيجية بمخطط تنفيذي 2007-2011 للوقاية من كل أشكال العنف والتمييز اتجاه النساء والتكفل بضحايا الأزمات الاجتماعية)،كلها تهدف إلى إزالة الفوارق بين الرجال والنساء[1].

[1] مربيعي سوسن، " **التنمية البشرية في الجزائر – الواقع والآفاق**"،رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري 02، قسنطينة، الجزائر، (2012-2013)، ص ص 136-139.

ثالثا: مؤشرات النمو السكاني: يتضمن أهم المؤشرات السكانية اللازمة لرصد الظروف السكانية الحالية وتبين وجهة التغيرات السكانية، فمقارنة الإحصاءات حول العمر الوسيط للسكان ونسبة الإعالة ومعدلات الخصوبة الكلية يمكن تقييم حجم الأعباء الملقاة على القوى العاملة وقدرة المجتمع على الاستمرار. ويتضح من خلال تقرير التنمية البشرية 2014، أن عدد سكان الجزائر وصل إلى 39.2 مليون نسمة في 2013 تتركز نسبة 74.7 منهم في المناطق الحضرية، في حين وصل عدد سكان الدول العربية 366 مليون نسمة وسكان العالم 7.162 ملايير نسمة في نفس السنة، والشكل الموالي يعطي الإتجاه التصاعدي لتعداد السكان في الجزائر.

الشكل رقم (02-07): عدد السكان في الجزائر من (1962-2015): مليون نسمة

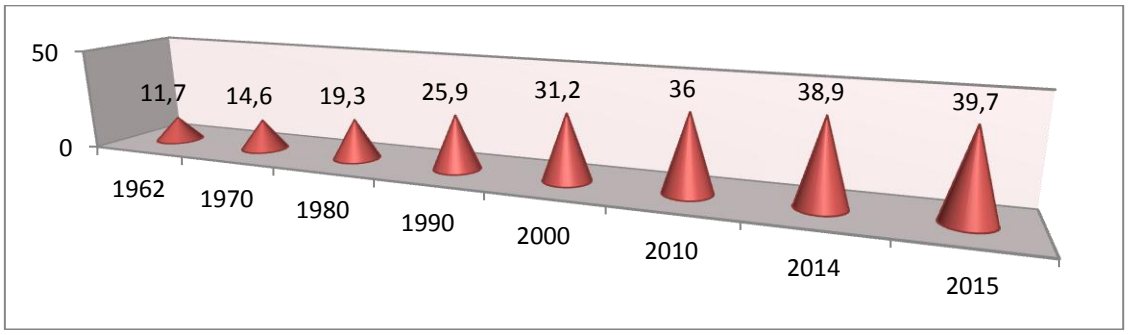

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على معطيات مجموعة البنك الدولي

إن تزايد الكثافة السكانية هي المسبب الرئيس لعدة مشاكل اجتماعية في أي بلد، ومن بين أهم هذه المشاكل هي مشكلة الإيواء والسكن، وللقضاء على هذه المشكلة أو محاولة التخفيف منها، الجزائر ومنذ الاستقلال، تسعى لانجاز أزيد من مليوني وحدة سكنية المندرجة في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، ولهذا الشأن تم تخصيص أزيد من 4300 مليار دينار لتمويل هذا البرنامج الضخم الذي خصص 75% منه إلى تمويل السكن الاجتماعي الإيجاري[1]، إلى جانب مشاريع سكنية خاصة ببرامج الإعانات الوطنية وبرامج عدل والبرامج السكنية الترقوية إلى جانب المساعدات والتسهيلات التمويلية في الحصول على سكنات لائقة، ورغم كل هذا، تبقى هذه الانجازات غير كافية وغير مواتية أحيانا أمام غلاء المعيشة وسياسة التقشف ومحدودية الدخل لدى الكثير من المواطنين والأسر الجزائرية.

[1] هواري معراج وحديدي آدم، "**نحو تقويم مسار البرامج التنموية في الجزائر باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة**"، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستشرافية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014، ص 18.

رابعا: الأمن الاجتماعي أو الشخصي: يعبر عن معدل الأمن البشري في البلد بالإضافة إلى نسبة الثقة والتكامل بين الفرد والحكومة في المجتمع، وفي مجال الأمن ربط تقرير التنمية البشرية 2013 سلبياً بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية، بإعتبار أن الجريمة تضعف الثقة في الأفاق المستقبلية للتنمية وتحد من القدرة على المنافسة وتزعزع ثقة المستثمرين.

ووصل المعدل العالمي للجريمة في189 دولة هو6.9 جريمة لكل100ألف نسمة، وقد سجل أدنى معدل في موناكو وهو صفر، وأعلى معدل في هندوراس وهو 91.6 جريمة، وأكدت السلطات الجزائرية أنه تمت معالجة 73ألف قضية في2012 ، وإيقاف مالا يقل عن77ألف شخص بمعدل 215 فرد يوميا، ليرتفع معدل الجريمة بـ16.62%؛ والجريمة المنظمة بنسبة .4.10%. وانعكس ذلك فعليا على تصنيف الجزائر تبعا لمؤشر السلام العالمي، المعد من طرف معهد الإقتصاد والسلام– IEP– والمرسخ لبرتوكول جنيف لعام 2013 في المرتبة 119 ضمن 162 بلدا، إضافة إلى تسجيلها لمؤشرات سلبية في عدة محاور تضمنها التقرير.

ولتعزيز الأمن تبنت الجزائر سياسيا عدة مناهج منها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية منذ 2005 الذي كان الخطوة التي تشكل أحد الشروط الضرورية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة، أما ديبلوماسيا فلعبت الجزائر دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية متعددة الأشكال على الصعيد الدولي منذ السنوات الأولى للاستقلال من أجل القضايا العادلة في محافل الأمم من أجل الاستقلال الاقتصادي للدول النامية (دول عدم الانحياز)، إصلاح المنظمات الدولية (إعلان ليما 1975)، وبعد مرور 40 سنة مازات تشارك في الدفاع عن حق الشعوب سيما الدول العربية إثر الأحداث الثورية في مصر وسوريا وفلسطين.

ورغم ذلك، مازال الوضع الأمني يشهد عدم الاستقرار الكامل خاصة بازدياد العنف الاجتماعي وتنامي الجريمة المنظمة، وحمل السلاح بشكل غير قانوني وزيادة الاضطرابات العمالية والمهنية، إضافة إلى تأخرها في تأسيس الركائز الأساسية لتسجيل مدى سلمية مجتمع ما، والمتمثلة حسب تقرير معهد الاقتصاد والسلام في الثمان ركائز الأساسية: الحكم الرشيد وبيئة الأعمال السليمة، والتوزيع العادل للموارد، وقبول حقوق الآخرين، والعلاقات الجيدة مع الدول المجاورة، والتدفق الحر للمعلومات، والمستويات التعليمية العالية، ومستويات الفساد المنخفضة.

المطلب الثاني: المؤشرات البيئية والمؤسساتية: نتعرف عليها فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات البيئية: تتناول هذه المؤشرات الاستدامة البيئية وتظهر نسبة الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة من مجموع إمدادات الطاقة ويتضمن ثلاث طرق لتقييم بيانات انبعاثات

ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري ومقاييس هامة للنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية بالإضافة إلى مؤشرات عن الآثار المباشرة لتغيرات البيئة الطبيعية على الإنسان،

فوصل الإمداد من الوقود الأحفوري في الجزائر نسبة مستقرة منذ 2009 إلى 2013 بـ99.8% ثم 99.9 %في 2014 و0.1% من الطاقة المتجددة، كما قدر نصيب الفرد من غاز ثاني أكسيد الكربون في 3.3 طن مكافئ. أما مساحة الغابات، فقدرت في نهاية 2015 بـ42.000 كم^2 بنسبة 1.70% من مساحة اليابسة، كما خصصت 120 مليار دولار لتطوير الطاقات المتجددة ضمن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والنظيفة، الذي صادق عليه مجلس الوزراء رسميا في فيفري 2011 لإنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء من مصدر متجدد لاسيما الطاقة الشمسية والهوائية، موجها للسوق الداخلية علاوة على 10000 ميغاواط إضافية لاستغلالها في الـ20 سنة المقبلة أي ما يعادل نسبة 40% من الإنتاج الشامل للكهرباء في أفق 2030[1].

وبالنسبة للموارد المائية كانت الجزائر مع مطلع الاستقلال تتوفر على 1500 متر مكعب لكل واحد نسمة، أصبحت تقدر في نهاية 2015 بـ500 متر مكعب، ومن المقرر ألا تفوق في أفق 2020 حوالي 430 متر مكعب حسب توقعات منظمة الأمم المتحدة.

لهذا سارعت الدولة بإنشاء ما يقارب 20 مؤسسة لتسيير واستغلال منشآت التموين بالمياه الصالحة للشرب والتطهير بفضل برنامج دعم النمو للفترة الممتدة ما بين 2005-2009 مقابل غلاف مالي يفوق 200 مليون دولار موجهة لتجنيد حجم إضافي للمياه فضلا عن إنجاز سدود ومعالجة المياه. وبرنامج 2010-2014 يحتوى على 20 ملايير دولار لإنجاز عدة منشآت لجمع الماء والتطهير والسقي لتوازن استهلاك الماء بين مناطق البلاد والتقرب أكثر للجزائر من أهداف الألفية للتنمية[2].

أولا: مؤشر الغلاف الجوي: يهتم بدرجة كبيرة بإنبعاث الغازات الدفينة وغاز ثاني أوكسيد الكربون المؤدي للغير المناخي والإحتباس الحراري؛ و تشير الإحصائيات إلى:

1.مؤشر إنبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون: تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أساسا من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الاسمنت، وتنطلق أثناء استهلاك أصناف الوقود الصلبة والسائلة وحرق الغازات، وحسب تقرير التنمية البشرية 2014 احتلت الجزائر المرتبة 33 من حيث نسبة انبعاثات الكربون في العالم سنة 2014 ، بما قدره 147مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، أي 0.41% من الانبعاثات العالمية.

---

[1] ترقو محمد وآخرون، "**استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقات المتجددة**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 04، العدد 2017/04، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 75.

[2] http://www.waterjo.mwi.gov.jo/Ar/ معركة الماء رهان لا تزال ترفعه الجزائر , consulté 10/09/2017.

والجدول أدناه يبين ارتفاع هذا المؤشر تبعا لمتوسط نصيب الفرد منه سنويا.

الجدول رقم (02-10): انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الجزائر ونصيب الفرد منه (1962-2011)

السنة	2011	2000	1990	1980	1962	
القيمة (كيلو طن)	122.000	87.900	78.900	66.500	5.670	
القيمة (طن متري= 1000 كغ)	3.32	2.82	3.05	3.44	3.32	

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على معطيات مجموعة البنك الدولي.

2.مؤشر نوعية الهواء: عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي، الذي ولد تلوثا هوائيا بسبب التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور، مصادر منزلية، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية، أو صادرة عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق. ويتسبب تلوث الهواء في وفاة أكثر من 4 أشخاص سنويًا، فهو أكثر خطورة من أمراض الملاريا وفيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز"، وأصبح أكبر قاتل بالعالم مع وجود توقعات بزيادة أعداد الوفيات في المدن ذات الكثافة السكانية.

وحسب بيانات لمنظمة الصحة العالمية أن نسبة التلوث في الهواء الطلق تتزايد بنسبة 8% كل خمس سنوات، خاصة في المدن الأكثر تطورًا. ويشير التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2014 أن تلوث الهواء، يسبب في وفاة أكثر من شخص (وفيات الأطفال دون السن الخامسة(لكل 100.000 طفل)، وأكثر من 5 أطفال بسبب تلوث الهواء في أماكن مغلقة، وأكثر من 100 طفل بسبب المياة الملوثة والصرف.

ثانيا: مؤشر الأراضي: يهتم بكل ما يرتبط بالأراضي من حيث:

1.مؤشر الأراضي الزراعية وتطور المساحات الغابية: يعبر عن نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي الأراضي، وقدرت في 2013 بـ 17,40% من مساحة الأراضي بالجزائر، والأراضي القابلة للزراعة 3.15% والأراضي الزراعية المروية 2.63% من إجمالي الأراضي الزراعية، فيما قدرت الأراضي المنتجة للحبوب بـ2.510.000 هكتار، أما مساحة الغابات فوصلت في نهاية 2015 إلى 19.600 كم^2، هذه النسبة التي تعد ضئيلة بسبب ما تواجهه الغابات من إتلاف وتصحر وحرائق بسبب عدة عوامل، منها الحرارة الشديدة والرياح الساخنة التي شهدها المناخ الجوي في الجزائر، وتبذل الدولة مجهودات جبارة لتوسيع المساحة الخضراء ومكافحة التصحر وحرائق الغابات، حيث تعمل على تنفيذ المخططات الوطنية لمكافحة التصحر بحملات التشجير، والتي بلغت في الفترة

2000-2012 في إطار المخطط الوطني للتشجير 610.000 هكتار منها 183.000 هكتار من الأشجار المثمرة. والأفاق المستقبلية المقرونة بالفترة 2000-2020 لإعادة بعث 1.245.900 هكتار تتضمن 333.260 هكتار كمكافحة للتصحر[1].

وتملك المديرية العامة للغابات 485 وحدة متنقلة و2.921 عون و301 شاحنة بصهريج للحرائق الخفيفة و27 شاحنة مياه بقدرة أكبر و1.989 جهاز اتصال. كما استحدثت الهيئة الوطنية 40 لجنة عملية للولايات، وتجنيد مصالح الحماية المدنية بـ22 فرقة متنقلة لتعزيز التدخلات في 2015[2].

2.مؤشر إستخدام الأسمدة: يقاس من خلال عدد الكيلوغرامات المستعملة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، كمية المغذيات النباتية المستخدمة لكل وحدة من وحدات الأراضي الصالحة للزراعة. وتغطي منتجات التسميد الأسمدة الآزوتية والبوتاسية والفوسفاتية (بما في ذلك الفوسفات الصخري المطحون).

وتشير الإحصائيات إلى إرتفاع إستخدامها مابين 2008-2010، من قيمة 8.6 إلى 7.9 إلى12.7، أما في 2013 فوصل إلى 15.30 كغ لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، لكن تبقى هذه الكميات دون المتوسط العالمي، وقد يعود ذلك لضآلة الأراضي المزروعة وعدم إستصلاح الأراضي والدليل على ذلك عدم تغير نسبة الأراضي القابلة للزراعة حيث تبث المؤشر العالمي عند 3.1% من مساحة الأراضي في السنوات الأخيرة.

ثالثا: مؤشرات التنوع الحيوي: يعبر عنه بالرقم القياسي للمنافع بشأن التنوع البيولوجي المتعدد ومجال تغيره من0 إلى100، وتقدر الدراسات العالمية قيمته بالجزائر سنة 2010 بـ2.9 ، وفي سنة 2015 بقيمة 14 بترتيب 102 ضمن 179 دولة[3]، وهي نسبة جد ضئيلة وبعيدة كل البعد عن الرقم القياسي، وتدل عن ضعف الإمكانيات النسبية للتنوع البيولوجي.

رابعا: مؤشر المياه وإستهلاكاتها: بذلت الجزائر منذ استقلالها جهودا جبارة في سبيل تحسين الموارد المائية وضمان توفير المياه، وكسعي منها لتقليل حدة أزمة المياه وتأثير التغيرات المناخية على وفرتها أو شحها لاسيما في المناطق الشمالية، قررت السلطات العمومية سنة 2001 التزويد بالماء الشروب عن طريق تحلية مياه البحر ضمن أولويات مخطط الإنعاش الاقتصادي، الذي رصد له غلافا ماليا يقدر بـ7ملايير دولار ويشتمل على إنجاز43 محطة تحلية (منها أكبر محطة لتحلية مياه البحر في

[1] Untitled - Institut National de la Vulgarisation Agricole , http://www.inva.dz/emulation/PDF/ 17%20juin/17juin.pdf, consulté le 11/03/2016.

[3] World Development Indicators (WDI), August 2016, consulté le 11/03/2016.

إفريقيا وهي محطة الحامة سنة 2008 بسعة 200000م^3/اليوم وأكبر محطة تحلية بنمط الأوسموس في العالم والمتمثلة في مقطع وهران سنة 2005، بقدرة 90.000 م^3/اليوم) مع آفاق 2019 قصد إنتاج 2.26 مليون م^3 في اليوم من المياه المحلاة[1].

ويعادل مجموع هذه الانجازات التي ستضمن نحو10%من التزويد بالماء الشروب في الجزائر مبلغ يناهز300 مليون دولار لكل واحدة، وتعدت نسبة تغطية شبكة التزود بالماء الصالح للشرب 95%على المستوى الوطني بعدما كانت في سنة 1966 قدرت بـ37%.

أما إستهلاك المياه، فأصبح يعادل 173 لتر في اليوم للنسمة الواحدة في 2013 ، بعد أن كان سنة 2000: 90 لتر في اليوم. وللتذكير تسعى الجزائر إلى ضمان الاكتفاء الذاتي في مجال الموارد المائية الذي تم إدراجه ضمن المخطط الخماسي 2001-2014 الذي رصد له غلافا ماليا بقيمة 870 مليار (11.6 مليار دولار) مع هدف انجاز 18 سد جديد ومواصلة برنامج تحلية مياه البحر.

في حين حدد سنة 2014 نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة الداخلية المتجددة (تدفقات الأنهار الداخلية والمياه الجوفية الناشئة عن الأمطار) 287م^2 ، بعدما كان في 1962: 962م^2[2].

خامسا: مؤشرات مياه المحيطات والبحار: قدر مؤشر المناطق البحرية المحمية بين سنتي 2008-2010 بـ0.3%، وفي نهاية 2014 وصل المؤشر إلى 7.46 %، ويدل عن نسبة المياه البحرية المحمية من إجمالي المياه الإقليمية، وهي نسبة متوسطة تتطلب إقامة محميات أكثر للحفاظ على الإرث الطبيعي البحري. حيث تحصلت الجزائر على مساعدات مالية دولية لحماية المجالات الطبيعية بأكثر من 12 مليون دولار تضمنت47 محمية بحرية و11 حضيرة مصنفة، فضلا عن إنشاء معهد للعلوم البيئية بمساهمة من البنك الدولي.

سادسا: البصمة الإيكولوجية: تدني المحاصيل الزراعية والمراعي ومصائد الأسماك والغابات في الجزائر عن المعدل العالمي، أثر سلبا على قدرتها البيولوجية الإجمالية المقدرة بـ27.2 مليون هكتار عالمي. وهذا يقل كثيراً عن بصمتها البيئية للاستهلاك البالغة 63.9 مليون هكتار عالمي.

ولم تسجل الجزائر عجزاً إيكولوجياً إلا منذ عام 1976، ويعود ذلك جزئياً إلى استعمالها عائدات النفط لاستيراد الموارد. وتبلغ بصمتها البيئية للإنتاج (باستثناء الكربون) 21.1 مليون هكتار عالمي، وهي تقل عن قيمة قدرتها البيولوجية، ما يشير إلى أنها ربما لم تبدأ بعد بسحب إضافي على رصيدها

[1] http://www.mree.gov.dz/projet-04/?lang=ar , المشروع : تحلية مياه البحر – وزارة الموارد المائية, consulté le 02/04/2017.

[2] https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?display=graph--%3E&locations=DZ\

من الرأسمال الطبيعي. وكنتيجة لتلك المتغيرات بلغ معدل البصمة البيئية للفرد في الجزائر1.9هكتار عالمي، أي أصغر من المعدل العالمي للفرد، وأكبر من معدل القدرة البيولوجية العالمية المتوافرة للفرد[1].

الفرع الثاني: المؤشرات التكنولوجية (المؤسساتية): تعتمد على عدة مؤشرات من بينها:

أولا: تنافسية القطاع الصناعي:

1.مؤشر القيمة المضافة والإنتاجية: صنفت الجزائر ضمن الدول ذات الإنتاجية الضعيفة وإحتلت المرتبة 89 ضمن مؤشر التنافسية العالمي 2015 بـ3.97 نقاط، حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن أهم العوائق التي تخنق الاقتصاد الجزائري وتنافسيته، وتسيء إلى عالم المال والأعمال، التمويل البنكي للاقتصاد والبيروقراطية والفساد والضرائب وعدم نجاعة البنى التحتية، ولم يحصل سوى مناخ الاقتصاد الكلي وحجم السوق الجزائري على تنقيط أعلى.

وحسب ذات التقرير حلت الجزائر 99 عالميا، من حيث تنافسية المؤسسات، تنافسية المنشأت والبني التحتية، حلت 105 عالميا، أما الصحة والتعليم الابتدائي، فقد حلا في الصف 81 عالميا.

ولم يشفع للجزائر في هذا التقرير، سوى وضعية الاقتصاد الكلي، بالنظر إلى أن الاقتصاد الكلي تتحكم فيه التبعية للمحروقات، حيث حل هذا المؤشر في الصف 38 عالميا، وكذلك حجم السوق الإجمالية التي جاء مؤشرها في الصف 38 عالميا.

كفاءة وأداء سوق السلع جاء في الصف 134 عالميا، وهو ما يعكس فوضى الأسعار والتموين بالمواد الاستهلاكية، في حين جاءت نجاعة سوق العمل في الصف 134، أيضا في الصف 134 لتطوير السوق المالية، والاستعداد التكنولوجي في المرتبة 126، ولم يختلف واقع بيئة الأعمال كثيرا حيث جاء مؤشره في مرتبة جد متدنية هو الآخر، وتحديدا في الصف 128 عالميا.

وبالنسبة إلى روح التجديد والابتكار فهي تقريبا معدومة، وجاءت في الصف 119 عالميا. وبسبب إرتفاع معدلات التكاليف وإرتفاع حصة الأجور من القيمة المضافة. وصل سنة 2015 معدل القيمة المضافة في القطاع الصناعي 39.03% من إجمالي الناتج المحلي وهو مؤشر ضعيف جدا

---

[1] http://www.afedmag.com/web/ala3dadAlSabiaSections-details.aspx?id=220&issue=14&type=2&cat=, consulté le 29/04/2016.

شمل التقرير السنوي الثالث سنة 2012 لقائمة الشعوب الأكثر سعادة "Happy Planet Index" 151 دولة، معتمدا على مؤشر من 89 نقطة يعتمد في حسابه على ثلاثة معايير رئيسية: معدل الرفاهية ومعدل الحياة المتوقعة للسكان وأخيرا معدل البصمة البيئية للمجتمع (التي تعني معدل الاستهلاك الصافي ومدى تأثيره على البيئة). لتتصدر الجزائر قائمة الشعوب العربية الأكثر سعادة 55.2% (معدل الرفاهية: 5.2، معدل الحياة المتوقعة للسكان: 73.1، معدل البصمة البيئية للمجتمع: 1.6)، وحلت الجزائر في المرتبة 38 عربيا من حيث السعادة حسب تقرير 2016 لشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة حول السعادة العالمية.

صاحبه معدل 13.05% كقيمة مضافة مخصصة القطاع الزراعي، أما القيمة المضافة المحققة من قطاع الخدمات سجلت معدل 47.92%.

2.مؤشر جودة الصادرات وحجم الصادرات المصنعة: حسب معطيات تقرير التنمية البشرية لسنتي 2014، 2015 سجلت قيمة الصادرات السلعية التجارية سنة 2015 أكثر من 37 مليار دولار مقابل 62.89 مليار دولار سنة 2014 بحجم تجاري قدر بنسبة 62.5% من إجمالي الناتج المحلي- بعدما كان 52.4% في سنة 2012 ببعد عن الأسواق قدر بـ6.359 كيلومتر مقابل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الاحتياطي ناقص الذهب- في الوقت الذي بلغ فيه حجم الصادرات السلعية 59.67 مليار دولار من ميزان المدفوعات.

وبالرغم من تحقيق الجزائر لفائض في الميزان التجاري 0.72 سنة 2013 بشكل تعدى المتوسط العربي0.55، وإرتفاع لإجمالي التجارة/الناتج المحلي، ونمو محسوس في حصة الصادرات (بما فيها النفطية) 0.05. وتبقي حصة الصادرات التحويلية من إجمالي الصادرات ضعيفة بشكل إنعكس سلبا على تنافسية المنتوجات الجزائرية بمعدل نمو لم يتعدى0.57 في نفس السنة، ونشير هنا إلى ضعف الصناعات التحويلية وتدني حصتها من الناتج المحلي بمؤشر0.033 مما يجعل القطاع وإنتاجيته دون المستوى العربي فما بالك بالعالمي.

ثانيا: الإنجازات التكنولوجية:

1.مؤشر الإبتكارات التكنولوجية أو الطاقة الإبتكارية: وصل حجم صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالجزائر في 2011 إلى أكثر من 2.4 مليون دولار، ووصلت رسوم استخدام الملكية الفكرية إلى أكثر من 90.5 مليون دولار في نفس السنة. وفي تقرير دولي لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2015 صنفت الجزائر في المرتبة 133 من أصل 141 بلدا، لتتموقع في الرتبة السابعة عربيا بعد دول الخليج، لبنان، مصر، تونس، والمغرب.

وقدرت نسبة إنفاق الجزائر في البحث العلمي والتطوير 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2005-2012)، وهو مؤشر جد متدني، بسبب إهمال الكفاءات وتهميش الأدمغة.

بحيث مثلت نسبة الصادرات ذات التقانة العالية سوى0.03 في نهاية 2012، ولا يتجاوز عدد الباحثين لكل10^6شخص0.04 دون تسجيل لأي براءة إختراع(00)، وحتى مؤشر المقالات العلمية والتقنية بقي في حدود0.02. أما عدد الباحثين لسنة 2015 لم يتعدى 20 ألف موزعين على مستوى 1100 مخبر بحث معتمد.

2.مؤشر إنتشار الإبتكارات القديمة: وهو مؤشر مرتبط بالبنية التحتية التقانية (أو ما يعرف عالميا بتمكين البيئة وحسب هذا المؤشر صنفت الجزائر في المركز 88 عالميا سنة 2015)، أما نسبة مستخدمي الانترنيت وصلت في 2014 إلى 15.2% من مجموع السكان.

أما في مجال الاتصالات، فتغطي شبكة الاتصال مجمل التراب الجزائري، بحيث تتوفر على 15000 كلم من خطوط بالألياف البصرية و22000 كلم من الخطوط الهرتيزية، إلى جانب إرسال المعطيات بالجملة التي بدأ استغلالها منذ 1992 ووصل الربط بها سنة 2000 إلى 4500 ربط، كما تملك وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام لاحتياجاتها الخاصة شبكة أخرى لإرسال المعطيات بالجملة، بالإضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية.

وفيما يخص عدد المشاركين في الهاتف الثابت فانتقل من 1500000 في سنة 2000 إلى 3020000 مشترك في سنة 2003، ووصل عدد المشاركين في الهاتف الجوال بداية 2007 إلى 21521394 مشترك، بكثافة هاتفية تقدر ب 63,7 % للمتعاملين الثلاث.

وحسب تصريح وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال في 1 مارس 2004، بلغ عدد الهيئات المشتركة في الانترنت سنة 1999 إلى 800 هيئة موزعة على مختلف القطاعات، مقاهي الانترنت وصل إلى ما يقارب 6000 نهاية 2004، مواقع الواب، بحيث مر من 20 موقع في سنة 2000 إلى 25000 في نهاية 2005، عدد مستخدمي الانترنت، وصل إلى 700000 في سنة 2003. أما عدد المسوقين لآلات الكمبيوتر في السوق الجزائرية وصل في نفس السنة إلى 5000 شركة وقدر عدد الآلات المسوقة سنويا ب 50000 كمبيوتر.

وأوصت إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013" بتحقيق ثلاثة أهداف هي تطوير عرض الخدمات الالكترونية الموجهة للمؤسسات (البنك الالكتروني والاستثمار الالكتروني والتجارة الالكترونية وغيرهم)، وتطوير التطبيقات من أجل تحسين أداء المؤسسات تكنولوجيا. هذا بالموازاة مع توسيع شبكة النظام العالمي للمواصلات الجوالة إلى تقنيات 3 G و3 +G وG4 لتوفير خدمات ذات قيمة إضافية مع تخصيص الحكومة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2013 غلافا ماليا يقدر بـ 140 مليار دينار من أجل دعم إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمضي نحو تنويع تأمين شبكات الألياف البصرية[1].

[1] خواني ليلي وبوشيخي عائشة،" **تراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص في الجزائر:حالة الاتصالات السلكية و اللاسلكية**"، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستشرافية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014، ص ص 8-10.

3.مؤشر بناء مهارات رأس المال البشري: يشكل رأس المال البشري تحديات كبيرة تتطلب المعالجة وفقا لإصلاحات عميقة، بحيث مازال الأداء العام لرأس المال البشري في الجزائر غير ممكن تقبله، خاصة إن قورن بأهمية الإستراتيجية التنافسية في بناء مجتمع مستدام؛ لذلك نجدها في المراتب الأخيرة وبالضبط المرتبة 87 عالميا من أصل 90 دولة في مؤشر رأس المال البشري حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015.

ورغم أن بلادنا أدرجت في فئة الدخل فوق المتوسط للفرد، إلا أن ذلك لم يؤثر إيجابا على مؤشر استثمارها في الأفراد، وبقي المؤشر أقل من المتوسط العالمي وبعيدا نوعا ما عن أهداف المخططات الإنمائية؛

ومن أهم الأسباب التي جعلت المؤشر في المستويات الدنيا هو عدم الاهتمام الفعلي للدولة لرأس المال البشري والاستثمار فيه في مختلف مستويات التعليم والمهارات، وعدم توفير فرص العمل المتاحة للأشخاص النشطين في مختلف الفئات العمرية واكتشاف مواهبهم من خلال التعليم، وتنمية المهارات ، بالإضافة إلى هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج، هذه الظاهرة التي فاقت كل الأرقام في السنوات الأخيرة في الجزائر وباتت تهددها بنزيف حاد لعلمائها، مالم تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم وتوفير لهم شروط العمل المريحة والمحفزة في بلادهم.

المطلب الثالث: موقع الجزائر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

خصصنا هذا المطلب بعد عرض أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، لمعرفة موقع الجزائر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي سطرتها هيئة الأمم المتحدة لبلوغها مع نهاية 2015.

الفرع الأول: الأهداف الإنمائية للألفية: بغية الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة شكلت الأمم المتحدة أجندة عمل تتضمن مجموعة من الأهداف والمرامي الإنمائية بعد اتفاق الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وعددها 192 دولة، وما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على تحقيقها بحلول سنة 2015.

تنطلق هذه المرامي من إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم توقيعه في سبتمبر 2000، والذي يُلزم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة بمكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتمييز ضد المرأة. تضمنت الأهداف ثمانية مرامي و21 غاية من لقياس التقدم نحو تحقيق هذه المرامي، وهي على التوالي [1]:

[1] أنظر "كوفي عنان، الامين العام الأممي: **أجندة تحقيق أهداف التنمية الإنمائية للألفية الجديدة للامم المتحدة**"، النص الأصلي لقمة دوربان، مجلة معلومات دولية، مركز المعلومات القومي، العدد 58، دمشق، أكتوبر 2000.

أ.**الهدف الأول** :القضاء على الفقر المدقع والجوع ويتحقق من خلال الغايات الآتية:

– **الغاية 1 – ألف**:تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بين الفترة الممتدة (2000-2015) بنسبة (27% إلى 14%)

– **الغاية 1 – باء**: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

– **الغاية 1 – جيم** :تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.

ب.**الهدف الثاني** :تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال الغايات التالية:

– **الغاية 2 – ألف**: كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

ت.**الهدف الثالث**: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

– **الغاية 3 – ألف**: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

ث.**الهدف الرابع**: تقليل وفيات الأطفال

– **الغاية 4 – ألف**: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة من 1990 إلى 2015.

ج.**الهدف الخامس**: تحسين صحة الأمهات (الصحة النفاسية):

– **الغاية 5 – ألف**: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015.

– **الغاية 5 – باء**: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

ح.**الهدف السادس** :مكافحة الأيدز والملاريا والأمراض الأخرى

– **الغاية 6 – ألف**: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحصاره اعتبارا من ذلك التاريخ.

– **الغاية 6 – باء**: تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه.

– **الغاية 6 – جيم**: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحصارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

خ.الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

- **الغاية 7 – ألف**: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية الحفاظ على الارصدة السمكية وانحصار فقدان الموارد البيئية.
- **الغاية 7 – باء**: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010
- **الغاية 7– جيم**: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.
- **الغاية 7 – دال**: تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

ذ.الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

- **الغاية 8 – ألف**: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز. ويشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيدين الوطني والدولي.
- **الغاية 8 – باء** :معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نماءا، وهي تشمل: دخول صادرات البلدان الأقل نماء إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر.
- **الغاية 8 – جيم**: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة).
- **الغاية 8 – دال**: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.
- **الغاية 8 – هاء**: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية المؤشرات نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة.
- **الغاية 8 – واو**: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الفرع الثاني: مستوى الجزائر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: حققت الجزائر أهم وأبرز النقاط المدرجة ضمن أهداف الألفية خاصة فيما يتعلق بتقليص مساحة الفقر والقضاء على الإرهاب والتطرف وكذا تحقيق المساواة بين الجنسين والرفع من حظوظ المرأة في الحقل السياسي والاقتصادي، وجاء هذا الاعتراف من قبل رئيس الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة "سام كاهامبا كوتيزا"، الذي أكد أن الجزائر واحدة من الدول الإفريقية القليلة التي نجحت في تحقيق تنمية مستدامة وبلغت أهداف الألفية من أجل التنمية.

فبخصوص الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع،حيث تتمثل الغاية منه في تخفيض عدد الأشخاص الذين يقلّ دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بين عامي 1990 و2015، استطاعت الجزائر تحقيق هذا الهدف بدليل أن نسبة الفقر تراجعت حقا، حيث انتقلت من 14.1% سنة 1995 إلى 5% سنة 2008، وانتقلت نسبة تشغيل السكان من 19% سنة 1990 إلى 27.9% سنة 2010، وحقّقت الجزائر أوّل هدف للألفية المتعلّق بالقضاء على الجوع الذي تمّ حسابه على أساس 1 دولار أمريكي لطبقة السكان النشطة، حيث أن السكان الذين يتوفّرون على 1 دولار يوميا تراجعوا من1.9% سنة 1988 إلى 0.6% سنة 2005 ليبلغ حوالي 0.4% سنة 2011، وكان الهدف يكمن في بلوغ 0.85 % سنة 2015[1].

كما انتقلت نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون بنسبة تفوق دولار واحد للفرد وفي اليوم من 1.9% في سنة 1988 إلى 0.9% في سنة 2015. بالإضافة إلى تكريم الجزائر من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصحة في جوان 2013، خلال حفل خاص على هامش الندوة ال38 للفاو، كونها حققت أول هدف للألفية من أجل التنمية الذي يتعلق بتقليص الفقر والجوع إلى النصف خلال الفترة الممتدة بين 1999 و2015 ، وتبقى أكبر نسبة من الفقر مثلما حددت ضمن هذه الأهداف ضئيلة بالجزائر يمكن القضاء عليها نهائيا، ويرتكز العمل في مكافحة الفقر على الاجراء المتمثل في الشبكة الاجتماعية وكذا النشاطات المدعمة لقطاع السكن.

من جهة أخرى سمح تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية الموجه لدعم التنمية بتعزيز النتائج المحصل عليها في مجال استحداث مناصب الشغل وتقليص نسبة البطالة.

أما الهدف الثاني المتمثل في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي حيث تتمثل الغاية منه، كما حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تمكين جميع الأطفال في كل مكان بحلول عام 2015 ذكورًا وإناثاً من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي.

[1] أنظر تقارير التنمية البشرية من 1990-2015 الصادر عن من منظمة الأمم المتحدة.

وفي الجزائر نسبة تدريس الأطفال البالغ سنهم 6 سنوات ارتفعت من 43% في سنة 1966 إلى 69% في سنة 1999 لتبلغ 97.96% في سنة 2009 و98.16% في 2011 ومعدل اتمام مرحلة الإبتدائي فاقت 108% في 2014، مما يعني أن هدف التربية للجميع بخصوص التدريس قد تم بلوغه في الجزائر. ويستمر قطاع التربية الوطنية في الاستفادة من اهتمام السلطات العمومية حيث تم تخصيص 852 مليار دج لهذا القطاع في برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014[1].

وفيما يتعلق بالهدف الثالث تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حيث الغاية منه إزالة التفاوت بين الجنسين في كل المجالات، أحرزت الجزائر تقدّمًا كبيرًا نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، حيث ازداد عدد الفتيات في مرحلة التعليم الثانوي والتعليم الابتدائي، وبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في هذه المرحلة 0.93 في عام 2010، ويبقى هذا المعدل دون المعدل المتفق عليه للتكافؤ التام بين الجنسين والبالغ 1%.

ورغم ذلك يجب تكثيف الجهود لتحقيق التكافؤ التام بترقية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبشكل عام، فإن نسبة تشغيل النساء ما فوق 15 عاما وصلت في 2014 إلى أكثر من 12% من مجموع عدد السكان غالبا ما تكون في قطاعات التربية، الصحة والقضاء، الشرطة الوطنية والجيش الوطني الشعبي، من جهة أخرى بلغت اليد العاملة النسوية 17.38% من إجمالي القوى العاملة لسنة 2014، أما عن إدماج المرأة في الحياة السياسية وصلت نسبة التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري سنة 2015: 31% في حين بلغت في المجالس المحلية 18%[2].

وفي هذا المجال أطلقت الجزائر مؤخرا وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة، برنامجا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز دور النساء المنتخبات ونشر قيم المساواة في وسائل الإعلام وتجسيد الإستراتيجية الوطنية للنساء. حسب ما أفاد به بيان لوزارة الشؤون الخارجية، يحمل شعار "تعزيز فعالية المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الجزائر"، بتمويل بلجيكي بمبلغ1.5 مليون أورو، يمتد على ثلاث سنوات وسيجسده شركاء وطنيون، بما في ذلك المجتمع المدني تحت إشراف لجنة يترأسها كل من وزارة الشؤون الخارجية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة النساء[3].

رغم هذه الانجازات، فهي غير كافية حيث أظهر تقرير حديث لمنتدى الاقتصادي العالمي، حول مؤشر ‘‘المساواة بين الجنسين’’، أن الجزائر نالت في واقع المساواة بين الإناث والذكور في الميدانين

---

[1] حاجي فاطيمة، "**إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية (2005-2010)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص163.

[2] ارجع إلى تقرير التنمية البشرية 2015.

[3] http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/4882.

السياسي والاقتصادي، المرتبة 128 عالميا، برصيد نقاط قدر بـ 0.632 من مجموع 145 دولة محل دراسة حول العالم، ويستند التقرير في التصنيقف إلى عدة معايير من بينها عدالة الأجور بين العمال والعاملات، ومشاركة النساء في المجال السياسي، واستفادتهن من الصحة والتعليم.

ولفت أن السرعة البطيئة في التقدم من أجل سد فجوة الفوراق بتقلد المناصب، وإتاحة الفرص الاقتصادية بين الرجال والنساء، قد يستغرق 118 سنة أخرى.

إذن الجزائر مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتقليص الفجوة بين الجنسين في مختلف المجالات، حيث احتلت الجزائر المركز الـ 55 في مؤشر ''مشاركة النساء في الحياة السياسية''، والمركز الـ 137 في مؤشر ''المشاركة في الدورة الاقتصادية''، والمرتبة الـ 110 فيما يخص ''التحصيل العلمي للنساء''، والمركز الـ 128 في مؤشر ''الصحة والبقاء على قيد الحياة"[1].

الهدف الرابع هو خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة بين 1990 و2015، وهو ما حققته الجزائر. حيث وصل هذا المعدل في 2015 إلى 25.50 بعد 46.80 في 1990، ومعدل وفيات الرضع 21.90 في 2015 بعدما كان 39.70 في 1990.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات بتخفيض نسبة وفيات الأمهات بمقدار ثلاث أرباع من 1990-2015، وفي هذا الإطار انخفضت حقا نسبة وفيات الأمهات كما هو مأمول، حيث سجلت في 2015 نسبة 140 (لكل 100 ألف مولود حي) بعدما كانت 216 في 1990.

كما وصلت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف عاملين صحيين مهرة 96.60% من إجمالي عدد الولادات في 2013. أي تعميم خدمة الصحة الانجابية وتحسين التغطية الصحية الموجهة للأمومة والطفولة واستفادة أمثل من العلاج قبل الولادة.

وبخصوص مكافحة فيروس فقدان المناعة المكتسبة/السيدا والملاريا وغيرها من الأمراض أي الهدف السادس. الجزائر تعد من بين الدول التي تعرف نسبة ضئيلة من انتشار هذه الأمراض، حيث تقدر نسبة انتشار فيروس السيدا بـ0.1% من إجمالي السكان في الشريحة العمرية (15-49)، وهي نسبة ثابتة منذ تشخيص أول حالة في سنة 1985، وبلغ عدد الحالات المؤكدة في 31 ديسمبر2009 ما يعادل 1.028 حالة من السيدا فيما بلغ عدد حاملي الفيروس 4.179 شخص.

[1] http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015, http://www3.weforum.org/docs/GGGR2015/cover.pdf ,consulté le 16/04/2016.

في هذا الصدد تم فتح 61 مركز تشخيص مجاني وإنشاء الوكالة الوطنية للدم و8 مراكز مرجعية للتكفل بمرض فقدان المناعة المكتسبة، بالإضافة إلى الاستراتيجية القضاء على الفيروس مع نهاية 2030. وبخصوص الملاريا في الفترة مابين 1990-2009، نسبة الوفاة بهذا المرض منعدمة.

في الأخير، الحصول على خدمات العلاج والوقاية هي العائق الوحيد في القضاء على هذه الأمراض.

ويتمثل الهدف ما قبل الأخير أي الهدف السابع في كفالة الاستدامة البيئية، حيث حققت الجزائر انجازات كبرى من خلال البرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات البلدية، وحققت تقدما معتبرا في مجال مكافحة التلوث الصناعي والجباية البيئية ونسبة المناطق الغابية من خلال سياسة التجديد الريفي، وتحسين نسبة استعمال كافة الموارد المائية.

وبخصوص هذه الأخيرة، وبفضل البرامج التنموية للسنوات الأخيرة، فإن نسبة السكان المستفيدين من الماء الشروب، ارتفعت إلى 95% في سنة 2009، وبلغ الربط بشبكات التموين بالماء الشروب نسبة 93%، بينما نسبة الحصول على المياه هي في تراجع مستمر، وتُعزى الصعوبات التي تواجهها إلى الشُح في المياه، والنقص وعدم الكفاءة في إدارة الموارد المائية، وضعف الاستثمار الحقيقي رغم حجم المبالغ المخصصة لذلك، وعدم الاستقرار من توفر المياه. بالإضافة إلى التذبذب في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الذي سجل3.51 (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري) بعدما كان 3.31 في 2010 و3.43 في سنة 2009، 2.67 في سنة 2001 و3.53 في 1998 والتي تعتبر أكبر قيمة مسجلة منذ الاستقلال و 3.01 في 1990.

الهدف الثامن والأخير ضمن الأهداف الإنمائية للألفية، هو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، حيث باشرت الجزائر العديد من النشاطات من أجل إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح (إقامة حكامة اقتصادية ومالية جيّدة حول العديد من الأعمال مثل إصلاح مخطّط المحاسبة الوطنية والتسجيل في النّظام العام لبثّ معطيات صندوق النقد الدولي بواسطة بنك الجزائر وإصلاح القطاع البنكي وفتح قطاع التأمينات للشركات الأجنبية، الإصلاح الجبائي ومكافحة الفساد وفتح المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية والانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر ...)

وعلى المستوى الدولي ساهمت الجزائر في حل النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية من خلال دورها في إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا (النيباد) التي تهدف إلى تحقيق "تنمية إفريقية-إفريقية" من شأنها القضاء على مسببات اللاإستقرار في العديد من المناطق الإفريقية.

في الأخير نستطيع القول أن الجزائر قد بلغت أغلبية أهداف الألفية للتنمية قبل موعد 2015[1]،

[1] لمزيد من المعلومات وللتفصيل أكثر، أنظر الملحق رقم 1.

وهي تسعى للقضاء على كل الاخفاقات التي تواجه التنمية المستدامة من خلال برامجها التنموية في جميع المجالات، على موعد آخر في 2030 لتحقيق مكاسب تنموية أخرى ضمن اجندة الأمم المتحدة من أجل تجسيد برنامج ما بعد 2015 الذي يقوم على محاور ستة تتعلق بالتحويل الهيكلي الاقتصادي، وتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وترقية الموارد البشرية، البيئة وتسيير الموارد الطبيعية، والسلم والأمن، والتمويل والشراكات لتطبيق برنامج التنمية.

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

تواجه التنمية المستدامة مجموعة من التحديات تعرقل وتعوق مسار التنمية في الجزائر، ويمكن أن نقسم هذه التحديات إلى تحديات اقتصادية، تحديات اجتماعية وتحديات بيئية وتحديات سياسية.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

أول التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والرقي إلى المستويات الإيجابية في التقارير العالمية هي التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها:

- **العولمة:** العولمة كآلية لها أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، إلا أن بعدها الاقتصادي حضي باهتمام متزايد من الباحثين، نظرا لما له من تداعيات وتأثيرات على غيره من المتغيرات واختلاف تأثيراته على الجماعات والقوى المختلفة، وتعني العولمة في شقها الاقتصادي الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي والتدفق المستمر والسريع في السلع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود الوطنية[1]، وتتسم عولمة الاستدامة بالمواصفات التالية[2]: الأخلاقيات: أي انتهاك أقل لحقوق الإنسان بمفهومها الواسع، العدل: تفاوت أقل داخل الدول وفيما بينها، الشمول: تهميش أقل للناس وللبلدان، الأمن البشري: عدم استقرار أقل للمجتمع وضعف أقل للناس، الاستدامة: تدمير أقل للبيئة، التنمية: فقر وحرمان أقل.

وتأثير العولمة على التنمية المستدامة حتى ولو كان إيجابيا من جهة بتحقيق مجموعة من المكاسب، كالانفتاح على العالم وإزالة القيود بين الدول وتحرير السلع والخدمات وزيادة النمو الاقتصادي، إلا أنها تتسبب أيضا في مجموعة من الخسائر مثل أنها قد تؤدي من جهة أخرى إلى ضعف القدرات التنافسية لبعض القطاعات والصناعات نتيجة الممارسات والسياسات التجارية غير العادلة.

كما أن خفض المعايير البيئية قد يؤدي إلى سباق نحو الأسفل، فإن التحدي الحقيقي يكمن في إدارة عملية العولمة، بطريقة تدعم الاستدامة البيئية والتنمية البشرية العادلة، وكلما كان هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارية، كلما كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة وكلما كانت العولمة أكثر فائدة للبيئة. ولعل من أبرز صور تأثير العولمة على التنمية المستدامة يتمثل في تأثير تحرير التجارة ودورها في الشركات الدولية والاستثمار الأجنبي، سنتعرف على هذا التأثير في ما يلي:

تأثير تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة: تحرير التجارة الخارجية في بلد ريعي كالجزائر له آثار إيجابية وسلبية، حيث يتمثل أهم الآثار الإيجابية في تطور وارتفاع حجم التجارة الخارجية

[1] M .Lucas, « How can we make Globalization work for Sustainable Development?, Afrique PALOP, Development et mondialisation, Séminaire Université libre de Bruxelles,2004.

[2] عبد الله عطوي، " **السكان والتنمية البشرية**" ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص87.

والمبادلات التجارية من الصادرات والواردات التي تسهم إيراداتهما كثيرا في تمويل ميزانية الدولة، مما يؤثر إيجابا مثلا على ارتفاع الناتج المحلي الخام. فبعدما كان حجم الصادرات في سنة 2000 أكثر من 1657 مليار دج، وحجم الواردات 2347 مليار دج و4123 مليار دج للناتج المحلي الخام في نفس السنة. يرتفع حجم الناتج المحلي الخام إلى 15843 مليار دج خلال سنة 2012 مرافقا بتطور في التجارة الخارجية التي بلغت 9271 مليار دج خلال نفس السنة)[1].

من جهة أخرى، فإن تحرير التجارة الخارجية بالجزائر، كان له أثر جلي على ارتفاع وتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمثلا بعدما كان صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 881 مليار دولار في سنة 2004، يصل إلى 2746 مليار دولار في سنة 2009، في حين بلغت نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية 1.03% في سنة 2004، ليصل في سنة 2009 إلى نسبة 12.3%[2]، ويعود ذلك إلى تعدد الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع المحروقات.

أما أهم الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر فتظهر جليا في:

- ضعف التنويع الاقتصادي من خلال هيكل الصادرات، لأن ارتفاع حجم الصادرات يعتمد على قطاع المحروقات الذي يشكل أكثر من 96% من حجم الصادرات. في ظل عدم وجود قطاعات صناعية بديلة تشجع صادرات الجزائر.

إلى جانب ذلك، يعد الارتفاع المستمر في حجم الواردات عبء كبير على حجم الاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة وأن أغلب السلع المستوردة عبارة عن سلع غذائية، حيث وصل حجم الواردات من الغذاء في سنة 2012 إلى أكثر من 9,75مليار دولار - وهو رقم كبير يثير التساؤل في بلد بحجم امكانيات الجزائر الطبيعية والفلاحية، في ظل الاستمارات الكبيرة المخصصة لهذا القطاع-، أي ما يمثل 19% من إجمالي الواردات التي تجاوزت 46مليار دولار في 2011، وهي مرشحة لبلوغ 15مليار دولار في نهاية 2015[3].

---

[1] فيصل يوسف، **" أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص ص 171-173.

[2] Rapport du FMI n° 11/39 : Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

[3] رزيقة غراب، **"إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر-واقع وآفاق"**،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد13، 2015، جامعة سطيف، ص54.

– أما بيئيا فإن أول أثر سلبي يتمثل في انبعاث ثاني اكسيد الكربون جراء صادرات المحروقات وحرق الوقود الاحفوري، التي تسبب الاحتباس الحراري، بالإضافة إلى الغازات السامة جراء الاستثمارات الصناعية ووسائل النقل، حيث بلغت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في 2000: 87931 كيلو طن ليرتفع في سنة 2005 إلى 107128 كليو طن ثم 134216 كليو طن في سنة 2013[1].

– استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية حيث أن الخطر الحقيقي يتمثل في مدى ديمومة هذه الموارد ومعدلات توفرها واستخراجها سنويا، فالأرقام تشير إلى أن عمر توفر النفط الجزائري لا يزيد عن 20 سنة و35 سنة بالنسبة للغاز الطبيعي، وبالتالي الإخلال بمبدأ توزيع الثروة والمساواة بين الأجيال المستقبلية، بل أكثر من ذلك حيث أن مختلف الدراسات تشير إلى أن الجزائر ستتوقف عن تصدير النفط مع حلول 2023 وتصدير المحروقات ككل في عام 2030[2].

ضمن ما سبق يجب على الدولة الجزائرية لمواجهة هذه التحديات إلى جانب مجموعة كبيرة ومتنوعة من الاستراتيجيات التنموية التركيز على:

– تعزيز السياسات والتدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة مع تكييفها حسب حقائق الاقتصاد العالمي وإيجابيات العولمة والتجارة الدولية عليه، الحد من تهديدات التقلب المالي للحد من تكاليفها على التجارة الدولية والتنمية المستدامة والاستثمارات وبالتالي التأثير على التنمية المستدامة.

– تكثيف العمل الذي يرمي إلى استحداث تكنولوجيات نظيفة من أجل التنمية البشرية والقضاء على ملوثات مصانع الشركات الكبرى بالإضافة إلى حسن التدبير والتسيير للمشاريع الاستثمارية والاهتمام بالقطاعات البديلة للتنمية.

– **السكان، الصحة والتعليم أساسيات التنمية:** تشير بعض الإسقاطات التي أجريت عام 2000 ، أنه قد يصل عدد سكان العالم إلى7.9 بليون في عام 2025 وفي عام 2050 قد يرتفع إلى 9.3 بليون نسمة، ونظرا لكبر نسبة الأعمار المتقدمة ذات وطأة الوفيات العالية، فسوف ينخفض معدل الوفيات بعدما كان 9 في الألف في عام 1990 ليصل حسب ما هو متوقع إلى 8.4 فقط في 2025، بينما يرتفع توقع الحياة إلى 71.3 في 2025، وتبقى قارة إفريقيا أكثر

[1]https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT?locations=DZ

[2] أنظر الدراسة التي قام بها John Mitchel وآخرون من معهد catham house:

John Mitchel and others, resource depletion, dependence and developement :Algeria,working paper, catham house,10st James's square, london,UK,2008,p13

القارات نموا وحسب التوقعات قد يرتفع عدد سكانها إلى 1.36 بليون في 2025 ثم يتضاعف خلال 35 سنة[1].

والجزائر هي الأخرى، حققت قيمة 0,717 سنة 2013 كدليل للتنمية البشرية والسكانية، بعدما مثلث بقيمة 0,715 في سنة 2012، كما وصل النمو السكاني في الجزائر إلى 39,7 مليون خلال في نهاية 2015، وتشير التقديرات أنه سيصل إلى 80 مليون نسمة بعد 45 سنة.

وسجلت تقدما كبيرا في مجال تقليص وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وتعد الجزائر من البلدان الأكثر نجاعة في إفريقيا في مجال تحسين صحة الأمومة، حيث بلغت نسبة الولادات المساعدة 98,6 % سنة 2009.

وبخصوص مكافحة فيروس فقدان المناعة/سيدا والملاريا وأمراض أخرى مثل السل، فالجزائر تحتل الصدارة في هذا السياق وتواجد هذه الأمراض في التراب الوطني منعدم تقريبا.

أما المؤشر المتعلق بنسبة التمدرس كما أشرنا في المبحث السابق مثلا في الابتدائي، فبلغت الجزائر أو فاقت الهدف الأدنى المحدد بنسبة 95 % خلال سنة 2015.

في ظل هذه المعطيات تسعى الجزائر بكل السياسات والاستراتيجيات الانمائية تحقيق أهدافها وفقا لأهداف التنمية المستدامة، حتى ترقى بمستويات هذه التحديات وتحضى بترتيبات مشرفة ضمن التقارير العالمية للتنمية المستدامة.

– **الفقر**: يشير تقرير الندوة ال38 للفاو أن الجزائر حققت أول هدف للألفية من أجل التنمية يتعلق بتقليص الفقر والجوع إلى النصف خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2015.

ورغم هذا الانجاز، إلى أنه يبقى الفقر دائما تحدي بالنسبة للتنمية المستدامة في الجزائر، خاصة مع سياسية التقشف التي تؤثر على ميزانية ودخل المواطن البسيط، لذلك يجب على الدولة مراجعة سياساتها وآلياتها وتكثيف الجهود مع المؤسسات الداعمة والجمعيات لمساعدة الفقراء أو بالأحرى إعطاء المواطن حقه في توفي أساسيات العيش الكريم.

– **ظاهرة البطالة**: من أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهي تؤثر حتما على مسار اقتصادها وتنميتها المستدامة، حيث تتبنى معظم دول العالم لمواجهة مشكلة البطالة أو لتفادي الوقوع فيها مجموعة من السياسات والبرامج الفعالة، والتي أهمها:

[1] U.S Census Bureau 2004 ,Word Clock Projection, http ://www.census.gov/cgi-bin/ipc/popclockw.consulté le 22/05/2009.

– سياسات تنشيط الطلب عن طريق زيادة فرص العمل في الاقتصاد من خلال تحسين مناخ الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي، أو تحفيز الشباب على إنشاء مشروعات صغيرة أو التوسع في برامج العمل العام كبرامج التشغيل في قطاع الخدمات.

– سياسات تحسين كفاءة العرض عن طريق سياسات التدريب بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، وسياسة التعليم التي تؤدي إلى تحسين مهارات وقدرات قوة العمل مثل مدارس ومراكز التكوين والتعليم المهني.

– سياسات تحسين خدمات التشغيل وتطوير نظم معلومات سوق العمل وذلك لأحداث التوازن بين جانبي الطلب والعرض، وتهدف هذه الآلية إلى التوفيق بين الوظائف الشاغرة والباحثين عن وظائف وتقوم بأنشطة منها المقابلات الشخصية الأولية في مكاتب التوظيف وإنشاء نوادي عمل...

– سياسات الاستقرار الوظيفي، لأن التوسع في استخدام عقود العمل المؤقتة، يعد السبب الرئيسي وراء عدم الاستقرار الوظيفي، لذلك تعتبر هذه السياسة دعم لزيادة نسبة العاملين بعقود العمل الدائمة وتحقيق العدالة في توزيع عقود العمل في مختلف مجالات العمل.

وفي هذا المجال، سجلت الجزائر منذ سنة 2000، تطور عدد مناصب الشغل التي وفرتها، مثلا الوكالة بالوطنية للتشغيل التي ارتفعت بنسبة 167% ما بين سنتي 2005 و2009. وتراجع نسبة البطالة التي انتقلت من 30 % سنة 2000 إلى 15,3% سنة 2005 و10% سنة 2010[1].

– **الفساد:** إن معظم الاحصائيات تشير إلى أن الأجهزة البيروقراطية، تحولت في معظم دول العالم المتخلف إلى مراكز قوة لا يمكن السيطرة عليها، وتعمل على تحقيق الأهداف الشخصية، عن طريق الابتزاز والرشوة، ويساعدها في الانتشار في كل مكان ذلك العدد المتزايد من التعليمات والأنظمة والأجهزة البيروقراطية[2].

وللفساد أثر كبير على التنمية، فهناك ارتباط سالب بين الفساد والتنمية ،حيث يؤدي الفساد إلى تقليل الربح، وخفض حوافز الاستثمار، كون مدفوعات الفساد يزيد من تكلفة الاستثمار، ويؤدي إلى انخفاض جودة البنية الأساسية.

وحسب ترتيب مؤشرات الفساد لـ180 دولة عن منظمة الشفافية الدولية سنة 2009، فإن الجزائر وبالرغم من الإجراءات الصارمة المتخذة بخصوص محاربة الفساد وردعه، صنفها التقرير في المرتبة

[1] http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ , consulté le 10/05/2016.

[2] غازي بن عبد الرحمن القصبي، "**التنمية الأسئلة الكبرى**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 2006، ص48.

111 ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، ويربط جل المحللين الأوضاع المؤزومة تلك، بإرث تاريخي، ناجم عن السيطرة الإستعمارية الطويلة والمتميزة وبظروف بناء الدولة بعد الإستقلال[1].

ومن أجل مواجهة الفساد يجب إشراك كل أفراد المجتمع المدني، في محاربته وتوعية الجماهير وإشراكهم في ذلك، إلى جانب سياسات الاصلاح الاداري واعتماد مبادئ الحكم الراشد والقضاء على البيروقراطية وسوء التسيير الاداري.

المطلب الثاني: التحديات البيئة والتكنولوجية

– **الاقتصاد الجديد اقتصاد المعرفة (رأس المال الفكري والبشري)**: تلعب المعرفة اليوم دورا أساسيا في خلق الثروة وخلق اقتصاد يحركه إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلوماتية وتتميز بزيادة إيقاع التغييرات التكنولوجية مع الابتكار في كل القطاعات.

ولقد تعددت النماذج والنظريات حول شرح كيفية مساهمة الأشكال المختلفة لرأس المال في تنافسية المؤسسة أو الدولة، مثال على ذلك نموذج **سكانديا** الممثل كشجرة (الرسم البياني أدناه).

فثروة الدولة لم تقتصر على مواردها الطبيعية وأصولها النقدية، بل الثروة الحقيقية هي رأس المال الفكري، وتتضمن رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي، رأس المال الهيكلي، رأس مال السوق، ورأس المال المنتج.

الشكل رقم (02–08): نموذج سكانديا المطور لنظام رأس المال الفكري.

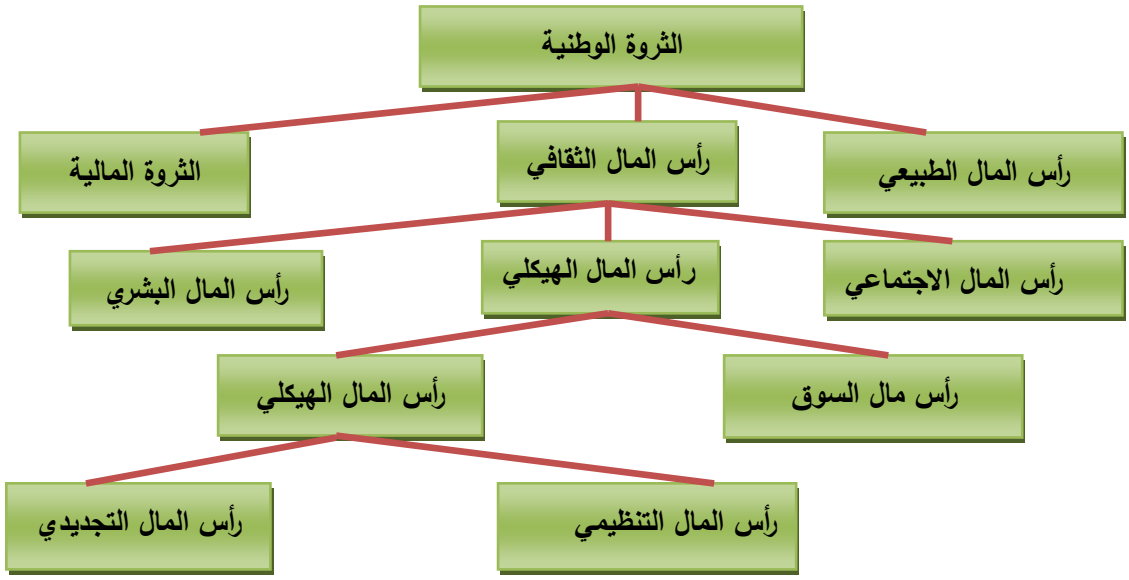

المصدر: عاطف قبرصي،" **الاقتصاد الجديد**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، ص316.

[1] وارث محمد، "**الفساد و أثره على الفقر** :إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ورقلة ، العدد 08، 2013، ص 98.

ويرتبط تجديد وتطوير رأس المال الفكري بقدرات المؤسسة أو الدولة واستثماراتها في البحث والتطوير والحاضنات التكنولوجية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع، التي لا تعتبر إحدى المقاييس المباشرة للفجوة الناتجة عن الابتكارات[1] فحسب، وإنما تعززها أيضا لأن براءة الاختراع تعطي حق احتكار مؤقت لاستغلال الابتكار، وهذا ما يزيد قيمتها بشكل كبير، مما يستدعي قيام علاقة قوية بين نظم البحث والتطوير ومنظومة التعليم التي تمثل المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات التي تعمل على زيادة عدد الابتكارات والاختراعات.

وقد كانت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم 14% من سكان العالم مسؤولة عن 86% من 836000 براءة اختراع مقدمة سنة 1998، و85% من 437000 مقال علمي وتقني نشرت في جميع أنحاء العالم.

وفي سنة 2000 أقرت الولايات المتحدة الأمريكية تشريعا يسمح بمنح 195000 تأشيرة عمل سنويا للمتخصصين المهرة، ومن بين 81000 تأشيرة التي تمت الموافقة عليها كانت أكثر من النصف لوظائف ذات صلة بالحاسب الآلي والسدس للعلوم والهندسة[2].

أما الجزائر فنصيبها ضعيفا في مجال طلبات براءات الاختراع، فحسب احصائيات المعهد الوطني للتوحيد الصناعي والملكية الصناعية، تبين أن معدل إيداع طلبات الاختراع لدى المعهد خلال 29 سنة من 1975-2003 وصل إلى 282 طلب كل سنة، الغالبية العظمى منها تقدم بها أجانب بمتوسط 267 طلب في السنة، أما الجزائريون فلا يقدمون إلا بمتوسط 15 طلب في السنة[3].

بعد التعرف على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، سنتعرف فيما ياتي عن ابرز التحديات البيئية والتكنولوجية:

- **اقتصاديات الموارد الطبيعية:** إن علماء البيئة هم أول من سعى جاهدا إلى تبيان أن البيئة تتمتع بقدرة محدودة على امتصاص واستيعاب كل أنواع الأوساخ وانعكاساتها السلبية على النشاط الإنساني، ولسوء الحظ ما أن يتم تخطي هذه القدرة تظهر بحدة عوامل الانزعاج والتدهور التي غالبا ما يتعذر إلغاءها.

---

[1] أفانيش بيرسون، " **الفجوة المعرفية**"، ترجمة صفاء روماني، مجلة الثقافة العالمية، عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 107،2001،ص 175.

[2] الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ص38-39.

[3] ابراهيم بختي ومحمد الطيب دويس، " **براءة الاختراع مؤشر لتنافسية الاقتصاديات – الجزائروالدول العربية–**"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 04، 2006، ص 150.

فالعالم مثلا خسر قبل أقل من نصف قرن خمس أرضه الخصبة نتيجة للتعرية، وخمس غاباته الاستوائية وعشرات آلاف أجناسها الحيوانية والنباتية، والبؤس المطلق هو رؤية البحيرات تجف ولاسيما البحار الداخلية المهددة بالزوال تهديدا بالغا كبحر آرال مثلا في كزاخستان، ولا يجوز أن ننسى أن النشاط الإنساني والصناعي الفائض لمجتمعنا، الذي يوصف بالمتقدم يبعث مستوى من أوكسيد الكربون، يؤدي إلى حصول تغييرات في البيئة، وقد تنجم عنها كوارث، والأسوأ من ذلك أن طبقة الأوزون التي هي في غاية الأهمية لبقائنا على قيد الحياة بدأت تنفذ على نحو خطير، إن كل هذه الحقائق غير قابلة للجدل والبالغة الخطورة تدفع الجميع إلى الاعتقاد بأننا سنبلغ نقطة اللاعودة.

إن استمرار نفاد الموارد الطبيعية تشكل خطرا كبيرا على التنمية المستدامة، ونظرا للميزات الخاصة لهذه الموارد، بات من الضروري إعادة النظر في إدارتها والمحافظة عليها وهو ما يتأكد كل مرة في مختلف الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية لحماية البيئة.

– **الطاقة:** تشكل الطاقة عنصرا أساسيا في الاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة، حيث بلغت كلفتها السوقية عام 2003 نحو 1.5 ألف بليون دولار، وإذا أضفناها كلفة إنتاج الكهرباء وتوزيعها فإن هذه الكلفة تتجاوز 2 ألف بليون دولار، ويتوقع أن يبلغ معدل الاستثمارات في قطاع الطاقة عالميا حوالي 600 بليون دولار سنويا من سنة 2003 إلى 2030[1]. ويرجح بلوغ استثمارات الطاقة في المنطقة العربية نحو ألف بليون دولار خلال الفترة من 2001-2030.

أمام هذه الأرقام، تظهر المشكلة الأساسية فيما يترتب على تلبية الطلب المتنامي على هذه الطاقة، بالوسائل التقليدية من عواقب بيئية، قد تكون رهيبة على الصعيدين المحلي والعالمي، ففضلا عن حالة الضباب الدخاني التي تزداد سوءا في المدن، والأمطار الحمضية في الأقاليم، سيكون للاستهلاك المتنامي للوقود الأحفوري أثار عميقة على الجهود الرامية إلى تقليل خطر الاحترار العالمي، بالإضافة إلى الاختلال الأرضي نتيجة عمليات التعدين وتجريد الأشجار من أوراقه وتدهور التربة المرتبط، بجمع الحطب في المناطق الفقيرة وتعرض البشر فيها لأمراض تنفسية عند حرقة منزليا وتشريد المواطنين نتيجة إنشاء المحطات الكبيرة للطاقة الكهربائية.

والطاقة المتجددة هي الأخرى بجميع مصادرها وأشكالها (الطاقة المائية (الهيدروكهربائية)، الكتلة الحية، طاقة الرياح والطاقة الجوفية)، تشكل نسبة متزايدة من إنتاج الطاقة في العالم، حيث مثلت الطاقة المائية والكتلة الحية[2] حوالي 13.5% من انتاج الطاقة العالمية في 2003[3].

---

[1] هشام محمد الخطيب، **"الطلب على الطاقة "**، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص279.

[2] الكتلة الحية: تشمل الخشب كوقود وهو المصدر الرئيسي بالإضافة إلى مخلفات الحيوانات وفضلات الإنتاج الزراعي والغابات.

[3] Internaional Energy Agency , **"Renewable Energy Information"**,Paris,2003.

كذلك فإن إمكانيات طاقة الرياح واستعمالاتها تتزايد بسرعة وقدرة توليد الكهرباء من الرياح حاليا متواضعة، إلا أنها قد تنمو بمعدل حوالي 10% سنويا، بحيث يصل إنتاجها إلى ما يزيد على 500 تيراواط ساعة عام 2030، وذلك للتحسن المستمر في اقتصاديات هذا المصدر من الطاقة.

وبالنسبة للجزائر فهي الأخرى تعاني من الاستخدام المتزايد في الطاقة الأولية، حيث وحسب احصائيات البنك الدولي ارتفع استخدام الطاقة الأولية في الجزائر من 232 كغ مكافئ نفط لكل فرد سنة 1971، إلى أكبر قيمة محققة منذ الاستقلال 1321 كغ مكافئ نفط لكل فرد في سنة 2014، بالمقابل وصل متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية في نفس السنة، إلى 1356 كيلو واط ساعي في ظل تناقص انتاج الطاقة الكهربائية من المصادر النفطية منذ الاستقلال. فوصل في سنة 1971: 34% من إجمالي المصادر النفطية ثم يصل إلى أدنى المستويات في سنة 2014 ويشكل نسبة 1,81%. وتناقص انتاج الطاقة البديلة (الطاقة الكهرومائية والنووية والحرارية الأرضية والطاقة الشمسية)، التي وصلت هي الأخرى إلى نسبة جد ضئيلة في سنة 2014 : 0,04% من إجمالي استخدام الطاقة.

- **التطور التكنولوجي**: إن تأثير التطور التكنولوجي سيكون أقوى في مجال جعل مصادر الموارد الطبيعية والطاقة مقبولا بيئيا خصوصا، فيما يتعلق بالوقود الأحفوري، وهذا ما أكدته الأبحاث التكنولوجية، التي تتقدم في مجال نقل الكربون الموجود في الوقود الأحفوري وتجميعه والتخلص منه في مخابئ آمنة، بالإضافة إلى التقدم الكبير في تخفيف الآثار البيئية لإنتاج الكهرباء وخفض حجم الغازات الضارة المنبعثة من قطاع النقل مثلا.

كما تساعد الإجراءات الترشيدية والإجرائية، التي لها تأثير واضح في الحد من النمو في استعمال الطاقة في المستقبل، إلى التغير في أشكالها بزيادة استعمال أنواع الوقود النظيف مثل الغاز الطبيعي، ويمكن أن تكون هذه التأثيرات نتيجة اتفاقيات دولية ملزمة مثل بروتوكول كيوتو أو قرارات فرض ضرائب على الكربون أو ضرائب على الطاقة أو تحديد نسب معينة لمساهمة الطاقة المتجددة.

في الأخير، ومن أبرز ما أنجزته الدولة الجزائرية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة، مايلي:

- **استراتيجية التقويم وتحديات التنمية المستدامة:** حيث ركزت على انعاش النمو الاقتصادي على أساس هيكلة جديدة وموسعة، تقليص الفقر وتشجيع التشغيل؛ تحسين الصحة ونوعية الالحياة، الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة وتحسين انتاجها (الماء، الأرض، الغابات، التنوع الحيوي) بالتوازن مع مقتضيات أهداف تحقيق تنمية متواصلة[1].

[1] أنظر القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في 19 جوان 2003.

- **تهيئة الإقليم تهيئة منسجمة ومستدامة:** بالمصادقة على القانون (01-20)[1] الذي يرمي إلى تنمية الفضاء الوطني، وتطبيق بعض المخططات التنموية مثل: المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل، المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، برنامج الجهات لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية...

- **إعادة الاعتبار للمدينة كمرفق حضري:** بمراعاة شروط العمران اللازمة والراقية إلى مستوى التأهيل بشكل متوازن مع المحيط وشروط الحياة الجميلة للمواطنين[2] ، بالإضافة إلى سياسية إنشاء مدن جديدة في الهضاب العليا والجنوب بهدف التنمية الريفية وتخفيف الضغط السكاني على شمال البلاد وتوازن الشبكة الحضرية مع الظروف الجغرافية والآفاق التنموية؛

- حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بتطبيق الإطار التشريعي والمؤسساتي لحماية البيئة الجزائرية عن طريق القانون 03-10 المؤرخ في 19 جوان 2003.

- **تحقيق أهداف السياسة البيئية في أفاق عشريتين (2000-2025):** بانسجام مع مبادئ التنمية المستدامة، مثل تحسين نوعية حياة المواطنين، حماية الثروة الطبيعية والتنوع البيولوجي (المادة 40 من القانون 03-10)[3]، تقليص مخلفات الصناعة الاقتصادية وتحسين التنافسية مثل القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

- **الإطار المؤسساتي الكامل:** ظهور العديد من المؤسسات المتخصصة في تطبيق السياسة البيئية كالمرصد الوطني للبيئة والتنمية، المركز الوطني للتكنولوجيات النظيفة، الوكالة الوطنية لعلوم الأرض، الوكالة الوطنية للنفايات، المحافظة الوطنية للساحل....إلخ.

- **إدراج غرامات مالية، ضرائب ورسوم:** تم إصدارها لغرض معاقبة كل مخالفة للقوانين الخاصة بحماية البيئة مثلا خصصت غرامة مالية من 10.000دج إلى 100.000دج على كل من خالف أحكام المادة 40 المذكورة سابقا، غرامة مالية من 50.000دج إلى 15.000دج على كل شخص تسبب في تلوث جوي، ومن أمثلة الضرائب: ضريبة على الأنشطة الملوثة تحت شعار من يلوث يدفع، ضريبة التحفيز على تخفيض المخزون وتتمثل برسم قدره 10.500دج/طن للنفايات المخزنة

---

[1] قانون رقم 01-20 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للأقاليم الصادر في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص 19.

[2] طالع القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها الصادر في 2002، والقانون التوجيهي لترقية المدينة وتنظيم سياستها طبقا لمبادئ وأسس السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، العدد 77، ص23.

[3] المادة 40 من القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في 19 جوان 2003.

أو الخطيرة ، ضريبة تحفيزية على النفايات الموجودة في العيادات والمستشفيات (المادة 204 من قانون المالية 2000) برسم 24.000دج/طن للنفايات المنتجة، رسوم على النفايات المنزلية (375 دج لكل منزل يقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة، 500دج لكل منزل يقع في بلدية يفوق عددها 50.000 نسمة، 1000 دج عن كل محل تجاري وحرفي أو غير ذلك واقع في بلدية يقل عدد سكانها 50.000 نسمة).

خاتمة:

كانت الجزائر قد ورثت بعد الاستقلال اقتصاد مشوه، مفكك ومتناقض داخليا، غير متوازن سواء بين فروع إنتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات، وقد انعكس عنه وضع اجتماعي أكثر تجسيدا للتخلف متمثل في الثالوث الجهنمي: الجهل، الفقر والمرض.

فبادرت السلطات الوطنية إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي رافقت مسارها التنموي منذ الاستقلال في ظل اقتصاد موجه، ونظرا للسلبيات التي خلفها الاقتصاد الموجه.

ورغم المخططات المطبقة أنذاك، توجهت إلى اقتصاد السوق حيث فرض هذا الأخير عليها القيام بإصلاحات أخرى مثل التوجه إلى الخوصصة، إصلاح المنظومة المصرفية والمؤسسات العمومية، قوانين لتحفيز قطاع التجارة والاستثمار، عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي....إلخ، بهدف الانتعاش الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الجهاز الإنتاجي والصناعي ورفع مستوى معيشة السكان، بالإضافة إلى الانفتاح على العالم وتحرير الأسواق المحلية، وتعزيز الشراكات الخارجية....

ولتنفيذ هذه البرامج الإصلاحية والتنموية تعمل الجزائر بالموازات مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على تطبيق مؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، وحتى السياسية والمؤسساتية ومقارنتها مع أهداف الألفية أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة مجموعة من التحديات على جميع الأصعدة، من خلال هياكلها المؤسساتية واتخاذ الإجراءات اللازمة وإصدار القوانين والمراسيم التي تحاول تنظيم النشاطات الاقتصادية وقطاعاته، تنفيذ الخطوط العريضة للتنمية والتي نجد انعكاسا لها في مخططات متتالية تحتل فيها القطاعات الاقتصادية التكامل من أجل بناء اقتصاد وطني قوي، لأن استدامة التنمية تتطلب استغلال كل الفرص والإمكانيات المتاحة زمنيا ومكانيا ومساهمة أفراد المجتمع فيها، في إطار من العدالة والإنصاف والتقليل من الفروقات إلى أقصى الحدود الممكنة.

الفصـل الثـالث

البنوك التجارية الجزائرية

مقدمة:

البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تمثل أحد الوسائل المهمة واللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية، ونظرا لدورها المحوري والفعال في تحريك الأموال والتقليل من ظاهرة الاكتناز كأهم خاصية تمتاز بها، تساهم بشكل جوهري في تصعيد حجم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحتى البيئية، أي تحقيق التنمية المستدامة.

والبنوك التجارية الجزائرية كأهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد الوطني، يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، الذي تحول في كثير من الدول من مجرد القيام بعمليات الإقراض والإيداع إلى القيام بالاستثمارات والمشروعات الصناعية والتجارية والخدمية، وقيام هذه الدول بتصدير خدماتها البنكية إلى الخارج، مما أدى إلى ظهور الفروع الكثيرة للبنك الواحد داخليا وخارجيا وظهور البنوك المتعددة الجنسيات.

وفي ظل الاصلاحات البنكية والاقتصادية التي شهدتها البنوك التجارية الجزائرية منذ الاستقلال، تسعى هذه الأخيرة لمواجهة مختلف تحديات المحيط البنكي المحلي والعالمي في ظل بيئة ألفية ثالثة أكثر شراسة، بتبني استراتيجيات فعالة والتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة من خلال تحسين الأداء الاقتصاي وتجميع أكبر قدر ممكن من الموارد وتنميتها، منح مختلف القروض لأغراض استثمارية مستدامة تخدم المجتمع والاقتصاد والبيئة، تطوير الاقتصاد والتجارة الخارجية والانفتاح على العالم... ضمن ما سبق سنعرض في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية الجزائرية

المبحث الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث: تحديات وآفاق البنوك التجارية الجزائرية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية الجزائرية

تعتبر البنوك التجارية أهم المنشآت المالية المكونة للنظام البنكي والمالي محليا وعالميا، ويعود ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تقدمها لزبائنها داخل النظام المصرفي. إذن ما يميز هذه البنوك حتى يمكن اعتبارها أهم المنشآت المكونة للنظام البنكي وماهو الدور الذي تلعبه في تحقيق مكونات السياسة المالية والتنمية الاقتصادية؟ هذا ما سنعرفه في محتوى هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية

باعتبارها الوسيط المالي بين أصحاب الفائض وهم المقرضين من مؤسسات اقتصادية وأفراد وبين أصحاب العجز وهم المقترضين من مؤسسات اقتصادية وأفراد، نحاول فيما يلي عرض مبدئي حول هذا الوسيط.

الفرع الأول: عموميات على البنوك التجارية

أولا: تعريف البنوك التجارية:

يعرف البنك التجاري على أنه " تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة وتلتزم بدفعها عند الطلب، أو في موعد يتفق وتقوم بمنح القروض القصيرة الأجل"[1].

وتعتبر وسيطا ماليا يعتمد في نشاطه على جمع الموارد المالية، عن طريق قبول الودائع من سوق الزبائن ليقوم بتوزيعها على شكل قروض، وهو بذلك يعتبر الرابط بين أصحاب الفوائض وأصحاب الاحتياج[2].

ويمثل أيضا " المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الإئتمانات) بقصد الربح[3].

وبالتالي فالبنك التجاري هو المؤسسة التي تكون عملياتها في الغالب قصيرة الأجل، ومعظمها تخدم قطاع التجارة وتعتمد أساسا على ودائع الأفراد، مهمتها الأساسية هي تلقي الودائع من العائلات والمؤسسات والسلطات العمومية وتوظيفها في منح قروض متعددة لأصحاب الحاجة، واستغلال هذه القروض في إنشاء أو توسيع مؤسسات ومشاريع استثمارية تخدم التنمية.

---

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد،" **التمويل وإدارة المؤسسات المالية** "، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص150.

[2] محمد نضال الشعار،" **أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي**"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2005، ص111.

[3] سلمان أبو دياب،" **اقتصاديات النقود والبنوك**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 110.

ثانيا: أنواع البنوك: إن تطور البنوك أدى إلى ظهور عدة أنواع منها، تتخصص كل واحدة في أداء أعمال معينة، ويرجع ذلك لما للتخصص من مزايا تظهر في صورة أرباح أكبر، نتيجة لاكتساب الخبرات المتخصصة، ونتيجة التناسب الذي أمكن إيجاده بين الأنواع المختلفة منها، ويمكن حصر أنواع البنوك في بنوك مركزية وبنوك متخصصة:

أ.البنك المركزي: "البنك المركزي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمد وجوده كمؤسسة عامة ويقدم جميع أحكامه وفقا لأحكام القانون وله الحق في أن يمتلك ويتصرف في ممتلكاته، وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم وأهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي "[1].

كما أنه يمثل الهيئة التي تتكفل بإصدار وتسيير النقود في كل دولة ويترأس النظام النقدي، تعود ملكيته للدولة، ويعتبر بنك البنوك، يتدخل في سوق الصرف لدعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، يقوم أيضا بالإشراف على سياسة الائتمان[2]، تسيير المقاصة بين البنوك، تأسيس بنوك جديدة أو فتح فروع لها، ويستطيع بسلطته القانونية أن يلزم البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغبها[3]، يتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة عبر أدوات السياسة النقدية للمحافظة على توازن الاقتصاد الكلي وهي معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة وسياسة المعدل الاحتياطي الإجباري[4].

ب. بنوك متخصصة: وتضم عدة أنواع من البنوك التجارية التي تتخصص في نشاط معين مثل[5]: بنوك الاستثمار، البنوك الزراعية، البنوك الصناعية، البنوك العقارية، البنوك الإسلامية، منشآت الادخار والاحتياط (التوفير)، بنوك الأعمال.

الفرع الثاني: الوظائف الأساسية للبنوك التجارية: تتلخص الوظائف الأساسية للبنوك التجارية فيما يأتي:

أولا. جمع الودائع (التوفيرات): يقوم البنك التجاري بوظيفة الوساطة المالية عن طريق توفير رؤوس الأموال من الخواص والمؤسسات، لمدة معينة في حسابات بنكية مخصصة، فالحساب الجاري هو

---

[1] فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم، "**محاسبة البنوك**" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2000، ص 17- 18.

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "**إدارة البنوك**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة ، عمان, الأردن، الطبعة 2 ، 1996، ص 181-182.

[3] مجدي محمود شهاب ،" **اقتصاديات النقود والمال** "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص219.

[6] محسن أحمد الخضيري،" **التسويق المصرفي**"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999،ص 78،77.

[5] خالد أمين عبد الله، "**العمليات المصرفية**"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 21.

حساب مخصص للمؤسسات والهيئات التجارية، والحساب الغير جاري (حساب الشيك) مخصص لغير التجار وذلك لغرض عمليات شخصية مختلفة. أما حسابات التوفير لأجل فهي حسابات لأموال مخصصة لأشخاص غير محتاجين لهذه الأموال لمدة معينة مضاف إليها نسبة معينة من الفائدة. وبالنسبة للأموال التي لا يحتاجها الزبائن لمدة طويلة فيمكن للبنك توفيرها في حسابات أخرى مثل: كتاب التوفير، حسابات لأجل، واكتتاب سندات الخزينة بين البنك والعميل[1].

ويمكن للبنك الحصول على الأموال أو الودائع التي يسير بها عملياته اليومية من خلال نوعين من الموارد المالية: موارد ذاتية (داخلية وخاصة) وموارد أخرى خارجية.

وتنقسم الودائع البنكية إلى أنواع مختلفة وحسب معايير متعددة، فنجد الودائع[2]:

1.حسب الملكية: حيث تنقسم إلى:

- ودائع الجمهور والشركات الخاصة؛
- ودائع حكومية: حيث تعود ملكيتها إلى المنشآت والدوائر والمؤسسات الحكومية المختلفة؛
- الودائع المختلطة: وتعود ملكيتها إلى منشآت القطاع المختلط.

2.حسب المصدر:

- ودائع أولية: هي تلك الودائع التي يتم إيداعها لأول مرة من أي متعامل اقتصادي كان؛
- ودائع مشتقة: تخلق من الوديعة الأولية بعد منح جزء منها على شكل قروض.

3.حسب آجال الاستحقاق:

- **الودائع الجارية**: وهي ودائع تحت الطلب أي يمكن سحبها أو جزء منها عند الطلب وتتميز هذه الودائع بالحركة المستمرة في التغير نظرا لخصوصيتها الزمنية[3]، وبالتالي لا يدفع البنك عنها أية فوائد، وتتمثل في رواتب الموظفين، ودائع ما بين البنوك، ودائع الحكومة.
- **ودائع التوفير**: تشترك مع الودائع الجارية في إمكانية سحبها أو جزء منها غير أنها تتميز عنها في أنها تسحب تحت معدل فائدة معلوم مسبقا وهذا النوع خاص بالأفراد دون المؤسسات.
- **ودائع الاستثمار**: تسمى أيضا ودائع لأجل، وهي حسابات بنكية تفتح لغرض توظيف الوديعة مقابل فائدة محددة، ولا يمكن لصاحبها سحبها كلها أو جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها (في حالة الاتفاق عليها في وقت معين)، بعكس الحساب الجاري أو حساب الادخار.

---

[1] Sylvie Diatkine, « les fondements de la théorie bancaire »,Ed Dunod, Colle « théorie économique »,Paris, France,2002,p53.

[2] نفس المرجع السابق، ص 143-146.

[3] طلعت أسعد عبد الحميد، "**إدارة البنوك المتكاملة**، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص66.

وبصفة عامة ونظرا لأهمية الودائع بالنسبة للبنوك التجارية، فإن هذه الأخيرة تقوم على تنميتها وتطويرها، خدمة لهدف الربحية بالاعتماد على الإستراتيجية السعرية أو الغير سعرية، حيث تعتمد الإستراتيجية السعرية على متغير السعر من أجل تحفيز عملية تطوير الودائع، إلا أن تشريعات الدول في المجال البنكي تضع قيودا صارمة، من شأنها غلق منفذ الإستراتيجية السعرية. أما الاستراتيجية الغير سعرية، فتعتمد أساسا على جودة الخدمات البنكية والامتيازات المقدمة للعملاء.

ثانيا.توزيع القروض وخلق النقود: بواسطة الأموال المودعة من طرف الزبائن الذين لديهم فائض لدى البنك، يمكن استعمالها على شكل قروض ممنوحة لمن لهم الحاجة في ذلك.

أما وظيفة خلق النقود فهي وظيفة أكثر أهمية وتأثيرا من توزيع القروض، إذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية، ومعنى خلق النقود هو إمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، وبذلك يخلق البنك وسائل دفع – تقوم مقام النقود– تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل، وهي في شكل كتابي مثل الشيك في مجمل المعاملات.[1]

وتمنح القروض وفقا لسياسة ترتبط أساسا بحجم الموارد المالية، التي تم تجميعها وتنميتها واستثمارها مقابل معدل فائدة في المشاريع التجارية أو الاستثمار في الأوراق المالية، أو غير ذلك.

أ.القروض وتصنيفاتها:

1. تعريف القروض: القرض أو الإقراض هو:" وضع مبلغ من المال من طرف المقرض ويسمى الدائن بين أيدي المقترض، ويسمى المدين لمدة زمنية معينة، ولغرض معين، على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه، كما قد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون، ويسدد مبلغ القرض حسب الإتفاق، إما دفعة واحدة بتاريخ معين، أو على عدة دفعات محددة التواريخ[2].

2.أنواع القروض ومعايير تصنيفها: هناك عدة أشكال تتخذها عمليات القروض المصرفية:

1.2. حسب النشاط الممول: تنقسم القروض إلى:

– **قروض إنتاجية:** هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضافة.

– **قروض إستهلاكية:** هدفها تشجيع الاستهلاك وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد، أي لقطاع العائلات، وعلى رأسها قروض تمويل البيع بالتقسيط من أجل حيازة السكنات، السيارات...الخ.

2.2.حسب الغرض من القرض: وتنقسم

– **قروض تجارية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.

---

[1] شاكر القزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] مصطفى هنى، "**معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية**"، مكتبة لبنان ناشرون، 2001، ص45.

– **قروض صناعية:** وتنقسم إلى: قروض إنشاء، قروض تجديد و قروض توسيع أي نشاط صناعي.

– **قروض زراعية:** هدفها تمويل الأنشطة الزراعية وملحقاتها.

– **قروض عقارية:** هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات.

3.2. حسب المستفيد من القرض: تنقسم إلى قروض خاصة وقروض عامة، فإذا كان المقترض شخصا أو شركة خاصة يكون القرض خاصا. أما إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في مؤسساتها العامة، والتي تقترض الأموال من البنوك ومن الخارج يكون القرض عاما.

كما يمكن تصنيفه وفقا لنوعية العميل أي المقترض، فقد يكون مؤسسة صناعية أو زراعية أو تجارية أو أحد المستهلكين[1].

4.2. حسب مدة القرض: تنقسم إلى:

– **القروض قصيرة الأجل:** وتسمى أيضا قروض الاستغلال، وهي القروض التي تحصل عليها المؤسسات من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية والمتجددة للإنتاج ومتطلبات الصندوق وتلتزم المؤسسة بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة، ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها: التموين، التخزين، الإنتاج والتوزيع[2].

– **القروض متوسطة الأجل:** وهي قروض تمنحها البنوك للمؤسسات لشراء وسائل الإنتاج المختلفة مثل الاستثمارات الجارية للمؤسسة كالآلات، وسائل النقل، أجهزة الإعلام...، وتكون مدة القروض متوسطة الأجل أكثر من سنة وأقل من 7 سنوات، حيث تنتظر المؤسسة استخدام الربحية المنتظرة من ورائه في تسديده. أما من وجهة نظر البنك فإنه يكون في هذه الحالة معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا، وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المؤسسات المقرضة، لهذا ظهرت بنوك متخصصة في منح هذه القروض[3] .

– **القروض طويلة الأجل:** تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة، التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار الطويلة، وفترات الانتظار التي تسبق الحصول على الفوائد. والقروض طويلة الأجل تمول استثمارات تفوق 07 سنوات وتمتد حتى 20 سنة، ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث

---

[1] درواسي مسعود و آخرون، "**دور البنوك في تمويل الاستثمار**"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية– واقع و تحديات–، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية (جامعة الشلف)، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص358.

[2] أحمد بوراس،" **أسواق رؤوس الأموال**"، مطبوعات جامعة منتوري الجزائر، 2003 ، ص06.

[3] عبد الحق بوعتروس، "**الوجيز في البنوك التجارية**"، جامعة قسنطينة 2000 . ص55 .

الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة في منح هذه الأخيرة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك، على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها[1].

ب.محددات وإستراتيجية منح القروض:

1.محددات منح القروض: هناك العديد من المحددات التي تؤثر وتتحكم في عملية منح البنوك التجارية للقروض، ويمكن اختصار أهم هذه المحددات فيما يلي:

- **حجم الموارد المتاحة:** يعتبر العامل الأساسي المؤثر في قدرة البنك على الإقراض، فكلما كان هذا الحجم كبيرا ومستقرا، كلما زادت قدرة البنك على منح القروض.

ونقصد بالموارد المتاحة للبنك من ودائع وقروض ورأسمال لكي يتمكن من إحداث التوازن من خلال تبني سياسة يرتفع فيها حجم الإقراض نتيجة لارتفاع تلك الموارد.

– **الظروف الاقتصادية العامة:** تؤثر هذه الظروف على الاستثمار والأوضاع التجارية والاجتماعية حيث أنه عندما تمر البلاد بحالة كساد اقتصادي، فإن البنوك تتشدد في عملية منح القروض ويحدث العكس في حالة الرواج الاقتصادي.

– **معدل سعر الفائدة على الودائع والقروض:** كلما زاد الفارق بين معدل الفائدة على القروض ومثيله على الودائع ،كلما حقق البنك أرباحا أكثر، الشيء الذي يشجعه على منح القروض.

– **نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي:** إن معدلات الأرباح العالية التي تحققها البنوك من خلال الإقراض، تدفعها لزيادة مستوى الإقراض، حتى ولو كان ذلك على حساب متطلبات السيولة، مما يدفع البنك المركزي لزيادة نسبة الاحتياطي القانوني، حيث تقل قدرة البنوك على منح القروض كلما زادت هذه النسبة.

2. الإستراتيجية الإقراضية المصرفية: أبرز مكوناتها:[2]

– **مدة القرض:** القروض باختلاف آجالها تختلف من حيث السيولة، فالقروض قصيرة الأجل أكثر سيولة من مثيلتها طويلة الأجل، حيث تعمد البنوك إلى تقليل آجال قروضها في حالة الانتعاش الاقتصادي وزيادة طلبات الاقتراض. أما في حالة الكساد الاقتصادي وقلة طلبات الاقتراض فتتجه البنوك إلى زيادة آجال قروضها.

---

[1] أحمد بوراس، ،" **أسواق رؤوس الأموال**"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56، 57.

[2] عبد المعطي رضا، **" ترشيد إدارة الائتمان"**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 40،46.

– **المخاطرة الائتمانية:** يقصد بها احتمال عدم قيام المقترض بتسديد قرضه في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، فالسياسة الائتمانية الدقيقة هي التي تقتضي أن تكون القروض قابلة للتحصيل، وهنا تلعب خبرة البنك وكفاءة أجهزته دورا أساسيا في مراقبة ومتابعة القروض.

– **التنويع المتخصص:** يستند البنك التجاري في منح القروض إلى تنوعها لتشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى تقليل المخاطرة واحتمالات الخسارة.

وترتبط سياسة تنويع القروض بمعيار الزمن، طبيعة النشاط، نوع الزبائن والمنطقة الجغرافية...الخ.

– **الأهلية الائتمانية:** تأخذ السياسة الاقراضية للبنوك بعين الاعتبار توفر الشروط القانونية في المؤسسات المقترضة، ونسبة الأرباح المحققة من طرفها، وكذلك الحد الأدنى لرأس المال والإحتياطات وبعض النسب المستخدمة كمعيار في تحليل هيكل التمويل للمؤسسات، كما يستدعي الأمر وضع شروط تتعلق بالمبلغ الأقصى الواجب منحه كقرض، المدة القصوى للاستحقاق وكذا معدل الفائدة المناسب سواء كانت ثابتة أو متغيرة إضافة إلى طلب ضمانات مختلفة حسب نوعية القرض كضمان حقيقي على القروض الممنوحة في حالة عدم استرداد قيمة القرض من طرف الزبون.

– **سعر الفائدة:** تتضمن الإستراتيجية الإقراضية للبنوك تحديد أسعار الفائدة على القروض الممنوحة وهناك مجموعة من العوامل تؤثر على تحديد هذا السعر أهمها: كلفة الحصول على الودائع من المودعين سواء كانت مباشرة، حيث تتمثل في الفائدة المدفوعة عليها، أو غير مباشرة كالخدمات الأخرى المرتبطة بتجميع الودائع، المخاطرة التي يتحملها البنك عند الإقراض، تكلفة العمليات الإدارية الخاصة بمنح القروض، درجة المنافسة بين البنوك التجارية، وبين البنوك والمؤسسات المالية.

– **حجم القرض:** يحدد حجم القرض من خلال نسبة القروض إلى الودائع. وزيادة النسبة تؤدي لإنخفاظ حجم السيولة لدى البنك وزيادة أرباحه، وعلى البنك منح القروض بما يحقق الموازنة بين السيولة والربحية.

– **إجراءات منح القروض:** تلجأ البنوك التجارية إلى تحديد إجراءات منح القروض في كتيب صغير يطلق عليه دليل الائتمان[1]، أو إعداد ملف خاص بالقرض وطالبه، حيث يمثل ملف القرض بالنسبة للبنك مادة إعلامية يتم من خلالها تحليل طلب القرض، تحديد الغرض من القرض، قدرة الزبون، شخصيته، رأسماله، الرهونات والضمانات المقدمة، تحليل البيانات المتاحة بدراسة قانونية للقرض،

[1] سعيد سيف النصر، " **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**"، مرجع سبق ذكره، ص 122.

طبيعة المخاطر والعائد المراد تحقيقه، كما يوفر ملف القرض أيضا المعلومات الضرورية حول الزبون وقوائمه المحاسبية والمالية لسنوات سابقة، السجل التاريخي لمدى التزام الزبون بالاتفاق مع البنك، دراسة لتطور العلاقة مع الزبون...الخ

– **مستويات اتخاذ القرار**: تكون مستويات اتخاذ القرار بمنح قرض معين حسب حجم وأهمية القرض الممنوح، بحيث تعطي الإدارة العليا الصلاحية في ذلك للإدارة المتوسطة أو الدنيا، فيتم إعداد سلم لحجم الأموال المراد اقتراضها، بتحديد سقف معين لحجم الأموال المقرضة ومستوى اتخاذ القرار في منح القروض.

ثالثا: تقديم الخدمات: بالإضافة إلى القروض، فإن البنك يقوم بخدمات متنوعة لإشباع رغبات المستهلك (خدمات السحب والإيداع، الاستقبال والتوجيه، خدمات السحب عن طريق الآلات الأوتوماتكية...).

المطلب الثاني: البنوك التجارية الجزائرية

تؤدي البنوك التجارية الجزائرية دور هام في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشكل مورد غزير من صيغ التمويل، فهي تنوع الصيغ المستقطبة للأموال الفائضة لدى الأعوان الاقتصاديين وتتفنن في أصناف المعروض من المنتجات المالية. وتقف جنبا إلى جنب مع الحكومة، للمحافظة على سير الاقتصاد الوطني والنهوض بالنظام البنكي والانفتاح على العالم، في ظل الاصلاحات الاقتصادية، لذلك سيتم في هذا المطلب قبل التسليط الضوء على هيكل البنوك التجارية الجزائرية، التعرف أولا على أهم الاصلاحات الاقتصادية في تسيير بنية الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الجهاز البنكي

عرفت الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي نظاما بنكيا واسعا وتابعا للنظام المالي والنقدي الفرنسي، حيث كانت الخزينة العامة تجمع الموارد الجبائية من الشعب الجزائري وتوزعها على المعمرين الأجانب. ومنذ 1830 ظهرت في الجزائر شبكة كبرى من البنوك تنوعت بين بنوك خاصة وأخرى تابعة للقطاع العام بالإضافة إلى فروع البنوك الفرنسية.

وكانت أول مؤسسة مصرفية تلك التي تقررت بالقانون 1843/07/19، لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسي، وبدأ بإصدار النقود مع بداية 1848، لكنها توقفت مع إقصاء الملك " فيليب لويس" من العرش وإعلان الجمهورية الثانية، ثاني مؤسسة كانت " LE COMPTOIR NATIONAL D'ESCOMPTE"، لكنها لم تنجح لتظهر ثالث مؤسسة هي "بنك الجزائر" الذي تأسس في 1851 برأس مال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي، لكنه هو الآخر واجه أزمة شديدة، نتيجة صرفه

في منح قروض زراعية وعقارية، مما دفع فرنسا إلى نقل مقر البنك إلى باريس، وفي 1900 اتخذت السلطات الفرنسية اجراءات جذرية بشأنه وغيرت اسمه الذي أصبح " بنك الجزائر وتونس"، وبعد استقلال تونس في 1956 عاد اسمه كما كان في السابق أي " بنك الجزائر"[1].

أما بعد الاستقلال فشهدت الجزائر مجموعة من الاصلاحات المهمة سنتناولها فيما يلي:

أولا.الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة (1962-1986):

أ.النظام البنكي ما بين (1962-1970)[2]: بعد الاستقلال، لم يكن أمام الجزائر المستقلة لكي تحقق تطلعاتها في مجتمع جديد يسير في طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية، سوى تأسيس وتأميم المنشآت المصرفية، وهذا ما تقدر عام 1966م، كما اجبر البنك المركزي الذي تأسس في نهاية ديسمبر 1962[3] والخزينة الجزائرية، القيام بدور البنوك لغرض تمويل الزراعة والصناعة المسيرة بسبب النظام الاشتراكي السائد.

وبعد تأسيس البنك المركزي الجزائري كبنك إصدار، وتأسيس الخزينة صاحب هذه المرحلة:

- تأسيس صندوق الجزائر للتنمية سنة 1963 وأصبح "البنك الجزائري للتنمية فيما بعد.
- إصدار عملة وطنية هي الدينار الجزائري عام 1964.
- الصندوق الوطني للادخار والاحتياط عام 1964[4].

كما قام البنك المركزي بتدخل مباشرة في الاقتصاد، وذلك بربط علاقات مباشرة مع قطاع التسيير الذاتي من سنة 1963 إلى سنة 1967، وتم انشاء[5]:

- الشركة الجزائرية للتأمين " SAA " وتأسست في 08 جوان 1963.
- البنك الوطني الجزائري "BNA" الذي أنشئ في 1966/06/13.
- القرض الشعبي الجزائري " CPA " أنشئ بـ 1966/12/29 .
- بنك الجزائر الخارجي " BEA " أنشئ بتاريخ 1967/10/12.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR " بموجب المرسوم 206/82 في 13 مارس 1982.
- بنك التنمية المحلية " BDL " الذي إنبثق من القرض الشعبي الجزائري، نتيجة إعادة الهيكلة بموجب المرسوم 85- 25 في 30 أفريل 1985.

---

[1] محمود حميدات،"**مدخل التحليل النقدي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 100.

[2] شاكر القزويني ، "**محاضرات في إقتصاد البنوك**" ، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] القانون المتعلق بإنشاء البنك المركزي رقم 62-441 المؤرخ في 1962/12/31.

[4] شاكر القزويني، "**محاضرات في إقتصاد البنوك**" ، الدار الجامعية ، الجزائر، 1988، ص 58 .

[5] أحمد هني،" **العملة والنقود**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1991، ص139.

وغلب على تسيير البنوك الطابع الإداري، إذ أن البنك المركزي كان مجبرا على تمويل العجز الميزاني، مما حوله إلى مجرد أداة اصدار نقدي، كما أن البنوك هي الأخرى، كانت مجبرة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، دون أن يكون لها الحق في رفض هذا التمويل، مما أدى بالبنوك إلى عدم القدرة على استرجاع قروضها، لأن المؤسسات العمومية كانت في الغالب تعاني من العجز.

هذا الواقع جعل الجهاز البنكي الجزائري يتميز بالجمود والتأخر في تنفيذ العمليات إلى جانب البيروقراطية في تنفيذ المعاملات.

ب.مرحلة التخطيط المالي للاقتصاد من 1970 إلى 1986: جاء الإصلاح المالي عام 1971 ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل ومركزيتها، هذه المركزية تستجيب لثلاثة اعتبارات أساسية: الاعتبار الأول يتمثل في ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي، وانسجام نظام التمويل مع هذا التوجه، الذي يعتبر أداة لتنفيذ التنمية التي تترجم في شكل مخططات، أما الاعتبار الثاني يتمثل في تعاظم مركز قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الأول، والاعتبار الثالث يتمثل في ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار.

بالمقابل، تحولت البنوك إلى حلقة من حلقات الجهاز الاقتصادي المخطط، مهمته تمويل المشاريع المخططة مركزيا، يخضع لمراسيم إدارية دون الأخذ بمردودية المؤسسات. فأصبحت البنوك مجرد صناديق ملزمة بتغذية المؤسسات العمومية بالموارد النقدية حسب احتياجات مصدر هذه الموارد[1].

وفي الفترة ما بين 1978 و 1979 تميزت بإعادة النظر في دور الخزينة العمومية في تمويل النشاط وتكليف البنوك بهذا التمويل، أي تمييز مابين شبكة البنك وشبكة الخزينة العمومية.

كما تبين أن البنوك التجارية لا تستطيع القيام بمهمة تمويل المشاريع بسبب نقصان مواردها الذاتية، فظهرت هيئة خاصة هي البنك الجزائري للتنمية، متخصص في تمويل المشاريع والمنشآت الناشئة والذي يلعب دورا رئيسيا في انتقال مهمة البنوك إلى الخزينة العمومية، حتى تصبح هذه الأخيرة مركز نظام العملة[2].

ثانيا: الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين (1986– 2000):

أ.النظام البنكي ما بين (1986–1990): هي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق حيث استيقظت الجزائر على مشاكل نقدية كبيرة وبنوك تجهل وظيفتها الأصلية أي الوساطة المالية، لذلك

[1] شاكر القزويني ، "**محاضرات في إقتصاد البنوك**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

[2] أحمد هني،" **العملة والنقود** ، مرجع سبق ذكره ، ص 140- 141.

يمكن اعتبار سنة 1986 سنة بداية الإصلاحات الاقتصادية بصدور ثلاثة نصوص أساسية تمهد وتقود الدخول إلى اقتصاد السوق وهي:

- قانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام القروض والبنوك: هدفه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي، توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها، ولكن هذا القانون لم يأخذ بعين الاعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للاقتصاد، لذلك جاء القانون الموالي.

- قانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، والمعدل والمتمم لقانون 86-12 ومضمونه، إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات[1].

- قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض: تجسد سنة 1990 وعرف بشكل خاص بالقانون الأساسي للبنك المركزي الجزائري، وبنظام بنك البنوك والقرض، حيث جاء هذا القانون لغرض تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية، إلى نظام نشط في تعبئة الموارد وتخصيصها[2].

ب.مرحلة الإصلاحات من 1990- 2000 (قانون النقد والقرض): أهم ما ميز هذه الفترة، إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، والذي يتضمن عدة مواد قانونية مست هيكلة النظام المصرفي، وصلاحياته الجديدة لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تشجيع القطاع الخاص بتحفيز الاستثمارات الأجنبية والسماح بإنشاء مصارف خاصة أجنبية؛
- تطهير الحالة المالية للقطاع العمومي، وإشراك السوق المالية في تمويل الأعوان الاقتصاديين؛
- توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعمومية بالنسبة لإمكانية الحصول على القرض[3]؛
- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل وإدخال منتوجات مالية جديدة[4]؛
- تحرير التجارة الخارجية وتحرير أسعار السلع والخدمات؛
- تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية وتحريرها تدريجيا ؛

---

[1] شاكر القزويني ، "**محاضرات في إقتصاد البنوك**" ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، " **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**"، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 54.

[3] لعشب محفوظ، "**القانون المصرفي**"، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص26.

[4] بوعتروس عبد الحق، "**الاصلاح المصرفي في الجزائر (الإنجازات والتحديات)**"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وآفاق ، جامعة قالمة، نوفمبر 2001، ص ص 208-209.

– الابتعاد عن الائتمان الموجه والتوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزينة؛

– تحرير سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض والطلب على العملات الاجنبية في سوق الصرف[1].

ومست إصلاحات هذا القانون إصلاح وتنظيم البنك المركزي بإعطاءه دور فعال خاصة في عملية إصدار النقود، إعادة الخصم، والتسليف للبنوك والمؤسسات المالية، العمليات مع المؤسسات المالية والدول، عمليات السوق النقدية والمتعلقة بالأموال الخاصة للبنك المركزي[2].

ومنحت له استقلالية تضمن شروط تعيين صلاحياته، مهامه ودوره، مسيريه وممارسة وظائفهم إلى جانب مساهمة هذا القانون في إعطاء صلاحيات أكبر للبنك المركزي محددا مختلف عملياته.

وبالنسبة للسياسة النقدية والقرض، يسعى القانون لتحقيق الأهداف التالية:

– إصدار النقود حسب قانون النقد والقرض؛ وتسيير غرفة المقاصة ومراقبة الصرف؛

– حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية خاصة فيما يخص شروط العمليات المعمول بها؛

– تحقيق النظام والقواعد التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية؛

– وضع الشروط التقنية لممارسة المهن الاستثمارية والوساطة في المجال المصرفي والمالي؛

– تحقيق النظام والقواعد التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية خاصة في منح القروض.

وفي هذه الفترة أي (1990-2000)، وفي ظل تطبيق البرامج الإصلاحية في مختلف القطاعات، أعطيت الاستقلالية الحقيقية للمؤسسات العمومية الاقتصادية والمصادقة الفعلية على القانون 01/88 و04/88 بالنسبة للبنوك الحالية باستثناء " بنك البركة" من القطاع العمومي، وانتقالها إلى الاستقلالية بمنحها بالفعل القدرة على الالتزام، بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة، وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم.

من جهة أخرى، نص قانون النقد والقرض على تأسيس اللجنة المصرفية، التي كلفت بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، وبمعاقبة المخالفات وتشجيع ميكانيزمات إصلاح ديون المؤسسات بواسطة البنوك.

لذلك فإن التغيرات التي طرأت منذ المصادقة على قانون النقد والقرض، فتحت اهتمامات جديدة للسلطات النقدية وخاصة المصرفية في مجال المراقبة الحذرة على البنوك للحد من الأخطار.

---

[1] روابح عبد الباقي، "**الاصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي(دراسة حالة الجزائر)**"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وآفاق ، جامعة قالمة، نوفمبر 2001، ص84.

[2] Benissad Hocine , « **La réforme économique en Algérie** » , 1991, 2ème édition, office des publications universitaires, Alger, p 80-81 .

ومع بداية سنة 1992، أخذت الخزينة مهمة التكفل بعملية التطهير بهدف تحسين الوساطة البنكية، وتحت اشراف بنك الجزائر، حيث تمت عملية التطهير وإعادة رسكلة البنوك، وإعادة هيكلة الحقوق البنكية الغير مردة، بتحويل حوالي 275,4 مليار دينار جزائري إلى سندات طويلة الأجل لمدة 20 سنة[1]؛ وفي تاريخ 03 يناير 1993 ظهر قانون المنافسة الجديدة، الذي عزز المنافسة المصرفية وحركة رؤوس الأموال من الخارج.

رغم هذه الإصلاحات، فلم يمارس البنك المركزي صلاحياته كما يجب، كبنك للبنوك وكسلطة نقدية، حيث قدرت تسبيقات البنك المركزي للخزينة 90% من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد، وكان لإجراء ضبط عجز الخزينة في ظل النقص الكبير للادخار المحلي أثر على انخفاض الاستثمار الذي كان يحصل سابقا على التمويل من الخزينة[2].

وكانت السياسة النقدية المتبعة آنذاك توسعية، تسعى إلى تمويل عجز الميزانية واحتياجات المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تخصيص حجم كبير من المبالغ المالية لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ، حيث عرفت الكتلة النقدية زيادة بنسبة 22% بسبب التوسع المالي وزيادة الأجور[3].

وبسبب انخفاض سعر البترول الذي انتقل من 24,3 دولار سنة 1990 إلى 17,5 دولار سنة 1993، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها، وتم تحويل ما يقارب 186,7 مليار حقوق بنكية، تخص دواوين استيراد بعض المواد الأساسية والمؤسسات المتخصصة لسندات، لمدة 12 سنة مابين سنتي 1996 و1997[4]، كما أصدرت الدولة سندات بـ33 مليار دينار جزائري، لإعادة رسملة أربع بنوك وصندوق الادخار.

في حين، تميزت إدارة السياسة النقدية بصرامة لغرض تخفيض معدلات التضخم التي بدأت في الانخفاض حتى وصلت إلى 5% في نهاية ديسمبر 1998، ودعم استقرار أسعار الصرف والتقليل من التوسع النقدي، مما أدى إلى انخفاض نسبة السيولة من 49% في ديسمبر 1993 إلى 6% سنة 1997، وتخفيض قيمة الخصم من 9,5% سنة 1997 إلى 8,5 %سنة 1999[5].

ورغم ذلك، إلا أن النظام البنكي في هذه المرحلة بقي يخضع لوصاية وزارة المالية، وابتعد عن مهامه في تمويل التنمية، رغم قيام الدولة للتخفيض من تراكم القروض الغير مجدية بعملية التطهير المالي

---

[1] Banque d'Algérie, « **évolution économique et monétaire en Algérie** », Rapport 2001, juin 2001, p 36-37.

[2] Naas Abdelkrim, **« le système bancaire algerien : de la décolonisation à l'économie de marché »**, Maisonneuve et larose ,paris, 2003, p211

[3] كريم نشاشبي وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4] Banque d'Algérie, **« évolution économique et monétaire en Algérie »** ,Op.cit., p37.

[5] Ibid, p 57

وإعادة شراء مكشوف المؤسسات العمومية بتقديم سندات الخزينة، التي كلفتها في نهاية 1998 حوالي 1400 مليار دينار جزائري، والذي لا يحل إلا جزء من مشاكل البنوك، ويؤثر على سيولتها بتجميد أصولها بالنظر إلى أجل السندات وعدم قابليتها للتحويل في السوق المال.

هذه الوضعية حملت الدولة مرة أخرى البحث عن إصلاحات أكثر جدية، وهو ما ميز الفترة المقبلة.

ثالثا: الاصلاحات البنكية في الألفية الثالثة: على الرغم من سلسلة الإصلاحات وبرامج التصحيح الهيكلي التي طبقت في المرحلة السابقة، ظل الاقتصاد الوطني في وضعية صعبة مع انخفاض في الإنتاج، معدل الاستثمار والبطالة، نسيج صناعي هش وهياكل قاعدية لا تشجع عملية الانتقال حقل إلى اقتصاد السوق، هذه الأوضاع تطلبت إصلاحات تدور في صميم تنظيم وعمل الاقتصاد.

ويعد إصلاح المنظومة البنكية في هذه الفترة، أحد أهم محاور التنمية وتطوير السوق المالي، كعامل مساعد لتمويل الاقتصاد، والانتقال الحقيقي من المديونية إلى اقتصاد السوق.

ومن بين أهم هذه الإصلاحات:

- الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 معدلا ومتمما لبعض أحكام مواد القانون 90-10 لغرض التعديل المتعلق بإدارة ومراقبة بنك الجزائر، وتضمنت المواد 02، 03 من هذا الأمر، توضيح من يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته.

وبصدور الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، الذي يلغي في مادته 142 من قانون 10/90، استكمالا لالتزامات الجزائر، بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية، التي تقضي بتحرير القطاع البنكي، وتعزز شروط التأسيس والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، وكاستجابة للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، خاصة بعد أزمتي بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، أبرز ما جاء به هذا القانون الفصل بين مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، من خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك[1].

وتزامن إصدار الأمر 11/03 في بداية الألفية الثالثة، مع تزايد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية خصوصا بعد إفلاس شركة "انرون" سنة 2003 ، وبينت تجربة البنوك الخاصة نقائص عديدة في التسيير الناتج بشكل كبير، عن تزاوج الملكية والإدارة وعدم احترام قواعد الحذر، وهي عناصر أساسية في نظام

[1] صوفان العيد، **"دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة"**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011، ص19.

الحوكمة الجيد في البنوك، كما أن اهتمام الأمر 11/03 بموضوع الرقابة المصرفية وإلزام البنوك، بوضع نظام للمراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر يصب جميعها في هذا الاتجاه.

وعموما تكتسي مواصلة عملية إصلاح القطاع المصرفي الجزائري أهمية كبيرة نظرا للأسباب التالية[1]:

- مكانة القطاع المصرفي في الاقتصاد الوطني.
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على تأثيرات العولمة.
- الالتزامات المتخذة على الصعيد الدولي.

ثم بعد ذلك، أتى الأمر 01/04 الصادر في 04 مارس 2004، والخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية (2.5 مليار دينار جزائري)، هذا الأخير الذي تسبب في خروج البنوك الخاصة برأس مال وطني من السوق المصرفية الجزائرية.

أما الأمر رقم 02-04 الصادر في نفس التاريخ، حدد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، وبصفة عامة تراوح الاحتياطي الإجباري بين 0% و15% كحد أقصى[2].

وفي مجال تنظيم التجارة الخارجية، أتت التعليمة التنظيمية رقم 01-07 المؤرخة في 03 فيفري 2007، والمتعلقة بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، حيث يضطلع بنك الجزائر، بإجراء رقابة بعدية بغرض التأكد من قانونية العمليات المنجزة في هذا النظام. وتهدف هذه التعليمة إلى تحديد مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية، بالنسبة للمعاملات الدولية الجارية، والقواعد المطبقة على التحويلات من وإلى الخارج، وكل حقوق وواجبات متعاملي التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا المجال.

وفي 26 أوت 2010 جاء الأمر 04-10، بهدف تعديل وتتميم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، وأهم النقاط التي تطرق إليها اشتراط نسبة المساهمة الوطنية في إطار الشراكة، بما لا يقل عن 51% من رأس المال، بالنسبة للترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية، التي يحكمها القانون الجزائري، بالإضافة إلى تعزيز الرقابة الداخلية بوضع جهاز رقابة داخلي فعال[3].

الفرع الثاني: هيكل البنوك التجارية الجزائرية

يتنوع هيكل البنوك التجارية في الجزائر بين القطاع العام والخاص، تحت رقابة البنك المركزي الذي يقف على قمة الجهاز البنكي.

---

[1] عبد الرزاق جبار،" **تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد9، 2013، ص61.

[2] جريدة الخبر، العدد 4592 الصادرة بتاريخ 2005/12/31، ص 06.

[3] المواد 6 ، 7 من الأمر رقم 10 -04 ، المؤرخ في 2010/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض.

وأهم البنوك المكونة لهذا الجهاز ما يلي:

أولا: البنوك العمومية: تنقسم إلى

أ.البنك المركزي: تأسس البنك المركزي في الجزائر بموجب القانون رقم 144/62 بتاريخ 1962/12/13، وهو مؤسسة عمومية وطنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، هو ملك للدولة ، من خصائصه أنه مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلي أصول نقدية تحت قيود معينة تتفق مع حاجة المعاملات، يحتل صدارة الجهاز المصرفي ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.

ب.البنك الوطني الجزائري B.N.A[1]: تأسس بالمرسوم الصادر في 1962/06/13، يقوم بتنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل، ويتنوع في تمويل التجارة الخارجية، يهتم بضمان وتسيير مختلف القروض، كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسبيقات على البضائع ، والاعتمادات المستندية.

ت.القرض الشعبي الجزائري C.P.A[2]: أنشئ بموجب مرسوم صادر في 1967/05/11، يقوم بالوظائف التالية: تقديم قروض وتسبيقات للحرفين والفنادق، قطاع السياحة والصيد والتعاونيات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم قروض لأصحاب المهن الحرة، وقطاع الري والمياه، يقدم قروضا وسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، يقوم بعملية البناء والتسيير من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ث.البنك الخارجي الجزائري B.E.A[3]: أنشيء بموجب المرسوم رقم 204/67 بتاريخ 1967/10/11 على شكل مؤسسة وطنية تعمل وفقا للقانون التجاري، فداخليا يقوم البنك الخارجي الجزائري بتمويل المؤسسات خاصة الشركات الكبرى في ميدان المحروقات وتمويل المؤسسات، بالقروض اللازمة للتجهيز، سواء كانت مباشرة مثل السحب على المكشوف والتسبيقات، القروض بالتوقيع والاعتمادات المستندية والكفالات، أما خارجيا فيقوم بترقية علاقات الجزائر الخارجية من خلال الاستيراد والتصدير، تمويل التجارة الخارجية، وتوفير كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسة الخارجية.

ج.بنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R[4]: تأسس بانقسامه عن البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 206 /82 في 1982/03/13، يمنح قروض التمويل التي تتخصص لتغطية

[1] B.N.A : Banque Nationale d'Algérie.
[2] C.P.A : Crédit Populaire d'Algérie.
[3] B.E.A : Banque Extérieure d'Algérie.
[4] B.A.D.R : Banque d'Agriculture et Développement Rurale.

التموين الفلاحي، وتطوير الإنتاج الغذائي والحيواني والزراعي واليد العاملة، على المستوى الوطني وعلى مستوى الريف، قروض خاصة بالضمان الاجتماعي والضرائب.

ح.بنك التنمية المحلية B.D.L[1]: تأسس بالمرسوم رقم 85/85 في 1985/04/30، وهو منبثق عن القرض الشعبي الجزائري، وظائفه: خدمة الهيئات المحلية على مستوى البلديات والولايات، منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل عامة إلى القطاع الخاص، وكذا تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.

خ.الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP[2]**:** لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964.

وحدد القانون دور ونشاط الصندوق التي تمثلت في جمع الادخار من المواطنين، واستغلاله في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمويل البناء وتمويل الجماعات المحلية[3]. كما أسندت إلى الصندوق مهمة تمويل السكن الاجتماعي، البناء الذاتي ومشاريع الترقية العقارية.

ثانيا: البنوك الخاصة: حسب المقرر رقم 14-01 المؤرخ في 2 يناير سنة 2014، يتضمن المقرر نشر قائمة البنوك و قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر[4].

- سيتي بنك الجزائر (فرع بنك): أسس بتاريخ 1998/05/18
- المؤسسة العربية المصرفية الجزائر
- نتيكسيس الجزائر: أعتمد في 1999/10/27
- سوسيتي جينيرال الجزائر: أسس بتاريخ 1999/11/04
- البنك العربي الجزائر (فرع بنك): أنطلقت صلاحياته بتاريخ 2001/10/15
- بي ن بي باريباس الجزائر: أنشئ بتاريخ 2002/01/31
- ترست بنك الجزائر
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر
- بنك الخليج الجزائر
- فرنسا بنك الجزائر
- كريدي اقريكول كربورات وانفستمانت بنك ألجيري

[1] B.D.L : Banque de Développement locale.

[2] C.N.E.P : Caisse Nationale d'Epargne et provision.

[3] عبد القادر بلطاس، "**الاقتصاد المالي والمصرفي –السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن–**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 33.

[4] http://www.elmouwatin.dz/IMG/pdf/decision_no14-01.ar.pdf, consulté le 10/01/2015.

ملاحظة: كتبت أسماء البنوك نقلا حرفيا كما جاءت في المقرر.

- إتش . إس . بي . سي – الجزائر (فرع بنك)
- مصرف السلام – الجزائر.

ثالثا: المؤسسات المالية:

- شركة إعادة التمويل الرهني
- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف "ش . م . ا . م . ت "
- الشركة العربية للإيجار المالي
- المغاربية للإيجار المالي – الجزائر
- سيتيلام الجزائر
- الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية
- الشركة الوطنية للإيجار المالي
- إيجار ليزينغ الجزائر: أعتمد بتاريخ 2002/02/20 .
- الجزائر إيجار

رابعا: البنوك المختلطة :

أ.بنك البركة: أنشىء في 1990/12/06 مع مشاركة مؤسسة البركة الدولية، التي مقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية B.A.D.R، وقد كان رأس مال البنك المسجل47 % من طرف البركة، و51 % من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، يشترط في معاملاته البنكية على مبدأ الربح، حسب ما تنص عليه الشريعة الإسلامية.

وللتوضيح أكثر، الشكل الموالي يبين أهم البنوك التجارية المكونة للنظام البنكي في الجزائر حسب آخر تحديث قبل نهاية 2015. حيث من الشكل، يتبين التنوع من البنوك العمومية والخاصة في النظام البنكي الجزائري، هذه البنوك التي تعمل في كل متكامل من الموارد المالية وتتنافس كلها بتوظيفها واستغلالها أحسن استغلال، بما يضمن لها الفوائد والأرباح والتميز الخدمي، والمساهمة في التنمية والديمومة في السوق البنكي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

الشكل رقم (03-01): هيكل النظام البنكي الجزائري

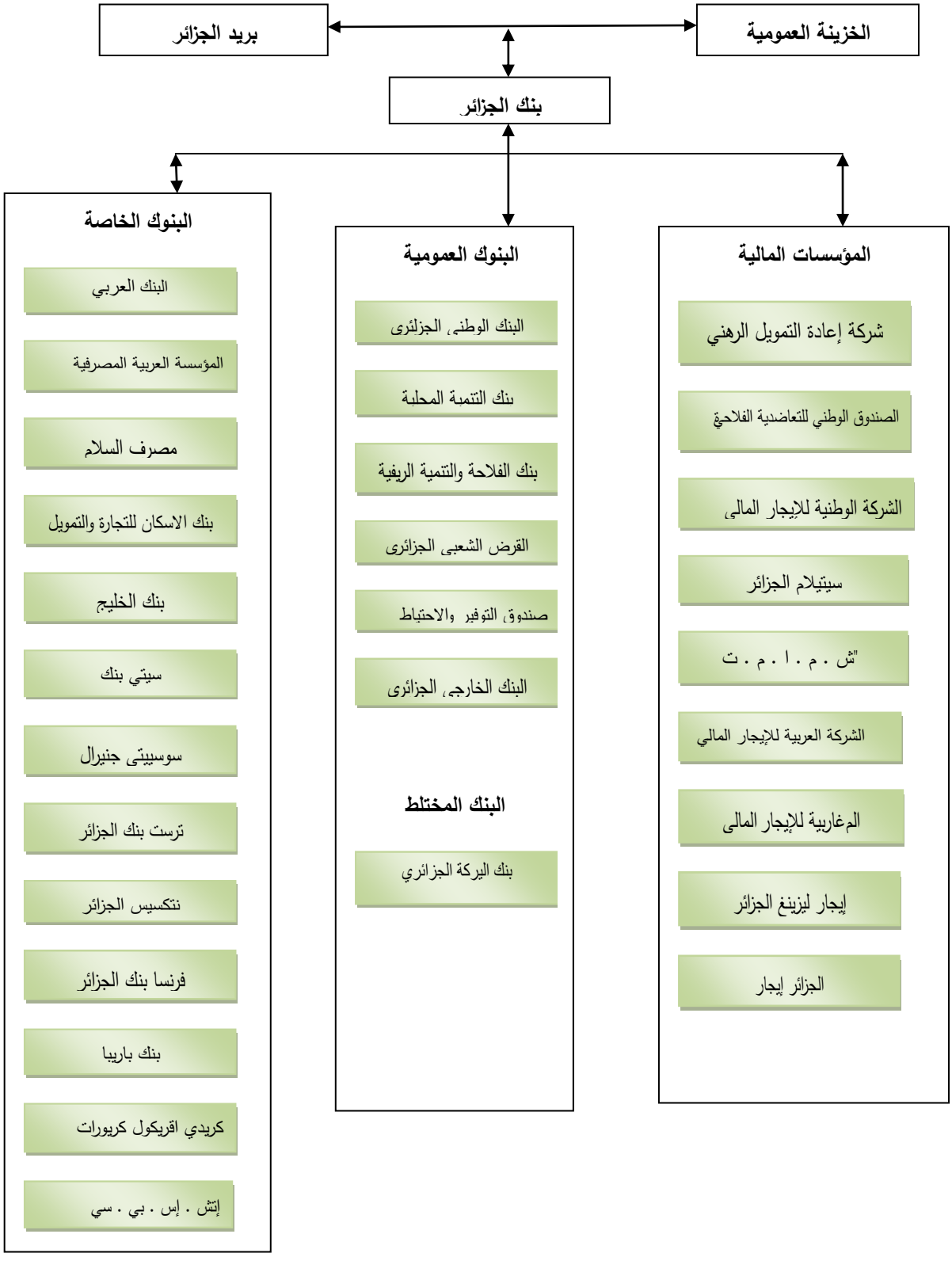

المصدر: إعتمادا على المقرر رقم 14-01 المؤرخ في 30 صفر عام 1435 الموافق لـ02 يناير سنة 2014.

المبحث الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة

تمثل البنوك التجارية الجزائرية المعبر الرئيسي على الوساطة المالية والمصرفية في الاقتصاد الوطني، إذ تساهم إلى أكثر من 80% من حجم المعاملات الاقتصادية داخل وخارج الوطن، وبالتالي فهي تساهم بعدة أدوار مهمة في التنمية الاقتصادية واستدامتها عبر الأجيال هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة تظهر آثارها المختلفة في أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والسياسية، التكنولوجية والبيئية.

وفيما يلي سنعرض أهم الأدوار لهذه البنوك في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية

نتطرق فيما يلي للأدوار المهمة التي تكتسيها البنوك التجارية الجزائرية لتحقيق التنمية المتواصلة في شتى المجالات.

الفرع الأول: مساهمة البنوك التجارية الجزائرية في جذب الودائع وتنميتها: تمثل الودائع بكل أنواعها المورد الرئيسي لآلية عمل البنوك التجارية الجزائرية، وهي المورد الأساسي لمنح مختلف القروض لجميع القطاعات، وتنميتها من سنة لأخرى يعني التواصل بين البنوك التجارية والاقتصاد والتنمية.

ويعتمد ذلك على قدرة هذه البنوك على توفير المدخرات المالية الكافية واللازمة في الوقت المناسب وبالحجم المطلوب، لتمويل الاستثمار بشكل دائم ومستمر، في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، التكنولوجية والبيئية عبر السنوات، وهذا يعني تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال الجدول رقم (03-01) والجدول رقم (03-02) يوضحان تطور حجم الودائع في البنوك التجارية الجزائرية، في سنوات متعددة من فترات الإصلاح الاقتصادي والمصرفي (أخذت عينة من السنوات التي طرأ فيها تغيرات).

ويتبين أن جمع الموارد المالية والادخارية في النظام البنكي الجزائري عرف تطورات مختلفة منذ بداية الإصلاحات الفعلية وصدور القوانين. ونلاحظ عموما عبر معطيات الجدول رقم (03-01)، أن حجم الودائع في إزدياد مستمر من الفترة (1986-1999)، إذ قدرت قيمة الودائع الاجمالية بـ 157.36 مليار دج في سنة 1986 وارتفعت إلى 264.11 مليار دج في سنة 1990 بمعدل نمو 67.83% مقارنة بسنة 1986. ثم ترتفع في سنة 1999 لتصل قيمتها إلى 1266.91 مليار دج موزعة بين 669.18 مليار دج للودائع الجارية و 597.73 مليار دج للودائع لأجل.

كما أخذت الودائع الجارية الأهمية النسبية لقيمة الودائع الإجمالية عبر كامل السنوات على حساب الودائع لأجل، التي لم تتعدى 15% ، 25% من حجم الودائع الإجمالي في سنتي 1986 ، 1989 على التوالي.

لكن في فترة التسعينات، ونظرا لأهمية الاصلاحات البنكية في هذه الفترة خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض، وتبيان مدى أهمية الودائع لأجل واستثمارها لتحقيق التنمية، انعكس ذلك على نمو هذا النوع من الودائع طيلة فترة التسعينات، حيث وصل حجمها إلى 597.73 مليار دج في نهاية 1999 بعدما كان لا يتعدى 75 مليار دج في سنة 1990، أي بزيادة تفوق 522 مليار دج وبأهمية نسبية تصل إلى 47% من حجم الودائع الإجمالي في سنة 1999، مما يبرهن على توجه وقدرة البنوك التجارية الجزائرية على التمويل المتوسط والطويل الأجل.

وأمام هذا التطور الملحوظ في الودائع المصرفية، نجد أنه من الصعب أن نعطي عاملا واحدا إنفرد بهذا التأثير فقد أثرت الكثير من العوامل المباشرة وغير المباشرة في ذلك منها:

- التغيرات التنظيمية التي حصلت في واقع النظام المصرفي والاتجاه نحو الانتشار الجغرافي والتغيرات في القوانين المنظمة للعمل المصرفي كان لها تأثيرا ظاهرا أيضا .

- التغيرات الهيكلية والبنيوية التي صاحبت الاقتصاد الجزائري بعد عملية الاصلاح وتبني منهج إقتصاد السوق كنظام إقتصادي.

- محدودية سوق رأس المال ونذرة التعامل في السوق النقدية وذلك حتى بعد عملية الاصلاح الاقتصادي والمصرفي، وإنعدام حركة الاستثمار المالي بشكل عام قد شجع الأفراد والمؤسسات في تحويل فوائضهم نحو النظام المصرفي في شكل ودائع مصرفية[1].

الجدول رقم (03-01): نمو الودائع المصرفية في الجزائر في الفترة (1986-1999):

الوحدة: مليار دج

السنة	1986	1988	1989	1990	1993	1995	1997	1999
الودائع الجارية	135.16	174.12	175.52	189.93	317.29	374.88	504.05	669.18
ودائع لأجل	22.20	40.70	58.10	74.18	209.06	292.07	463.10	597.73
مجموع الودائع	157.36	214.82	233.62	264.11	526.35	666.95	967.15	1266.91
معدل النمو	-	36.51%	8.75%	13.05%	99.29%	26.71%	45.01%	%31

المصدر: اعتمادا على بطاهر علي، "**إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

[1] بطاهر علي، "**إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 204.

ومع بداية الألفية واصل حجم الودائع الارتفاع المستمر إلى غاية 2008، فبعدما كان 1.441,8 مليار دج في سنة 2000 وصل إلى 5.161,8 مليار دج في سنة 2008، السنة التي تميزت بالزيادة القوية للموارد بعد إدماج الودائع الموجهة كضمان (ودائع الاستيراد، الكفالات الممنوحة) إلى حجم الكتلة النقدية M2[1] ، كما رافق هذا الارتفاع التزايد المتزامن في حجمي الودائع الجارية والودائع لأجل طوال هذه الفترة، حيث حققت الودائع الجارية والوادئع لأجل معدل نمو 530%، 127% على الترتيب في سنة 2008 مقارنة بسنة 2000.

أما المرحلة ما بين (2009 – 2015)، فعرفت بعض التذبذبات في قيمة الودائع الإجمالية وقيمة الودائع تحت الطلب في السنوات 2009، 2012، 2015، حيث انخفض مجموع الودائع في سنة 2009 بمعدل 08.33% وانخفاض بمعدل 15.06% بالنسبة للودائع الجارية مقارنة بسنة 2008، بسبب الانكماش الذي حدث في سنة 2009 في موارد المحروقات إثر الأزمة المالية العالمية، أما الانخفاض المسجل في سنتي 2012، 2015 ناجم عن انخفاض ودائع البنوك العمومية بسبب تراجع ودائع قطاع المحروقات.

الجدول رقم (03–02): نمو الودائع المصرفية في الجزائر في الفترة (2000–2015):

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2004	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2014	2015
الودائع الجارية	467,5	1.127,9	1.750,4	2.560,8	2.946,9	2.502,9	3.495,7	3.356,4	4.434,7	3.891,7
ودائع لأجل	974,3	1.577,4	1.766,5	1.956,5	2.214,9	2.228,9	2.787,4	3.333,6	4.083,8	4.443,4
مجموع الودائع	**1.441,8**	**2.705,3**	**3.516,9**	**4.517,3**	**5.161,8**	**4.731,8**	**6.283,1**	**3.690**	**8.518,5**	**8.335,1**
معدل النمو	**–**	**87.63%**	**30%**	**28.44%**	**14.26%**	**–08.33%**	**32.27%**	**–41.27%**	**130.85%**	**–2.15%**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر في السنوات المبينة في الجدول.

مما سبق، ورغم التطور الحاصل والمستدام في قيم الموارد بنوعيها، وكذا زيادة وتطوير الأوعية الإدخارية تماشيا مع الزيادة التدريجية، لعدد البنوك والمؤسسات المالية في ظل التطورات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر. إلا أنه ينتظر البنوك التجارية الجزائرية المزيد من التحدي للقيام بدورها في التسيير والموازنة في حجم الودائع تحت الطلب بتوفرها بالكم اللازم في مواجهة ضغوطات السيولة النقدية القصيرة والطويلة الأجل من جهة. ومن جهة أخرى عدم تضخمها وارتفاعها بما يحقق تجميدها وركودها دون استغلالها في التنمية.

أما الموارد لأجل، فيجب تنميتها بالشكل اللائق بحكم أن الودائع المتوسطة والطويلة الأجل المورد الأساسي والفعال في تحقيق التنمية والاستثمار في المشاريع التي تخدم أبعاد التنمية المستدامة.

[1] بنك الجزائر،" التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2010"، جويلية 2011، ص 97.

وللتعبير أكثر عن دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها عبر السنوات من خلال جلب الودائع المصرفية، نبحث فيما يلي عن درجة الارتباط والنمو بين حجم الودائع المصرفية بشكل عام والودائع لأجل بشكل خاص وبين نمو الناتج الداخلي الإجمالي، كونه المؤشر الاقتصادي المعبر عن قدرة البنوك في جذب الودائع ومساهمتها في التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-03): قدرة البنوك التجارية الجزائرية في جلب الودائع البنكية (1986-2015):

السنة	الناتج الداخلي الإجمالي(مليار دج)(1)	إجمالي الودائع(مليار دج)(2)	الودائع لأجل(مليار دج)(3)	الميل المتوسط لإجمالي الودائع	الميل المتوسط للودائع لأجل	الميل الحدي لإجمالي الودائع	الميل الحدي للودائع لأجل	المرونة الداخلية لإجمالي الودائع	المرونة الداخلية للودائع لأجل
1986	296,6	157,36	22,2	53,05	7,48	-	-	-	_
1987	312,7	186,54	34	59,65	10,87	1,81	0,73	3,42	9,79
1988	347,7	214,82	40,7	61,78	11,71	0,81	0,19	1,35	1,76
1989	422	233,62	58,1	55,36	13,77	0,25	0,23	0,41	2,00
1990	554,4	264,11	74,18	47,64	13,38	0,23	0,12	0,42	0,88
1991	862,1	321,41	96,37	37,28	11,18	0,19	0,07	0,39	0,54
1992	1074,7	416,12	160,95	38,72	14,98	0,45	0,30	1,19	2,72
1993	1189,7	526,35	209,06	44,24	17,57	0,96	0,42	2,48	2,79
1994	1487,4	605,55	258,62	40,71	17,39	0,27	0,17	0,60	0,95
1995	2005	666,95	292,07	33,26	14,57	0,12	0,06	0,29	0,37
1996	2570	773,44	336,97	30,09	13,11	0,19	0,08	0,57	0,55
1997	2780,2	967,15	463,1	34,79	16,66	0,92	0,60	3,06	4,58
1998	2830,5	1113,68	502,07	39,35	17,74	2,91	0,77	8,37	4,65
1999	3238,2	1266,91	597,73	39,12	18,46	0,38	0,23	0,96	1,32
2000	4098,8	1441,8	974,3	35,18	23,77	0,20	0,44	0,52	2,37
2001	4235,6	1789,9	1235	42,26	29,16	2,54	1,91	7,23	8,02
2002	4537,7	2127,2	1485,1	46,88	32,73	1,12	0,83	2,64	2,84
2003	5264,2	2442,9	1724	46,41	32,75	0,43	0,33	0,93	1,00
2004	6150,4	2705,3	1577,4	43,99	25,65	0,30	0,17-	0,64	0,51-
2005	7563,6	2960,5	1736,1	39,14	22,95	0,18	0,11	0,41	0,44
2006	8520,6	3516,9	1766,5	41,28	20,73	0,58	0,03	1,49	0,14
2007	9306,2	4517,3	1956,5	48,54	21,02	1,27	0,24	3,09	1,17
2008	10993,8	5161,8	2214,9	46,95	20,15	0,38	0,15	0,79	0,73
2009	10034,3	4731,8	2228,9	47,16	22,21	0,45	0,01-	0,95	0,07-
2010	11991,6	5394,9	2524,2	44,99	21,05	0,34	0,15	0,72	0,68
2011	14588,6	6283,1	2787,4	43,07	19,11	0,34	0,10	0,76	0,48

2012	16208,7	3690	3333,6	22,77	20,57	1,60-	0,34	3,72-	1,76
2013	16652,2	7229,1	3691,7	43,41	22,17	7,98	0,81	35,05	3,93
2014	17242,5	8518,5	4083,8	49,40	23,68	2,18	0,66	5,03	3,00
2015	16591,9	8335,1	4443,4	50,24	26,78	0,28	0,55-	0,57	2,33-

المصدر: من إعداد الباحثة، لكن (1)، (2)،(3): تقارير بنك الجزائر حسب السنوات المذكورة.

الجدول أعلاه يبين حساب المؤشرات التالية:

– الميل المتوسط لإجمالي الودائع البنكية: حيث يقيس قدرة البنوك التجارية وفعاليتها في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج الداخلي الإجمالي، ويحسب بالعلاقة: إجمالي الودائع/إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي.

– الميل المتوسط لودائع لأجل: يقيس مدى إيجابية ارتفاع حجم الودائع لأجل وفعالية البنوك في جذب الودائع لأجل وفقا لحصتها من الناتج الداخلي الإجمالي، ويحسب بالعلاقة التالية: حجم الودائع لأجل/إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي.

– الميل الحدي للودائع البنكية: يقيس معدل التغير في الايداع البنكي الناتج عن تغير الناتج الداخلي الإجمالي، لتحديد قدرة البنوك التجارية في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي أو مدى ضعفها في ذلك مما يستوجب عليها تثبيت أو تعديل السياسة المتبعة في تحفيز الطلب على الودائع البنكية، ويحسب بالعلاقة: Δ إجمالي الودائع/ Δ الناتج الداخلي الإجمالي.

– الميل الحدي لودائع لأجل: معدل التغير في الايداع البنكي الطويل الأجل الناتج عن تغير الناتج الداخلي الإجمالي، يبين هذا المؤشر مدى استطاعة البنوك التجارية الجزائرية لتغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي الطويل الأجل والذي يساهم في التنمية الطويلة الأجل والمستدامة أو مدى ضعفها في ذلك، ويحسب: Δالودائع لأجل/ Δ الناتج الداخلي الإجمالي.

– المرونة الدخلية للودائع البنكية: هي مؤشر لدرجة استخدام التمويل الذاتي للاقتصاد الوطني، كما أنها تحدد درجة استجابة الودائع البنكية بصورة نظامية للتغيرات في الناتج المحلي، إذا كان تزيد عن الواحد، أما إذا كانت أقل من الواحد فتأثر الودائع بالناتج المحلي تأثير ضعيف. وعلى البنوك في هذه الحالة أن تجعل الودائع أكثر مرونة، بتكثيف إمكانيات توليد موارد مالية كافية لتمويل احتياجات الاقتصاد، وتحسب بالعلاقة التالية: (Δ الودائع/الودائع)/(Δ الناتج الداحلي الإجمالي/الناتج الداخلي الإجمالي).

- المرونة الداخلية لودائع لأجل: تحدد درجة استجابة الودائع لأجل للتغير الحاصل في الناتج الداخلي الإجمالي، وتحسب: (Δ الودائع لأجل/الودائع لأجل)/(Δ الناتج الداخلي الإجمالي/الناتج الداخلي الإجمالي).

وحسب نتائج الجدول، فمؤشر الميل المتوسط لإجمالي الودائع ولودائع لأجل، سجلا تذبذبا خلال الفترة (1986-2015)، حيث سجلت أعلى النسب في الميل المتوسط لإجمالي الودائع والميل المتوسط لودائع لأجل في سنة 1988 بنسبة 61,78، وسنة 2003 بنسبة 32,75.

أما أدنى المعدلات فسجلت في سنة 2012 بالنسبة للميل المتوسط لإجمالي الودائع بنسبة 22,77، وبنسبة 7,48 في سنة 1986 بالنسبة للميل المتوسط لودائع لأجل.

وعلى العموم، فالميل المتوسط لإجمالي الودائع حقق مستويات لابأس بها خلال السنوات المبينة في الجدول وفقا لحصة إجمالي الودائع، التي اقتربت من نصف الناتج الداخلي الإجمالي في أغلب السنوات. وعن حصة الودائع لأجل من الناتج الداخلي الإجمالي، فهي ضعيفة جدا طوال الفترة. وبالتالي نستنتج سيطرة الودائع الجارية من نصيب الناتج الداخلي الإجمال، أي أنه يجب على البنوك التجارية الجزائرية تحفيز الطلب على الودائع البنكية لاسيما الادخارية، بفرض مثلا معدلات فائدة محفزة على هذه الودائع وكسب المزيد من الزبائن ومواردهم.

والميل الحدي لإجمالي الودائع هو الأخر، سجل أكبر معدل في سنة 2013 بمعدل 7,98، وظهر خلال السنوات (1987، 1998، 2001، 2002، 2007، 2014) بقيم إيجابية أي أن التغير في حجم الودائع كان أكبر من التغير في الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على قدرة البنوك التجارية في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع البنكي في هذه السنوات.

وفي سنة 2012 سجل إشارة سالبة بمعدل (1,60-)، بسبب تراجع في حجم الودائع الإجمالي في هذه السنة عن سنة 2011 ، أي عدم استجابة التغير في إجمالي الودائع للتغير في حجم الناتج الداخلي الإجمالي، ويستوجب في هذه الحالة تثبيت أو تعديل السياسة المتبعة من طرف البنوك في تحفيز الطلب على الودائع البنكية.

أما الميل الحدي لودائع لأجل، فسجل معدل إيجابي (أكبر من الواحد) فقط في سنة 2001 بمعدل 1,91، حيث كان التغير في حجم الودائع لأجل أكبر من التغير في الناتج الداخلي الإجمالي (260,7 أكبر من 136,8). وسجل كذلك معدلين سالبين في سنة 2009 وفي سنة 2015 بسبب تراجع حجم الناتج الداخلي الإجمالي في السنتين. أما المعدل السالب في سنة 2004 سببه تناقص حجم الودائع لأجل في هذه السنة.

وفيما يتعلق بالمرونة الدخلية للودائع البنكية، فيتضح أن استجابة الودائع للتغير في الناتج الداخلي الإجمالي هي استجابة غير منتظمة، فظهرت المرونة الداخلية في سنوات أقل من الواحد، مما يعني استجابة ضعيفة، وظهرت في سنوات أخرى أكبر من الواحد، أي أن الودائع تستجيب لتغيرات الناتج الداخلي الإجمالي إذ سجلت أعلى قيمة في سنة 2013 بقيمة 35,05 وأدنى قيمة في سنة 1995 بقيمة 0,29 وبمعدل سالب في سنة 2012 بمعدل 3,72- .

والمرونة الداخلية لودائع لأجل، فقيمها تراوحت بين 0.14 كأدنى قيمة، و 9,79 كأعلى قيمة خلال فترة الدراسة.

وما يمكن استنتاجه هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام، عدم استقرار الاتجاه العام لحركة الودائع، ضعف ارتباط الودائع البنكية بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وضعف البنوك الجزائرية في جذب المزيد منها، ضعف فعالية الأوعية الادخارية ، وكذا تدني نوعية الخدمات البنكية المقدمة من طرفه، بالإضافة إلى نقص الوعي المصرفي ورفض فئة من المواطنين التعامل مع البنوك الربوية.

الفرع الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في منح القروض واستثمارها لخدمة التنمية المستدامة: القروض بشتى أنواعها هي المنتوج الفعال التي تمنحه البنوك التجارية الجزائرية لزبائنها سواء كانوا أشخاص، أو مؤسسات مقابل فوائد معينة، والتي تحقق لها مردودية تضمن لها البقاء والنماء في الوسط الاقتصادي، عن طريق منح أكبر حجم ممكن من القروض وتنميتها سنويا ثم استثمارها في المشاريع التنموية الناجحة.

الجدول رقم (03-04): تطور قروض القطاع المصرفي حسب أجال الاستحقاق (1997-2015):

الوحدة: مليار دج

السنة	1997	1999	2000	2002	2006	2008	2009	2011	2013	2015
قروض ق، أ	449.8	552.1	467	628	915,7	1189,4	1320,5	1363	1423,8	1710,6
القروض م، ط،أ	291.5	598.6	526.7	638,8	989,7	1426,1	1766	2363,5	3732,9	5566,6
مجموع القروض	**741.3**	**1.150,7**	**993.7**	**1.266,8**	**1905,4**	**2615,5**	**3086,5**	**3726,5**	**5156,7**	**7277,2**
معدل النمو %	-	55,23	13,64	27,48	50,41	37,27	18,01	20,74	38,38	41,12
% القروض من BIP	26,66	35,54%	24,24	27,92	22,36	23,79	30,76	25,54	30,97	43,86
% قروض ط أ من BIP	10,48	18,49	12,85	14,08	11,62	12,97	17,60	16,20	22,42	33,55
مج الودائع/مج القروض	130,47	110,10	145,09	167,92	184,58	197,35	153,31	168,61	140,19	114,54
ودائع لأجل/ مج القروض	62,47	51,94	98,05	117,23	92,71	84,68	72,21	74,80	71,59	61,06

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر في السنوات الموضحة في الجدول.

الشكل رقم (03-02): تطور القروض المصرفية الممنوحة للإقتصاد حسب المدة (1990-2014):

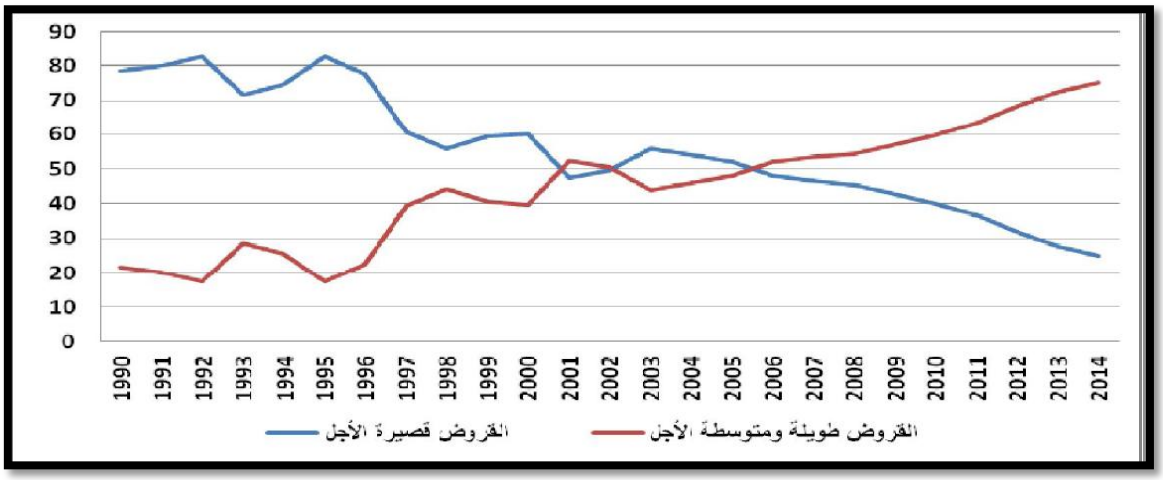

المصدر: زينب طورش، أحمد أكرم حبار، **"مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الانتقال إلى اقتصاد السوق"**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، أم البواقي، العدد السابع ، جوان 2017، ص709.

ولمعرفة حجم وأهمية هذا المنتوج في القطاع المصرفي، نستعرض الجدول والشكل أعلاه، فيوضحان تطور القروض المصرفية بنوعيها (القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل) في فترات متعددة من الاقتصاد الجزائري، حيث نلاحظ من الجدول أن حجم القروض المصرفية الممنوحة للإقتصاد في تزايد معتبر عبر السنوات من 1997 إلى غاية 2015 ، وارتفع حجم إجمالي القروض من 1150,7 مليار دج في سنة 1999 إلى 1905,4 مليار دج في سنة 2006 ثم يرتفع إلى أكثر من 7200 مليار دج بنسبة تزايد بـ 281% في سنة 2015.

ومن الشكل رقم (03-02)، اتسمت فترة التسعينات بتدني حجم القروض المتوسطة والطويلة الأجل مقارنة ببداية الألفية، إذ لم تتعدى نسبتها 50% من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد، بسبب السياسة النقدية التقييدية للمرحلة الموافقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يلاحظ أن معدل نمو القروض خلال هذه الفترة لم يتعدى 31% في المتوسط، أما بالنسبة للقروض قصيرة الأجل، فقد تعدت نسبتها 60% من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد خلال الفترة(1990-1997)، والاعتماد على الائتمان التجاري القصير المدى، إلا أنه ابتداءا من سنة 1995 وإلى غاية 2014، عرفت القروض القصيرة الأجل تراجع في نسبتها لصالح القروض طويلة ومتوسطة الأجل، هذه الأخيرة تعدت نسبتها 50% في أغلب السنوات.

كما تمثلت نسبة إجمالي القروض من الناتج الداخلي الإجمالي نسب ضئيلة، لم تتعدى 30% وفي أغلب سنوات الدراسة، وكانت أكبر نسبة محققة في سنة 2015 بنسبة 43,86%.

وبالتالي، فإن استجابة القروض للتغير في الناتج الداخلي الإجمالي تبدو ضعيفة وغير منتظمة، أي أن مستوى التمويل البنكي ضعيف ويؤثر على محدودية نجاعة النظام البنكي في تخصيص الموارد.

وفيما يتعلق بأكبر نسبة للقروض طويلة الأجل- التي تعطي المؤشر الحقيقي على التنمية الطويلة المدى والمستدامة- من الناتج الداخلي الإجمالي، فوصلت إلى 33,55% في سنة 2015 وأقل نسبة كانت في سنة 1998 بنسبة 10,48%. وبالتالي عدم مساهمة القروض الطويلة المدى في الناتج الداخلي الإجمالي، وضعف البنوك التجارية الجزائرية في الوساطة المالية وتعبئة الموارد الإدخارية والتمويل والنمو الاقتصادي.

أما عن مؤشر نسبة إجمالي الودائع على مجموع القروض، فهو يعبر عن حجم تغطية الودائع للقروض الممنوحة للإقتصاد، ويعكس مدى وجود علاقة طردية ودائمة بين حجمي الودائع والقروض، حيث أن الارتفاع في أهمية التغطية البنكية للنشاط الاقراضي، يشير إلى قدرة البنوك في استخدام مواردها المالية لتغطية الاحتياجات التمويلية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، مما يعكس التحسن في جذب الودائع. في حين الانخفاض يعكس تدهور القدرة الإيداعية للبنوك، بشكل لا يتماشى والاتجاهات الإقراضية للبنوك، مما يعني لجوءها إلى السيولة لتغطية العجز في الودائع.

ورغم نتائج الجدول التي كانت لابأس بها إلى حد ما في أهمية حجم الودائع إلى إجمالي القروض، بعكس الانخفاض المسجل في حجم الودائع لأجل إلى مجموع القروض المصرفية، يلزم البنوك التجارية عموما بعدم تجاوز حجم اقتراضاتها ثلثي ودائعها لتغطية النشاط الاقراضي بشكل جيد.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في ظل الإصلاحات والبرامج التنموية المعتمدة، لابد من رفع معدل نمو القروض المصرفية بشكل عام، والقروض طويل الأجل بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تنمية سريعة ومستدامة للودائع لأجل، باستراتيجية شاملة لتعبئة أكبر قدر ممكن من هذه المدخرات.

أما الشكل الموالي، يظهر مساهمة كل من البنوك العامة والبنوك الخاصة في منح القروض لكل من القطاع العام والخاص، خلال الألفية (2000-2015).

ومن الشكل، وعند تتبع تطور القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للقطاعين معا، يتبين سيطرة البنوك العامة في منح القروض، لاحتلالها المكانة البارزة في الجهاز المصرفي الجزائري على حساب البنوك الخاصة طول الفترة، حيث فاقت نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك العامة 85% خلال الفترة، في حين لم تتجاوز نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك الخاصة 15%، مع ملاحظة إنخفاض طفيف لنسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك العامة مقابل الارتفاع

التدريجي لنسبة القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة خلال السنوات الأخيرة بسبب السياسة الإئتمانية المنتهجة من طرف البنوك العامة.

الشكل رقم (03-03): نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية والبنوك الخاصة (2000 -2015):

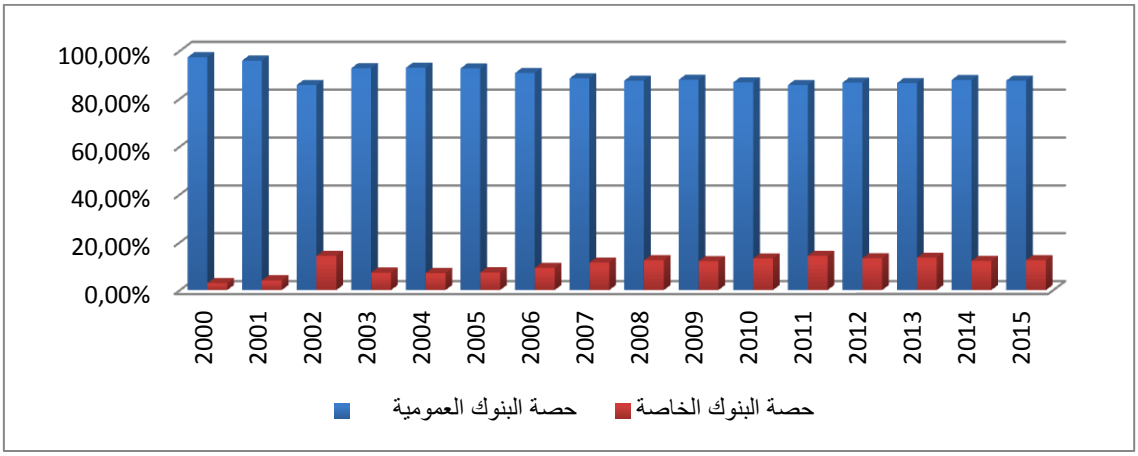

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر(2000-2015).

المطلب الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في النسيج الاقتصادي الوطني، وتمثل وزنا ذو أهمية قصوى يعول عليه في لعب دور كبير لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة؛ فهي الرافد الحقيقي لأكبر الآمال الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. لذلك سارعت الدولة الجزائرية إلى انشاء آليات دعم وسياسات وهيئات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات، كانت أحد هذه الهئيات البنوك التجارية الجزائرية التي ساهمت ومازالت تساهم، رغم الصعوبات في تمويل ونجاح هذه المؤسسات، التي تحقق بدورها التنمية الاقتصادية والمستدامة.

وعموما تظهر الثمار التي تحققه البنوك التجارية الجزائرية بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق مناصب الشغل فيها:

كان التوجه الحقيقي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الألفية الثالثة، عن طريق التعريف الرسمي الذي جاء به القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، بالإضافة إلى التدابير المساعدة في دعم وترقية وتمويل هذه المؤسسات (التدابير التسهيلية لتشجيع المبادرة الخاصة وانجاز المشاريع الاستثمارية مثلا في إطار الوكالة الوطنية لدعم

وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه للأسرة المنتجة، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، انشاء مشاتل وحاضنات لضمان ترقية هذه المؤسسات، انشاء صناديق ضمانات للقروض وصندوق رأسمال المخاطر، تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص، وضع برامج تنموية مستدامة لتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق مفتوحة وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل أكثر، وبالتالي المساهمة في زيادة الإنتاج الوطني والناتج الداخلي الخام[1].

ويبين الجدول التالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ انشاء التسهيلات والتدابير التمويلية والتحفيزية لنجاح هذه المؤسسات ودعمها لخدمة التنمية الوطنية واستدامتها في شتى المجالات.

الجدول رقم (03-05): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة (2000-2015):

نوع م/ السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
م، خاصة	196114	207949	225449	245842	269806	293946	392013
م، عمومية	761	788	778	874	739	666	626
م، تقليدية	64988	79850	86732	96072	106222	116347	126887
المجموع	**261863**	**288587**	**312959**	**342788**	**376767**	**410959**	**519526**
نوع م/ السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
م، خاصة	455398	482892	511856	550511	601583	656949	716895
م، عمومية	591	557	572	557	557	542	532
م، تقليدية	131505	135623	146881	160764	175676	194562	217142
المجموع	**587494**	**619072**	**659309**	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

معطيات الجدول تدلي أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2002 إلى 2015 في إرتفاع مستمر، حيث بلغ تعداد هذه المؤسسات في 2002: 261863 مؤسسة، ثم ارتفع إلى 519526 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 2008، ويواصل الارتفاع سنويا إلى غاية سنة 2015 وبلوغ 934569 مؤسسة.

هذا الارتفاع يوحي بنجاح هذا النوع من المؤسسات، وإنشاءها عن طريق التمويل الفعال لا محال، والبنوك التجارية الجزائرية كما أسلفنا هي أحد الهيئات التمويلية، التي تساهم بطريقة غير مباشرة

[1] أنظر: قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، مداخلة بعنوان " **محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص ص 4-6.

وبواسطة نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية التي تظهر آثارها الايجابية في أبعاد التنمية المستدامة.

إن الارتفاع المسجل طوال الفترة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق ضمنيا مع ارتفاع تعداد المؤسسات الخاصة ومؤسسات الصناعات التقليدية سنويا، وذلك بفعل فشل أو تعثر المؤسسات العمومية وحل معظمها، وتوجه أغلب رجال المال والأعمال إلى القطاع الخاص من جهة، ومن جهة أخرى، تسهيل الاجراءات والتدابير لإنشاء المؤسسة الخاصة وتطور ثقافة المقاولة والاهتمام بالمهن الحرفية، حيث أثبتت الاحصائيات أن أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت في الفترة بين (2001-2007)، أي بعد إصدار القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات، وانشاء مختلف وكالات الدعم وهيئات التمويل وصناديق الضمان.

ومع بداية العشرية الأخيرة زادت التحفيزات الجبائية والامتيازات التمويلية في المؤسسات الصغيرة آخرها إلغاء نسبة الفائدة المفروضة على القروض الممنوحة، لهذه المؤسسات في إطار وكالات الدعم الموجودة، مما زاد في منح القروض الاستثمارية وارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما ظهر جليا خلال الفترة (2010-2015 أنظر الجدول).

وللتأكيد حول دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجدول أدناه، يبين بالتفصيل حصة البنوك العمومية لحجم التمويلات الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد المؤسسات الممولة وعدد المناصب المستحدثة عبر كل تمويل.

الجدول رقم (03-06): تمويلات البنوك العمومية لعدد المؤسسات الممولة وعدد المناصب المستحدثة للفترة (2000-2004):

البنوك العمومية	حجم التمويل (مليار دج)	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة
CPA	**80,4**	**1577**	**33384**
BNA	**22,1**	**963**	**15343**
BEA	**28,5**	**299**	**8350**
BDL	**8,9**	**460**	**4730**
BADR	**149,7**	**50961**	**218985**
المجموع	**289,6**	**54260**	**280792**

المصدر: زيدان محمد، "**الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص 123، بتصرف.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الناتج والصادرات

تبين سابقا أن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعبر تطورات تعدادها، تساهم في خلق مناصب الشغل والتخفيف من البطالة والفقر، أي زيادة الدخل وتحسين المعيشة، وبالتالي زيادة الناتج الداخلي وتحقيق النمو الاقتصادي.

وبما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل الاستراتيجي لقطاع المحروقات، لذلك سنوضح في الجدول الآتي مدى اسهام هذه المؤسسات في ارتفاع الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:

الجدول رقم (03-07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2003-2011):

الوحدة: مليار دج

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مساهمة المؤسسات العمومية	550,6	598,65	651	704,05	749,86	686,59	816,8	827,53	923,34
%المساهمة	22.9	21.8	21.59	20.44	19.2	16.2	16.41	15.02	15.23
مساهمة المؤسسات الخاصة	1884,2	2146,75	2364,5	2740,06	3153,77	3551,33	4162,02	4681,68	5137,46
%المساهمة	77.1	78.2	78.41	79.56	80.8	83.8	83.59	84.98	84.77
المجموع	2434,8	2745,4	3015,5	3444.11	3903,63	4237,92	4978,82	5509,21	6060,8

المصدر: اعتمادا على تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتظهر معطيات الجدول التزايد المستمر لاسهامات الاستثمارات المصغرة الخاصة في زيادة الناتج الداخلي الخام، من سنة 2003 إلى غاية 2011، بحيث بلغت نسبة مساهمتها من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في 2003: 77,1% ، وبدأت في الارتفاع سنة بعد سنة، حيث وصلت إلى 5137,46 مليار دج ونسبة مساهمة تصل إلى أكثر من 84% في 2011، وهذا مؤشر للأهمية الكبيرة التي يكتسيها القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي، ويعود الفضل دائما إلى الدعم المتوفر والتمويل الفعال في نجاح هذا النوع من المؤسسات.

أما عن المؤسسات العمومية، ورغم الارتفاع المسجل في مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة، إلا أن نسبة مساهمتها تظل محتشمة أمام مساهمة القطاع الخاص (مثلا في 2003 كانت مساهمة القطاع العام 22,9% مقابل 77,1% للقطاع الخاص، 16,41% للقطاع العام مقابل 83,59% للقطاع الخاص، أما في سنة 2011 وصلت نسبة مساهمة القطاع العام من الناتج الداخلي فقط إلى 15,23%، في حين بلغت 84,77% للقطاع الخاص).

ويرجع الانخفاض المتتالي لنسبة مساهمة المؤسسات العمومية في الناتج الداخلي، إلى توجه الكثير من المؤسسات العمومية إلى قطاع الخوصصة وإنجاز أصحاب الأعمال لمشاريعهم بأنفسهم.

الجدول رقم (03-08): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات:

مليون دولار

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الصادرات	684	734	763	788	907	1066	1190	1937	1047	1619	2149	2187
%مساهمة م.ص.م في الصادرات	3,57	3,89	3,1	2,48	1,97	2,01	1,99	2,24	2,4	2,86	2,93	2,96
قيمة الواردات	9940	1200 9	1353 5	1819 9	2035 7	2100 5	2743 0	3947 9	3910 3	4021 2	4645 3	4680 1

المصدر: اعتمادا على تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر الصادرات أحد أهم مداخل التنمية الاقتصادية، باعتبار أن الصادرات المحرك الرئيسي لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العالمية في الانتاج بغزو الأسواق الدولية، ولتحقيق هذا المسعى ولتنمية الصادرات خارج المحروقات، سعت الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 إلى رسم استراتيجية شاملة تستهدف تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية وتحقيق التنافسية العالمية، لغرض تنمية الصادرات الجزائرية وتمثيلها بالصادرات خارج النفط.

غير أن ذلك لم يتحقق لحد الآن، وظلت الصادرات خارج المحروقات دون المستوى المطلوب، وهذا ما ظهر جليا في معطيات الجدول أعلاه، حيث تبين أولا أن قيم الصادرات خارج المحروقات تظل ضئيلة، مقارنة بقيم الواردات من سنة 2001 إلى 2011، كما أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قيمة الصادرات، لم تتعدى 4 % طوال الفترة المبينة في الجدول، مما يدل اعتماد الاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات (مثلت نسبة 97,04% من إجمالي الصادرات في 2012)، لذلك يستوجب بذل الكثير من المجهودات والقضاء على معوقات تصدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات كبديل استراتيجي لقطاع النفط في الجزائر.

المطلب الثالث: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي:

سنتعرف أولا على دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ثم في ترقية الاستثمار الأجنبي:

الفرع الأول: دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية لتحقيق التنمية المستدامة

التجارة الخارجية هي المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة لأبعاد التنمية المستدامة. ولنجاح هذا المسعى يستوجب على البنوك التجارية الجزائرية أن تلعب دور الوسيط والممول الفعال لتطوير التجارة الخارجية، عن طريق فتح الاعتمادات والتحصيلات المستندية، لتمويل عمليات التصدير والاستيراد بالأدوات والمنتجات المصرفية، التي تخدم مشاريع الاستثمار والتنمية ، والبنى التحتية من جيل إلى آخر، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

فمنذ الاستقلال، سارعت الجزائر إلى تأميم التجارة الخارجية وتوجيها ومراقبتها، من حيث معاملات الصرف والتصدير والاستيراد للسلع والخدمات، بسن مجموعة من القواعد والقوانين.

إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي ساد طيلة فترة السبعينات، لم يحقق الأهداف المرجوة منه، نتيجة عدم تطابق القوانين الصادرة وتطبيقها واقعيا، مما استدعى إدخال إصلاحات جذرية حول نظام الصادرات وتنويعها لغرض تحرير التجارية الخارجية كمطلب رئيسي لاقتصاد السوق.

وكانت أول محاولة لتحرير التجارة الخارجية في فترة التسعينات بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، حيث نص على حرية انتقال رؤوس الأموال، وتحرير الاستثمار الأجنبي وأعطى للبنك المركزي مسؤولية إدارة سوق الصرف وحركة الأموال، لكن تحرير نظام الصادرات أدى إلى انخفاض احتياطي العملات الأجنبية، حيث كان يشترط أن يكون التعامل الأجنبي قادر على الدفع بالعملة الوطنية، مما استوجب إعادة تدخل الدولة في مراقبة التجارة الخارجية، وفرض تخفيضات جمركية خاصة على الواردات من المواد الأولية، وإعادة جدولة الديون الخارجية بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1993 بـ 20%، وارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى 86%[1].

وفي أبريل 1994 أبرمت الجزائر أول اتفاقية مع صندوق النقد الدولي في شكل برامج إصلاحية، تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، حيث مست هذه الاصلاحات تعديل نظام الصرف وقابلية تحرير الدينار الجزائري، وتبني سياسة نقدية صارمة تحقق الزيادة النقدية مع تعديل معدلات الفائدة.

ومع بداية الألفية استمرت الاصلاحات والتسهيلات المالية والجمركية، التجارية والإدارية، تزامنا مع تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي من 2001 إلى غاية 2014، لغرض بعث إستراتيجية شاملة

[1] محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة، "**قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائرباستخدام مؤشر KAOPEN، دراسة قياسية (1970-2010)**"، مجلة الباحث، العدد 13، 2013، ورقلة، ص 20.

لتنمية مستديمة للصادرات، والرفع من مستوى تنافسية المنتجات المحلية على المستوى الدولي، عبر توجيه الإهتمام إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى، في محاولة منها لتخليص إقتصادها من الإعتماد بصفة شبه كلية على النفط.

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لها حرية أكبر في تمويل التجارة الخارجية وإدارة النقد الأجنبي، من حصيلة الصادرات خارج المحروقات، وتم إنشاء سوق صرف مابين البنوك في الجزائر تضطلع بتغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات[1].

ويتم تمويل البنوك التجارية الجزائرية للتجارة الخارجية من خلال[2]:

- العمليات البسيطة: دفع وتحصيل أموال الأملاك المباعة، توفير العملة الصعبة للسفر إلى الخارج.
- تحويلات مالية: مداخيل رؤوس الأموال الخارجية وتحويلات العمال المهاجرين إلى الخارج.
- المراقبة المالية: إجراء التوطين البنكي والأملاك المباعة في الخارج والعملات الأجنبية في الداخل.
- تمويل الصادرات: عن طريق اكتشاف الأسواق الخارجية متوسطة وطويلة الأجل.
- تمويل المشروعات التجارية والصناعية، عن طريق التمويل قصير الأجل بتمويل الصفقات التجارية للمصدرين أو المستوردين في أقل وقت ممكن، مثال على ذلك: القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن عمليات التصدير، التسبيقات بالعملة الصعبة وتحويل الفوترة، الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، خصم الكمبيالات المستندية.

أما التمويل المتوسط والطويل الأجل، فعادة ما يفوق 18 شهر، مثال على ذلك:

- قرض المشتري، قرض المورد، القرض الجزافي والقرض الإيجاري الدولي.
- الاستشارة: دراسة السوق وتحرير العقود المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- استعمال وسائل الدفع الدولية، وتقنيات وآليات التمويل والحفاظ على مصالح الأطراف المتعاملة وتفعيل الاقتصاد بقبول المشاريع التي تحفاظ على البيئة وترعى مصالح المجتمع، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

وعموما تظهر أهم مساهمات البنوك التجارية الجزائرية في تمويل التجارة الخارجية، عن طريق تطور مؤشرات التجارة الخارجية التي تبين تطور الصادرات والواردات.

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، **"الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق"**، مرجع سابق، ص 112.

[2] الطاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"**،مرجع سبق ذكره ص113-127.

الجدول رقم (03-09): الصادرات والواردات في فترة التسعينات: الوحدة: مليون دولار

	1991	1993	1995	1998	1999
الصادرات	12101	10091	10240	10213	12522
الواردات	7681	8788	10761	9403	9164
الميزان التجاري	4420	1303	-521	810	3358

المصدر: احصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك

يمثل الجدول قيم الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري لبعض من سنوات التسعينات، ويتضح من الجدول أن كل العناصر من الصادرات والواردات ورصيدهما في تذبذب طيلة فترة التسعينات. فبعدما ارتفعت الواردات في سنة 1993 بقيمة 1107 مليون دولار عن القيمة المسجلة في سنة 1991، انخفضت الصادرات بقيمة 2010 مليون دولار، وبالتالي انخفاض رصيد الميزان التجاري بقيمة 3117 مليون دولار ، وفي سنة 1995 سجل الميزان التجاري عجز بقيمة 521 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول ، وسرعان ما يرتفع في سنة 1998 ويحقق فائض بين الواردات والصادرات بقيمة 810 مليون دولار، يعاود الانخفاض في آواخر سنة 1999 ليصل إلى 3358 مليون دولار.

والسبب الرئيسي في التذبذب الحاصل في هذه المرحلة هو وضعية التجارة الخارجية في المرحلة الانتقالية، وهي فترة التوجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج وهي ليس بالأمر الهين، لأن الانتقال من نظام إلى آخر يستوجب إحداث تغييرات كبيرة في مكونات الاقتصاد المنصرم، وكل سلبياته والوقت الكافي للتكيف مع هذه التغييرات.

لذلك باشرت الدولة الجزائرية في تطبيق العديد من الاصلاحات من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، فتم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وقدم للجزائر أول قرض: 155.7 مليون وحدة سحب استعملت كليا في أواخر ماي 1990 للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون التي بلغت 68,9% من حجم الصادرات في نفس السنة[1].

وبعد اصدار قانون القرض والقرض في سنة 1990، ألزمت المؤسسات المالية والنقدية أن تلعب دورا فعالا في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، فيما يتعلق بالتسيير والقرض والصرف، ومنحت الاستقلالية لخمس بنوك تجارية، وأعطيت حرية أكثر للبنوك في المخاطرة ومنح القروض للشركات والأشخاص وجلب الموارد الإدخارية، ووضع نظام مصرفي فعال وفتح بنوك تجارية أجنبية.

[1] زيرمي نعيمة، "**التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي-تحليل دروس الأمس للأستفادة لأزمة اليوم**"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، ص270.

أما عن التجارة الخارجية، فتم تحريرها الفعلي بعد إصدار التعليمة 1991/03 المؤرخة في 21 أفريل 1991، ومنح للتجار الحق في إستيراد المواد من الخارج وإعادة بيعها وفتح حسابات لهم في البنوك بالعملة الصعبة، وإصدار أنظمة توجيه المعاملات التجارية من طرف البنك المركزي.

بالإضافة إلى هذا، صاحبت هذه المرحلة إصلاحات أخرى، كتحفيز الخوصصة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994، وإزالة الاحتكارات العمومية وفتح المجال للمبادرة الخاصة وانشاء المشاريع، مبدأ حرية التجارة والصناعة، والذي نصت عليه المادة 37 من دستور1996، في ظل الاصلاح الجمركي والضريبي[1]، وتكريس مبدأ حرية الأسعار للسلع والخدمات، اعتمادا على:

- شروط المنافسة وإعادة القيمة للدينار الجزائري، وقابلية تحويله بالنسبة للصفقات الخارجية؛
- توسيع وزيادة رأس مال البنوك، واشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك؛
- وضع نظام تأمين لحماية بنوك الودائع والمعاملات مع الزبائن؛
- انشاء القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي، وعقد أول اجتماع لفوج العمل، لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في أفريل 1998.

ورغم التحسنات في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في فترة التسعينات، كميزان المدفوعات واحتياطي الصرف، ومعدلات التضخم وحجم المديونية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي، لم تفلح في إخراج الجزائر من الأزمة، رغم ما يعكسه الفائض المسجل من الميزان التجاري في هذه المرحلة، فظل قطاع المحروقات هو المهيمن، في هيكل الصادرات الجزائرية، وهيمنت سلع التجهيز والسلع الغذائية على مجمل الواردات الجزائرية والمشكل الأكبر ضخامة المبالغ ، والمخصصات المالية في البرامج والمشاريع الاستثمارية دون نجاعتها، وبالتالي عدم نجاعة الاصلاحات والتدابير المتخذة.

الجدول رقم (03-10): الصادرات والواردات في الألفية الثالثة : مليون دولار أمريكي

	2000	2003	2005	2007	2010	2011	2013	2015
الصادرات	22031	24612	46001	60163	57053	73489	64974	28860
الواردات	9173	13534	20357	27631	40473	47247	55028	39192
الميزان التجاري	12858	11078	25644	32532	16580	26242	9946	-10332

المصدر: احصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

[1] كسال سامية، "**مبدأ حرية التجارة والصناعة أساس قانوني للمنافسة الحرة** "، الملتقى الوطني حول حرية المنافسة في القانون الجزائري، 03-04 أفريل 2013، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 15.

نلاحظ من الجدول السابق أن وضعية الميزان التجاري جيدة، وتملثت بأرصدة موجبة في الفترة من (2000- 2015)، رغم وجود بعض التذبذبات في السنوات: 2003، 2010، 2013 مقابل التزايد النسبي في الواردات خلال هذه الفترة، كما أنّ الفوائض المسجلة في السنوات المبينة في الجدول، كانت نتيجة للتأثير الإيجابي للبنوك التجارية على الميزان التجاري، من خلال تمويلها لعمليات التجارة الخارجية، عن طريق تنشيط وتسهيل حركة المبادلات التجارية الدولية، بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد، بالاعتماد على مختلف تقنيات التسوية التي توفرها للمتعاملين في هذا المجال، هذا من جهة.

من جهة أخرى، نتيجة للارتفاع في قيمة الصادرات الجزائرية، وبالضبط الصادرات النفطية، بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية من سنة إلى أخرى، حيث وصلت قيمة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد في عام 2007، أما التناقص الذي حدث بعد سنة 2007 (أي في 2010 حيث سجل الفائض قيمة 16580 مليون دولار أمريكي وتناقص بقيمة 15952 مليون دولار مقارنة مع سنة 2007)، كان بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وإن لم تتأثر بها الجزائر في بدايتها، إلا أن آثارها ظهرت بعد انتشارها في انخفاض أسعار المواد الأولية (النفط والغاز)، والمنتجات المصنعة والخدمات وانخفاض الطلب عليهم.

أما الواردات، فنموها كان بطيئا ومنخفض مقارنة بحجم الصادرات خلال الفترة (2000-2014)، وفي سنة 2015 سجلت الواردات الجزائرية تراجع بقيمة 15836 مليون دولار، مما انعكس سلبا على رصيد الميزان التجاري بعجز قدره 10332 مليار دولار، وذلك راجع إلى انخفاض الصادرات الجزائرية بأزيد من 55% مقارنة بسنة 2013 ، والناجم عن تراجع مبيعات المحروقات إلى الخارج وتراجع أسعار الخام في السوق الدولية.

وعن هيكل الواردات، فمثلتها المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بأهمية لابأس بها، (أنظر الجدول أدناه)، حيث يفسر ارتفاع الواردات من المواد الغذائية، بسبب زيادة عدد السكان وحاجتهم الأساسية لاستيراد هذه المواد، وبسبب ضعف القطاع الفلاحي، وسوء تسييره وعجزه عن تلبية الحاجات المتزايدة من هذه المواد، كما احتلت نسبة سلع التجهيز الصناعية الأهمية القصوى من إجمالي الواردات، وذلك راجع إلى محاولة الدولة، لإعادة الاعتبار لقطاع التصنيع وكثافة الاستثمارات في بناء الهياكل القاعدية في إطار برامج الانعاش، والنمو المطبقة هذه الفترة.

أما بقية المواد المستوردة، فتمثلت في المنتجات النصف مصنعة، سلع التجهيز الفلاحي، الطاقة والمحروقات والمواد الخام.

بالمقابل ازدادت الواردات من السلع الأوروبية، وأدى ذلك إلى زيادة فاتورة الاستيراد، حيث بلغت 40 مليار دولار، والتي تضمنت نصف إيرادت المحروقات في سنة 2008[1]، مما دفع الحكومة إلى انشاء لجنة لمتابعة التجارة الخارجية، وتحليل تدفقات المبادلات الخارجية، وعقلنة الواردات، واتخاذ التدابير اللازمة لتطهير وتنظيم القطاع التجاري، من خلال القرار 09-429 في أواخر ديسمبر 2009[2].

الجدول رقم (03-11): هيكل الواردات خلال الفترة (2000-2015): الوحدة: مليون دولار

السنوات / الواردات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015
المواد الغذائية	2 415	2 740	3 597	3 800	7 813	6058	9022	11005	7051
الطاقة والمحروقات	129	145	173	244	594	955	4955	2879	1699
المنتجات الخام	428	562	784	843	1394	1409	1839	1891	1177
منتجات نصف مصنعة	1 655	2 336	3 645	4 934	10 014	10098	10629	12852	8971
سلع التجهيز الفلاحية	85	148	173	96	174	341	330	658	526
سلع التجهيز الصناعية	3 068	4 423	7 139	8 528	13093	15776	13604	18961	13195
السلع الاستهلاكية	1 393	1 655	2 797	3 011	6397	5836	9997	10334	6573
مجموع الواردات	**9173**	**12009**	**18308**	**21 456**	**39479**	**40473**	**50376**	**58580**	**39192**

المصدر: 2000-2004وزارة المالية على الموقع www.mf.gov.dz و2006-2015 على :www.douane.gov.dz

وعموما سطرت الدولة جملة من الاصلاحات في إطار تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي، والنمو من 2001 إلى 2014، بدايتها سريان محاولات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث وقع الاتفاق في 22 أفريل 2002، والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بصفة تدريجية إلى غاية 2017، وتوسيع مجال الانفتاح التجاري الذي يضمن الاستفادة من الأسواق الأوروبية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.

[1] فيصل بهلولي،"**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانظمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، مجلة الباحث، العدد 11-2012، جامعة ورقلة، ص 120.

[2] طالع المرسوم التنفيذي 09-429 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009والمتضمن انشاء لجنة متابعة التجارة الخارجيةوتحديد تشكيلتها ومهامهاوتنظيمها، الجريدة الرسمية رقم 77.

بالإضافة إلى تطوير قطاع التجارة عامة، واحترام البعد البيئي في المنتجات لخدمة التنمية المستدامة، إصلاح النظام الجمركي والجبائي وإصلاح المنظومة المصرفية، وترقية الخدمات المصرفية خاصة أن قطاع الخدمات أصبح يمثل اليوم أكثر من 20% من حجم التجارة العالمية[1].

الفرع الثاني: دور البنوك التجارية الجزائرية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر: تسعى الجزائر إلى تشجيع وزيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر أحد التوجهات الهامة لتحقيق التنمية المتواصلة عبر الأجيال، عن طريق استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتنميتها واستثمارها في المشاريع الناجحة، التي تعمل على نقل الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا الراقية في رفع تنافسية وجودة المنتجات الوطنية وزيادة إمكانية تصديرها، من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب ومنحهم التحفيزات المالية والضريبية الملائمة.

ولن يتأتى ذلك إلا بمساعدة البنوك التجارية الجزائرية في تمويل هذه المشاريع، وتسهيل شتى المعاملات البنكية ونقل رؤوس الأموال بين الداخل والخارج، وتظهر آثار هذه التسهيلات في تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة، ودوره في تطور الناتج المحلي الاجمالي عبر السنوات وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة. وهذا ما سندرجه في الجدول الموالي.

جدول رقم (03-17): حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة والصادرة من وإلى الجزائر:

	1996	1997	1999	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر مليون دولار	**270**	**260**	**507**	**438**	**1,065**	**882**	**1,795**	**2,593**	**2,264**	**1,484**
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائرمليون دولار	**2**	**8**	**1**	**18**	**98,6**	**254**	**34,6**	**317,9**	**220,2**	**-41**
الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	**0,58**	**0,54**	**0,60**	**0,51**	**1,88**	**1,03**	**1,53**	**1,51**	**1,40**	**0,71**

المصدر: إعتمادا على معطيات www.bank-of-algeria.dz، و www.databank.worldbank.org.

يوضح الجدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة إلى الجزائر، ونسبة الاستثمار الأجنبي الوارد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتضح أن الفترة ما قبل 1996، كان الاستثمار

[1] فيصل بهلولي،"**التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانظمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الأجنبي شبه غائب، بسبب تدهور الأوضاع التي عاشتها الجزائر على جميع الأصعدة، خاصة السياسية والأمنية التي تستوجب لحماية المستثمرين الأجانب وبقائهم لانجاز المشاريع دون مخاوف، زد على ذلك تفاقم المديونية في هذه الفترة وارتفاع خدمات الدين الخارجي، رغم القوانين التي أصدرت (مثل قانون الاستثمار 1993) والامتيازات المالية والجبائية المصاحبة آنذاك.

أما خلال الفترة (1996-2000)، فحققت الجزائر مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية الواردة مقابل قيم ضئيلة للاستثمار الأجنبي الصادر، ومع حلول سنة 2001 باشرت الدولة في اتخاذ المزيد من التحفيزات مع إصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001 ، والتوجه نحو الخوصصة وترقية المؤسسات لتشجيع الصادرات الغير نفطية، وتحسن الأوضاع الأمنية.

ففسح المجال أمام الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر ليسجل معدلات مرتفعة في الفترة (2002-2008)، في ظل تهيئة المناخ الاستثماري وتطبيق البرامج التنموية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وانعكس ذلك إيجابا على الناتج المحلي الاجمالي، حيث كانت نسبة الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1996: 0,58%، لترتفع إلى 1,88% في سنة 2002، وبعد سنة 2002 وإلى غاية 2012 سجلت تذبذبا خلال الفترة، مما يدل على أن مساهمة هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تنمية الاقتصاد تبقى ضعيفة.

أما الاستثمارات المحققة في الفترة (2002-2008) كانت نتيجة لتطور مبيعات المحروقات وبيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية في سنة 2002، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، واستثمارات شركة سوفارت لإنتاج الأمونياك بالشراكة مع شركة سوناطراك، بالإضافة إلى بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية في سنة 2004[1]، حيث احتلت الجزائر المركز الأول في استقطاب رؤوس الأموال مغاربيا سنتي 2004/2002 حسب تقرير الاستثمار العالمي 2004.

ومع حلول سنة 2008، عرفت الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات تطورا، حيث وصلت إلى 897 مليار دج مقابل 162 مليار دج حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، أي أن الجزائر لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية 2008.

[1] عائشة عميش و عمر صخري، "**دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائرخلال الفترة (1970-2012) باستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر** "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 13 ، 2015، ص 18.

وفي سنة 2010 ،2012، ظهرت آثار الأزمة المالية العالمية، حيث سجلت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد انخفاضا طفيفا بنسبة 12% وانخفاض بـ 32% من تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر، و18% من حجم التدفقات الواردة عالميا مقارنة بسنة 2008.

أما فيما يخص عدد وحجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من (2007-2013)، سجلت تذبذبا إلى غاية 2011 (سجل 32 مشروع)، ثم يرتفع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2012، حيث وصل عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة، إلى 76 مشروع بقيمة 20 مليون دولار، وفي نهاية 2013 يعاود الانخفاض في حجم المشاريع المستثمرة، لتصل إلى 31 مشروع، وهو ما يوضح ضعف مردود الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآونة الأخيرة (أنظر الشكل الموالي).

بالمقابل تعتبر اليابان أول عشر شركات مستثمرة في الجزائر، في الفترة من 2003 إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2014، وتأتي السعودية ومصر وتونس أولى البلدان المستثمرة في الجزائر عربيا.

الشكل رقم (03-04): حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وأكبر عشر شركات مستثمرة في الجزائر:

استثمارات أكبر 10 شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر (الجزائر) بالمليون دولار من يناير 2003 إلى مارس 2014

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	إجمالي فرص العمل	إجمالي الاستثمار
Jelmoli Holding AG	سويسرا	5	4,500	3,539
Orascom Group	مصر	6	4,481	2,814
Grupo Ortiz Construccion	أسبانيا	4	2,344	2,049
Accor	فرنسا	5	1,095	649
Dallah Albaraka Group	السعودية	6	187	98
Nissan	اليابان	7	252	70
Tunisie Leasing	تونس	6	114	66
BNP Paribas	فرنسا	6	202	66
HSBC	المملكة المتحدة	5	146	64
Societe Generale (SocGen)	فرنسا	5	95	51

مصدر الشكل والجدول: FDI Intelligence from The Financial Times Ltd

المصدر: ضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، أبريل، يونيو 2014، ص14، نقلا عن أمال تخنوني وبلال ملاخسو، مداخلة بعنوان: " **الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية**"، الملتقى الوطني حول "الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي في لجزائر"تحت شعار"كيف يصبح الاستثمار الخاص الاجنبي في خدمة التنمية الوطنية"، يومي 18 و19 نوفمبر 2015 جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 25.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق البنوك التجارية الجزائرية

رغم ما تساهم به البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية، شأنها شأن البنوك التجارية في العالم، والتي تشهد تحولات جذرية، تشكل لها دافعا قويا، لإعادة النظر في استراتيجياتها وتبني خطط دفاعية وهجومية، لمجابهة كل التحديات التي تعرقل مسارها التنموي.

ومن جملة التحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية، حيث يقتضي عليها اتخاذ إجراءات وآفاق مستقبلية بشأنها أكثر من غيرها من البنوك في العالم هي:

المطلب الأول: التحديات التقليدية وآفاقها

في الاقتصاد الوطني توجد تحديات مختلفة تواجه البنوك التجارية الجزائرية، سنتعرف من خلال هذا المطلب على مجمل هذه التحديات وآفاقها.

الفرع الأول: المخاطر البنكية :

المخاطرة هي "ظرف أو وضع في العالم الواقعي، يوجد فيه تعرض لوضعية معاكسة، وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطرة إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة "[1]، والخطر البنكي هو" الخطر المحتمل الذي يواجه البنك والكلمة مأخوذة من الكلمة اللاتينية (resecare)، والتي تعني فقد التوازن، ومهنة الصيرفي تتمثل في التسيير والتحكم في التوازنات بالمعنى الآخر العيش باستمرار مع الخطر"[2].

وتتنوع المخاطر إلى:

- **خطر السيولة:** "هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج، بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل خاصة، لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة"[3].

من هذا المفهوم يتضح أن خطر السيولة هو وقوع مؤسسة بنكية أمام عجز، لتلبية حاجات الزبائن في أوقات معينة، فيحصل الخطر نتيجة لوظيفة تحويل الآجال بالنسبة للبنك، بحيث تكون الاستخدامات عموما أكبر من الموارد.

---

[1] طارق عبد العال حماد، "**إدارة المخاطر**"، الدار الجامعية ، مصر،2003 ، ص 16.

[2] Michel Mathieu **, « l'exploitation bancaire et le risque de crédit mieux »**, la revue banque, Paris , 1995 , p31.

[3] سمير الخطيب، " **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**"، منشأة المصارف، مصر، 2005، ص211.

- **خطر القرض:** يعبر عن العجز الفعلي أو المحتمل للمقترض من سداد التزاماته، جزئيا أو كليا اتجاه البنك، وينتج بسبب الأوضاع المالية الصعبة للزبون وظروفه، بالإضافة إلى عمليات الإقراض العشوائية وغياب المتابعة للزبائن من طرف البنك.
- **خطر سعر الصرف:** كل مؤسسة معرضة لخطر سعر الصرف، من جراء القيام بعمليات بالعملة الصعبة، وامتلاك مستحقات وديون بالعملة الصعبة، قد توقع على عاتق البنك، وخطر سعر الصرف ناجم عن التغير في أسعار العملات، التي سلمت بها هذه المستحقات أو الديون في مقابل العملة الوطنية[1].
- **خطر سعر الفائدة:** يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عند حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك، والناتجة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية سلبيا للتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة[2].
- **مخاطر التسيير الداخلي:** مخاطر التسيير الداخلي تتعلق بالقرارات الداخلية للبنك، سواء على المستوى التقني أو الإستراتيجي، حيث تتميز هذه المخاطر بصعوبة التحكم والقياس. وتتمثل مخاطر التسيير الداخلي في مخاطر التشغيل[3]، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك. لذلك، فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفئ أم لا.
- **المخاطر الإلكترونية:** تتمثل مجملها في مخاطر المعاملات البنكية الالكترونية عن طريق استعمال وسائل الدفع الالكترونية، كالمخاطر الأمنية والمخاطر القانونية والمخاطر المتعلقة بالسرية في المعاملات. ومن أمثلة المخاطر الأمنية، نجد الخرق الأمني للنقود الالكترونية، إما كنتيجة لعمل إجرامي عمدي مثل التزوير والتزييف، وإما كنتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع من مواقع الإنترنيت، وإما الإخلال بتصميمات الأنظمة الإلكترونية والقرصنة الإلكترونية.

أما المخاطر القانونية ومخاطر السرية للنقود الالكترونية، فتتبع هذه المخاطر أساساً من خلال انتهاك القوانين واللوائح مثل جرائم غسيل الأموال، إفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية...

الفرع الثاني: المنافسة البنكية: تعد المنافسة البنكية من أولى التحديات التي تواجه مختلف البنوك، حيث أثبتت العديد من الدراسات والبحوث الميدانية، أن الاقتصاد الحر والتنافسي يشجع على

---

[1] طارق عبد العال حماد، " **تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ، ص95.

[2] j- Bessis, « **gestion des risque et gestion actif-passif des banque** », dalloz ,paris,1996,p 17.

[3] طارق عبد العال حماد، " **تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة** "، مرجع سبق ذكره ، ص95.

توسيع النشاط البنكي وتميزه بالكفاءة، لأن المنافسة بين البنوك تعطي الأولوية في الاحتكار السوقي والنوعية في أداء الخدمات البنكية، بما يحقق الرضا للعميل لكل رغباته والربحية والديمومة للبنك.

ورغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال التمويل والبنوك، إلا أنها لم ترتقي بعد للتنافس مع البنوك الأجنبية، بل لا تزال تمارس وظيفة الصندوق (بنوك تقليدية وغالبيتها عمومية).

وفي مجال الخدمات بصفة عامة ، لا تملك الجزائر القدرة التنافسية بسبب عدم الانفتاح الكلي على العالم، وتعاملاته البنكية المتطورة والالكترونية.

لذلك فإن توسيع نشاط المنافسة ونجاحها، لا يتأتى إلا بتظافر الجهود على مستوى المحيط الداخلي للبنك سواء إدارة أو موظفين، والذين هم مجبرين على تقديم استراتيجيات كالكفاءة والتميز، تنشيط التسويق البنكي، المعلوماتية، تنوع المنتجات البنكية.

أو على مستوى المحيط الخارجي المتمثل في العملاء ونوعيتهم، الحكومة وتشريعاتها، النظام المصرفي، التعامل على استقطاب الزبائن، مكافحة الجرائم البنكية كتبييض الأموال، التهرب الضريبي.

كل هذه الأساليب تظهر أهمية التعاون البنكي في تحسين إنتاجية البنوك في ظل المنافسة.

المطلب الثاني: التحديات الحديثة (المعاصرة) وآفاقها: حاولنا في هذا المطلب تصنيف التحديات التالية إلى معاصرة وفقا لحداثتها، ونظرا لتعلقها مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في مجال البنوك، لذلك قد نجد مثلا تحديات مقررات بازل الشهيرة، من بين التحديات التقليدية لأن ظهورها كان قديما، لكن صنفناها حديثة، لأن تطبيقاتها مازالت لم تعد عملية بمعنى الكلمة على مستوى البنوك التجارية سيما البنوك الجزائرية.

الفرع الأول: البنوك الإلكترونية وتحديث وسائل الدفع إلكترونيا: يواجه العالم اليوم تحديات وتطورات تكنولوجية في شتى الميادين، هذه التطورات المعلوماتية والتكنولوجية مست أيضا القطاع البنكي، كونه يتعامل في محيط تنافسي تجاري يسعى للتحديث والابتكار في عالم متغير ومتطور.

ولغرض تسهيل المعاملات البنكية وأداء مختلف الخدمات البنكية بكفاءة وبسرعة، وفق متطلبات الجيل المتطور، أجبرت البنوك التجارية الجزائرية على تحديث أجهزتها، وتطوير وسائل الدفع فيها وتحديثها من تقليدية إلى وسائل دفع الكترونية متطورة، تؤدي نفس الخدمة لكن بتكنولوجيا راقية ومتطورة.

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية من الأسباب الرئيسة، التي سمحت بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية، وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة ،كالشيك وغيرها من وسائل

الدفع التقليدية، التي لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، كالعقود الالكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية، من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، ولهذا يتم الدفع الكترونيا.

ومن بين أهم وسائل الدفع الالكتروني: البطاقات البنكية، النقود والشيكات الالكترونية.

إن التأكد من سلامة هذه الوسائل هو أساس ومحور ارتكاز العمل البنكي عبر الإنترنت، وعنصر السلامة والأمان للإنترنت مهما لسلامة وأمن الجهاز المصرفي ككل، وخلق الثقة العامة بهذا الجهاز من قبل الجمهور، ولا تكون هذه الثقة إلا بعد القضاء على كل التحديات، بتوفير مجموعة من العناصر والمتطلبات:

- الإهتمام بالبنية التحتية التقنية وتطوير إستراتيجية البناء للاتصالات وتقنية المعلومات؛
- الكفاءة الأدائية الملائمة لعصر التقنية؛
- تطوير الاستمرارية والتفاعلية مع المستجدات.
- العمل على خلق شبكات الإنترنت بين البنوك لتسهيل تسيير التحويل؛
- العمل على تأمين كل من الخدمات والتحولات الالكترونية ضد أعمال القرصنة؛

الفرع الثاني: العولمة المصرفية: إن انتشار ظاهرة العولمة مست جميع المجالات، وكان لها آثارا كبيرة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية، حيث أدت إعادة العلاقات الاقتصادية في المجتمع الدولي على النحو الذي فرض كثيرا من التحديات، خاصة أمام الأنشطة المالية والمصرفية.

لذلك فإنه من الضروري مواجهة كل التحديات التي تفرضها العولمة على النظام البنكي الجزائري، والقيام بإصلاحات عميقة لهياكله وآليات عمله، مع خلق الوسائل الضرورية التي تسمح له بالتكيف مع المحيط الدولي، خاصة أن التأخير في تكييف المنظومة البنكية، جعل المعايير المعمول بها في القطاع لا تتماشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

وتحقق العولمة المصرفية للبنوك العديد من الأهداف التي من بينها ما يلي:

- ضرورة إحداث توازن تشغيلي وتوظيفي ما بين الفرص والمخاطر، التي يواجهها البنك وهو ما لا يمكن تحقيقه بدون العولمة، بل أن إحداث مزيد من التكامل المصرفي أمر تفرضه العولمة المصرفية[1]؛

[1] آسار فخري عبد اللطيف، "**العولمة المصرفية**"، مجلة الجندول، العدد 24، سبتمبر 2005، القادسية، العراق، ص243.

- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباعه، وأكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته وإتاحتها لقطاعات أوسع على مستوى العالم؛
- أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها، وبالتالي اكتساب المزيد من الربحية من مولدات الثقة الجماهيرية في البنك؛

مما سبق، يستنتج أن للعولمة إيجابيات كثيرة تتمثل أساساً في المساهمة في رفع حدة المنافسة، في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى العالمية، غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية، التي ستنجر عنها، إن لم توفر لها المتطلبات الكافية لنجاحها، مثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية، التي يمتد نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة، بسبب ما تعانيه من مشاكل وعدم تأهيل الجهاز البنكي في حد، ذاته وفق متغيرات البيئة المصرفية في ظل العولمة.

الفرع الثالث: مقررات لجنة بازل: تزايد اهتمام الخبراء بحجم رأس المال في البنوك، نظرا لأنه خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف الأموال في عمليات بها مخاطر[1]، لذلك وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال، وأولى هذه المعايير المستخدمة، كانت نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع منذ سنة 1914، وحددت هذه النسبة بـ 10% عالميا، التي سادت إلى غاية 1942، ثم تخلت عنها المصارف الأمريكية، وبعد الحرب العالمية الثانية استخدمت السلطات النقدية والمصارف، معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في التوظيفات والاستثمارات، باستثناء بعض الأصول كالأوراق المالية الحكومية والقروض المضمونة من الحكومة، وقد ظهرت هذه الفكرة سنة 1948.

وإدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي، وخاصة قطاع البنوك، حرصت مجموعة الدول العشر* على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية** للرقابة على البنوك مع نهاية 1974[2]، وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1975 بمدينة بازل السويسرية، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية

---

[1] عبد الغفار حنفي، "**الأسواق والمؤسسات المالية**"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1994، ص 192.

* **تتألف لجنة بازل من:** بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، لوكسمبورغ، سويسرا.

** **بنك التسويات الدولي:** منظمة دولية تنظم وتراعي التعاون النقدي والمالي وتقدم خدمات للبنوك المركزية لدول العالم، بدا نشاطه في مدينة بازل بسويسرا في 1930/05/17، ويعتبر بذلك أقدم منظمة عالمية مالية في العالم، وهذا البنك يتخذ مدينة بازل بسويسرا مقرا له، وله مركز تمثيل في آسيا والمحيط الهادي في مدينة هونج كونج، وأعلن رسميا عن افتتاح مكتب له في مدينة مكسيكو بدولة المكسيك.

[2] مفتاح صالح ورحال فاطمة، مداخلة بعنوان "**تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الاسلامي**"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، النمو والعادلة والاستقرار من منظور اسلامي، 09-11 سبتمبر 2013، اسطمبول، تركيا، ص 03.

للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ورغم أن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، إلا أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة، وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان، بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات، كما يمثل أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات أحد أهم مظاهر التطور في العلاقات الدولية المعاصرة.

أهداف مقررات بازل الدولية: جاءت لجنة بازل باتفاقية بازل الأولى، ثم جاءت الثانية والثالثة[1] في الانتظار، لغرض تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك من خلال ما يلي[2]:

- تحفيز ومساعدة نظام رقابي معياري، يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي برمته ويحقق الاستمرار في الأسواق المالية العالمية؛
- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية، للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة، ومشاركة تلك السلطات مراقبة وتنظيم التعامل مع المؤسسة المالية الأجنبية، مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة الرقابة المصرفية؛
- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك؛
- تسيير عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية، المتمثلة في البنوك المركزية ومن ثم محافظي هذه البنوك.

في الأخير وضمن مقررات بازل، بادرت الجزائر بعدة إصلاحات في مجال الرقابة، والهدف منها لا يتوقف عند اختبار مدى مسايرة المعايير العالمية الحديثة، في التسيير والرقابة المصرفية، بل يتعداه إلا ماهو أهم وهو التطبيق الفعلي، ولتحقيق ذلك يجب[1]:

---

[1] للإطلاع أكثر على محتوى اتفاقية بازل 1 طالع:

- طارق عبد العال حماد، " **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001 ، ص53.
- النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، المجلد 31، مصر، 1999، ص86.
- أحمد شعبان محمد على، "**انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**"، الدار الجامعية، 2007 ، ص ص 253-254.
- مفتاح صالح، رحال فاطمة، " **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي 09-2013/09/10، إسطنبول تركيا، ص10.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، " **العولمة و اقتصاديات البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 81.

– اعتماد وبدأ العمل بمعدل السيولة بالبنوك الجزائرية والمؤسسات المالية، لإضفاء أكثر في تسيير الخزينة وتنشيط بورصة الجزائر، في سبيل تقييم حقيقي لرؤوس أموال البنوك.

– التزام البنوك التجارية الجزائرية بإنشاء إدارة المخاطر، كجزء أساسي من إدارة البنك والمؤسسة المالية.

– تطوير وتفعيل الرقابة الداخلية، واعتماد نظام معلومات متطور ، يسمح بمعالجة جيدة للبيانات والمعلومات المالية والاستثمار في التكنولوجيا المصرفية، مما يساعد على تحسين وتنويع الخدمة.

– تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك التجارية الجزائرية.

– إنشاء هيئة تنقيط متخصصة في الجانب المصرفي والمالي، تقوم بتقييم البنوك والمؤسسات المالية.

[1] محمد زيدان، عبد الرزاق جبار، مداخلة بعنوان "**متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**"، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام 11-12 مارس 2008، ص19.

خاتمة :

تؤدي البنوك التجارية الجزائرية الدور الهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تشكل مع السوق البنكي، هيكل الائتمان الادخاري طويل الأجل والسوق التمويلية ، لمختلف المشاريع الاستثمارية التي تعود بالأرباح والفوائد العالية، وتنوع من الصيغ المستقطبة للأموال الفائضة، لدى الأعوان الاقتصاديين وتتفنن في أصناف المعروض من المنتجات البنكية.

ورغم ما تساهم به هذه البنوك في تحقيق التنمية (كما رأينا مثلا تطوير حجم الودائع والقروض الممنوحة للاقتصاد، مساهمتها في تمويل المشاريع التنموية سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما جتنه هذه الاخيرة من تنمية، ترقية التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي المباشر...)، إلا أنه مازال أمامها الكثير لبلوغ التنمية الفعلية واستداماتها في أبعادها المختلفة التنمية، وذلك بالاهتمام بنظامها البنكي ومكوناته، والعمل على تحديثه وفق المتغيرات البيئية.

هذا النظام الذي عرف عدة إصلاحات مرحلية منذ بداية الاستقلال، بغرض التحول إلى اقتصاد السوق والنهوض به.

وفي ظل التطورات الراهنة والتكنولوجيات الحديثة، وتوجه البنوك إلى الانفتاح العالمي، تواجهها مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية في البيئة المصرفية، لها أثار إيجابية وسلبية، يجب مراعاة كل منها والتكييف وفقها باستراتيجيات ومناهج حديثة وفعالة.

يمثلا بظهور العولمة وأشكالها، يلزم البنوك الجزائرية على تحديث أجهزتها، بما تتطلبه المتغيرات الحادثة، مما يؤدى إلى تطوير الخدمات البنكية وتنويعها وازدياد مخاطر العمل فيها.

هذه المخاطر التي ظهرت بشأنها مقررات واتفاقيات الرقابة والحماية كمقررات بازل، بحيث يجب الاستفادة منها كون أن البنوك الجزائرية لها فرصة كبيرة ، للالتزام بمقررات لجنة بازل لتكوين إدارة مخاطر سليمة، تمكنها من مجابهة كل المخاطر المختلفة والتعامل معها بحذر.

كما أن عملية تحديث وتحرير الخدمات المصرفية شرط أساسي، لعملية التحديث المصرفي للبنوك الجزائرية، ضمن الاقتصاد الرقمي وتبني البنوك الالكترونية، وذلك باستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في المعاملات البنكية، ووسائل الدفع الحديثة، التي استطاعت أن تحقق معاملات مالية سريعة ودقيقة وفورية داخل شبكة البنك، في سياق المتغيرات التي اجتاحت البيئة المالية الدولية إقليميا وعالميا، بغية تحقيق تكنولوجيا المعلومات والتميز في عالم البنوك والاستثمار.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

مقدمة:

يلعب القطاع البنكي الجزائري دورا هاما في التمويل والتطوير الاقتصادي للمجتمع ويرتبط نجاحه في أداء وظيفته الأساسية، بقدرته على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياته وموارده ومستوى أداء خدماته، حيث أصبح البنك كمؤسسة اقتصادية خدمية لا يتاجر فقط في النقود، بل يتاجر كذلك في الخدمات والمنتوجات المقدمة، وأصبح يلعب دورا مهما في الإعلام بتقديم الإرشادات والدراسات المتخصصة للعملاء وتكوين مدراء وإطارات المؤسسات الاقتصادية الأخرى.

وانطلاقا مما جاء في الدراسة النظرية، فإن البنوك التجارية الجزائرية لها أهمية بالغة ومركزية في الاقتصاد الوطني بتوفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تجميع الودائع وتوظيفها.

وأهم ما يلاحظ على نشاطها أنها توفر جزء مهم من أدوات الدفع للاقتصاد وهي تتداول يوميا كتلة نقدية كبيرة من الأموال السائلة وتزود الأفراد والقطاعات الاقتصادية بمقادير من العملة والقروض التي تحتاجها، لذلك فإن سلامة عملياتها وصحة سياساتها تعد من المتطلبات الضرورية لسياسة اشتغال الاقتصاد نفسه وديمومة استقراره وإمكانية تحقيق أغراضه لصالح التنمية الاقتصادية[1].

ونظرا لأن التنمية الاقتصادية وجه من أوجه التنمية المستدامة، بحيث تكون التنمية المستدامة بالمواصلة والاستدامة في أبعادها الأربعة أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، ونظرا لأن التنمية الاقتصادية تعد الرابط الأقرب – دون إهمال الأبعاد الأخرى طبعا — بين البنوك التجارية والتنمية المستدامة، وبما أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تحقيق مؤشراتها في أبعادها المختلفة، لذلك سنحاول في هذا الطرح الميداني معرفة دور البنك الوطني الجزائري بشار في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة لغرض توضيح مدى تطابق الجانب النظري بالواقع المعمول به في المؤسسة موضوع الدراسة، من خلال المعرفة الأولية لمحل الدراسة، دور البنك الوطني الجزائري بشار في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة التي يساهم فيها البنك الوطني الجزائري وتحليل نتائجها.

على ضوء هذه المعطيات، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات على مؤسسة البنك الوطني الجزائري ومحيطها البنكي

المبحث الثاني: الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري– المديرية الجهوية بشار–

المبحث الثالث: دور البنك الوطني الجزائري —المديرية الجهوية بشار– في تحقيق التنمية المستدامة

[1] عبد المنعم السيد علي، " **اقتصاديات النقود والمصارف**"، مطابع جامعة الموصل، العراق، الجزء الأول ، 1984 ، ص 9 – 10.

المبحث الأول: عموميات على مؤسسة البنك الوطني الجزائري ومحيطها البنكي

تعتبر مؤسسة البنك الوطني الجزائري من أول البنوك التجارية الجزائرية التي تأسست بعد الاستقلال، كما يعتبر البنك الأم الذي انبثقت منه بعض البنوك التجارية تحت تسميات مختلفة.

في هذا المبحث سنتعرف أكثر على هذا البنك ضمن المحيط المكاني والبنكي الذي تتواجد فيه هذه الأخيرة.

المطلب الأول: عموميات على البنك الوطني الجزائري

في هذا المطلب سنتعرف على مؤسسة البنك الوطني الجزائري بصفة عامة.

الفرع الأول: عموميات على المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري[1]:

أولا: نبذة تاريخية عن البنك الوطني الجزائري: تأسس بموجب الأمر 178 المؤرخ في 13 جوان 1966، والذي أعطاها الصلاحيات لممارسة النشاط التجاري باعتبارها مؤسسة تجارية، مختصة في تمويل جميع القطاعات الاقتصادية.

- في 01 جويلية 1966، بدأ البنك الوطني الجزائري التوسع في السوق الاقتصادي وذلك بقيامه بوظيفة التمويل لجزء من القطاع الخاص والقطاع الفلاحي إلى غاية سنة 1982 لم يعد البنك يختص بتمويل القطاع الفلاحي لأنه أصبح من صلاحيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- في نهاية 1982 شكل البنك الوطني الجزائري 75 وكالة بنكية عبر الوطن، وفي بداية سنة 1983 انصبت جهوده كلها في توسيع شبكته وتنظيم وكالاته المختلفة عبر الوطن.

- بعد سنة 1988 أصبحت وكالات البنك الوطني الجزائري ذات وزن، وذلك بخلق مديريات جهوية لشبكات الاستغلال والتي تختص بالتسيير اللامركزي لمجموعة جهوية من الوكالات. ومجموعة المديريات الجهوية تنصب بدورها تحت تسيير مديرية مركزية واحدة.

هذا النمط من التنظيم أعطى البنك استقلالية في التسيير عبر المديريات الجهوية وعبر الوكالات التي تعتبر سوق محل تقديم الخدمات البنكية.

- منذ سنة 1989 أصبحت مؤسسة البنك الوطني الجزائري وحدة قانونية مستقلة، لديها قانونها الأساسي والإداري الذي يعطيها كل الصلاحيات في ممارسة النشاط التجاري البنكي Statut d'EPE (المؤسسة العمومية الاقتصادية) وذلك بموجب القانون رقم 001/88 المؤرخ في 1988/01/12 الذي ينص على استقلالية المؤسسات العامة الوطنية.

[1] **« La création de la BNA »**, circulaires archivées ,la direction de marketing et communication de la BNA, (année 1982, p12, année 1989 ,p09)

– تابع البنك الوطني الجزائري تطوره في السوق بطريقة فعالة حيث وصل في نهاية سنة 2007 إلى إنشاء أكثر من 167 وكالة موزعة عبر شبكات (مديرية) جهوية على كامل التراب الوطني. وفي نهاية 2015 وصل عدد المديريات الجهوية إلى 17 مديرية جهوية عبر الوطن.

ثانيا: مهام البنك الوطني الجزائري: يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم كل الخدمات التي تقدمها البنوك الأخرى من:

– استقبال الزبائن لإيداع أموالهم (ودائع الحسابات، الخصم التجاري لأجل محدد أو غير محدد).

– فتح وتسيير عمليات الحسابات المختلفة.

– القيام بعمليات السحب والتحويلات من حساب لأخر.

– تسبيقات وقروض بمختلف أشكالها (قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، قروض مخصصة للمقاولات، عمليات التجارة الخارجية) ومنح ضمانات مختلفة على هذه القروض.

– اكتتاب أو شراء الأوراق التجارية، السفتجات والقيم المودعة.

– التعامل في شتى المجالات مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومكاتب الدراسات والجمعيات.

الفرع الثاني: المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري– المديرية الجهوية بشار–:

لقد تم اختيار المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار محل الدراسة للأسباب التالية:

- إن الدافع الأول لاختيار البنك الوطني الجزائري بالذات هو أن مقدمة هذه الرسالة كانت من بين موظفي البنك الوطني الجزائري، هذا ما يساعدها على معرفة حيثيات البحث.
- الإلمام بجميع الجوانب الواقعية والحقيقية المتعلقة بموضوع الدراسة داخل المؤسسة.
- اكتشاف المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسة البنكية لاسيما فيما يخص إشكالية البحث.
- ضرورة وعي مسؤولي البنك ومديريه بأهمية البنوك التجارية ودورها في تحقيق التنمية المحلية كأساس لتحقيق التنمية الوطنية.
- التفكير في وجود الحلول الصائبة والتي تعالج عراقيل المشاريع التنموية والممولة من طرف البنك بالإضافة إلى العراقيل الموجودة بين المؤسسة وعملاءها.
- الاستفادة من هذا البحث بالطريقة العلمية وتحليل نتائجها بالطريقة العملية التطبيقية.
- الاعتماد على هذه الرسالة كمرجع علمي يستفاد منه مستقبلا.

وفيما يلي سنتعرف على هذه المديرية:

أولا: عموميات على المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار: منذ إنشاء البنك الوطني الجزائري في 1966، كان العمل البنكي مركزيا وذلك لعدم وجود الوحدات الموزعة عبر الوطن، لكن

في شهر ديسمبر 1982 تم إنشاء أول ملحقة للبنك الوطني الجزائري بولاية بشار واختصت بالقيام ببعض العمليات البنكية ضمن إطار محدود وتحت المراقبة الكاملة للمديرية العامة، وبموجب المنشور رقم 1405 الصادر في 1988/05/04 تم رسميا إنشاء **مديرية جهوية** أي شبكة الاستغلال خاصة بالبنك الوطني الجزائري في ولاية بشار، وإعطاءها كامل الاستقلالية في ممارسة النشاط البنكي وتنويع الإنتاج الخدمي تحت وصاية المديرية العامة.

ثانيا.أهداف المديرية الجهوية بشار والمهام الرئيسة لها:

- تعتبر بنك ومركز للودائع المختلفة للزبائن الموزعين عبر وكالاتها.
- استغلال هذه الودائع في منح قروض متنوعة في شتى الميادين.
- تحقيق الهدف الرئيسي للتنمية وهو استقطاب أكبر للموارد (الودائع) ومنح أكبر قدر ممكن من القروض.
- وضع مخطط استراتيجي بانطلاق مجموعة معينة من الأهداف التي تهتم بالحفاظ على مجموعة الزبائن الحاليين وعدم اتجاههم للمنافسين والحفاظ على المركز والحصة السوقية.
- تقسيم المسؤولية مع الوكالات التابعة لها في التسيير الإداري ومواجهة العراقيل في تحقيق الأهداف العامة للبنك وفق المخطط الاستراتيجي.
- الاعتماد على تحسين تقديم الخدمة البنكية والحفاظ على النوعية.
- تعظيم الأرباح ورفع رقم الأعمال على مستوى الوكالات والمديرية.
- استهداف الزبائن المحتملين للحصول على المركز السوقي والتنافسي المهم.
- استغلال نقاط الضعف وتحويل الخطر إلى فرص يمكن كسبها مع تنويع محفظة البنك.

كما أخذت على عاتقها تسيير المعاملات البنكية الخاصة بالجنوب الغربي للوطن ضمن مجموعة من الوكالات الموزعة في المناطق الإستراتيجية للجنوب الغربي وذلك بغية الاقتراب من الزبون وتسهيل معاملاته المختلفة[1].

ثالثا.الوكالات التابعة للمديرية الجهوية للبنك: تشمل المديرية الجهوية بشار على (08) ثماني وكالات بنكية موزعة على مناطق الجنوب الغربي كالتالي:

– وكالة أدرار250[2] : تعد فرع بنكي من الدرجة الأولى، متواجدة في ولاية أدرار، تقوم بمختلف العمليات البنكية تحت مراقبة واستشارة المديرية الجهوية، وتعتبر من أهم وكالات المديرية وذلك

[1] la circulaire N°1405 du 04/05/1988 portant sur la création d'une réseau d'exploitation au niveau de la wilaya de BECHAR, P5.

[2] Le numéro « 250 » : indice de l'agence ADRAR.

لتحقيقها لأرباح هامة مقارنة مع باقي الوكالات، كما تضم عددا هائلا من العملاء وهذا راجع إلى التسهيلات التي تقدمها وحسن الأداء في التعامل معهم. بالإضافة إلى هذا فإنها تستقطب أكبر المؤسسات العامة والخاصة الموجودة في الولاية، هذه المؤسسات تضع كل مواردها تحت تصرف الوكالة، من بين هذه المؤسسات مؤسسات الأشغال العمومية وصناعة مواد البناء مثل:

SARL SUD TIMI, SNC BAHAMOU ET CIES

– **وكالة تيميمون 251** [1]: وكالة تيميمون وكالة من الدرجة الثانية، تقع في منطقة جد إستراتيجية كونها منطقة سياحية تستقطب العديد من السياح هذا ما يعطي الوكالة التميز في التعاملات البنكية الخارجية وتطوير التجارة الخارجية، من أهم زبائنها SARL LOTOTRAS (مؤسسة خاصة بالبناء والأشغال العمومية)، SARL ECOMES (مؤسسة استيراد الأجهزة الاكترومنزلية).

– **وكالة بني ونيف 410** [2]: وكالة من الدرجة الثالثة، تعد إستراتيجية لتواجدها في منطقة الحدود المغربية الجزائرية، ما ميز هذه الوكالة في الآونة الأخيرة إضافة إلى عملاءها العاديين، استقطابها لعملاء جدد من خلال المشاريع الاستثمارية في أشغال الطرق والسكك الحديدية التي قامت بها الشركات الأجنبية في هذه البلدية، مثال شركة SERROR، شركة TSO، بالإضافة إلى مؤسسة البناء كوسيدار.

– **وكالة تندوف 411** [3]: تعتبر فرع من الدرجة الأولى، متواجدة في ولاية تندوف، هذه الأخيرة بالإضافة إلى أنها منطقة عسكرية وحدودية فهي تهتم حاليا بالبناء والتعمير، هذا ما جعل الوكالة تكتسب العديد من الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة ومكاتب الدراسات، وتعد كل من:

SARL SEBSEBو SARL TRAVAUX GRAND SUD و SARL TOUHAMI من الزبائن الأوفياء لها.

– **الوكالة الرئيسية 412**[4]: تتمركز هذه الأخيرة في وسط ولاية بشار وتعتبر فرع رئيسي من الدرجة الأولى وأهم وكالات المديرية، نظرا لامتلاكها على أكبر عدد من الزبائن في منطقة الجنوب الغربي، وتحقيقها لأكبر الأرباح، كما تحوي على الحسابات البنكية لأكبر المؤسسات العمومية والخاصة التي تنشط في الولاية، مثال على ذلك: شركة الخطوط الجوية الجزائرية، شركة سونلغاز، SARL PROFAS (الخاصة بإنتاج الدقيق) ومؤسسة البناء وأشغال الطرق SARL PRODAG 2000.

تعتبر الوكالة الأكثر نشاطا في الخدمة البنكية مقارنة بباقي الوكالات، ومؤخرا وتحديدا في السداسي

[1] Le numéro « 251 » : indice de l'agence TIMIMOUN.
[2] Le numéro « 410 » : indice de l'agence BENI OUNIF.
[3] Le numéro « 411» : indice de l'agence TINDOUF
[4]Le numéro « 412 » : indice de l'agence principale de BECHAR.

الأول من سنة 2015 تحصلت الوكالة على المركز الثالث وطنيا في ترتيب وكالات البنك الوطني الجزائري من حيث أكبر تجميع لموارد الزبائن وتحقيق أكبر منح للقروض بأكبر العوائد.

- **وكالة أولف 413** [1]: تعد من فروع الدرجة الثالثة للبنك وذلك لتواجدها في منطقة نائية، فهي بذلك تحقق مردودية لابأس بها نظرا للحجم المحدود لنشاطها وعملاءها. ومن أهم العملاء (المقاولين) الذين يحققون لها هذه المردودية SARL KANTAOUI ,EURL OMMANI.

- **وكالة الدبدابة 414** [2]: هي الأخرى تعد من الدرجة الثانية، تتمركز في حي شعبي بالولاية مما يجعلها تكتسب معظم زبائن الحي، حاليا مقرها يشهد حالة تجديد، من أهم زبائنها SARL AZIZ الخاصة بأشغال البناء و SARL HS COMPUTER لبيع أجهزة الحاسوب.

- **وكالة لطفي 415**[3]: وكالة لطفي **415** من الوكالات ذات الدرجة الثانية، مقرها في ولاية بشار، هي الأخرى تحقق أرباحا للمديرية وتمتلك زبائن أوفياء تتعامل معهم بمبدأ الثقة مثال على ذلك: SARL AFAK و SARL INJAZ للبناء والتعمير.

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري في الجنوب الغربي (المحيط البنكي): سنتطرق في هذا المطلب إلى هيكل النظام البنكي في الجنوب الغربي ومجمل البنوك المتواجدة فيه.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية لمنطقة بشار

بحكم المطلب الثاني هو عبارة عن دراسة المحيط البنكي أي مكان تواجد البنك محل الدراسة، فمن الضروري التطرق أولا إلى التعريف بمكان تواجد هذا البنك أي التعريف بولاية بشار.

أولا.لمحة عن ولاية بشار: مدينة بشار من أقدم المدن الجزائرية، كان يطلق عليها إسم Colomb Bechar، نسبة للنقيب الفرنسي " كولومب بيشار" الذي دخلها عام 1857 حيث تمركزت جيوشه بالمنطقة، وسميت "بشار" نسبة لإسمه. تم احتلالها من طرف الفرنسيين سنة 1903، هي تعتبر عاصمة الجنوب الغربي للموقع الاستراتيجي الذي تحتله في غرب الصحراء الجزائرية.

وبموجب المرسوم المؤرخ في 16 ماي 1963 أعيد لولاية بشار اسمها الأصلي. وجاء الأمر رقم 38/69 الصادر بتاريخ 23 ماي 1969، المتضمن قانون ولاية الساورة، يحتوي على 05 دوائر هي دائرة بشار، بني عباس، تيميمون، أدرار، تندوف. وبالتقسيم الإداري لسنة 1974، أنشئ بموجبه ولاية أدرار، أما التقسيم الإداري لسنة 1984 أعطى الأولوية لمنطقة تندوف وانفصلت بذلك عن ولاية بشار.

[1] Le numéro « 413 » : indice de l'agence AOULEF.
[2] Le numéro « 414 » : indice de l'agence DEBDABA -BECHAR.
[3] Le numéro « 415 » : indice de l'agence LOTFI – BECHAR.

أ.الموقع الجغرافي والثروة الطبيعية لولاية بشار:

تقع ولاية بشار على بعد حوالي 1000 كلم جنوب غرب العاصمة الجزائرية، يحدها من الشرق ولاية أدرار؛ من الغرب المملكة المغربية (مدينة فجيج)؛ من الشمال ولاية البيض والنعامة؛ من الجنوب ولاية تندوف. وتقدر مساحة ولاية بشار بـ 161400كلم^2 أي ما يعادل6,77% من مساحة الجزائر الكلية. تعد ولاية بشار بوابة الصحراء باعتبارها همزة وصل بين الشمال والجنوب، تبتعد عن البحر الأبيض المتوسط حوالي 600 كلم، البلدية الأقرب إلى مقر الولاية هي بلدية القنادسة بـ 20 كلم، أما البلدية الأبعد عنها هي بلدية قصابي بـ 404 كلم المتواجدة قرب الحدود مع ولاية أدرار[1]، من أهم معالمها الأثرية نجد القصر القديم، قصر القنادسة، مدينة تاغيت الأثرية، بني عباس. تتكون الولاية من 21 بلدية مقسمة على 12 دائرة، وهذا حسب التقسيم الإداري للولاية، في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-01): التقسيم الإداري لولاية بشار

الرقم	الدائرة	البلدية	الرقم	الدائرة	البلدية
01	بشار	بشار	07	تبلبالة	تبلبالة
02	بني ونيف	بني ونيف	08	إقلي	إقلي
03	لحمر	لحمر موغل بوكايس	09	بني عباس	بني عباس تامترت
04	القنادسة	قنادسة مريجة	10	لواتة	لواتة
05	تاغيت	تاغيت	11	كرزاز	كرزاز بني يخلف تيمودي
06	العبادلة	عبادلة عرق فراج مشرع هواري بومدين	12	أولاد خضير	أولاد خضير قصابي

المصدر:مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بشار.

[1] http://siratigli.yoo7.com/t2799-topic, consulté le 03/10/2016.

مناخ هذه المنطقة شبه صحراوي حار وجاف صيفا، وبارد شتاءا، تتخلل المنطقة سلسلة من الجبال العارية التي تنتمي إلى الأطلس الصحراوي والممتدة من المغرب الأقصى، هي جبال متفاوتة من حيث القمة، منها ما هو منخفض ومنها ما هو مرتفع، كجبل "عنتر" يبلغ ارتفاعه حوالي 1953م، جبل" بشار" يبلغ ارتفاعه 1506م، أما جبل "قروز" فيبلغ ارتفاعه 1835م.

تتمتع ولاية بشار بميزة احتوائها على موارد مائية مختلفة مثل سد جرف التربة، والذي سعة استيعابه 360 مليون متر مكعب، إلى جانب الآبار المنتشرة في جميع مناطق الولاية على غرار بلديات لحمر، موغل، بوكايس. وتبلغ إجمالي المساحة المستغلة في الزراعة 30000 هكتار و65000 هكتار غير مستغلة، وتشغل أكثر من 3116 فلاح.

أما بالنسبة للأودية، فتجري بالولاية أربعة أودية رئيسية وهي: واد "بشار" ويمتاز بعنفه إذ تسبب عدة مرات في عرقلة المرور حيث يمر خلال جريانه بالطريق الوطني رقم 06 المؤدي إلى ولايات الشمال.

أما "واد زوزفانة " الذي يجري على بعد 05 كلم من مدينة بني ونيف لقد قلت خطورته منذ بناء الجسر عام 1982 وإعادة تجديده سنة 1990وسة 2014، وكل من "واد زوزفانة" و "واد قير" (العبادلة) يلتقيان في دائرة اقلي مشكلان "واد الساورة "، وعن سهول الولاية فهي عبارة عن منخفضات على ضفاف الوديان أهمها: سهل زوزفانة (بني ونيف)، سهل العبادلة، سهل الساورة.

وعن الرق والحمادة: فهي الأخرى عبارة عن مساحات شاسعة، كحمادة قير المتواجدة بالعبادلة، وحمادة الساورة المتواجدة بإقلي.

العرق: هو عبارة عن كثبان رملية تكون في بعض الأحيان مرتفعة حيث يصل ارتفاعها إلى 300م، منها العرق الغربي الكبير(بني عباس)، عرق الراوي، عرق العطشان وكذا عرق أفدي[1].

ب.نمو السكان بولاية بشار: تعرف الحصيلة السكانية بولاية بشار ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول(04-02): تطور النمو الديموغرافي في ولاية بشار

السنة	الكثافة السكانية	المساحة كم^2	الكثافة/ المساحة
2012	300848	161400	1.86
2013	308267	161400	1.91
2014	316113	161 400	1.96
2015	430 482	161 400	2.66

المصدر: التقرير السنوي لمديرية التخطيط ومتابعة الميزانية لسنة 2012-2013-2014-2015.

[1] Ibid.

ثانيا: البيئة الاستثمارية بولاية بشار: تتمتع ولاية بشار بمقومات طبيعية باطنية وبشرية تساعدها على النهوض ومواكبة عجلة التنمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة.

أ.الثروات الباطنية: تمتلك الولاية العديد من الثروات التي تجعلها قطب صناعي مهم، حيث تحوي عدة مواد باطنية موزعة على بلدياتها كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول (04-03): أهم الثروات الباطنية في منطقة بشار

طليعة المادة	الموقع	الإستخدام
الملح	بشار،القنادسة سبخة الملح.	مواد غدائية، الصناعة الكيميائية.
الحجر الجيري	واد النهلة، جبل مجوز، تاغيت، إقلي، بني ونيف.	إنتاج الحصى، الجير، إنتاج الأسمنت
الطين	بني عباس، تبلبالة.	السيراميك العادي(الطوب والبلاط)، السيراميك العالي الجودة.
الحجر	بن زيرق، بشار.	إنتاج السيراميك.
مرنس	البرقة.	إنتاج الطوب.
الجبس	القنادسة، واد قير، العبادلة.	إنتاج الطوب
الرمل	تاغيت، بني عباس، إقلي، تبلبالة.	الطوب، الزجاج، الجير.
وردة الرمال	قصابي.	مجموعات الزخرفة.

المصدر: منشور التعريف بالولاية لمديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية لولاية بشار، 2011، ص 14.

ب.الثروة البشرية: تتمثل الثروة البشرية في الثروة النشيطة والعاملة في مختلف القطاعات الموجودة بالولاية، وعن وضعية التشغيل في السوق المحلي بالولاية يمكن إظهار ذلك من خلال طلبات التوظيف لسنتي 2012،2013 ، ومناصب الشغل المتوفرة، إذ بلغ عدد طلبات التوظيف لسنة 2013: 25392 طلب منها 9570 طلب من طرف الإناث في مقابل 15822 طلب من الجنس الآخر، أما في سنة 2012 فقد بلغ : 25022 منها 8858 طلب من طرف النساء، وبلغ عدد المناصب المتوفرة للتوظيف سنة 2013: 2365 منصب شغل أغلبيتها في القطاع العام حيث تم توظيف 523 شخص في القطاع الخاص منها 36 إمرأة و487 رجل. أما بالنسبة لسنة 2012: فكان 2965 منصب شغل منها 1146 قطاع خاص و75 منصب خصص للشركات الأجنبية[1].

ت.اقتصاد الولاية: تعتمد الولاية في اقتصادها على القطاع الزراعي حيث تتوفر على مساحات شاسعة للزراعة خاصة لمنتوج النخيل، كما أن هناك العديد من المحاصيل الزراعية من الخضر والفواكه والحبوب. أما الجانب الرعوي فهناك تنوع في الموارد الحيوانية ولكن تبقى تربيتها متوسطة بسبب طبيعة

[1] مديرية التشغيل لولاية بشار.

المنطقة الجافة. وفي المقام الثاني يأتي قطاع التجارة والنقل حيث يتواجد في المدينة العديد من الاسواق التجارية والمحلات التي تمارس الحرف اليدوية القديمة بالإضافة إلى توفر وسائل النقل المختلفة وحركتها داخل الولاية وخارج الولاية بالاعتماد على محطتين بريتين للحافلات ومحطة خاصة بسيارات الأجرة مابين الولايات، وتوجد أيضا بالولاية محطة للسكة الحديدية دون أن ننسى مطار الولاية لطفي بودغن الذي يوفر للزبائن رحلات جوية يومية إلى اتجاهات مختلفة من الوطن. أما القطاع السياحي فتعتمد الولاية على المواقع السياحية الجميلة المتواجدة في منطقة تاغيت، بني عباس، القنادسة ، بني ونيف وغيرها من المناطق.

ثالثا:التحفيزات الجبائية الممنوحة للمنطقة: منطقة بشار مثلها مثل مناطق الجنوب، تتمتع بامتيازات كثيرة من أجل الاستثمار، و من بين الامتيازات الممنوحة للمنطقة: الامتيازات الجبائية وتتمثل في:

أ.الامتيازات الممنوحة لاستغلال الاستثمار لمدة 3 سنوات:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية عن المقتنيات العقارية في إطار الاستثمار؛
- تخفيض 2% من حقوق تسجيل العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية الممنوحة في إطار الاستثمار.

ب.الامتيازات الممنوحة لاستغلال الاستثمار لمدة 10 سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP؛
- الإعفاء من الرسم على العقار[1].

الفرع الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري في الجنوب الغربي

بما أن الدراسة ستتم على المستوى الجهوي الذي يضم ولاية بشار، ولاية أدرار، ولاية تندوف. فإن النظام البنكي في هذه الولايات يتكون من مجموعة مختلفة من البنوك العمومية التابعة للدولة وفروعها دون غيرها من المؤسسات المالية أو فروعها، أما البنوك الخاصة هي الأخرى تكاد تنعدم في

[1] منشور وكالة ANSEJ بشار.

الإطار الجهوي باستثناء بنك العربي الخليجي الذي فتح فرع له مؤخرا بولاية أدرار وبشار، وبحكم هذه البنوك لاتزال حديثة النشأة ولا تملك قدرا من الزبائن لتنافس مثيلاتها في الإطار العمومي، فإن المنافسة بين البنوك في المحيط الجهوي تكون فقط بين البنوك العمومية وفروعها، وكل هذه البنوك تعمل ضمن إطار متكامل ومتناسق لتشكل في النهاية النظام البنكي في الجنوب الغربي.

وهذه البنوك هي:

أ.البنك المركزي الجزائري BCA *: على مستوى الجنوب الغربي، البنك المركزي الجزائري له ثلاث فروع: الأول بولاية بشار، الثاني بولاية أدرار، الثالث بولاية تندوف.

يقوم بعدة وظائف من بينها تسيير البنوك التجارية على مستوى كل ولاية وتزويدها بالسيولة اللازمة والتحكم فيها ومراقبتها.

ب. الخزينة العمومية (Trésorerie Publique): هي منشأة عامة مكلفة بتسيير مالية الدولة. وتحتوي الخزينة العمومية هي الأخرى على ثلاث فروع بالجنوب الغربي. وقمنا بإدراجها في هيكل النظام البنكي لأنها المؤسسة المكلفة بتسيير مالية الدولة وارتباطها وثيق بالبنوك التجارية.

ت.الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP): رغم أن هيكله يختلف عن هيكل البنوك إلى أنه يقوم بمنح القروض والاستثمارات (خاصة الاستثمارات طويلة الأجل) مثله مثل البنوك الأخرى، فتح له ثلاث فروع بالمحيط الجهوي (ولاية بشار، أدرار، تندوف)، ومديريته الجهوية متواجدة على مستوى ولاية وهران.

ث.القرض الشعبي الجزائري (CPA): له فرع في ولاية بشار، فرع آخر في ولاية أدرار وفرع في ولاية تندوف، أما المديرية الجهوية فهي متواجدة بولاية وهران.

ج.البنك الخارجي الجزائري (BEA) *: هو البنك الوحيد الذي يحتوى على وكالة واحدة في ولاية بشار ولا توجد في ولاية أدرار وتندوف أي وكالة تابعة لهذا البنك، أما المديرية الجهوية لهذا البنك فمتواجدة على مستوى ولاية وهران.

ح.بنك التنمية المحلية (BDL): له مديرية جهوية بولاية بشار، وتضم أربع فروع: فرع بولاية بشار، فرع بولاية أدرار، فرع بدائرة تيميمون، وفرع آخر في ولاية تندوف.

خ.بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): على مستوى ولاية بشار يحتوي على ثلاث فروع ومديرية جهوية متواجدة في نفس الولاية أما ولاية أدرار ففيها ثلاث فروع موزعة بين ولاية أدرار، دائرة تيميمون، بلدية أولف، وفي ولاية تندوف يوجد فقط فرع واحد.

* **: BEA : Banque Extérieure d'Algérie.**

أما البنوك الخاصة فكما تم الإشارة إليها سابقا أن الإطار الجهوي يحتوي فقط على فرعين في ولايتي أدرار، بشار والمتمثل في بنك الخليج العربي.

وفي المبحث الموالي، نحاول معرفة الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري على المستوى الجهوي كأساس لمعرفة مدى نجاح هذه المؤسسة حتى تستطيع أن تساهم في التنمية.

المبحث الثاني: الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري– المديرية الجهوية بشار–

في دراستنا للدور التنموي الذي تلعبه البنوك التجارية في الجزائر، خاصة البنك الوطني الجزائري نود الاشارة إلى قدرة هذه البنوك على خلق الائتمان (نقود الودائع)، أي قدرتها على التمويل، وقدرتها على التمويل لا تتحدد فقط بحجم ما يوضع لديها من الودائع الأصلية أو الأولية بل تتحدد كذلك بالودائع المشتقة والتي تتولد نتيجة قيام البنوك التجارية بوظيفتي قبول الودائع والاقراض، مما يجعل في مقدرة البنوك التجارية أن تستخدم إحتياطا نقديا جزئيا ونسبيا لخلق ودائع أكبر حجما مما يؤدي إلى ما يسمى بخلق الائتمان، وهذا معناه خلق قوة شرائية جديدة تخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة. والبنك الوطني الجزائري واحدة من البنوك التجارية الجزائرية التي تسعى إلى خلق الائتمان وتحقيق التميز في الخدمات البنكية من خلال قبول الودائع ومنح القروض المتنوعة وتقديم الخدمات البنكية بتميز.

في هذا المبحث سنقوم بعرض الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري وهذا ضمن المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسيخصص لتحليل نشاط هذا البنك ومعرفة مكانته في السوق البنكي المحلي.

المطلب الأول: الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري بشار:

سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على أهم مكونات الإطار العملي للبنك الوطني الجزائري ضمن منتوجاته وخدماته المتنوعة وكيفية تقديمها وتسعيرها وتوزيعها عبر وكالات المديرية الجهوية.

الفرع الأول: المنتوجات والخدمات البنكية:

أولا: المنتوجات البنكية: تقوم المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بتقديم منتوجات وخدمات بنكية متنوعة على مستوى وكالاتها الموزعة في مناطق مختلفة من الولايات التابعة لها ولاية بشار، أدرار، تندوف. وتتمثل هذه المنتوجات في:

أ.القروض الممنوحة من طرف البنك: بواسطة الأموال المودعة من طرف الزبائن لدى البنك الوطني الجزائري، يمكن استعمالها على شكل قروض ممنوحة للغير، ويعتبر القرض منتوج يمنح من طرف البنك وفق قوانين معينة لغرض استثماري أو استغلالي للخواص والمؤسسات.

ومقابل هذا القرض يفرض البنك مجموعة من الضمانات (رهنية وحيازية) التي تضمن حقوقه لدى العملاء في حالة عدم تسديدهم لديون القروض، والقروض نوعان:

– **قروض الاستغلال:** تعد قروض قصيرة الأجل لأن مدتها لا تتعدى السنة، ويقوم البنك بمنح هذه القروض عادة للأشخاص والمؤسسات التجارية لغرض تسهيل معاملاتها التجارية مقابل نسبة معينة من الفوائد. وتضم:

- قروض الخزينة مثل: الكاشف البنكي، تسهيلات على الخزينة، تسبيقات على الفواتير، تسبيقات على المقاولات.
- قروض الإمضاءات: فتح الاعتماد المستندي الخاص بالتعاملات الخارجية، الائتمان على السندات (السفتجات، الشيك)، كفالة الضمان وتتكون من (كفالة الضمان الجمركي، الضمان الجبائي، كفالة الضمان لمناقصات ومشاريع المقاولين).

- **قروض الاستثمار**: هي قروض متوسطة أو طويلة الأجل، مدتها تفوق السنة وتضم الأنواع التالية:

- **قروض الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**[1]: قروض ممنوحة للشباب البطالين والتي تنحصر أعمارهم بين 19-40 سنة لغرض إدماجهم في الحياة العملية وتوفير لهم مناصب الشغل لتنمية الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مدتها 07 سنوات.

ويعتبر هذا القرض عقد مبرم بين ثلاث أطراف تقوم على المشاركة في تمويل مشروع استثماري في أي قطاع ماعدا القطاع الفلاحي بالنسب المحددة من القيمة الإجمالية للمشروع، والتمويل الثلاثي يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، وقرض بدون فائدة تمنحه وكالة ANSEJ، وقرض بنكي بدون فوائد مقابل مجموعة من الضمانات تفرض على صاحب المشروع، ويتم ضمان القرض أيضا من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة[2].

ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين :

الجدول رقم (04-04): مستويات صيغ التمويل الثلاثي في إطار وكالة ANSEJ

المساهمة الشخصية	قرض الوكالة ANSEJ	القرض البنكي	مبلغ الاستثمار(دج)
%1	%29	%70	أقل من 5.000.000.00
%2	%28	%70	5.000.001 إلى10.000.000

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بشار

- **قروض الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC**[3]: هي أيضا قروض استثمارية مخصصة للبطالين التي تكون أعمارهم ما بين 35-50 سنة وتكون لديهم شهادات وحرف مهنية مختلفة. مدتها تصل إلى 07 سنوات[4] ونسب تمويل هذا القرض نفسها نفس النسب المحددة في التمويل الثلاثي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أي النسب المحددة في الجدول أعلاه.

[1]ANSEJ : Agence Nationale De Soutien à L'emploi Des Jeunes.
[2] Instruction de financement de la BNA suivant la circulaire N°1859 du 29/02/12.
[3]CNAC : Caisse Nationale D'Assurance Au Chômage.
[4] Instruction de financement de la BNA suivant la circulaire N° 1863 du 11/03/12.

- **قروض الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM**[1]: تمنح هذه القروض إلى الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 55 سنة ولا يملكون مناصب شغل لكن لديهم شهادات مميزة لحرف يمارسونها، لذلك وبواسطة هذا القرض يمكنهم إنشاء مؤسسات مصغرة يديرونها لممارسة نشاطاتهم وحرفهم المتنوعة، مدة هذا القرض لا تتعدى 05 سنوات ويساهم في تمويل مشروع انجاز هذه المؤسسة كل من:الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات المصغرة، طالب القرض صاحب المشروع، والبنك الوطني الجزائري الذي يساهم بـ 70% من القيمة الإجمالية للمشروع[2].

وللتوضيح أكثر الجدول الموالي يبين نسب التمويل للأطراف المشاركة في التمويل.

الجدول رقم (04-05): نسب التمويل الخاصة بالقرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول		المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
100.000 دج	– جميع الأصناف	(شراء مواد أولية)	% 0	–	100 %
1.000.000 دج	– جميع الأصناف	– الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	% 1	% 70	% 29
			% 1	% 70	% 29

المصدر: www.angm.dz

- **قرض خاص لشراء السيارات**: هذا المنتوج مخصص فقط لعمال شركة سونلغاز وذلك حسب الاتفاقية المبرمة بين المديرية المركزية لسونلغاز والمديرية العامة للبنك الوطني الجزائري، فكل موظفي سونلغاز الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة يمكن إقراضهم هذا النوع من القرض لمدة 05 سنوات بالمساهمة المالية التالية:

موظف مؤسسة سونلغاز يساهم بـ40% من المبلغ الإجمالي للسيارة المراد شراءها، أما البنك الوطني الجزائري فيساهم بـ60% من المبلغ الإجمالي للسيارة بنسبة محددة من الفائدة وتقديم مجموعة من الضمانات تلزم على الموظف طالب القرض. وضمن المشاريع المستقبلية للبنك فهو يعد بتوسيع هذا النوع من القرض بمنحه لكافة الأشخاص العاديين بغض النظر عن العاملين في مؤسسة سونلغاز[3].

- **قروض على العقارات**: تعتبر قروض طويلة الأجل، وتضم أنواع مختلفة وهي:

☜ قرض يمنح لشخص يريد شراء مسكن جديد من طرف بائع أو من طرف هيئات مختصة.

[1] ANGEM : Agence Nationale De Gestion Des Petites ET Moyennes Entreprises.
[4] Instruction de financement de la BNA suivant la circulaire N° 1875 du 19/03/12.
[3] Instruction de financement de la BNA suivant la circulaire N° 1859 du 27/04/11.

- قرض يمنح لشخص يريد بناء مسكن في قطعة أرض يملكها.
- قرض يمنح لشخص يريد حذف أو إضافة تغيرات على منزل يملكه.

مدة القروض على العقارات تكون من 10 إلى 15 سنة كحد أقصى، وذلك حسب نوعية القرض وحسب القدرة المالية لكل شخص. في هذا النوع من القرض يمكن للبنك المساهمة في تمويله بنسبة 90% والباقي أي 10 % يتحملها طالب القرض[1].

- **قرض "حاسوب لكل عائلة"**: هو قرض استهلاكي خاص بالعائلات محدودي الدخل والتي ترغب في شراء كمبيوتر بغية إدخال أجهزة المعلوماتية إلى بيوتهم وتطوير إمكانياتهم بما يتناسب مع التطور التكنولوجي. مدة القرض قد تكون سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات كحد أقصى وذلك حسب قدرة كل عائلة على استرجاع هذا القرض، وتقيم قيمة القرض بالمبلغ المقدم في فاتورة الحاسوب المراد شراءه[3].

ب. تسيير القروض: يقوم البنك الوطني الجزائري بدراسة وتحليل وتسيير ملفات القروض الممنوحة عبر وكالاته الموزعة جهويا، وتحت مراقبة وتوجيه وموافقة المديرية الجهوية وبالأخص (تحت متابعة دائرة القروض ومصالحها) بالقواعد المتعارف عليها والقوانين المعمول بها والتي ذكرناها سابقا في الجزء النظري (محددات واستراتيجية منح القروض) أنظر هذا العنصر في الفرع الثاني من المبحث الأول للفصل الثالث. فإضافة إلى دراسة المخاطرة بشتى أنواعها، متابعة تحصيل القروض، يعتمد البنك على دراسة الجدوى لتحليل مدى نجاعة المشاريع المرغوب في تمويلها (التي تعتمد على مدى تحقيق هذه المشاريع لمؤشرات التنمية مثلا تحقيق العائد الربحي، توفير مناصب الشغل، الحفاظ على البيئة أو إدارة الجودة....)، لكن ما يعاب على هذه الدراسات ورغم ممارسات البنك وموظيفيه في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، عدم الإدراج الرسمي لمبادئ التنمية المستدامة سواء كإطار قانوني أو تنفيذي بالإضافة لعدم الاعتماد على الجدارة الائتمانية والمتابعة المستمرة خاصة في القروض المدعمة من طرف الدولة.

ثانيا:الخدمات المقدمة من طرف البنك: بالإضافة إلى كل هذه القروض، البنك يقوم بخدمات متنوعة لإشباع رغبات العملاء الحالية والمرتقبة، من بين هذه الخدمات

– خدمات الاستشارة والتوجيه للزبائن في أداء تعاملاتهم مع البنك واختيار القروض المناسبة لتجارتهم.

[2] Instruction de financement de la BNA suivant la circulaire N° 1878 du 24/01/05.

– خدمات الإيداع والتحويل والسحب في مختلف الحسابات البنكية سواء عن طريق الطوابير أو عن طريق الآلات الأوتوماتكية.

– بطاقات التوزيع الاتوماتيكي مثال على ذلك: البطاقة المغناطيسية التي تساعد على تطوير نوعية الخدمة المقدمة ونقلها من حيز الطوابير وتقليص حجم الانتظار في تلبية الخدمة.

وبغرض إشباع رغبات الزبائن، يعتمد البنك على الاهتمام وتطوير إستراتيجية منتوجاته وخدماته المختلفة من خلال:

- تطوير الإنتاج البنكي والخدمي بالاعتماد على فريق عمل كفء ومؤهل.
- الخبرة في ميدان البنك والمعاملات التجارية ولاسيما في ميدان التجارة الخارجية.
- كسب الزبائن المهمين في السوق التجاري وتقديم لهم كل الامتيازات في التعاملات البنكية.
- التنويع والتخصيص في المجال الخدمي بالتنويع في استخدام البطاقات الاوتوماتيكية مثل: DAB,GAB[1](الخاصة بالسحب)، حيث تحتوى المديرية على أربع ألات لاستخدام بطاقة DAB موزعتين على وكالتي بشار412، وكالة لطفي 415، وكالة أدرار250 ووكالة تندوف411، وذلك لتعاملهما مع عدد كبير من العملاء مقارنة مع باقي الوكالات، وحسب البرنامج التجاري لسنة 2015 تم توزيع أكثر من 890.000 بطاقة DAB [2] على المستوى الوطني.

أما فيما يخص جهاز الدفع الأوتوماتيكي TPE[3] (الجهاز الخاص بتسهيل معاملات التجار المهمين مع البنك) يسعى البنك الوطني الجزائري لتوسيع ثقافة استخدامه من طرف العملاء وتعويدهم على استعماله على مستوى كل المديريات والوكالات الوطنية. والجدول الآتي يوضح توزيع هذا الجهاز عبر وكالات المديرية الجهوية بشار.

الجدول رقم (04–06): توزيع جهاز TPE على مستوى وكالات المديرية الجهوية بشار:

الوكالة	عدد البطاقات الموزعة
وكالة أدرار 250	200
وكالة تيميمون 251	45
وكالة بني ونيف 410	33
وكالة تندوف 411	129
وكالة بشار 412	500
وكالة آولف 413	30

[1] DAB : Distribution Automatique des billets.
GAB : Guichet Automatique des Billets.
[1]Les directives qui ont étés donnés par la Direction des Instruments de Paiement et de la Monétique (DIPM) concernant le plan d'action,année 2015.
[3] TPE :Terminal de paiement éléctronique.

وكالة الدبدابة 414	54
وكالة لطفي 415	38
المجموع	1029

المصدر: من إعداد الباحثة واعتمادا على معلومات المصلحة التجارية الخاصة لعدد أجهزة TPE في المديرية.

الفرع الثاني: تسعير الخدمات البنكية: يعتبر السعر أحد أهم العناصر المغرية لجلب العملاء لأنه يتعلق بالقدرة الشرائية للعميل من جهة وكذلك بتكلفة الإنتاج والخدمة البنكية من جهة أخرى، رغم أن المنافسة البنكية في الإطار المحلي للبنك الوطني الجزاري تكاد تنعدم كون أن البنوك المنافسة له هي كلها بنوك عمومية باستثناء بنك واحد خاص لا يزال فتيا محليا، إذن تسعير الخدمات والمنتوجات البنكية المقدمة من قبل البنوك العمومية والبنك الوطني الجزائري لا تختلف كثير والفارق ضئيل جدا .

ويعتمد البنك الوطني الجزائري في إستراتيجيته التسعيرية على تكلفة الإنتاج بالدرجة الأولى، فيقوم بتقديم منتوجاته المتمثلة في القروض المتنوعة (قروض استغلال، قروض الاستثمار) وخدماته المختلفة (السحب، التحويل...) بفرض أسعار الفائدة عليها وذلك بتطبيق قوانين المنشورات البنكية Les circulaires الصادرة من السلطات العليا للبنك والبنك المركزي، والتي تقوم بتحديد أسعار المنتوجات والخدمات البنكية ومعدلات الفائدة والخصوم طبقا لقوانين البنك المركزي والمستوى الحكومي في ظل متغيرات قوى العرض والطلب في السوق البنكي.

كما يقوم موظفي البنك الوطني الجزائري بتوزيع خدماته مباشرة عبر كافة طوابير الوكالات المتواجدة في الولايات الثلاث بشار، أدرار، تندوف مع توفر شبكة وطنية للتعامل البنكي بين كل وكالات البنك الوطني الجزائري الموزعة على التراب الوطني لتسهيل المعاملات البنكية بفضل النظام الآلي والمعلوماتي الجديد (système d'exploitation Delta banque version8)، من جهة أخرى تساعد آلات الصرف الأوتوماتيكية على تخفيف الضغط على الطوابير وتقديم الخدمة للزبون كما يرغب، خاصة فيما يتعلق بتسيير حساباته البنكية.

ولمعرفة مكانة البنك الوطني الجزائري في السوق البنكي المحلي، قمنا بإحصاء رقم أعماله ومقارنة قيمة موارده ومخرجاته مع البنوك المنافسة– ولو أن المنافسة تكاد تنعدم بين البنوك العمومية–.

وبما أن دراستنا تمت على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، سنقوم بالمقارنة بين المديريات الجهوية للبنوك المتواجدة على مستوى الولاية، وفي هذا المجال توجد بولاية بشار ثلاث مديريات جهوية لكل من: البنك الوطني الجزائريBNA، بنك التنمية المحليةBDL وبنك التنمية الريفية BADR، أما البنوك الأخرى فهي عبارة عن وكالات فرعية موزعة عبر الولاية. والجدول التالي يوضح قيمة مخرجات ومدخلات هذه المديريات:

الجدول رقم (04-07): موارد ومخرجات مديريات البنوك المتواجدة في ولاية بشار:

ألف دج:

المديريات	قيمة الموارد إلى غاية 2015/12/31	قيمة المخرجات إلى غاية 2015/12/31
مديرية البنك الوطني الجزائري	22 727 362	8 774 444
مديرية بنك التنمية المحلية	16 677 980	7 593 740
مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية	18 213 345	7 216 233

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف هذه المديريات.

الشكل رقم (04-01): موارد ومخرجات مديريات البنوك المتواجدة في ولاية بشار

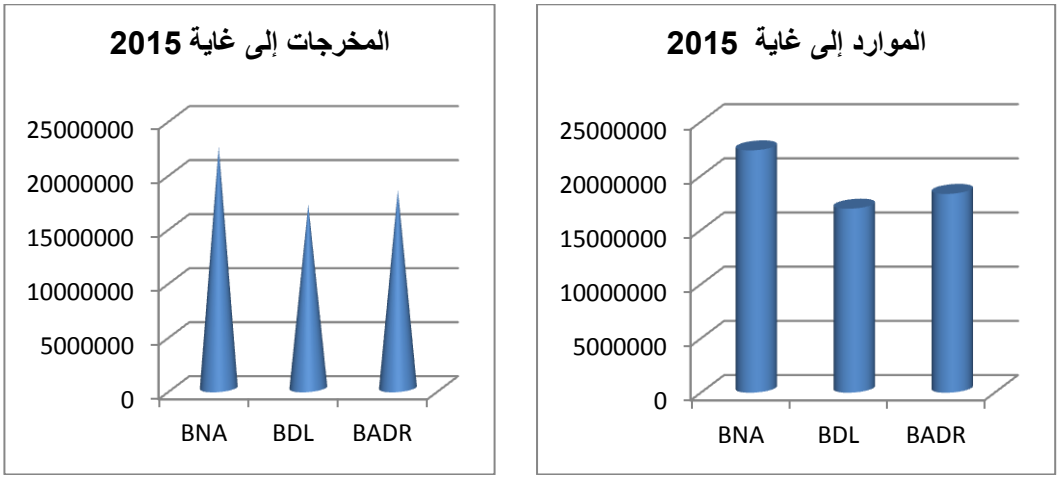

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدول أعلاه.

من خلال نتائج الجدول والرسم البياني الموضح أعلاه نستنتج ما يلي:

- إذا أردنا المقارنة بين هذه البنوك كمديريات جهوية يتضح أن مديرية البنك الوطني الجزائري تحقق أكبر قيمة للموارد وأكبر قيمة للمخرجات (قيمة القروض الممنوحة) وذلك بقيمة 22 727 362 ألف دج بالنسبة للموارد و 8 774 444 ألف دج بالنسبة للمخرجات، ويفسر تحقيق أكبر قيمة للموارد بسبب اكتساب البنك الوطني الجزائري لأكبر عدد من العملاء الذين يمثلون القطاع التجاري واكتسابها للعملاء الذين يحققون لها السيولة المالية بإيداع وتوفير أموالهم كما يمتلك البنك سياسة ناجحة في استرجاع حقوق القروض الممنوحة للعملاء.

أما بالنسبة للمخرجات فالبنك الوطني الجزائري يمتلك أكبر عدد من الوكالات الموزعة في المديرية مقارنة مع مديرية بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالتالي فيكون لها الحظ الوافي في تحقيق أكبر قيمة للموارد ومنح أكبر قدر ممكن من القروض.

- وإذا أردنا المقارنة على حسب نوعية النشاط، فتكون المقارنة فقط بين البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية لأن نشاطهما يعتبر نشاط تجاري ويختلف عن النشاط الفلاحي لبنك التنمية الريفية.

وكتحليل لنتائج الجدول يلاحظ أن البنك الوطني الجزائري يحقق أكبر قيمة للموارد والقروض مقارنة مع بنك التنمية المحلية.

في الأخير نستنتج أن مديرية البنك الوطني الجزائري تمتلك الحصة الأكبر من السوق البنكي في الولاية ويتحلى الصدارة محليا وبالتالي فهي المساهم الأول في التنمية الاقتصادية جهويا (بشار، أدرار، تندوف) بتوفير السيولة النقدية أو تجميعها ومنح القروض للعملاء لاستغلالها أو استثمارها في مشاريع متنوعة.

المطلب الثاني: تحليل نشاط البنك:

إن أكبر التوجيهات التي تحدد السياسية التجارية للبنك تتم وفق الأهداف التي تخططها الإدارة المركزية والمحلية للبنك والتي تقوم على المحاور التالية:

- الحفاظ على التوازن الثابت للمؤسسة البنكية.
- فتح واستعمال وسائل خدمية جديدة لتحقيق أهدافها كما يجب وتطوير العمل البنكي.
- تنويع الخدمات من خلال تنويع الأهداف مثل:
  + رفع قيمة الموارد التجارية بترقية معدل الخدمات المقدمة للزبائن.
  + تغذية الخزينة البنكية ومعاملاتها وتحديد الموارد النقدية.
  + الموازنة بين الموارد المودعة والموارد تحت الطلب.
  + رفع مستوى الهامش الربحي بتطوير الإنتاج البنكي وتخفيض الأعباء.

ولقد رأينا في المطلب الأول مكانة البنك الوطني الجزائري في محيطه الخارجي أي ما بين البنوك المنافسة حيث اتضح أنه هو البنك الأول الذي يجمع أكبر قيمة للموارد النقدية (تحت الطلب أو لأجل)، ويمنح أكبر قدر ممكن من القروض المتنوعة (قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل).

وفي هذا المطلب سنوضح أيضا مكانته داخليا أي سنعرف مدى فعاليته ودوره في تحقيق التنمية من خلال توازنه داخليا (الموارد والقروض) وتحقيقه لأكبر الأرباح والعوائد، ومعرفة مدى نجاعة سياسيته الائتمانية مع العملاء خاصة في تسيير القروض وحجم استردادها وفق الشروط المعمول بها.

وإذا تحقق ذلك فهذا يعني أن هذه المؤسسة مربحة وناجحة وثابتة وتساهم بقدر كبير في تصعيد وتيرة التنمية الاقتصادية بالبلاد. لذلك سنقوم فيما يلي بتحليل النشاط التجاري للبنك اعتمدا على معطيات مصلحة القروض والمصلحة التجارية إلى غاية 2015 (نهاية المدة)كآخر سنة في فترة الدراسة التي تضم مجموع واحصائيات نشاطاتها.

الفرع الأول: تطور الموارد (المدخلات):

الجدول رقم (04-08): تطور موارد البنك (المدخلات) إلى غاية 2015: ألف دج.

نوع وقيمة المدخولات	قيمة الموارد إلى 2014/12/31	قيمة الموارد إلى 2015/12/31	معدل النمو بالقيمة والنسبة		قيمة الأهداف المسطرة 2015	معدل التحقيق
موارد تحت الطلب	**12.161.102**	**15.337.257**	**3.176.155**	**26%**	**15.800.000**	**97%**
الموارد العامة	2.079.458	4.518.751	2.439.293	117%	3.000.000	150%
الموارد الخاصة	10.081.644	10.818.506	736.862	7%	12.800.000	85%
الموارد لأجل	**6.091.417**	**7.390.105**	**1.298.688**	**21%**	**7.700.000**	**96%**
الموارد العامة	9.500	354.500	345.000	3.632%	300.000	118%
الموارد الخاصة	6.081.917	7.035.605	953.688	16%	7.400.000	95%
المجمـوع	**18.252.519**	**22.727.362**	**4.474.843**	**25%**	**23.500.000**	**97%**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات المصلحة التجارية بالبنك.

يبين الجدول أعلاه تطور موارد البنك إلى غاية سنتي 2014، 2015 ومقارنة هذه الموارد مع ما كان متوقعا حسب الأهداف التي سطرت لسنة 2015، فنلاحظ تطور قيمة الموارد بقيمة 4.474.843 ألف دج بمعدل نمو قدره 25% بين 2014 و2015 حيث سجلت قيمة موارد بـ 22.727.362 ألف دج في 2015 بعدما كانت 18.252.519 ألف دج في نهاية 2014. ومقارنة بقيمة الموارد المتوقع أن يصلها البنك في سنة 2015 وقيمة ما حققه فعليا فحقق البنك معدل تحقيق قدره 97% أي فارق 3 % فقط لبلوغ الأهداف المسطرة.

هذا التطور هو نتاج تطور كل من الموارد تحت الطلب والموارد لأجل كالتالي:

- **موارد تحت الطلب**: سجلت الموارد تحت الطلب ارتفاعا إجماليا (الموارد العامة والخاصة) قدره 3.176.155 ألف دج بين سنتي 2014 و2015 ومعدل نمو قدره 26%، وما ساهم في ارتفاع الموارد تحت الطلب هو التطور المضاعف في قيمة موارد المؤسسات العمومية حيث سجلت قيمة 4.518.751 ألف دج في سنة 2015 وقيمة 2.079.458 ألف دج في سنة 2014، أي معدل نمو فاق 100% أي 117% ومعدل فاق أيضا قيمة الأهداف المسطرة بـ 150%.

- **موارد لأجل**: حققت الموارد لأجل هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2014، 2015 وذلك راجع لارتفاع الموارد العامة مقارنة بارتفاع الموارد الخاصة حيث سجلت الموارد العامة في سنة 2015 قيمة 354.500 ألف دج بعدما كانت في 2014: 9.500 ألف دج فقط وبذلك حققت معدل نمو معتبر 3.632 % ومعدل تحقيق 115%مقارنة بقيمة الموارد المتوقعة (300.000 ألف دج).

إن التطور الحاصل في موارد البنك إلى غاية 2015 هو نتيجة تطور القيم المالية للموارد تحت الطلب مقارنة بالموارد لأجل (15.337.257 ألف دج للموارد تحت الطلب و7.390.105 للموارد لأجل)، أما المقارنة بين الموارد العامة والخاصة فهذه الأخيرة تفوق بكثير الموارد العامة سواء كانت ضمن الموارد تحت الطلب أو الموارد لأجل، وهذا يعني أن موارد البنك تعتمد بالدرجة الأولى على ودائع الزبائن والمؤسسات الخاصة وتوفيراتهم، بالإضافة إلى مبالغ الاحتياطات على كفالات المقاولات والصفقات العمومية.

أما الجدول والشكل الموالي فيوضح ترتيب وكالات المديرية الجهوية للبنك من حيث قيمة الموارد المالية. ويتضح سيطرة الوكالة الرئيسية 412 على المرتبة الأولى بنسبة 39% من قيمة الموارد المحققة في نهاية 2015، متبوعة بوكالة أدرار 250 في المرتبة الثانية بـ 32%، ثم وكالة تندوف 411 بـ 10%، وكالة الدبدابة 414 في المرتبة الرابعة، تليها وكالة لطفي 415 بـ 5%، ثم وكاليتي تيميمون 251 وأولف 413 بنسبتي 4% و2% على التوالي، وفي المرتبة الثامنة والأخيرة وكالة بني ونيف بنسبة 1 %من قيمة الموارد.

الجدول رقم (04-09): ترتيب وكالات البنك الوطني الجزائري حسب قيمة الموارد:

الترتيب	الوكالات	قيمة الموارد ألف دج	نسبة المساهمة
1	الوكالة الرئيسية 412	8.771.241	39%
2	وكالة أدرار 250	7.160.662	32%
3	وكالة تندوف 411	2.386.145	10%
4	وكالة الدبدابة 414	1.568.498	7%
5	وكالة لطفي 415	1.206.088	5%
6	وكالة تيميمون 251	932.061	4%
7	وكالة آولف 413	528.363	2%
8	وكالة بني ونيف 410	174.304	1%
المجموع		22.727.362	100%

المصدر: من إعداد الباحثة.

الشكل رقم (04-02): ترتيب وكالات المديرية حسب قيمة الموارد إلى غاية 2015:

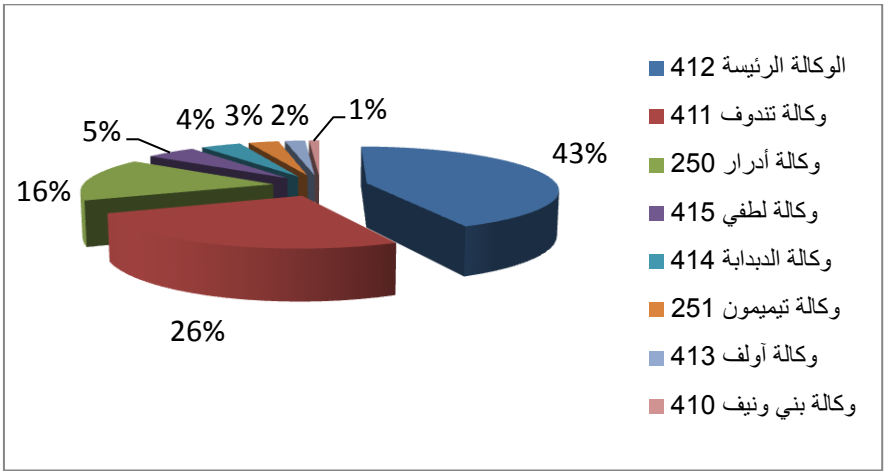

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدول أعلاه.

وما يؤكد تطور وارتفاع الموارد المالية للبنك هو تطور عدد حسابات الزبائن المفتوحة لدى البنك الذي ندرجه فيما يأتي:

الجدول رقم (04-10): تطور عدد حسابات الزبائن إلى غاية 2015

القيمة / نوع الحساب	القيمة في 2014/12/31	القيمة في 2015/12/31	النمو المحقق بالقيمة	النمو المحقق بالنسبة	الأهداف المسطرة	معدل التحقيق
الحسابات التجارية	12.614	13.355	741	6%	14.500	92%
حسابات الغير تجارية	24.202	33.370	9.168	38%	39.000	86%
حسابات التوفير	13.075	13.978	903	7%	14.500	96%
حسابات الودائع لأجل	72	2	70	97%	80	2%
حسابات الاستثمار	3.380	3.142	-238	-7%	3.600	87%
حسابات التعامل الخارجي	11.282	11.787	505	4%	12.000	98%
المجموع	**64.625**	**75.634**	**11.009**	**17%**	**83.680**	**90%**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات المصلحة التجارية بالبنك.

هذا الجدول يوضح ارتفاع عدد الحسابات المفتوحة لدى البنك بمختلف أشكالها، وحققت إجمالا 64.625 حساب بنكي في نهاية 2014، ثم ارتفع ليبلغ العدد الإجمالي 75.634 حساب بنكي في نهاية 2015 بمعدل 90% مقارنة مع العدد المتوقع حسب الأهداف المسطرة لنفس السنة، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة اكتساب البنك للزبائن الجدد وتنشيط حركة حساباتهم البنكية بأنواعها.

الفرع الثاني: تطور المخرجات(القروض):

تتمثل مخرجات البنك في قيمة القروض الممنوحة بكل أنواعها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، ومن خلال نتائج الجدول أدناه والخاص بهذه المخرجات يتبين أن قيمة القروض الممنوحة إجماليا

ارتفعت بنسبة ضئيلة (8%) من 2014 إلى 2015 وحققت 83% من قيمة القروض المتوقع وصولها حسب الأهداف المسطرة لسنة 2015.

أما المقارنة بين أنواع القروض الممنوحة فيتضح من خلال معطيات الجدول أن القروض قصيرة الأجل سجلت معدل نمو سالب (-7%) أي تناقص بقيمة 7.799 ألف دج بين سنتي 2014،2015، وهذا من جهة بسبب ثبات قيمة القروض القصيرة الأجل الممنوحة للمؤسسات العمومية (أي عدم تسجيل زبائن جدد بهذا القرض في 2015)، وتناقص قيمة القروض قصيرة الأجل الممنوحة للخواص من جهة أخرى (111.633 ألف دج في سنة 2014 و 103.834 ألف دج في نهاية 2015) ويفسر التناقص في قيمة هذه القروض باسترجاع البنك لنسبة معينة من هذه القروض واستردادها من طرف الزبائن وبالتالي تسجل قيمتها إيجابيا ضمن موارد البنك.

الجدول رقم (04-11): تطور القروض الممنوحة للبنك إلى غاية 2015/12/31: ألف دج

نوع وقيمة المخرجات	قيمة المخرجات في 2014/12/31	قيمة المخرجات في 2015/12/31	معدل النمو بالقيمة والنسبة		قيمة الأهداف المسطرة	معدل التحقيق
المخرجات قصيرة الأجل	**112.936**	**105.137**	**-7.799**	**-7%**	**390.000**	**371%**
المخرجات العامة	1.303	1.303	0	0	130.000	1%
المخرجات الخاصة	111.633	103.834	-7.799	-7%	260.000	40%
المخرجات طويلة الأجل	**8.023.141**	**8.669.307**	**676.166**	**8%**	**10.160.000**	**85%**
الاستثمارات العامة	**3.253.545**	**3.612.540**	**358.995**	**11%**	**3.840.000**	**94%**
الاستثمارات الخاصة	**4.769.596**	**5.056.767**	**287.171**	**6%**	**6.320.000**	**80%**
الزبائن الخواص	124.209	154.662	30.453	25%		
ANSEJ	2.989.295	3.112.846	123.551	4%		
قرض مصغر	0	0	0	0		
ANGEM	67.287	106.820	39.533	59%		
قرض السيارات	0	0	0	0		
القرض العقاري	252.910	263.028	10.118	4%		
CNAC	1.335.895	1.419.411	83.516	6%		
حاسوب لكل عائلة	0	0	0	0		
المجمـوع	**8.136.077**	**8.774.444**	**668.367**	**8%**	**10.550.000**	**83%**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مقدمة من طرف المصلحة التجارية والقروض بالبنك.

ولمعرفة معدل تغطية مدخلات البنك مع مخرجاتها، النسب التالية تمثل ذلك في الجدول التالي حيث يلاحظ في هذا الجدول أن وضعية البنك المالية جيدة وفي تحسن مستمر من إجمالي نشاطاتها إلى غاية 2014 وإلى 2015 لأن قيمة موارده الإجمالية تغطي بنسبة كبيرة قيمة المخرجات أي أنها تحقق أرباح مالية معتبرة وبالتالي فهي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (04-12): معدل تغطية الموارد للقروض لسنتي 2014،2015:

معدل التغطية	2014	2015
معدل التغطية بين مخرجات و مدخلات البنك	%224	%259

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا مخرجات ومدخلات البنك في 2014، 2015.

وبالنسبة لترتيب الوكالات حسب حجم القروض الممنوحة ، الجدول والشكل أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم(04-13): ترتيب وكالات المديرية الجهوية للبنك حسب حجم القروض: ألف دج

الترتيب	الوكالات	قيمة القروض	نسبة المساهمة
1	الوكالة الرئيسة 412	3.757.768	43%
2	وكالة تندوف 411	2.230.882	26%
3	وكالة أدرار 250	1.436.166	16%
4	وكالة لطفي 415	410.984	5%
5	وكالة الدبدابة 414	368.145	4%
6	وكالة تيميمون 251	275.139	3%
7	وكالة آولف 413	196.581	2%
8	وكالة بني ونيف 410	98.779	1%
المجموع		8.774.444	100%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات المصلحة التجارية بالبنك.

الشكل رقم (04-03): ترتيب وكالات المديرية الجهوية للبنك حسب حجم القروض:

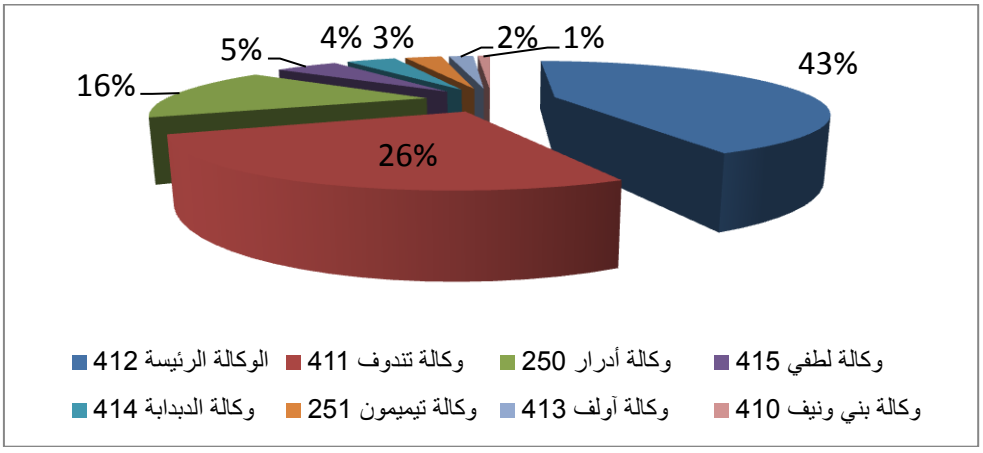

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قيم الجدول أعلاه.

من نتائج الجدول والشكل أعلاه يتضح أن الوكالة الرئيسية 412 تتربع دائما ضمن المركز الأول في منح أكبر قدر ممكن من القروض بأنواعها المختلفة حيث حققت نسبة 43% من قيمة قروض المديرية الممنوحة إجماليا، هذا يعني أن هذه الوكالة تمتلك الحصة الأكبر للزبائن مقارنة مع باقي الوكالات، وكالة تندوف 411 تأتي هذه المرة في المرتبة الثانية بـ26%، تليها وكالة أدرار 250

بنسبة 16%، ثم وكالة لطفي 415 بـ5%، وكالة الدبدابة 414: 4%، ثم وكالتي تيميمون 251 وأولف 413 في المراتب المتدنية بنسبة 3%، 2% على الترتيب، أما وكالة بني ونيف 410 فبقيت في المرتبة الأخيرة بنسبة 1% وهو نفس الترتيب الذي حصلت عليه في ترتيبها حسب قيمة الموارد.

وفيما يلي جدول يضم تطور موارد ومخرجات المديرية الجهوية للبنك خلال (05) سنوات الفارطة.

الجدول رقم (04-14): تطور حجم موارد وقروض البنك الوطني الجزائري- شبكة الاستغلال بشار-في الفترة ما بين (2010-2015):

(الوحدة: ألف دج)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموارد المحققة	9.112.345	11.190.204	13.790.764	17.161.948	18.252.519	22.727.362
القروض الممنوحة	2.973.558	3.788.291	5.755.143	6.863.042	8.136.077	8.774.444

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير النشاط للسنوات المدرجة في الجدول.

الشكل رقم(04-04): تطور حجم الموارد والقروض الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار- ما بين (2010-2015):

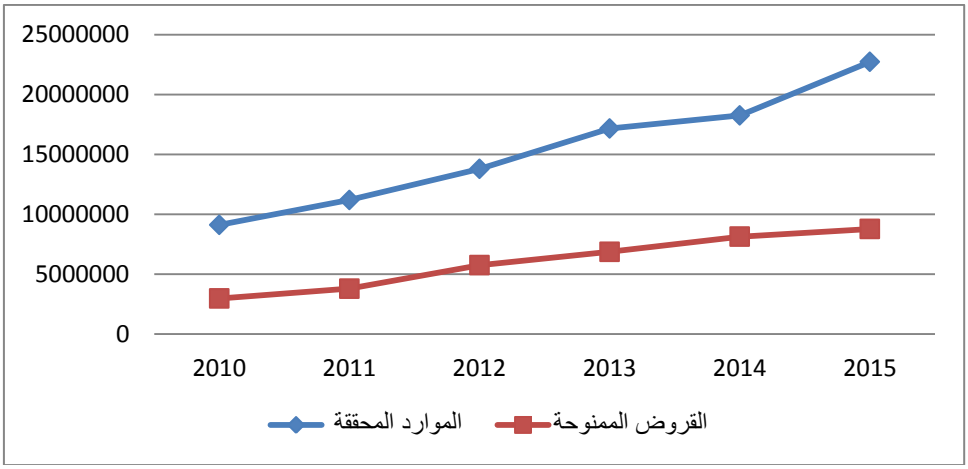

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال نتائج الجدول والشكل أعلاه يتضح أن قيمة الموارد ومخرجات البنك في تزايد مستمر وهذا راجع إلى تضاعف أرباحها من سنة إلى أخرى (ارتفاع الموارد المالية) وارتفاع قيمة القروض الممنوحة لزبائنها(قيمة القروض بأنواعها)، كما أنه في كل سنة قيمة الموارد تفوق قيمة القروض الممنوحة مما يدل على نجاح السياسة التجارية للبنك في توفير الودائع المالية لزبائنها خاصة عند الطلب، مقارنة بحجم القروض الممنوحة (نسبة الموارد إلى القروض: 306% في 2010، 295% في 2011، 240% في 2012، 250% في 2013، 224% في 2014، 259% في 2015).

ونود الإشارة إلى أن الارتفاع المحقق في قيمة الموارد والقروض لسنة 2011 كان نتيجة التسهيلات التي فرضتها الدولة في تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة المنجزة في إطار وكالات الدعم (ANSEJ،

ANGEM ،CNAC) في فيفري 2011[1] ، بعدها تزيد قيمة الموارد والقروض في الارتفاع وتسجل قيم معتبرة ابتداءا من سنة 2012 أين فرضت الحكومة مجموعة من تسهيلات التمويل خاصة بعد إلغاء نسبة الفائدة من المشاريع الاستثمارية (ANSEJ، CNAC، ANGEM) أي عدم تحمل تسديد الفائدة من طرف العميل. هذا ما حفز الكثير من أصحاب المشاريع على تقديم ملفاتهم للبنوك والاستفادة من هذا البرنامج مما انعكس إيجابا على رفع قيمة الموارد نتيجة إيداع المساهمات الشخصية للمشروع من جهة، ومن جهة أخرى رفع قيمة وعدد القروض الممنوحة في هذا الإطار.

في الأخير، إن المبالغ الهامة التي مثلتها قيمة الموارد والمخرجات تعبر حتما على المساهمة المعتبرة للبنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية والاستدامة الاقتصادية ولاشك التنمية المستدامة، من خلال تجميع الودائع بمختلف أشكالها ومنحها في شكل قروض متنوعة كإنجاز المشاريع التنموية من مباني وطرق ومساكن ومحلات ومؤسسات اقتصادية.

الفرع الثالث: تحصيل الحقوق:

لا تعتمد معرفة مدى نجاح أي مؤسسة بنكية ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية فقط على تجميع أكبر الموارد ومنح أكبر قيم للقروض، وإنما أيضا بمعرفة سياسة ائتماناتها ومدى قدرتها على استرجاع حقوقها المختلفة تجاه العملاء ونسبة الثقة بينها وبينهم.

لذلك وفي هذا الفرع سنحاول تسليط الضوء على وضعية حقوق البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار– إلى غاية سنة 2015، وأنواعها وقيمها لدى العملاء (أي حجم الديون التي يجب استردادها من العملاء).

وحقوق البنك لدى العملاء هي مجموع الديون الواجب استردادها بعد منح قيمة القروض، أي أن العميل بعد استعماله للقرض هو مجبر اتجاه البنك على رد قيمة القرض زائد قيمة الفوائد إن وجدت (حسب نوع القرض) ووفقا للرزنامة المتفق عليها، وفي حالة عدم ذلك، البنك يقوم بما يسمى بتسيير مخاطر القروض الممنوحة باستعمال كل الوسائل القانونية والودية لإسترجاع حقوقه، وإن تعسر الأمر

[1] طالع الإجراءات الناتجة عن انعقاد مجلس الوزراء يوم 2011/02/22 والمراسيم الصادرة في الجريدة الرسمية في 06 مارس 2011، فيما يخص الموافقة على التوصيات التي قدمتها الحكومة بغرض تنشيط الاستثمار وتحسين نجاعة الآليات العمومية المتعلقة بالإعداد للإدماج المهني أو بمناصب الشغل المؤقتة، وتقييم التحفيزات والإعفاءات الجبائية الهامة التي نص عليها قانون الاستثمار، كما صادق مجلس الوزراء على جملة من التدابير الجديدة تخص قطاعات مختلفة منها تلك المتعلقة بتسيير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحسين تمويل الاستثمار المصغر، وآليات تسييره، تحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الاستثمار في المناطق الجنوبية ذات الامتيازات الاستثمارية....إلخ.

فهو مجبر على استعمال الضمانات المفروضة على القروض واللجوء إلى القضاء لتسوية الوضعية بينه وبين العميل.

وفي إطار تحصيل الحقوق وتسييرها يستعمل البنك ثلاث حسابات مشهورة الاستعمال لدى البنوك التجارية وهي حسابات عدم التسديد، حسابات الحقوق المتنازع عنها، حسابات الحقوق الميؤوس من استرجاعها[1]، سنتطرق بالتفصيل إلى هذه الحسابات فيما يلي:

1.حساب عدم التسديد compte impayé: يفتح هذا الحساب تلقائيا (أوتوماتيكيا) عند فتح حساب القرض المستعمل (سواء كان القرض استغلالي أو استثماري، قرض عام أو خاص) حيث تسجل قيمة القرض المقدم في حساب القرض المستعمل، أما حساب عدم التسديد فتسجل فيه مبالغ الاقتطاعات التي لم تسدد من رزنامة القرض مع نسبة الفائدة (إن وجدت خاصة مع فرض إلغاء نسبة الفائدة على المشاريع المنجزة في إطار وكالات الدعم ANSEJ،CNAC، ANGEM).

ويعتبر استعمال حساب عدم التسديد من المراحل الأولية في تسيير وتحصيل الحقوق، حيث في هذه المرحلة يتعامل البنك مع العميل بالطرق الودية مثلا يقوم بإعلامه أو تذكيره بموعد التسديد، أو مراسلته بالانذارات الكتابية وتوضيح الاجراءات له في حالة التأخر أو الامتناع عن التسديد، أو مراقبة حساباته التجارية وإن استلزم الأمر حجزها للضغط عليه في تسديد مستحقات القرض.

وفيما يلي جدول يوضح قيمة ديون العملاء المسجلة في هذا الحساب حسب نوع القرض المقدم.

وأول ما يلاحظ في الجدول الموالي هو عدم تسجيل أي تأخير أو عدم التسديد الخاص بالقروض الممنوحة للقطاع العام أي المؤسسات العمومية، وبالتالي فهذه المؤسسات تحترم مواعيد التسديد من جهة، ومن جهة أخرى البنك هو أيضا يقظ في متابعة هذا الحساب ومراقبته حتى لا يقع في مخالفة للقوانين الداخلية. أما في القطاع الخاص فسجل في هذا الحساب بالنسبة للمديرية ككل ما قيمته 344.606 ألف دج موزعة بين 11.660 ألف دج ديون خاصة للزبائن الخواص، مبلغ بقيمة 234.267 ألف دج ضمن عدم التسديدات لقروض ANSEJ، 21 ألف دج ديون قروض السيارات، 5.026 ألف دج لقروض العقار، 1.753 ألف دج خاصة لديون قرض ANGEM، 91.741 ألف كديون مخصصة للقروض الممنوحة في إطار وكالة CNAC. ومقارنة بحجم القروض

[1] **ملاحظة**: حسب القوانين الداخلية للتعاملات البنكية يمنع منعا باتا ترك المؤسسات العمومية (القطاع العام) تتماطل في تسديد مستحقات القرض حسب الرزنامة المتفق عليها، أي يجب عدم ظهور أي مبلغ في حسابات التحصيل الثلاث، وإن حدث ذلك تعد مخالفة للقانون ينجر عنها إجراءات عقابية، لذلك يجب معالجته سريعا بإيداع المستحقات في الساعات الأولى من حدوثه (خلال 48 سا).

الممنوحة في القطاع الخاص فيمثل مجموع ديون حسابات عدم التسديد (344.606 ألف دج) 18% من مجموع القروض الممنوحة (6.320.000 ألف دج).

في هذه الحالة البنك مجبر على استعمال كل الوسائل الممكنة لاسترجاع هذه النسبة 18%.

الجدول رقم (04-15): قيمة الحقوق المسجلة في حساب عدم التسديد عبر وكالات المديرية إلى غاية 2015/12/31:

الوحدة: ألف دج

الوكالة / نوع القرض	250	251	410	411	412	413	414	415	المجموع
القطاع العام	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
القطاع الخاص	**142.252**	**50.867**	**1.980**	**85.316**	**27.145**	**5.332**	**16.296**	**15.418**	**344.606**
زبائن خواص	98	320	0	0	4.291	0	6.951	0	**11.660**
ANSEJ	111.664	31.810	1.204	53.780	16.264	2.925	5.525	11.095	**234.267**
قرض مصغر	138	0	0	0	0	0	0	0	**138**
قرض سيارات	0	0	0	0	21	0	0	0	**21**
قرض العقار	627	153	231	466	1.531	401	749	868	**5.026**
ANGEM	1.089	622	0	19	0	23	0	0	**1.753**
CNAC	28.636	17.962	545	31.051	5.038	1.983	3.071	3.455	**91.741**
المجموع	**142.252**	**50.867**	**1.980**	**85.316**	**27.145**	**5.332**	**16.296**	**15.418**	**344.606**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة المنازعات والشؤون القانونية بالبنك.

2. الحقوق المتنازع عنها:

يفتح هذا الحساب أيضا بالتوافق مع فتح حساب القرض المستعمل وفتح حساب عدم التسديد، ويتم التسجيل في هذا الحساب بعد التسجيل المتكرر لمبالغ عدم التسديد في حسابه المناسب وتعذر استرجاع قيمة الديون المسجلة فيه، وبالتالي تنقل قيمة هذه الحقوق من حساب عدم التسديد إلى حساب الحقوق المتنازع عنها، وسمي هذا الحساب بحساب الحقوق المتنازع عنها لأن البنك في هذه المرحلة يكون قد سئم من الطرق الودية التي استعملها لاسترجاع الحقوق المدونة في الحساب الأول (حساب عدم التسديد)، وبالتالي فهو مجبر على استعمال طرق أخرى لاسترجاع قيمة الحقوق كاللجوء إلى القضاء لتسوية وضعية القروض واسترجاع وتقييم مجموع الضمانات ونسبة تغطيتها لمبلغ القرض المستعمل. ومثل هذه الضمانات (الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الكفالات الشخصية...).

الجدول رقم (04-16): قيمة الحقوق المتنازع عنها في وكالات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار إلى غاية 2015/12/31: ألف دج

الوكالة / نوع القرض	250	251	410	411	412	413	414	415	المجموع
القطاع العام	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
القطاع الخاص	**99.054**	**109.124**	**11.899**	**171.937**	**39.578**	**13.132**	**54.706**	**41.418**	**540.848**
زبائن خواص	5.194	15.067	0	0	0	0	19.873	4.826	**44.960**
ANSEJ	75.984	82.016	8.232	149.679	34.132	7.309	22.368	35.349	**415.069**
قرض مصغر	166	8.022	0	0	328	0	0	0	**8.516**
قرض سيارات	10	0	0	0	86	0	0	0	**96**
قرض العقار	0	0	3.667	0	0	1.271	0	0	**4.938**
CNAC	16.595	3.675	0	21.316	4.588	4.552	10.261	1.243	**62.230**
حاسوب لكل عائلة	20	0	0	0	444	0	0	0	**464**
ANGEM	1.085	344	0	942	0	0	2.204	0	**4.575**
المجموع	**99.054**	**109.124**	**11.899**	**171.937**	**39.578**	**13.132**	**54.706**	**41.418**	**540.848**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة المنازعات والشؤون القانونية بالبنك.

ومن الجدول أعلاه الذي يبين قيمة الحقوق المتنازع عنها والموزعة عبر وكالات المديرية الجهوية للبنك – بشار–، يتضح أنه ورغم كل الإجراءات القانونية التي طبقتها مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات للمديرية، إلا أنه لم تسترجع حقوق البنك كاملة بحيث لا تزال الحقوق المتنازع عنها بين البنك وعملاءه تثمل بالقيمة الإجمالية في ديسمبر 2015 إلى 540.848 ألف دج، مخصصة للقطاع الخاص دون العام، أي عدم تسجيل أي ديون للمؤسسات العمومية وبالتالي عدم مخالفة القوانين الداخلية المشار إليها سابقا، وتمثلت أكبر نسبة لهذه الحقوق في ديون القروض الممنوحة في إطار ANSEJ حيث تمثلت بأكثر من 76% من مجموع هذه الحقوق، أما المقارنة مع مبالغ الحقوق الخاصة بوكالات المديرية فكانت أكبر قيمة بوكالة تندوف 411 بقيمة 171.937 ألف دج وأقل قيمة بوكالة بني ونيف 410 بقيمة 11.899 ألف دج.

3.الحقوق الميئوس من استرجاعها:

يفتح هذا الحساب هو الآخر بالتوافق مع فتح حساب القرض المستعمل وحساب عدم التسديد وحساب الحقوق المتنازع عنها، ويستعمل هذا الحساب بعد التسجيل المتكرر لمبالغ ديون الزبائن المسجلة في حساب الحقوق المتنازع عنها أي بعد فشل كل الإجراءات الودية والقضائية في استرجاع قيمة الحقوق المتنازع عنها، ومرحلة الحقوق المئيوس من استرجاعها تعد المرحلة الثالثة والأخيرة في الطرق المستعملة في تحصيل الحقوق، وسميت حقوق ميئوس من استرجاعها حيث أن البنك قد يفشل تماما في رد قيمة هذه الحقوق لعدة أسباب (عدم كسب القضية تجاه العميل، عدم كفاية الضمانات

المحجوزة، هروب العميل إلى مكان مجهول، فقدان القيمة المالية للتجهيزات أو الوسائل موضوع القرض لأجلها....).

ولتوضيح القيم المسجلة لهذا الحساب في نهاية 2015 داخل البنك الوطني بشار – محل الدراسة- الجدول التالي يعطينا بيانات حول ذلك، وتقدر الحقوق المئيوس من استرجاعها إجمالا بـ 695.055 ألف دج ممثلة بأكبر القيم المسجلة دائما في القروض الممنوحة في إطار وكالة ANSEJ حيث بلغت القيمة الإجمالية للحقوق المئيوس من استرجاعها في هذا النوع من القروض 465.041 ألف دج، وحققت وكالة تندوف 411 ضمن هذا الإطار أكبر القيم ب232.515 ألف دج، أما حقوق هذا الحساب الخاصة بالزبائن الخواص قدرت إجمالا بـ 113.747 ألف دج وتمثيل وكالة أدرار 250 بأكبر قيمة : 44.857 ألف دج.

وعن الحقوق المسجلة للقروض المصغرة وصلت إلى 40.916 ألف دج، والحقوق الخاصة بقروض السيارات وقروض العقار فكانت منعدمة ولم تسجل أي قيمة في هذا الحساب، وبقيت فقط الحقوق المسجلة في إطار وكالة CNAC، ANGEM والقروض الاستهلاكية الخاصة بشراء حاسوب لكل عائلة فبلغت قيمة (68.067 ألف دج، 5.539 ألف دج، 1.745 ألف دج) على الترتيب.

أما القطاع العام فلم يسجل أي قيم في هذا الحساب وبالتالي فيستنتج أن المؤسسات التابعة لهذا القطاع مواظبة على تسديد ديونها في الموعد المناسب، أي عدم تسجيل أي مخالفة قانونية داخل البنك.

الجدول رقم (04-17): قيمة الحقوق الميئوس من استرجاعها للبنك إلى غاية 2015/12/31: ألف دج

الوكالة / نوع القرض	250	251	410	411	412	413	414	415	المجموع
القطاع العام	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
القطاع الخاص	**84.668**	**16.013**	**11.337**	**276.318**	**123.823**	**16.654**	**109.509**	**56.733**	**695.055**
زبائن خواص	44.857	1.784	10.136	0	15.806	6.635	25.808	8.721	**113.747**
ANSEJ	19.179	14.076	0	232.515	83.727	8.125	68.890	38.529	**465.041**
قرض مصغر	20.632	0	0	5.084	15.200	0	0	0	**40.916**
قرض سيارات	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
قرض العقار	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
CNAC	0	0	1.201	36.398	8.832	1.894	10.259	9.483	**68.067**
حاسوب لكل عائلة	0	153	0	1.323	258	0	11	0	**1.745**
ANGEM	0	0	0	998	0	0	4.541	0	**5.539**
المجموع	**84.668**	**16.013**	**11.337**	**276.318**	**123.823**	**16.654**	**109.509**	**56.733**	**695.055**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض ومصلحة المنازعات والشؤون القانونية للبنك.

في الأخير وبعد عرض قيم ديون الزبائن والمسجلة في الحسابات الثلاثة: حساب عدم التسديد وحساب الحقوق المتنازع عنها والحقوق الميئوس من استرجاعها يتضح أن البنك له سياسة جيدة في إدارة المخاطر مع المؤسسات العمومية بحيث سجلت قيم معدومة في هذه الحسابات أي أنها تحترم رزنامة تسديد القرض، أما حقوق البنك في القروض الممنوحة للقطاع الخاص فبلغت المجموع الإجمالي: 1.580.509 ألف دج (مجموع القيم المسجلة في الحسابات الثلاثة) وتمثل 25% من القيمة الإجمالية الممنوحة للقروض في هذا القطاع، كما سجلت حقوق قروض ANSEJ أكبر القيم هي الأخرى، ويفسر ذلك بأن البنك يمنح أكبر قدر ممكن من القروض في القروض المقدمة في إطار وكالة ANSEJ (أنظر الجدول رقم (4-11)).

هذه الوكالة التي تدعم من طرف الدولة لصالح المشاريع الاستثمارية الموجهة للشباب، لكن ضمن التسهيلات التمويلية وخاصة بعد إلغاء نسبة الفائدة للمشاريع الممولة في هذا الإطار، وتعدد المؤسسات وصناديق ضمان القروض (Les Fonds de Garanties)، أعطى التماطل للشباب أصحاب المشاريع في رد قيمة الدين أو على الأقل احترام زرنامة التسديد، بالإضافة إلى عدم كفاية الضمانات الحقيقية والمقدمة مقابل منح هذا النوع من القروض، حيث مثلا أن الرهن أو الحجز لا يتم إلا بعد شراء التجهيزات أو الوسائل هدف القرض أي بعد صرف قيمة القرض المقدم، وبالتالي قد لا يحصل البنك أبدا على هذا الرهن. مما يسبب ذلك ليس فقط في ارتفاع حقوق عدم التسديد والحقوق المتنازع عنها، وإنما أيضا في ارتفاع الحقوق الميئوس من استرجاعها وهذه حالة كارثية ليس فقط في البنك الوطني الجزائري وإنما حالة كل البنوك التجارية العمومية الأخرى.

وللحديث عن الحقوق الميئوس من استرجاعها، فهذه الأخيرة سجلت أعلى القيم (695.055 ألف دج) مقارنة بحقوق عدم التسديد والحقوق المتنازع عنها، وفي هذه الحالة فإن البنك في حالة حرجة لأن أكبر القيم للحقوق التي يجب أن يسترجعها موجودة ضمن الحساب الذي يصعب الاسترجاع فيه بسب ارتفاع حقوق ANSEJ.

في الأخير على البنك أن يعمل على تقوية سياسيات القروض الممنوحة باكتساب أكبر ضمانات ممكنة من طرف الزبائن والتعامل بجدية مع صناديق الضمان ومؤسسات استرجاع القروض المعتمدة من طرف الدولة.

المبحث الثالث: دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد أساسا على مدى توفير الاقتصاد الوطني لحجم الموارد المالية الكافية والموجهة لتقديم الاستثمارات بأشكالها المختلفة في الوقت والحجم اللازم، لذلك تعددت الدراسات الاقتصادية حول كيفية توفير هذه الموارد بالحجم المطلوب وفي الوقت المناسب وكيفية توجيهها للقطاعات الاقتصادية وحسب نسبة احتياج كل قطاع لخدمة التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة لا محال.

والبنوك التجارية هي واحدة من المؤسسات المالية الحيوية التي تعمل على تغذية الاقتصاد الوطني من خلال توفير الموارد المالية عن طريق جمع الودائع بأنواعها، واستغلالها في منح قروض مختلفة مع مراعاة التوازن بين الموارد المتوفرة والقروض الممنوحة لأن عمل البنوك مرهون بتوفير السيولة اللازمة والآنية حسب طلبات الزبائن من جهة، واستغلال هذه الموارد في جني معدلات فائدة مربحة من خلال منح القروض من جهة أخرى.

في هذا الإطار سنتناول في هذا المبحث دور الودائع والقروض- باعتبارهما أهم وظيفتين تقوم عليها البنوك- في تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها التي بدورها تحقق التنمية المستدامة من خلال إبراز أهمية هذه الوظيفتين وتوفيرها من طرف البنك الوطني الجزائري، ومع المقارنة بالبنوك المنافسة جهويا، وهذا ضمن المطلب الأول.

أما المطلب الثاني فسنتناول فيه دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة باسقاط دور هذا البنك في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة (المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية) جهويا.

المطلب الأول: دور الودائع والقروض في تحقيق التنمية المستدامة

تؤثر البنوك التجارية في وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال أهم وظيفتين هما قبول الودائع ومنح القروض، ولا يتحقق هدف التنمية الاقتصادية إلا إذا وازنت البنوك في المعادلة بين هاتين الوظيفتين في هيكل سليم وفلسفة بنكية واضحة ذات فاعلية في جذب الأموال اللازمة للاقتصاد وتوجيهها في شكل استثمارات تنموية هادفة.

وأشرنا سابقا أن التنمية الاقتصادية هي جزء من التنمية المستدامة بدليل أن المؤشرات الاقتصادية هي أحد مكونات مؤشرات التنمية المستدامة، وتحقيق هذه الأخيرة يكون لها أثر في شتى المجالات والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، البيئية والتكنولوجية، أي أن التنمية الاقتصادية ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، والتنمية الاقتصادية الوطنية أيضا لا تتحقق إلا إذا تحققت التنمية

الاقتصادية المحلية والجهوية. لذلك في هذا المطلب سنتناول دور الودائع والقروض على المستوى المحلي لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية والمستدامة.

الفرع الأول: الودائع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل في البنوك التجارية، التي تسعى إلى تطويرها وتنميتها بكسب أكبر القنوات لجلب هذه الودائع التي تعتبر ودائع أولية لأنها تودع لدى البنك لأول مرة، والتوسع في إدخارها أو استثمارها في منح القروض، وبالتالي خلق ودائع أخرى ثانوية أو مشتقة لأنها تشتق من الودائع الأولية.

أولا: ودائع البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار– ودورها في تحقيق التنمية المستدامة جهويا:

يبين الجدول والشكل التاليين تطور مجموع الودائع بنوعيها: الودائع الجارية والتي تضم الودائع الجارية للمؤسسات العمومية والودائع الجارية للمؤسسات الخاصة، والودائع لأجل والتي تضم هي الأخرى ودائع متوسطة وطويلة الأجل بالنسبة لودائع المؤسسات العمومية والخاصة.

ويتضح من خلال الجدول أن مجموع الودائع حققت تنمية معتبرة خلال الفترة (2000-2015)، حيث كانت في سنة 2000: 2.120,7 مليون دج وبلغت في سنة 2015: 22.727,3 مليون دج أي ارتفاع هائل بقيمة: 20.606,6 مليون دج ومعدل نمو أكثر من 204%، هذا الارتفاع هو ناتج عن زيادة عدد الزبائن وتطور عدد حساباتم (بلغت في سنة 2015: 75.634 حساب بكل أنواعه بعدما كانت 30.312 حساب في 2005)، من جهة أخرى، وبالتقريب منذ بداية سنة 2005 عرف مجموع الودائع تطور معتبر ناتج عن تعدد وظهور أشكال جديدة من الاقتراض، مما ساعد على إيداع المساهمات الشخصية لأصحاب القروض في الحسابات المخصصة وبالتالي ارتفاع قيمة الودائع في الحسابات.مثال على ذلك (قروض CNAC،ANSEJ، ANGEM، قروض العقارات)، والملاحظ أيضا من الجدول الارتفاع الملحوظ بين السنوات 2011، 2012، 2013، حيث قدرت قيمة الودائع في سنة 2011: 11.190,2 مليون دج ثم ارتفعت إلى 13.790,7 مليون دج لتصل إلى 17.161,9 مليون دج، وسبب هذا الارتفاع كما أشرنا سابقا في المبحث الأول إلى التسهيلات والتدابير الحكومية التي فرضتها الدولة لاقتناء وتمويل المشاريع المصغرة (من بينها إلغاء نسبة الفائدة وتخفيض نسبة المساهمة الشخصية في تمويل المشروع بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية...).

هذه التسهيلات حفزت فئة الشباب عموما خاصة البطالين في الإقدام على طلب هذه القروض، وإيداع مساهماتهم الشخصية، وبالتالي زيادة قيمة موارد التمويل.

الجدول رقم (04-18): هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار: (2000-2015): الوحدة: مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الودائع الجارية	1.102,6	1.433,9	1.755,3	2.252,7	2.783,8	3.124,1	3.345	3.888,3
ودائع لأجل	1.018,1	1.331,4	1.246,5	1.191,8	1.256,8	1.198,7	1.868,3	2.567,1
مجموع الودائع	2.120,7	2.765,3	3.001,8	3.444,5	4.040,6	4.322,8	5.213,3	6.455,5
معدل نمو إجمالي الودائع	-	%30,40	%8,55	%14,75	%17,31	%6,98	%20,60	%23,83
معدل نمو ودائع لأجل	-	%30,77	%6,38-	%4,39-	%5,45	%4,62-	%55,86	%37,40
ودائع لأجل/مج الودائع	%48,01	%48,15	%41,53	%34,60	%31,10	%27,73	%35,84	%39,77
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الودائع الجارية	4.601,2	5.590,1	6.500	7.980,3	8.724	11.368,9	12.161	15.337,2
ودائع لأجل	3.280,1	3.013,1	2.612,3	3.209,9	5.066,7	5.793	6.091,5	7.390,1
مجموع الودائع	7.881,3	8.603,2	9.112,3	11.190,2	13.790,7	17.161,9	18.252,5	22.727,3
معدل نمو إجمالي الودائع	-	%9,16	%5,92	%22,80	%23,24	%24,45	%6,35	%24,52
معدل نمو ودائع لأجل	-	-8,14%	-1330,19%	2287,64%	5784,60%	1433,48%	515,28%	2131,82%
ودائع لأجل/مج الودائع	41,62%	35,02%	28,67%	28,68%	36,74%	33,76%	33,37%	32,52%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك للفترة (2000-2015).

من خلال الجدول، ورغم التطور المستدام لكلا النوعين (ودائع جارية، ودائع لأجل)، احتكرت الودائع الجارية خلال الفترة الأهمية النسبية على حساب الودائع المتوسطة والطويلة الأجل في مجموع الودائع والتطور الهائل خاصة مابين (2008-2015)، حيث لم تتعدى نسبة الودائع لأجل من إجمالي الودائع النصف طيلة الفترة، وحققت نسبة 48,15% كأعلى نسبة لها من مجموع الودائع في سنة 2001. كما ظهرت معدلات نمو الودائع لأجل بمعدلات متذبذبة وبمعدلات سالبة في السنوات (2002 ، 2003، 2005، 2009، 2010) بسبب تناقص قيم الودائع لأجل مقارنة بسابقتها من السنوات.

الشكل رقم (04-05): هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري (2000-2015): الوحدة: مليون دج

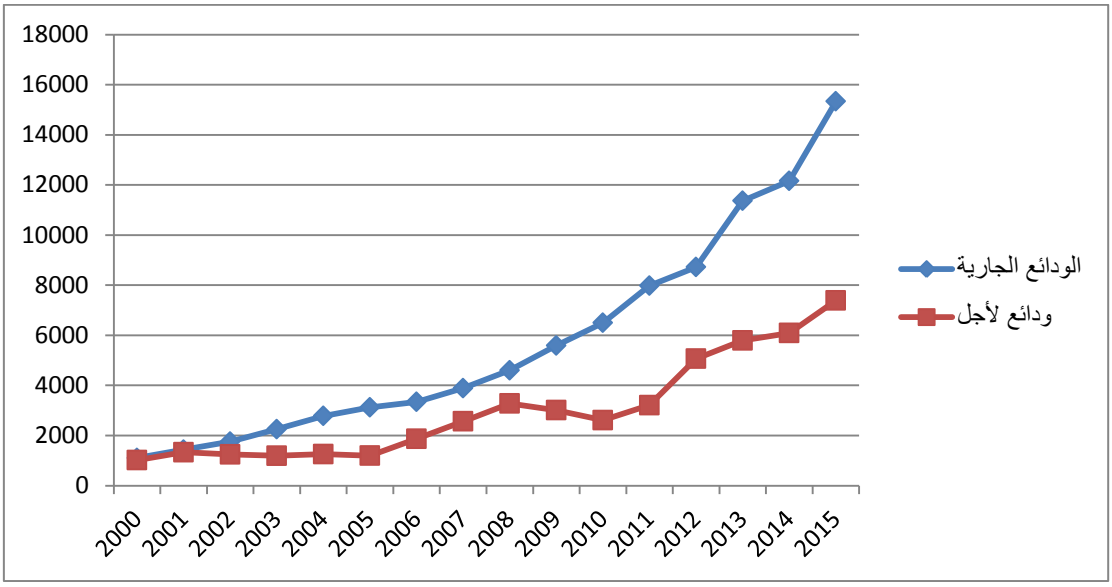

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك للفترة (2000-2015).

من الشكل تتوضح الأهمية القصوى للودائع الجارية مقارنة بالودائع لأجل ابتداءا من سنة 2009 حيث قدرت قيمة الودائع الجارية في هذه السنة 5590,1 مليون دج مقابل 3013,1 مليون دج، ثم انتقلت الودائع الجارية إلى 15.337,2 مليون دج مقابل 7.390,1 لودائع لأجل في نهاية 2015.

ومنه نستنتج اعتماد البنك على الودائع الجارية على حساب الودائع لأجل التي تعتبر المصدر الرئيسي لتحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة.

ثانيا: ودائع البنوك التجارية الجزائرية (المنافسة) في تحقيق التنمية المستدامة جهويا:

تعتبر المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية إحدى المديريات المنافسة للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية بشار. وتضم هذه المديرية خمس وكالات على المستوى الجهوي هي وكالة بشار، وكالة العبادلة، وكالة بني عباس، وكالة بني ونيف، وكالة تندوف.

الجدول رقم (04-19): هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار: مليون دج

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع الجارية	2.494,2	3.711,7	3.508,8	5.101,6	10.641	13.678,5	14.233,2	15.093,3
ودائع لأجل	305,3	359,7	651	934,7	1.120	1.899,2	2.767,1	3.120
مجموع الودائع	2.799,5	4.071,4	4.443,5	6.036,3	11.761	15.577,7	17.000,3	18.213,3

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك للفترة المذكورة في الجدول.

هذا الجدول يضم تطور مجموع الودائع بأنواعها على مستوى المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما بين (2008-2015)، حيث وصل مجموع الودائع في سنة 2015: 18.213,3 مليون دج موزعة بين 15.093,3 مليون دج للودائع الجارية و3.120 مليون دج للودائع لأجل.

وسجلت الودائع تطورا متواصلا خلال الفترة بنوعيها وارتفاع الودائع الجارية خلال نفس الفترة على حساب الودائع لأجل حيث سجلت الودائع الجارية في بداية الفترة سنة (2008) قيمة 2.494,2 مليون دج وارتفعت بنسبة 76% لتصل إلى 10.641 مليون دج سنة 2012، وفي الأخير سنة 2015 تصل إلى 18.213,3 مليون دج أي بارتفاع 7.572,3 مليون دج.

أما الودائع لأجل فسجلت هي الأخرى ارتفاعا متتاليا خلال المدة المبينة في الجدول لكن بنسب ضئيلة جدا مقارنة بالودائع الجارية (أنظر الجدول أعلاه).

وما يلاحظ في الأخير إعتماد هذا البنك على الودائع الجارية أكثر من الودائع لأجل مثله مثل البنك الوطني الجزائري.

الجدول رقم (04-20): هيكل الودائع وتطورها على مستوى المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الودائع الجارية	4.501	5.580,9	9.377	11.321,7	12.945	14.489,9
ودائع لأجل	441,6	563,2	898,5	990,7	1.500	2.188
مجموع الودائع	4.942,6	6.144,1	10.275,5	12.312,4	14.445	16.677,9

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير النشاط التجاري للبنك للفترة المذكورة في الجدول.

الجدول يوضح هيكل الودائع وأنواعها المتمثلة في الودائع الجارية ولأجل على مستوى المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية، وتعتبر هذه المديرية من بين المديريات الثلاثة المتواجدة جهويا في ولاية بشار أمام البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وتضم المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية وكالات تابعة لها في ولايتي بشار وتندوف.

ومن نتائج الجدول يتبين أن مجموع الودائع في ارتفاع متتالي من سنة 2010 إلى 2015 حيث كانت في سنة 2010: 4.942,6 مليون دج وأصبحت في سنة 2015: 16.677,9 مليون دج، وسبب هذا الارتفاع هو التزايد المستمر للودائع الجارية طول الفترة الممتدة من 2010-2015 حيث سجلت القيم التالية على التوالي (4.501 مليون دج في سنة 2010، 5.580,9 مليون دج في سنة 2011، 9.377 مليون دج في سنة 2012، 11.321,7 مليون دج في سنة 2013، 12.945 مليون دج في 2014، 14.489,9 مليون دج في 2015).

ولمعرفة المساهم الأكبر في جلب الودائع بين المديريات البنكية جهويا، الجدول والشكل أدناه يعرضان المقارنة الإجمالية بين ودائع المديريات الجهوية الثلاثة المتواجدة في ولاية بشار (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية) في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 كفترة تتوافق فيها المعلومات المتوفرة في الجداول السابقة (رقم 20، 21، 22).

الجدول رقم (04-21): مقارنة الودائع وأنواعها بين المديريات الجهوية للبنوك بولاية بشار (BNA, BDL,BADR):

الوحدة: مليون دج

السنة	الودائع الجارية			الودائع لأجل			إجمالي الودائع			% BNA / TOTAL
	BNA	BDL	BADR	BNA	BDL	BADR	BNA	BDL	BADR	
2010	6.500	4.501	3.508,8	2.612,3	441,6	651	9.112,3	4.942,6	4.443,5	49,25%
2011	7.980,3	5.580,9	5.101,6	3.209,9	563,2	934,7	11.190,2	6.144,1	6.036,3	47,88%
2012	8.724	9.377	10.641	5.066,7	898,5	1.120	13.790,7	10.275,5	11.761	38 ,49%
2013	11.368,9	11.321,7	13.678,5	5.793	990,7	1.899,2	17.161,9	12.312,4	15.577,7	38 ,09%
2014	12.161	12.945	14.233,2	6.091,5	1.500	2.767,1	18.252,5	14.445	17.000,3	53,06%
2015	15.337,2	14.489,9	15.093,3	7.390,1	2.188	3.120	22.727,3	16.677,9	18.213,3	39,44%

المصدر: اعتمادا على معطيات الجداول رقم (20، 21، 22).

الشكل رقم (04-06): مقارنة بين ودائع المديريات الجهوية للبنوك التجارية في ولاية بشار (2000-2015):

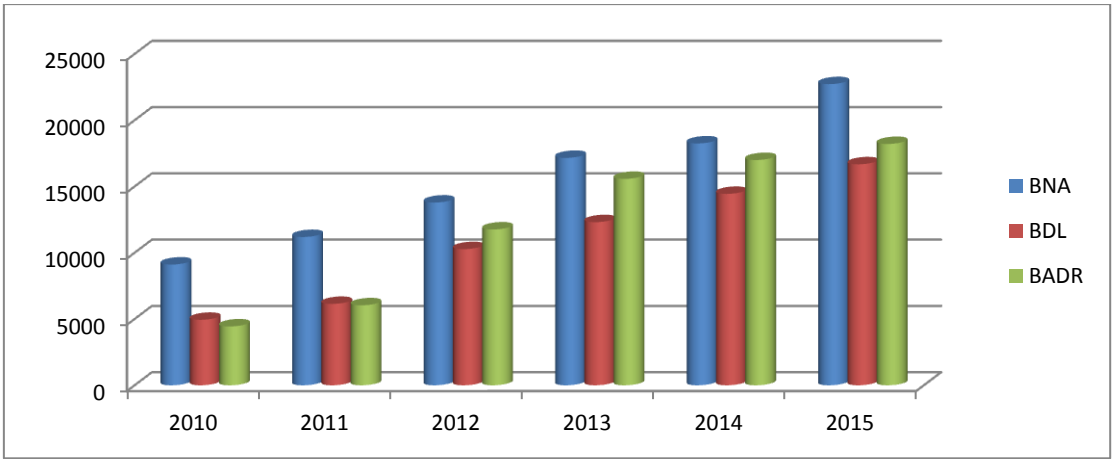

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

يتبين أن البنك الوطني الجزائري هو الرائد ويترأس الترتيب بين هذه البنوك في جمع الودائع بنوعيها الودائع الجارية والودائع لأجل طوال الفترة ما بين 2010-2015، وتمثل بالنسب التالية من مجموع

الودائع في السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي (49,25%، 47,88%، 49% ,38، 09% ,38، 53,06%، 39,44%)، ويأتي بعده في المركز الثاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ثم في الأخير أي المركز الثالث بنك التنمية المحلية.

كما أن الودائع الجارية هي الأخرى كانت الرائدة والسبب الرئيسي في تطور إجمالي الودائع على مستوى المديريات الثلاث خلال الفترة المذكورة سابقا.

الفرع الثاني: القروض ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

تبرز أهمية القروض بالنسبة للبنوك وفي التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

– تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس الدفع الآجل والوعد بالوفاء، وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.

– تعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر، فهي بذلك واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الانتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

– تعد القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.

– ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر مصدرا للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك.

– تدبير وتنظيم قدر ملائم من أرباح القروض الممنوحة مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

– تؤدي القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.

– عمليات الإقراض تمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي تساعد بدورها على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

في الأخير،كل هذه الاسهامات واستدامتها هي أوجه من أوجه تحقيق التنمية المستدامة. أما فيما يلي نتعرف على دور وأهمية منح القروض في الاقتصاد الوطني.

أولا: قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار وتطورها لخدمة التنمية المستدامة:

الجدول رقم (04-22): تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000-2015): الوحدة: مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض القطاع العام	135,3	232,8	210,1	149	223	459,1	981,4	987,7
قروض القطاع الخاص	406	532,2	781,4	883	911,9	963,6	995	1015,3
مجموع القروض	**541,3**	**765**	**991,5**	**1.032**	**1.134,9**	**1.422,7**	**1.976,4**	**2.003**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قروض القطاع العام	779,4	812	693,5	1027,6	1.767,8	2.422	3.254,8	3.613,9
قروض القطاع الخاص	1.451,7	1.877	2.280	2.760,6	3.987,3	4.441	4.881,2	5.160,5
مجموع القروض	**2.231,1**	**2.689**	**2.973,5**	**3.788,2**	**5.755,1**	**6.863**	**8.136**	**8.774,4**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض بالمديرية الجهوية للبنك.

الشكل رقم (04-07): تطور قروض المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000-2015):

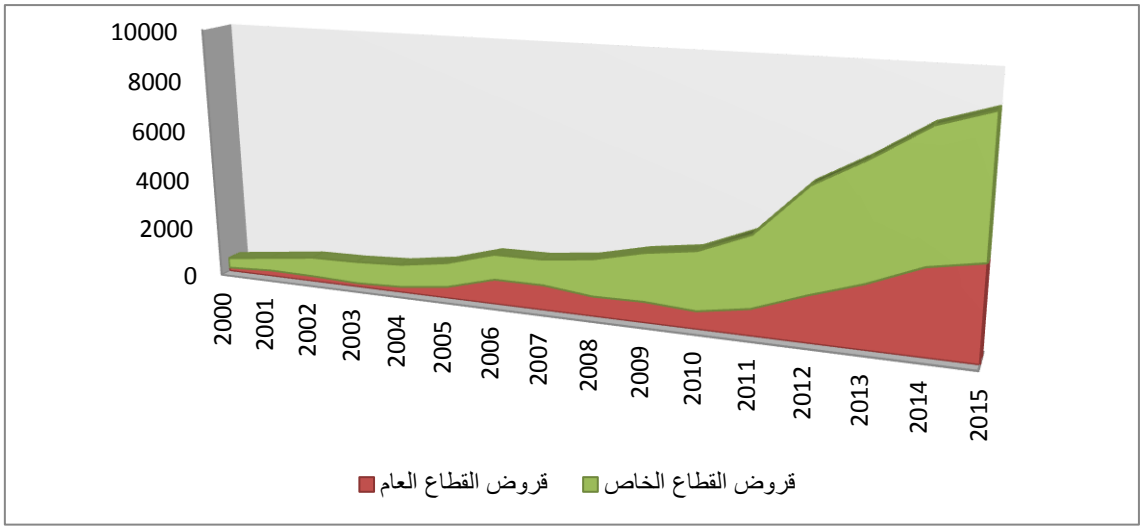

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض بالمديرية الجهوية للبنك.

نستطيع أن نسمي البنك الوطني الجزائري ببنك التنمية لأنه كما تأكد لنا في العناصر السابقة، يساهم بشكل جلي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع خاصة الاستثمارية، حتى وإن كان تمويلها عن طريق القروض قصيرة الأجل (بحكم أنها مثلت بأكبر القيم مقارنة مع القروض طويلة الأجل). والجدول والشكل أعلاه يوضحان تطور القروض وتنميتها على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار-، ويتبين أن حجم القروض الممنوحة عموما سجلت قيمة 541,3 مليون دج في سنة 2000، ثم ارتفعت بقيمة 1.461,7 مليون دج، لتصل في نهاية 2007 إلى 2.003 مليون دج، ويواصل حجم القروض الممنوحة الارتفاع إلى 2.973,5 مليون دج في سنة 2010 ليحقق قيمة أخرى في نهائي 2015 بحجم مقدر بـ:

8.774,4 مليون دج ، ما يميز أيضا في نتائج الجدول سيطرة القطاع الخاص على المركز الأول في حجم القروض الممنوحة، وذلك خلال الفترة (2000-2015)، مما يفسر توجه البنك الوطني الجزائري إلى تمويل المؤسسات الخاصة (الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة) والتي تتواجد بكثرة على المستوى المحلي مقارنة بالمؤسسات العمومية. بالإضافة إلى التحفيزات الحكومية في تمويل انجاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار وكالات الدعم وما صاحبها من امتيازات تمويلية.

الجدول رقم (04-23): تطور أنواع القروض في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2000-2015): مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قروض ق.أ	34,9	36,3	37,2	42,1	48,5	51	54,7	65,3
قروض م.ط.أ	506,4	728,7	954,3	989,9	1.086,4	1.371,7	1.921,7	1.937,7
مجموع القروض	**541,3**	**765**	**991,5**	**1.032**	**1.134,9**	**1.422,7**	**1.976,4**	**2.003**
مج الودائع/مج القروض	**3,92**	**3,61**	**3,03**	**3,34**	**3,56**	**3,04**	**2,64**	**3,22**
ودائع لأجل/مج القروض	**1,88**	**1,74**	**1,26**	**1,15**	**1,11**	**0,84**	**0,95**	**1,28**
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
قروض ق.أ	71,8	72	85,6	99,3	111,4	89.9	112,9	105,1
قروض م.ط.أ	2.159,3	2.617	2.887,9	3.688,9	5.663,7	6.773,1	8.023,1	8.669,3
مجموع القروض	**2.231,1**	**2.689**	**2.973,5**	**3.788,2**	**5.755,1**	**6.863**	**8.136**	**8.774,4**
مج الودائع/مج القروض	**3,53**	**3,20**	**3,06**	**2,95**	**2,40**	**2,50**	**2,24**	**2,59**
ودائع لأجل/مج القروض	**1,47**	**1,12**	**0,88**	**0,85**	**0,88**	**0,84**	**0,75**	**0,84**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير النشاط التجاري في الفترة المحددة في الجدول.

أما الجدول في الأعلى يعطينا تطور أنواع القروض بين القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار عبر خمسة عشر عاما من سنة 2000 إلى 2015، حيث سجلت 541,3 مليون دج في سنة 2000 وتوزعت بين 34,9 مليون دج قروض قصيرة الأجل و506,4 مليون دج للقروض المتوسطة والطويلة الأجل، وتطور مجموع القروض بعد ذلك ليصل إلى 2.973,5 مليون دج في سنة 2010، و8.774,4 مليون دج في نهاية 2015.

وسبب هذا التطور راجع إلى تطور القروض الطويلة والمتوسطة الأجل من جهة، حيث وصلت في نفس السنة إلى 8.669,3 مليون دج بعدما كانت 2.887,9 مليون دج في سنة 2010 و506,4 مليون دج في سنة 2000 حيث تضاعفت بأكثر من 1611% إلى سنة 2015 ومثلث أكثر من 98% من مجموع القروض عامة وتبقى القروض القصيرة الأجل تمثل فقط 2% من

مجموع القروض في نفس السنة. وإن أغلب القروض الطويلة والمتوسطة الأجل تطورت نتيجة استراتيجية الدولة لتشجيع تمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتخاذها للإجراءات (صناديق ضمان قروض الشباب) الكفيلة بمرافقة البنوك لهذه المؤسسات، إضافة إلى الاصلاحات التي اتخذتها في قانون النقد والقرض 2009، قوانين الاستثمار وترقية المؤسسات الاقتصادية، مما يدل على خدمة البنك الوطني الجزائري للتنمية الطويلة الأجل واستدامتها على المستوى الجهوي.

كما يعبر مؤشر (مجموع الودائع/مجموع القروض) عن معرفة مدى تغطية ودائع البنك لمجموع القروض الممنوحة، ويتضح من خلال نتائج الجدول أن البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار- يطبق المبدأ المصرفي في أنه يجب ألا تتجاوز القروض المصرفية ثلثي الودائع وهذا ما ظهر جليا في معدلات التغطية الإيجابية التي حققتها مجموع الوادئع بالنسبة لإجمالي القروض، وبالنسبة لمعدل الودائع لأجل مقارنة بإجمالي القروض فرغم المعدلات التي سجلت أقل من الواحد في أغلب سنوات الفترة، إلا أنه مؤشر إيجابي بحيث تستطيع مبالغ الودائع لأجل لوحدها تمويل أكثر من 80% من إجمالي القروض الممنوحة نظرا للتقارب في قيم الودائع لأجل وإجمالي القروض.

من جهة أخرى يعتمد تحقيق التنمية ولاسيما التنمية المستدامة ليس فقط في تجميع أكبر قدر ممكن من الودائع وتوزيع أكبر قدر ممكن من القروض، وانما تكتمل مهمة هاتين الوظيفتين في شرطين هما أولا نجاعة تمويل المشاريع التنموية المنجزة بالقروض الممنوحة لذلك، أي أنها تكون فاعلة وناشطة عمليا وهذا ما سنراه في المبحث الموالي.

أما الشرط الثاني وهو ما يهم البنك أي قيمة الاسترداد لحجم القروض الممنوحة (مدى استرجاع الديون)، هذا ما تبينه نتائج الجدول الموالي حيث يظهر تزايد الديون المسجلة في حساب عدم التسديد وحساب الديون الميؤوس من استرجاعها من 297,5 مليون دج في سنة 2009 إلى 344,6 مليون دج في 2015 بالنسبة لحساب عدم التسديد، ومن 336,9 مليون دج في سنة 2009 إلى 695 مليون دج في 2015 بالنسبة للديون الميؤوس من استرجاعها، مقابل التناقص في قيمة الديون المتنازع عنها من 693,1 مليون دج في سنة 2009 إلى 540,8 مليون دج في سنة 2015 ، كما مثلث نسبة مجموع الديون من إجمالي القروض الممنوحة المعدلات 0,49، 0,23، 0,18 في السنوات 2009، 2012، 2015 على التوالي.

وما يمكن استنتاجه من هذه المعطيات ورغم التناقص في قيمة الديون المتنازع عنها، فإن حجم الديون الإجمالي يمثل عائقا كبيرا أمام استرجاع البنك لقيم قروضها الممنوحة، ضف إلى ذلك فقدانها

للعوائد والأرباح التي قد توقعتها من جراء التمويلات المقدمة، إذ نلاحظ المعدلات المهمة التي تمثلها الديون مقارنة بحجم القروض المقدمة (خاصة 0,49 في سنة 2009).

وبالتالي فالبنك يشكو من ضعف السياسة التسييرية في طرق استرجاع حقوق القروض خاصة في مراحلها الأولى (حساب عدم التسديد، حساب الحقوق المتنازع عنها)، بالإضافة إلى ضعف وعدم كفاءة مجموع الضمانات المقدمة في تغطية ملف القرض، لأن أغلب الديون هي ناتجة من قروض ANSEJ، CNAC، ANGEM التي تعتمد على دعم الدولة، وضمانات ضعيفة في بعض النشاطات المراد تمويلها، إضافة إلى تعدد صناديق ضمان القروض، ومنه فسياسة الدولة هي المسبب الرئيسي لهذا العبء، وتطور هذه الديون سيشكل عائقا حتما أمام المشاريع ونشاطها التنموي من جهة، وتزيد من عبء المديونية على البنك بمنح القروض دون استرجاع حتى قيمة الفوائد المنتظرة ، أي عرقلة مساهمة البنك في تحقيق التنمية.

الجدول رقم (04-24): مقارنة حجم القروض الممنوحة بحجم الديون المستردة (2009-2015): مليون دج

	2009	2012	2015
حجم القروض الممنوحة	**2.689**	**5.755,1**	**8.774,4**
ديون حساب عدم التسديد	297,5	310,2	344,6
ديون الحقوق المتنازع عنها	693,1	578,4	540,8
ديون الحقوق الميئوس منها	336,9	431,8	695
مج الديون	**1327,5**	1320,4	1580,4
مج الديون/ مج القروض	0,49	0,23	0,18

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات المصلحة التجارية بالمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

ثانيا: قروض البنوك التجارية الجزائرية (المنافسة) وتطورها جهويا:

فيما يلي جدولان، يوضح أولهما تطور القروض الممنوحة من طرف المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار، أحد منافسي المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، وثانيهما تطورات لقروض المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار :

الجدول رقم (04-25): تطور القروض في المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قروض ق.أ	921	1.978,6	2.098,8	2.223,8	2.698,3	3.100,6
قروض م.ط.أ	2.316,2	2.802,7	3.414,4	3.899,6	4.245,7	4.115,6
مجموع القروض	**3.237,2**	**4.781,3**	**5.513,2**	**6.123,4**	**6.944**	**7.216,2**

المصدر: اعتمادا على تقارير دائرة قروض المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار.

الجدول رقم (04-26): تطور القروض في المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار: مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قروض ق.أ	1.555,7	1.561,5	1.627,6	2.154,2	2.047,4	2.130,6
قروض م.ط.أ	754,9	1.661	3.712,6	4.145,8	4.965,2	5463,1
مجموع القروض	**2.310,6**	**3.222,5**	**5.340,2**	**6.300**	**7.012,6**	**7.593,7**

المصدر: اعتمادا على تقارير دائرة قروض المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية بشار.

من الجدولين السابقين يتبين التطور الواضح وعبر السنوات لقروض المديريتين الجهويتين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية بشار، ويتضح سيطرة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل وتطورها في المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بشار خلال المدة ما بين (2010-2015) حيث سجلت قيمة القروض المتوسطة والطويلة الأجل 2.316,2 مليون دج في سنة 2010 مقابل 921 مليون دج للقروض قصيرة الأجل وقيمة 3.237,2 مليون دج كإجمالي القروض عامة. وفي سنة 2015 وصل إجمالي القروض عامة إلى 7.216,2مليون دج موزعة بين القروض قصيرة الأجل بقيمة 3.100,6 مليون دج والباقي أي قيمة 4.115,6 مليون دج مخصصة للقروض طويلة ومتوسطة الأجل.

أما في المديرية الجهوية لبنك التنمية المحلية فوصل إجمالي القروض عامة بنوعيها القصيرة، والمتوسطة والطويلة الأجل قيمة 7.593,7 مليون دج في سنة 2015 بعدما سجل ارتفاعا ملحوظا ومتتاليا من (2010-2015) بالقيم التالية (2.310,6، 3.222,5، 5.340,2، 6.300، 7.012,6، 7.593,7) مليون دج.

ومن خلال التطور لمبالغ القروض الممنوحة عبر البنكين في الجدولين السابقين، نستنتج في الأخير مساهمة كلا البنكين في خدمة التنمية الطويلة والمستدامة المحلية والجهوية، ومنح القروض خاصة الاستثمارية المتوسطة والطويلة الأجل.

الشكل رقم (04-08): مقارنة حجم القروض الممنوحة بين المديريات البنكية الجهوية بشار: الوحدة: مليون دج

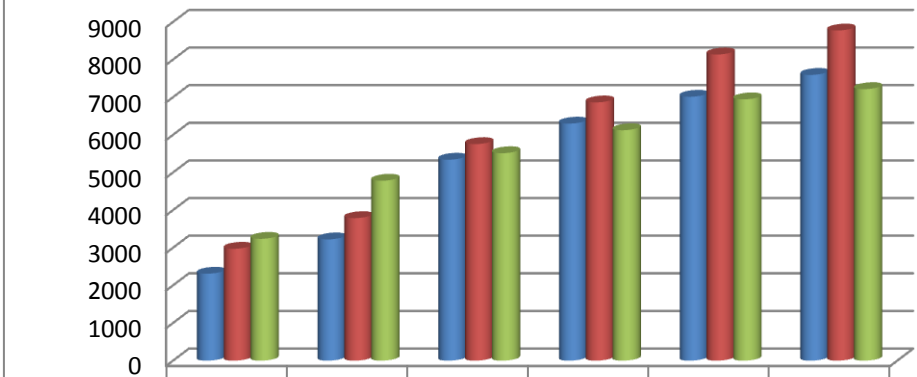

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
BDL	2310,6	3222,5	5340,2	6300	7012,6	7593,7
BNA	2973,5	3788,2	5755,1	6863	8136	8774,4
BADR	3237,2	4781,3	5513,2	6123,4	6944	7216,2

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجداول رقم (28، 31، 32).

لتقييم المنافسة بين المديريات الجهوية الثلاث الموجودة محليا أي (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية)، الشكل أعلاه، يوضح مدى مساهمة كل بنك في خدمة التنمية من خلال حجم كل بنك في منح القروض بأنواعها جهويا، حيث يتضح أن البنك الوطني الجزائري يحتل المرتبة الأولى في منح القروض عموما (سواء القصيرة أو الطويلة والمتوسطة الأجل) مقارنة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية ببشار، وبالتالي المساهم الأكبر في التنمية الاقتصادية والمستدامة المحلية والجهوية.

وكخلاصة لما سبق، تبين لنا أن البنك محل الدراسة يساهم بقدر كبير في جمع وتطور الموارد (الودائع) بأنواعها الجارية والودائع لأجل عبر فترات طويلة، وتوظيف هذه الودائع موجهة حتما لخدمة التنمية لا محال، من جهة أخرى تبين أن البنك أيضا يقوم بمنح أكبر حجم للقروض خاصة القروض متوسطة وطويلة الأجل عبر فترات طويلة (2000-2015).

ورغم استدامة منح القروض وتطورها من سنة لأخرى بنية توجيه هذه القروض لخدمة التنمية الاقتصادية والمستدامة محليا وجهويا، إلا أنه يبقى العائق الأكبر هو عدم الاستغلال الأمثل لحجم القروض الممنوحة، وعدم المراقبة والمتابعة الفعلية والمستدامة لبعض المشاريع التي تم تمويلها ومدى نجاحها محليا وجهويا، ورغم الممارسات التطبيقية لاحترام معايير التنمية المستدامة في دراسات الجدوى

التمويلية عند طلب القرض، لا يوجد إدراج لمبادئ التنمية المستدامة كقوانين رسمية داخل البنك، إلى جانب تطبيق الجدارة الائتمانية والفعلية في قبول بعض الأنواع من القروض.

ضف إلى ذلك عدم وجود إحصائيات تدل على مدى احتياج الاقتصاد لحجم القروض، والنسبة المتحققة لهذه القروض من حاجة الاقتصاد وطنيا ومحليا، حتى يقاس مدى نجاحها ووصولها لأهداف التنمية، إضافة إلى ذلك، تطور الديون الناتجة عن منح هذه القروض وسوء تسييرها وعدم اتخاذ الإجراءات الرعدية والصارمة حتى يأخذ المقترض أمر الاستدانة بمحمل الجد، بحكم أن معظم القروض الناشئة للديون هي قروض مدعمة. وبالتالي يجب إعادة النظر في السياسة الائتمانية من طرف الدولة قبل البنك في حد ذاته.

أما عن دور البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار- في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، سنتعرض له بالتفصيل أكثر في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: دور البنك الوطني الجزائري– شبكة الاستغلال بشار– في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة

إن دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة كغيرها من البنوك التجارية الأخرى يظهر جليا في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تمتاز بالاستدامة، والناجحة في التنمية (أي أن البنك يلعب دور الوسيط المالي) بالإضافة إلى تحقيق بعض مؤشرات التنمية المستدامة الأخرى.

ونود الإشارة أيضا أن قياس بعض مؤشرات التنمية المستدامة يعتمد على الدراسة الكلية أو ليس لها ارتباط بالبنوك مثلا (على المستوى الوطني: مثلا الناتج الإجمالي، النمو السكاني، دليل التنمية البشرية، معدل القراءة والفقر...)، فلا نستطيع اسقاط هذه المؤشرات في دراسة الحالة، لذلك في هذا المطلب سنقوم بعرض مؤشرات التنمية المستدامة التي نستطيع اسقاطها على المستوى المحلي (الجنوب الغربي)، والتي تتوافق مع مساهمة البنك الوطني الجزائري في تحقيقها، وعلى حسب الاحصائيات التي تمكنا من الحصول عليها.

الفرع الأول: مساهمة المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري–بشار– في تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

أولا:المؤشرات الاقتصادية: من بين المؤشرات الاقتصادية التي ساهم البنك الوطني الجزائري في تحقيقها والتي تتوافق مع دراسة الحالة هي:

أ.تغيير أنماط الاستهلاك:

– مؤشر النقل والمواصلات: للبنك الوطني الجزائري فاعلية كبيرة في تحقيق هذا المؤشر ولو بطريقة غير مباشرة، أي أنه كان الوسيط المالي في تمويل المشاريع الاستثمارية التي حققت هذا المؤشر، وفيما يلي جدول يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري والتي تحقق خدمة النقل (نقل السلع) والمواصلات في ولايات أدرار، بشار، تندوف، حيث يبين هذا الجدول أن البنك الوطني الجزائري بشار قد ساهم في تمويل 1.452 مشروع بقيمة قرض 2.997.912 ألف دج، يخدم قطاع النقل والمواصلات على مستوى الجنوب الغربي (أدرار، بشار، تندوف)، منذ بداية النشاط في وكالات البنك إلى غاية سنة 2015.

هذه المشاريع موزعة بين 23 مشروع بالنسبة للزبائن الخاصين و1.429 مشروع ممولة في إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANSEJ, CNAC, ANGEM). وبالتالي فهذا الكم من المشاريع الممولة (1.452 مشروع من بينها 53 مشروع خاص بقطاع نقل المسافرين) يساعد لا محال في تطوير حركة النقل الخاصة بالسلع والأشخاص (المسافرين) ويساهم في التنمية المحلية والوطنية واستدامة هذه المنفعة عبر هذه السنوات.

الجدول رقم(04–27): عدد مشاريع النقل والمواصلات التي مولها البنك الوطني الجزائري – شبكة الاستغلال بشار– من بداية سنة 2005 إلى غاية 2015/12/31:

الوكالة	250	251	410	411	412	413	414	415	المجموع	قيمة القرض (ألف دج)
زبائن خواص	5	4	0	3	7	0	2	2	23	1.002.422
القطاع الخاص:	206	68	21	486	164	45	275	164	1.429	1.995.490
ANSEJ	110	42	10	323	142	25	75	140	867	1.556.000
CNAC	71	23	03	136	22	18	20	24	317	425.820
ANGEM	25	03	08	27	0	02	180	0	245	13.670
المجموع	211	72	21	489	171	45	277	166	1.452	2.997.912

المصدر: من إعداد الباحثة حسب احصائيات مصلحة القروض بالبنك.

في الحقيقة هذه المشاريع لاتقدم هذه المنفعة في الجنوب الغربي فقط وإنما تتعداه إلى المستوى الوطني لأن وسائل النقل الممولة لها ارتباط بكامل التراب الوطني بتقديم هذه المنفعة، من جهة أخرى وحتى نعرف مدى نجاعة هذه المشاريع بعد تمويلها وتحقيقها للتنمية وحسب المعلومات التي قدمت لنا من طرف مديريات التجارة والسجل التجاري لولايات بشار، أدرار، تندوف.

وبالتطابق مع إحصائيات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، أحصينا من مجموع المشاريع الممولة من طرف هذا البنك أي (1452مشروع) فقط 1120 مؤسسة ناشطة وتعمل حقيقة في قطاع النقل والمواصلات من بداية التمويل إلى هذا القطاع (بداية 2005) إلى غاية

2015/12/31، من بينها 600 مشروع ممول في إطار ANSEJ، هذا يعني أن باقي المشاريع أي 332 مشروع ليست فاعلة في الإطار العملي (تواجه عراقيل عدة في نشاطها).

ونعني بمؤسسة ناشطة أنها تمتلك سجل تجاري، وتقوم بصفة منتظمة بتسديد ديونها البنكية وتقدم بالتزام التصريحات الخاصة بها إلى المصالح المختصة (الضرائب، مديرية النقل، الضمان الاجتماعي...).

ب.البنية الاقتصادية: نعبر عن البنية الاقتصادية بالمؤشرات التالية:

– حجم الاستثمار الأجنبي: في سنة 2004، كانت البدايات الأولى لتوجه البنك الوطني الجزائري بشار لمنح القروض في مجال الاستثمار الأجنبي، ونظرا لصعوبة وخصوصية هذا النوع من القروض، خاصة بالجنوب الغربي، يمنح هذا النوع من القروض لفئة معينة من الزبائن حيث تتوفر لديهم الثقة والوفاء، الالتزام والصرامة، الملاءة المالية الجيدة والحجم القوي للضمانات المقدمة.

ومع استئناف البنك في تقديم هذا القرض لمستحقيه وصل عدد المشاريع الممولة والتي نجحت في نشاطها واستردت قيمة ديونها لدى البنك 12 مشروع من مجموع 27 مشروع في مختلف النشاطات، بقيمة مالية تقارب 150.000 ألف دج. أما باقي المشاريع فهي ملتزمة بتسديد أقساط القرض في الأوقات المتفق عليها حسب رزنامة التسديد.

والجدول المدون أسفله يمثل رصيد البنك الوطني الجزائري– شبكة الاستغلال بشار– من عدد وحجم المشاريع الممولة والناشطة في مجال الاستثمارات الأجنبية بـ27 مشروع وبقيمة إجمالية بلغت 891.271.779,88 دج، هذه المشاريع موزعة كما هو موضح في الجدول فقط على وكالات أدرار 250، تندوف 411، بشار 412، الدبدابة 414، وكالة لطفي 415، وتنشط أغلبها في الإستيراد والتصدير، الاعتمادات المستندية التي تتعامل بالعملة الصعبة، القروض المستندية الاستثمارية. أما باقي الوكالات فلم تمول أي استثمار في هذا المجال.

الجدول رقم(04–28): عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية التي مولتها شبكة الاستغلال بشار (إلى غاية 2015/12/31):

	عدد المشاريع	قيمة المشاريع (دج)
وكالة 250	09	206.146.779,88
وكالة 411	03	104.900.000,00
وكالة 412	09	369.225.000,00
وكالة 414	05	196.000.000,00
وكالة 415	01	15.000.000,00
المجموع	27	891.271.779,88

المصدر: من إعداد الباحثة حسب احصائيات مصلحة القروض بالبنك.

هذا عن مؤشر حجم الاستثمار الأجنبي، أما مؤشر الناتج المحلي فقياسه يتم على المستوى الكلي (الوطني)، ولم نتحصل على أي معلومة تخصه في المستوى المحلي.

وعن مؤشر الموارد والآليات المالية، هي الأخرى يتم دراستها – خاصة فيما يتعلق بقيمة دين البنك الوطني الجزائري لدى البنك المركزي أو البنوك التجارية الأخرى – في المديرية العامة المركزية للبنك، وباقي المؤشرات لا يمكن اسقاطها على محل الدراسة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية: نلخص فيما يأتي المؤشرات الاجتماعية التي يمكن اسقاطها

أ.تحسين نوعية الحياة: يمكن إيجازها في النقاط التالية

إذا أردنا التحليل أكثر في طبيعة هذا المؤشر نجد أن دور البنك الوطني الجزائري في التحسين من نوعية الحياة تكون من خلال تمويلاته المختلفة للمشاريع الاستغلالية والاستثمارية والتي تحقق بدورها التحسن المعيشي أولا لأصحاب هذه المشاريع، وللأفراد العاملين فيها، وإلى المحيط الذي يتواجد به المشروع والمستهلكين أي المستفدين من منفعة هذا المشروع.

ثانيا التحسين في المستوى التعليمي والصحي حيث يتطلب منح بعض القروض مستوى تعليمي محدد وخبرة لدى العميل، بالإضافة إلى الشروط الصحية حتى يستطيع البنك التعامل معه وتقديم له كل المعلومات الضرورية لمنحه، وقد تعود هذه القروض بعد استغلالها بفائدة التحسين في المستوى التعليمي والصحي على المستفدين من المشروع خاصة إذا كان موجه لفئة معينة، مثال على ذلك المشاريع الممولة من طرف هذا البنك لغرض التكوين مثلا في الإعلام الآلي، المحاسبة أو التنمية البشرية، روضات الأطفال، ورشات التكوين المهني...

وبالنسبة للتحسين الصحي يكون في القروض التي منحت لغرض تحسين الصحة العمومية والقضاء على الأمراض المختلفة، مثال على ذلك الصيدليات، مؤسسات صناعة الأدوية، أو تمويل مكاتب للأطباء الأخصائين، أو مثلا مراكز الحجامة الطبيعية على المستوى المحلي.

وبالنسبة للتحسين في مؤشر السكن فيسعى البنك الوطني الجزائري عبر تمويله لقروض العقارات أن يوفر لدى العميل السكن اللائق والمستدام والذي يوفر له كل شروط الأمان الضرورية، وفي هذا الإطار البنك يتنوع في منح القروض في هذا القطاع حيث هناك قروض خاصة بشراء مسكن جديد، قروض لبناء سكن في قطعة أرض يملكها الزبون، أو إقامة تعديلات على مسكن يملكه الزبون.

وبتحسين المستوى المعيشي، التعليمي والصحي فيؤدي ذلك إلى التحسين في مستوى الدخل بالنسبة للأفراد، أي العامل الأساسي في التنمية البشرية. إذن البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك هو أداة اقتصادية حيوية وفعالة للمساهمة في تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد في المنطقة (الجنوب الغربي).

ب.تطور مناصب الشغل: يمكن قياس هذا المؤشر من خلال حجم العمالة التي يوفرها البنك الوطني الجزائري في مؤسسته عبر وكالاته الموزعة في الجنوب الغربي، ومن خلال عدد المشاريع التنموية والمنجزة في ولايات الجنوب الغربي والتي توفر يد عاملة سواء دائمة أو مؤقتة، المهم أنها تساهم في تقليص حجم البطالة الذي يؤثر على التنمية في البلاد.

وفي هذا الخصوص نوضح في الجدولين الآتيين حجم اليد العاملة التي يوفرها البنك الوطني الجزائري لوكالاته المختلفة من بداية نشاطه إلى غاية نهاية 2015، واليد العاملة التي توفرها المشاريع الممولة من طرفه من بداية 2005 إلى غاية 2015/12/31.

الجدول رقم (04-29): حجم العمالة لدى وكالات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري – بشار–

الوكالة	250	251	410	411	412	413	414	415	المديرية الجهوية	المجموع النهائي
العمالة الدائمة	25	12	10	18	30	09	12	14	49	179
العمالة المؤقتة	11	04	02	07	09	03	04	08	10	58
المجموع	36	16	12	25	39	12	16	22	59	237

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة الموظفين للمديرية الجهوية.

الجدول أعلاه يبين حجم العمالة الإجمالي في الوكالات والمديرية الذي يقدر بـ 237 منصب شغل منها 179 منصب عمل دائم مكون إجمالا من 80 إطار جامعي. و58 منصب عمل مؤقت بين المتعاملين في إطار النشاط الاجتماعي أو متعاقدين أو عقود ما قبل التشغيل.

أما الجدول والشكل أدناه، يوضحان اليد العاملة النائشة من تمويل مديرية البنك الوطني الجزائري بشار للمشاريع التنموية في إطار وكالات ANSEJ، CNAC، ANGEM، حيث قدرت اليد العاملة المتوفرة في مجموعها عبر وكالات المديرية 7688 منصب شغل من مجموع 71597 منصب مستحدث جهويا إلى غاية 2015 من خلال تمويل 3700 مشروع في جميع القطاعات (البناء، الصناعة، التجارة، النقل، الفلاحة، الخدمات، نشاطات أخرى).

أما بالنسبة لليد العاملة المتوفرة من تمويل مشاريع ANGEM وصلت إلى 678 منصب متوفر من مجموع 41531 منصب شغل مستحدث في هذا الإطار، وذلك نتيجة لتمويل 562 مشروع مع تسجيل قيمة معدومة لليد العاملة لوكالتي 415 و412 لأنهما غير مختصين في تمويل هذا النوع من

القروض (لغرض تقسيم العمل في وكالات ولاية بشار، حيث تعتبر وكالة 414 الوكالة الوحيدة المخولة لتمويل مشاريع ANGEM)، أما مشاريع CNAC فوصل حجم اليد العاملة فيها إلى 1.354 منصب أي 20% من إجمالي العمالة المستحدثة، بتمويل 775 مشروع في إطار CNAC، وبتمويل هذا البنك لـ 40% من إجمالي المشاريع المستحدثة في إطار وكالة ANSEJ وفر ما يقارب 24% من عدد المناصب المتوفرة في كل من ولايات بشار، أدرار ، تندوف.

الجدول رقم(04-30): حجم العمالة المتوفر من خلال تمويل المشاريع من 2005 إلى غاية 2015/12/31:

نوع القرض الوكالة البنكية	ANSEJ	CNAC	ANGEM	المجموع
250	1.491	416	143	2050
251	496	59	86	641
410	65	20	12	97
411	1.788	404	80	2272
412	576	152	0	728
413	208	60	50	318
414	430	90	307	827
415	602	153	0	755
مجموع حجم العمالة المتوفر	**5656**	**1354**	**678**	**7688**
عدد المشاريع الممولة	**2.363**	**775**	**562**	**3700**
حجم العمالة الإجمالي المستحدث في إطار وكالات الدعم	**23316**	**6750**	**41531**	**71597**
عدد المشاريع المستحدثة في إطار وكالات الدعم	**5816**	**2701**	**30622**	**39139**
%العمالة المتوفر من إجمالي العاملة المستحدثة	**24%**	**20%**	**1%**	**11%**
% المشاريع الممولة من إجمالي المشاريع المستحدثة	**40%**	**29%**	**1%**	**9%**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

الشكل رقم (04-09):حجم العمالة المتوفر من خلال تمويل المشاريع

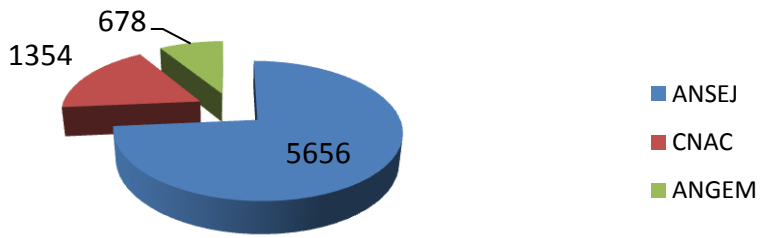

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

ت.مؤشر التمكين: يعبر هذا المؤشر عن مساهمة المرأة في المناصب القيادية والمسؤولة، ولا يخفى على أحد أهمية مساهمة المرأة ودورها الفعال في عملية التنمية الشاملة على مختلف المستويات، فتمكين المرأة هي مسألة لا تخص المرأة وحدها وإنما هي مسألة وطنية بامتياز من منطلق أن مسألة تنمية الموارد البشرية هي في إطار المجهود التنموي الشامل.

وفي هذا الإطار، البنك الوطني الجزائري هو الآخر يساهم في تطوير التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بالدور النسوي في مراكز المسؤولية، حيث على مستوى المديرية الجهوية للبنك ببشار توجد 12 إمراة تشغل مناصب قيادية ومسؤولة من بينها منصب نائب المدير الجهوي، أما على مستوى الوكالات فتوجد 10 نساء يشغلن مناصب قيادية من بينها مديرة ونائبة المديرة في وكالة الدبدابة 414، مديرة للوكالة الرئيسية 412.

الجدول رقم(04-31): توزيع المشاريع التمويلية للوكالات على الفئة النسوية

نوع القرض / الوكالة	ANSEJ	CNAC	ANGEM	قروض السيارات	قروض العقارات	حاسوب لكل عائلة
250	48	25	34	05	06	05
251	26	08	21	01	08	04
410	17	04	09	0	02	0
411	44	11	31	03	06	07
412	135	27	0	08	10	09
413	15	0	07	0	0	02
414	29	07	111	0	01	01
415	30	05	0	01	03	02
مج القروض النسوية	344	87	213	18	36	30
مجموع القروض العام	2.363	775	562	85	122	96
% القروض النسوية	15%	11%	38%	21%	29%	31%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية والوكالات.

من جانب آخر، المشاريع الممولة من طرف البنك هي أيضا تساهم في تطوير مكانة المرأة في التنمية والمجتمع، حيث يعطينا الجدول أعلاه مجموع المشاريع الممولة للعنصر النسوي في الجنوب الغربي من 2005 إلى غاية 2015/12/31، ويتبين أيضا أن عدد المشاريع الممولة للفئة النسوية تمثل في مجموع الوكالات: 344 مشروع بالنسبة للمشاريع الممولة في إطار أي ANSEJ بنسبة 15% من إجمالي المشاريع الممولة، 87 مشروع في إطار وكالة CNAC، 213 مشروع ANGEM، 18 قرض لشراء السيارات، 36 قرض للعقارات من بينها 10 قروض خاصة لشراء مسكن جديد،

والباقي عبارة عن إقامة تعديلات وبناء أراضي تملكها هذه الفئة النسوية، وفي الأخير 30 مشروع لشراء جهاز الإعلام الآلي (الحاسوب).

وما يلاحظ أيضا من نتائج الجدول أن أكبر نسبة حققتها النساء في طلبهن على المشاريع المصغرة في إطار ANGEM بنسبة 38%من مجموع القروض الممنوحة إجمالا (562) مقارنة مع باقي القروض خاصة ANSEJ، CNAC، ويفسر ذلك بإقبال النسوة أكثر إلى قروض ANGEM لعدم ضخامة القروض الممنوحة فيه سواء لشراء العتاد أو إقتناء مواد أولية، مما يسهل استرداد قيمة القرض بعد منحه، على عكس وكالة دعم تشغيل الشباب ووكالة التأمين على البطالة اللتان توجه لهما المرأة بنسبة قليلة.

كما لا تشترط قروض ANGEM وجود المحل الذي تقيم فيه النسوة مشارعهن هذا ما يساعد الفئة الماكثة في البيت. أما عن انخفاض نسبة إقبال المرأة إلى قروض ANSEJ، CNAC وحسب تصريحات مدير وكالة ANSEJ بولاية بشار، هذا راجع إلى تلقيهن العديد من المشاكل كالكراء، سوء التنظيم، المحيط المحلي ومشاكله، مشاكل تسديد القروض، الثقافة الاقتراضية للنسوة وشروعهن في إقامة مشاريع لوحدهن في المحيط المحلي...

مما سبق، فإن المشروعات الصغيرة استطاعت أن تحقق فرص عمل حقيقية ومباشرة للمرأة سواء كانت صاحبة مشروع أو عاملة فيه – لاسيما فرص العمل تلك المباشرة والدائمة منها– ، الأمر الذي يشير إلى أن المشروعات الصغيرة من خلال تمويلات البنك الوطني الجزائري، ساهمت بتمكين المرأة اقتصادياً وبتطوير وعيها ونمو دورها في العملية التنموية بشكل كبير.

ث.محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي:

حيث يمكن محاربة هذا السلوك من خلال الابتعاد عن تهميش العديد من الفئات وهذا ما يتضح من خلال الاطلاع على الشكل البياني والجدول التالي للمديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار، والذي يبين توزيع عدد المشاريع على مختلف المستويات التعليمية وحتى الأشخاص بدون مستويات لأصحاب المشاريع:

الجدول رقم(04-32):توزيع المشاريع حسب المستويات التعليمية في المديرية الجهوية للبنك بشار:

	زبائن خاصين	ANSEJ	CNAC	ANGEM	المجموع
مستوى جامعي	59	674	12	15	760
تعليم ثانوي	697	819	113	19	1.648
تعليم متوسط	634	115	106	374	1.229

تعليم ابتدائي	42	467	340	90	939
متكون	71	288	204	64	627
المجموع	**1.503**	**2.363**	**775**	**562**	**5.203**

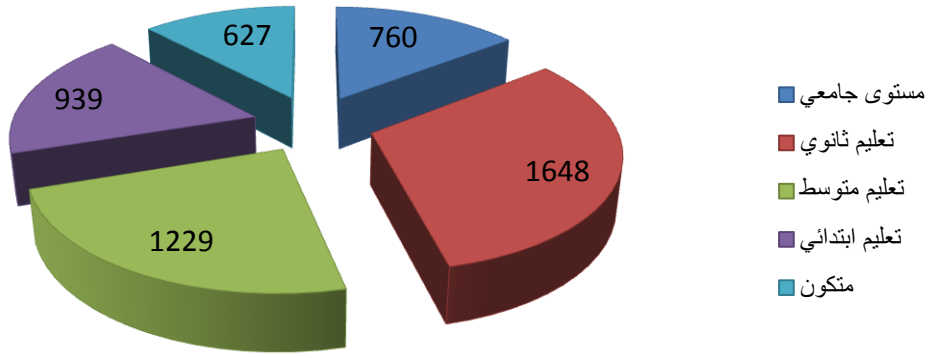

الشكل رقم (04-10): توزيع عدد المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي إلى 31/12/2015

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

وأهم ما يلاحظ في الجدول والشكل أعلاه، أن أكبر عدد ممول للمشاريع الموجهة لأصحاب المستوى الثانوي بـ1.648 مشروع متنوع، تليها فئة التعليم المتوسط بـ 1.229 مشروع، أما ذوي التعليم الابتدائي فحازت على 939 مشروع ممول، ثم فئة الجامعين بـ 760 مشروع وفي الأخير فئة ذوي الخبرات والتكوينات المهنية بـ 627 مشروع استغلالي واستثماري.

ج.الأمن الاجتماعي: يمكن اسقاط هذا المؤشر نسبة إلى درجة الثقة الموجودة بين البنك والعميل، فكلما كان مستوى التقة كبير كلما حفز الطرفين على تجديد الاعتماد بينهما، وهذه الثقة واجبة لكليهما، حيث كلما وفى الزبون في تعهداته، كلما أقدم البنك على إعطاءه فرص جديدة وتمويلات إضافية. وكلما وفى البنك بتسهيلاته للزبون مثلا في الحصول على القروض التي يرغب فيها، تخفيض حجم الضمانات المقدمة، أو إيجاد السيولة المالية لدى البنك في الوقت الذي يحتاجها الزبون...، هذا سيعزز الأمن والأمان بين الطرفين ويجعلهما يتعاملان بمصداقية وشفافية أكثر.

ويظهر التعامل بمستوى الثقة الطويلة الأجل (المستدامة) بين البنك والعميل مثلا في القروض الممنوحة للزبائن الخاصين عند تجديد ملفاتهم المقدمة للكفالات المدفوعة والمناقصات، أو القروض الاستثمارية الخاصة لتوزيع نشاطاهم، أما القروض الممولة في إطار وكالات الدعم، فعند وفاء الزبون بتسديد ديونه في أو قبل وقتها المحدد، يستطيع البنك تجديد ملف الزبون ومنحه قرض إضافي لغرض ما في مشروعه.

الفرع الثاني: مساهمة المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري-بشار- في تحقيق المؤشرات البيئية والتكنولوجية (المؤسساتية):

أولا: المؤشرات البيئية: تتمثل في المؤشرات البيئية التي تخدم التنمية البيئية المستدامة، من بينها

- **الطاقة النظيفة:** إن رصيد البنك الوطني الجزائري في هذا المجال ضعيف جدا، حيث يساهم البنك في تمويل القليل من المشاريع التنموية التي تخدم الطاقة النظيفة وتحسين البيئة.

وإجمالا تمول المديرية الجهوية للبنك الوطني بشار 23 مشروع موزعة (زبائن خاصين،ANSEJ، ANGEM) بين ولايات أدرار، بشار، تندوف، أغلبها مشاريع خاصة بإنشاء مؤسسات النظافة (نظافة الأحياء)، ومؤسستين لحرق النفايات والتخلص منها. كما تمول مؤسسة البنك 09 مؤسسات في إطار ANSEJ لتسيير واستغلال منشآت التموين بالمياه الصالحة للشرب والتطهير بقيمة قرض إجمالية تقارب 6.000.000 دج .

- **التلوث الهوائي (نوعية الهواء):** تتضرر البيئة المحلية من خلال تمويل البنك الوطني الجزائري لا محال للمشاريع المسببة في التلوث البيئي (خاصة مؤسسات أشغال البناء، مؤسسة أشغال الطرقات صناعة الاسمنت والجبس ببشار). أي بهذا المؤشر يساهم البنك في عرقلة مسار التنمية البيئية، وهو جانب سلبي يحسب على البنك.

- **المساحات الغابية والأراضي الزراعية والفلاحية:** لا يمكن الاسقاط الحقيقي لهذا المؤشر على مستوى البنك الوطني الجزائري لأن هذا النشاط في الأصل من اختصاص بنك الفلاحة والتنمية الريفية، التي تسعى إلى التنمية الريفية والفلاحية من خلال تمويلاتها المختلفة في هذا المجال.

لكن تمويلات البنك الوطني الجزائري بشار تحتوى فقط على مشروعين بقيمة قرض لا تتعدى 800.000 دج في إطار ANGEM لخلق المساحات الخضراء بولاية بشار، وبالتالي فرصيد البنك ضعيف جدا في تحقيق هذا المؤشر. وهو ثاني أثر سلبي للبنك الوطني الجزائري بشار.

ثانيا: المؤشرات التكنولوجية والمؤسساتية:

سنعرض فيما يلي المؤشرات التكنولوجية التي تتوافق وطبيعة محل الدراسة وهي:

أ.القيمة المضافة والانتاجية: تتمثل القيمة المضافة الحقيقية التي جاءت بها المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري في قيمة المشاريع الاستغلالية والاستثمارية التي تساهم في تطوير العديد من القطاعات في التنمية المحلية والجهوية والوطنية، ثم التنمية المستدامة.

ويدون الجدول في الأسفل القيمة المالية للقروض الممنوحة إجمالا عبر وكالات المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري منذ 2005 إلى غاية نهاية 2015، حيث بلغت القيمة الإجمالية لتمويلات البنك في إطار وكالة ANSEJ: 3.112.846 ألف دج بقيمة استثمار إجمالية: 4.446.923 ألف دج، وبلغت قيمة القروض الخاصة بوكالة CNAC: 1.419.411 ألف دج بقيمة استثمار

2.027.730 ألف دج، قروض ANGEM: 106.820 ألف دج بقيمة استثمار 152.600 ألف دج، أما قيمة القروض الأخرى المتمثلة إجمالا في قروض خاصة للزبائن، قروض السيارات والعقارات وقروض حاسوب لكل عائلة فوصلت إلى قيمة 1.930.500 ألف دج، وبخصوص قيمة الاستثمار لم ندرجها في الجدول لأننا لم نتحصل على معلومات دقيقة.

الجدول رقم(04-33): القيمة الإجمالية للمشاريع الممنوحة من طرف المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار (2005-2015/12/31):

نوع القرض	ANSEJ	CNAC	ANGEM	قروض أخرى
قيمة القرض(ألف دج)	3.112.846	1.419.411	106.820	1.930.500
قيمة الاستثمار(ألف دج)	4.446.923	2.027.730	152.600	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات مصلحة القروض للمديرية الجهوية.

ب. التنافسية في السوق البنكي وانتاجه: إن المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري منذ انشاءها تعد الرائدة في المستوى الجهوي من خلال احتلالها للمراكز الأولى جهويا في تحقيق التنمية بتوفير أكبر قيم للودائع ومنح أكبر المبالغ للقروض، وهذا كان واضحا في الجدول رقم (04-07) الخاص بقيمة موارد ومخرجات مديريات البنوك المتواجدة في ولاية بشار (المطلب الأول من المبحث الثاني). وبالتالي فهي تترأس البنوك المنافسة من جهة.

ومن جهة أخرى تحفز المنافسين – رغم نقص المنافسة بين هذه البنوك كونها عمومية- على تطوير معاملاتهم وخدماتهم لخلق فرص انتاجية جديدة والقضاء على مجمل التهديدات في السوق البنكي ومواجهة المنافسة.

ت.بناء مهارات رأس المال البشري: من وجهة نظر البنك وموظفيه، فهو يسعى لبناء مهارات توظيفية وإطارات قيادية قادرة على تحمل المسؤولية وفاعلة في تطوير العمل البنكي، والمساهم الرئيسي في تحقيق ذلك هي مديرية التكوين التابعة للبنك الوطني الجزائري والمتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، حيث تعمل على تقديم تكوينات متخصصة للمكلفين بالدراسات (Les chargés d'etudes) بعد فوزهم مباشرة في مسابقة التوظيف، للتعرف أكثر على الإطار العملي للبنوك وتعاملات مختلف مصالحها، كما يمنح البنك شهادات الكفاءة المهنية عبر تكوينات مختلفة للموظفين الجامعين حتى يتمكنوا من تطوير كفاءتهم مهنيا والحصول على مناصب قيادية رائدة، وتكوينات أخرى لغير الجامعين لتطوير أنفسهم في المجال العلمي والعملي.

زد على ذلك التكوينات المشتركة بين مؤسسات التعليم والتكوين الخارجية للبنكيين والاستفادة لتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم البنكية في تخصصات متعددة مثال على ذلك (التكوين المشترك بين البنك

الوطني الجزائري والمدرسة العليا للبنوك، التكوين المشترك بين البنك الوطني الجزائري والمدرسة العليا للتجارة، التكوين المتخصص في قطاع التأمينات بين البنك الوطني الجزائري ومؤسسات التأمين لإنجاح منتوج banque-assurance، التكوين مع المؤسسة الكندية لإعادة التمويل العقاري، التكوين في عدة مجالات اقتصادية ضمن البرنامج الذي تقدمه وكالة التكوين المهني (Vip group)).

أما من وجهة نظر المشاريع التمويلية، فعلى غرار المستوى الوطني، فإن المستوى الجهوي يعاني من نفس الظاهرة وهي قلة المشروعات التي تخدم هذا الجانب، بحيث مول البنك الوطني الجزائري بشار فقط ثلاث مشاريع في إطار ANSEJ خاصة بالتكوين البشري: فيه مشروع واحد كورشة للتكوين الحرفي بقيمة قرض 2.500.000,00 دج ومشروع أخر كمؤسسة لتعليم اللغات الأجنبية بقرض قيمته: 900.000,00 دج، ومشروع ثالث يسعى صاحبه (الحائز على شهادة دولية من تدريبات الدكتور ابراهيم الفقي للتنمية البشرية) لتحقيق التنمية البشرية من خلال انشاء مركز لتكوين الإطارات العمالية والشبابية بقيمة قرض: 1.950.000.00 دج.

ث.الابتكارات التكنولوجية: كذلك هو الحال بالنسبة للتكنولوجيا، فلا يوجد أي مظهر من مظاهر التطور التكنولوجي في تمويلات البنك الوطني الجزائري ومشاريعه التنموية، فهذه الأخيرة تستخدم تكنولوجيا بسيطة، وأدوات حرفية بسيطة أو تكنولوجيا مستعملة غير مبتكرة. وبالنسبة لمؤسسة البنك الوطني الجزائري في حد ذاته فهو لا يساهم في خلق الابتكارات، وإنما يساهم في استهلاكها مثال على ذلك: آلات الدفع الأوتوماتيكية، بطاقات السحب الآلية، بالإضافة إلى أجهزة الاعلام الآلي وشبكات الأنترنيت والأنترانت (مابين الوكالات البنكية).

وكخلاصة نهائية لمجمل المؤشرات، الجدولين المواليين يجمعان كل مؤشرات التنمية المستدامة المذكورة سابقا والتي ساهم فيها البنك الوطني الجزائري جهويا وتطورها بالقيمة المالية من سنة 2000 إلى 2015، حيث في الجدول رقم (04-34) يوضح مؤشرا القيمة الانتاجية لودائع وقروض هذا البنك ومقارنتها مع مجموع الديون المسجلة، بالإضافة إلى مؤشر التنافسية الذي يقارن تطور قروض وودائع المديريات الجهوية للبنوك المنافسة للبنك الوطني الجزائري وتطورها خلال الفترة (2000-2015).

ومن نتائج الجدول وكما وضحنا في الجداول السابقة بالتفصيل لكل مؤشر على حدى أن البنك الوطني الجزائري هو الرائد في تطور وجمع أكبر قدر ممكن من الودائع لاسيما الودائع لأجل مقارنة

بالمنافسين، وكذا الحال بالنسبة لتطور ومنح أكبر قدر ممكن من القروض لاسيما القروض الآجلة عبر سنوات الدراسة.

الجدول رقم (04-34): مؤشر الانتاجية والتنافسية للبنك الوطني الجزائري –بشار–

	القيمة الانتاجية للودائع والقروض وحجم الديون					مؤشر التنافسية			
السنة	مج الودائع	ودائع لأجل	حجم القروض	قروض لأجل	مج الديون	قروض badr	قروض bdl	ودائع badr	ودائع bdl
2000	2120,7	1018,10	541,3	506,4	/	/	/	/	/
2001	2765,3	1331,40	765	728,7	/	/	/	/	/
2002	3001,8	1246,50	991,5	954,3	/	/	/	/	/
2003	3444,5	1191,80	1032	989,9	/	/	/	/	/
2004	4040,6	1256,80	1134,9	1086,4	/	/	/	/	/
2005	4322,8	1198,70	1422,7	1371,7	/	/	/	/	/
2006	5213,3	1868,30	1976,4	1921,7	/	/	/	/	/
2007	6455,5	2567,10	2003	1937,7	/	/	/	/	/
2008	7881,3	3280,10	2231,1	2159,3	/	/	/	/	/
2009	8603,2	3013,10	2689	2617	1327,5	/	/	/	/
2010	9112,3	2612,30	2973,5	2887,9	1266,3	3237,2	2310,6	4443,5	4942,6
2011	11190,2	3209,90	3788,2	3688,9	1290	4781,3	3222,5	6036,3	6144,1
2012	13790,7	5066,70	5755,1	5663,7	1320,4	5513,2	5340,2	11761	10275,5
2013	17161,9	5793,00	6863	6773,1	1470,2	6123,4	6300	15577,7	12312,4
2014	18252,5	6091,50	8136	8023,1	1528	6944	7012,6	17000,3	14445
2015	22727,3	7390,10	8774,4	8669,3	1580,4	7216,2	7593,7	18213,3	16677,9

المصدر: من إعداد الباحثة، العلامة (/): تعني عدم توفر معلومات في السنة المذكورة.

أما الجدول التالي فيوضح أيضا المؤشرات الأخرى للتنمية المستدامة مثلا المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية....

ويتضح من خلال الجدول التزائد المسجل في حجم القروض الممنوحة والذي بلغ إجمالا في نهاية 2015: 8774,4 مليون دج وما حققته هذه القروض من مؤشرات في شتى الميادين وتطورها خلال فترة الدراسة، فمثلا نجد التطور المعتبر للقيمة المالية للقروض التي تخدم النقل والمواصلات خاصة في الألفية الثالثة حيث وصل حجم المشاريع الممولة في هذا القطاع في نهاية 2015 إلى 5211 مليون دج بعدما كان 48 مليون دج في نهاية 2010، بالمقابل تطورت القروض الممنوحة لميدان التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، فمن 4,5 مليون دج في سنة 2004 إلى 12

مليون دج في سنة 2015 مرورا بـ 8,2 مليون دج في سنة 2010، ليبلغ في الأخير مبلغ 66,7 مليون دج إجمالا منذ بداية نشاط البنك إلى غاية 2015.

وعن البعد الاجتماعي وما حققه البنك لمناصب الشغل المتوفرة داخل البنك والمستحدثة في المشاريع الممولة، فوصل إلى 237 منصب عمل داخل المديرية الجهوية ككل من بين هذه المناصب 12 منصب سنوي في مناصب قيادية. أما المناصب المستحدثة في المشاريع التمويلية فوصل عدد المناصب إلى 7688 منصب مقابل 728 مشروع موجه للفئة النسوية إجمالا.

وبالمقارنة في حجم القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي فقد استحوذت المستويات التكوينية والمتوسطة والثانوية (المبينة في الجدول بمستويات أخرى) بمبلغ 5511 مليون دج على المستوى الجامعي الذي وصل مبلغ قروضه إلى 3263 مليون دج. أما البعد البيئي فكان له الحظ والنصيب السيئ في حجم المشاريع المستحدثة في هذا القطاع، حيث وصل إجمالا حجم المشاريع في الطاقة النظيفة فقط إلى 42,8مليون دج مقابل 12,5 مليون دج للمساحات الخضراء و6,4 مليون دج للمشاريع التي تهتم بتكوين أس المال البشري.

ومنه نستنتج أن البنك الوطني الجزائري يفتقر لتحقيق البعد البيئ، البعد المهم في أبعاد التنمية المستدامة.

الجدول رقم (04-35): مؤشرات التنمية المستدامة المحققة من طرف البنك الوطني الجزائري بشار:

	مؤشرات التنمية المستدامة											
السنة	حجم القروض	النقل والمواصلات	الاستثمار الأجنبي	العمالة في البنك	التمكين في البنك	عمالة المشاريع	التمكين في المشاريع	مستوى جامعي	مستويات أخرى	الطاقة النظيفة	المساحات الخضراء	مشاريع راس المال البشري
2000	541,3											
2001	765											
2002	991,5											
2003	1032											
2004	1134,9		4,5									
2005	1422,7	14	7	100	0	36	3	54	74	0	0	0
2006	1976,4	20	0	119	0	61	0	53	130	2,7	0	0
2007	2003	15	0	144	0	52	14	80	220	2	0	0
2008	2231,1	27	6	175	0	199	21	128	260	0	0	0
2009	2689	33	0	196	1	289	47	188	374	0	0	0

0	0	6,8	450	266	33	344	2	196	8,2	48	2973,5	2010
0	0	2,7	512	361	58	556	0	200	10	61	3788,2	2011
2	0	5,6	644	389	79	915	6	203	12	87	5755,1	2012
1,9	7	4,3	851	476	91	1023	9	177	7	1090	6863	2013
0	0	5	943	598	162	2200	11	220	0	1866	8136	2014
2,5	5,5	13,7	1053	670	220	2013	12	237	12	1950	8774,4	2015
6,4	12,5	42,8	5511	3263	728	7688	12	237	66,7	5211	**المجموع**	

المصدر: من إعداد الباحثة.

ملاحظة: تم تجميع هذه الاحصائيات على حسب توفرها في سنوات متماثلة لكل مؤشر. وبالنسبة لمعلومات مؤشر العاملة والتمكين فهو مدرج في السنوات كإجمالي للسنة الموافقة والسنة السابقة لها في الجدول.

خاتمة:

تعد البنوك التجارية إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي في الجزائر، وقد إزدادت أهميتها بعد الاصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال، حيث أصبحت البنوك التجارية تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية. فهي أداة من أدوات الاستثمار وتلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية، ولا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال بنكية فقط، وإنما يتعداه إلى خلق المناخ المناسب والبيئة الصالحة للتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

والبنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك الفاعلة في القطاع المالي والمصرفي يساهم بطرق مباشرة وغير مباشرة في تحقيق التنمية المتواصلة، وهذا ما تبين في خاصة على مستوى المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار والتي تضم ثماني وكالات موزعة على ولايات أدرار، بشار، تندوف.

وتشير تفاصيل مباحث هذا الفصل أن هذا البنك يساهم فعليا في تحقيق التنمية المستدامة بطريقة مباشرة عن طريق توفير الموارد المالية بكمية كبيرة ومنح أكبر قيم للقروض على المستوى الجهوي والتنافسي، وبالتالي تغذية القطاع الاقتصادي والتنمية عموما بالموارد المالية وتوزيعها على شكل قروض تنموية على جميع القطاعات. واتضح أيضا أن هذه الموارد كافية لأنها تغطي حجم القروض الممنوحة وتشكل إحتياطي إيجابي لمواجهة طلبات الزبائن الآنية من الودائع، إلا أنه يجب عليها تكثيف الجهود واتخاذ السياسات الردعية والصارمة لتسيير واسترجاع حقوقها لدى الغير.

من جهة أخرى، ومن خلال تمويلات البنك المختلفة للمشاريع التنموية والموجهة لقطاعات متنوعة، ورغم محدودية تأثير البنك في البعدين التكنولوجي والبيئي، فهو يساهم بقدر معين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها الاقتصادية والاجتماعية، التكنولوجية والبيئية على حسب نسبة التوافق والاسقاط مع مؤسسة محل الدراسة، وحسب طبيعة ومحدودية محيطها في المنطقة الجهوية (الجنوب الغربي).

الخـاتمـــة

العـامـة

الخاتمة العامة:

إن دراستنا هذه احتوت على الفصل الأول الذي حاولنا من خلاله تمهيد الأرضية حول المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة وسرد مسارها التاريخي، والفصل الثاني بعنوان التنمية المستدامة في الجزائر حيث تناولنا المسار التنموي في الجزائر منذ الاستقلال مع أهم الاصلاحات التنموية التي رافقت هذا المسار، ثم تطرقنا إلى عرض الواقع والنصيب الإحصائي لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، في ظل التحديات التي تواجهها.

وفي الفصل الثالث حاولنا إعطاء نظرة شاملة على البنوك التجارية وبالخصوص البنوك التجارية الجزائرية والإصلاحات الاقتصادية التي تميز بها النظام المصرفي الجزائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات والتحولات الراهنة. أما الفصل الرابع والأخير فخصصناه لدراسة الحالة في أحد البنوك التجارية الجزائرية وهو البنك الوطني الجزائري على المستوى الوطني أي المديرية العامة وعلى المستوى الجهوي في المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار.

وعملنا في دراستنا الميدانية على التعريف بمؤسسة البنك الوطني الجزائري على المستوى الجهوي ومحيطها البنكي، ثم تطرقنا إلى الإطار العملي للبنك بتحليل نشاط البنك بعد التعرف على أهم المنتجات والخدمات التي يقدمها هذا البنك، ثم دور البنك الوطني الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إبراز دور الودائع والقروض في تحقيق التنمية على المستوى الجهوي والمحلي.

بعد ذلك أبرزنا أهم المؤشرات التنموية التي ساهم في تحقيقها البنك الوطني الجزائري بشار. على هذا الأساس، يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها من وراء هذه الدراسة فيما يلي:

- إن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية التي تسعى إلى تحقيق العيش الكريم للإنسان مع العدل والإنصاف في الموارد المستغلة بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية في ظل الحكم الراشد والصالح.
- إن سياسة التنمية في الجزائر حققت نتائج مقبولة في مسارها التنموي، إلا أن هذه السياسات لم تسلم من عدم التوجيه والتنفيذ الصحيح للمشاريع رغم الكم الهائل لنفاقاتها، والرهانات مازالت قائمة والتحديات كبيرة وصعبة.
- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير مستدام، فرغم الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال لم يحقق المستوى المطلوب، كونه يعتمد على عائدات البترول الذي يعتبر موردا طبيعيا غير متجدد وإهمال الصناعة والزراعة التي بدونهما ينعدم الأمن الغذائي.

– تؤدي البنوك التجارية دور هام في عملية التنمية الاقتصادية حيث تشكل مورد غزير من صيغ التمويل الهادف لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ويرتبط نجاحه في أداء وظيفتها الأساسية في ظل الإصلاحات، على مواجهة التحديات وقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة وتطوير إمكانياتها ومواردها ومستوى أداء خدماتها.

ومن خلال الدراسة الميدانية نستخلص النتائج التالية:

– إن تطور الودائع والقروض الممنوحة من طرف المديرية الجهوية للبنك الوطني الجزائري بشار خلال الفترة (2000-2015) يدل على مساهمة هذا البنك في التنمية الاقتصادية واستدامتها.

– استمرار محدودية البنك الوطني الجزائري كغيره من البنوك المكونة للنظام المصرفي في أداء وظيفته الأساسية كوسيط مالي فقط.

– إن أكبر القيم للحقوق التي يجب أن يسترجعها البنك مسجلة ضمن حساب الحقوق الميئوس من استرجاعها، أي الحساب الذي يصعب أصلا الاسترجاع فيه، بسبب ارتفاع حقوق ANSEJ، ومنه فسياسة الدولة هي المسبب الرئيسي لهذا العبء، وتطور هذه الديون سيشكل عائقا حتما أمام المشاريع ونشاطها التنموي من جهة، وتزيد من عبء المديونية على البنك بمنح القروض دون استرجاع حتى قيمة الفوائد المنتظرة، أي عدم مساهمة البنك في تحقيق التنمية.

– يحقق البنك الوطني الجزائري بشار بعض مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والمؤسساتية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

– البنك يساهم في تحقيق مستوى معين من التنمية المستدامة بطريقة مباشرة عن طريق توفير الموارد المالية بكمية كبيرة ومنح أكبر قيم للقروض على المستوى الجهوي، وبالتالي تغذية القطاع الاقتصادي والتنمية عموما بالموارد المالية وتوزيعها على شكل قروض تنموية على جميع القطاعات. واتضح أيضا أن هذه الموارد كافية لتغطية حجم القروض الممنوحة وتشكل إحتياطي إيجابي لمواجهة طلبات الزبائن الآنية من الودائع- أي أنه يطبق المبدأ المصرفي في أنه يجب ألا تتجاوز القروض المصرفية ثلثي الودائع- بالمقابل تظل هذه الموارد المالية غير ناجعة طالما لم يتحقق استغلالها في مشاريع ناجعة بالشكل الكاف للتنمية المستدامة.

– أما مساهمة البنك الوطني الجزائري بالطرق الغير مباشرة، فتتمثل أساسا في تمويلاتها المختلفة للمشاريع التنموية الموجهة لقطاعات متنوعة، وبالتالي تحقيق البعض من مؤشرات التنمية المستدامة

في المجالات الأربع: المجال الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والتكنولوجي، في حدود نسبة التوافق والاسقاط مع مؤسسة محل الدراسة ومحيطها.

- ورغم ما ساهم به البنك الوطني الجزائري على المستوى الوطني والجهوي في تحقيق التنمية المحلية والوطنية والمستدامة، شأنه شأن البنوك الجزائرية، ورغم دراسات الجدوى التي يعتمد عليها البنك في قبول القروض المطلوبة، ورغم الممارسات لاحترام معايير التنمية المستدامة في في قبول قروض المشاريع الاستثمارية، إلا أنه غير مدرج تماما لمبادئ التنمية المستدامة في طلبات القروض رسميا، كما أن بعض المشاريع الممولة تفتقر لتطبيق معيار الجدارة الائتمانية حقا، وعدم المراقبة والمتابعة الفعلية والمستدامة بعد تمويلها وعن مدى نجاحها محليا وجهويا، ضف إلى ذلك عدم وجود إحصائيات تدل على مدى احتياج الاقتصاد لحجم القروض، حتى تقاس نسبتها ومدى وصولها لأهداف التنمية، كما أن المشاريع الممولة أيضا تفتقر إلى تمويل المشاريع التكنولوجية والبيئية (البنوك الخضراء والاقتصاد الأخضر)، والمشاريع التي تهتم بالتنمية البشرية.

وبالتالي فالبنوك التجارية الجزائرية مازالت لم ترقى لمستوى تحقيق التنمية المستدامة بالشكل الكافي.

ومن خلال عرض هذه النتائج يتبين صحة الفرضيات المطروحة حيث نصت الفرضية الأولى على أن التوجه نحو الاستدامة الاقتصادية ممرا لابد من عبوره لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا ما تبين من خلال الدراسة، أن مساهمة البعد الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية أي مساهمة المؤشرات الاقتصادية (مثلا الناتج القومي الإجمالي، الدخل، حصص الاستثمار المحلي والأجنبي، المساعدات الإنمائية، مؤشرات استخدام الطاقة ووسائل النقل، مؤشرات البنية الاقتصادية والاقتصاد الكلي، إجمالي الموارد الطبيعية خاصة المحروقات...) في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

واستداماتها عبر السنين يعني تحقيق تنمية مستدامة، بالإضافة إلى التأتير والتأثر للبعد الاقتصادي ومؤشراته على أبعاد التنمية المستدامة الأخرى (الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية).

فكل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية السابقة الذكر تؤثر وتتأثر بالمؤشرات الاجتماعية (مثلا الصحة والتعليم، الفقر والسكن والنمو السكاني، التنمية البشرية، الأمن الاجتماعي...)، وتؤثر وتتأثر بالمؤشرات البيئية (مثلا مؤشرات انبعات ثاني أكسيد الكربون، نوعية الهواء والتلوث، المساحات الغابية والزراعية، المياه والتنوع الحيوي...)، وتؤثر وتتأثر في المؤشرات التكنولوجية والمؤسساتية (تنافسية القطاع الصناعي، الإنجازات التكنولوجية وحجم استخدامها، الطاقة الابداعية والابتكارية، مهارات ارأس المال الفكري...).

أما الفرضية الثانية فهي صحيحة أيضا، فرغم اهتمام الدولة لقطاع البنوك والاصلاحات التي اعتمدت لتطويره لصالح التنمية الاقتصادية في ظل المخاطر والتحديات، ورغم المساهمة الفعلية لهذه البنوك في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة (مثلا تطوير الودائع والقروض وتوجيهها للاقتصاد، تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة كأحد البدائل الاستراتيجية لقطاع المحروقات، تمويل التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية...)، تظل هذه المساهمة غير مرموقة لمستوى متطلبات التنمية المستدامة.

وتبين أيضا أن البنك الوطني الجزائري له دور في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والجهوية التي تمثل أساسا لتحقيق التنمية الوطنية والمستدامة بحكم أنه الرائد ضمن المحيط التنافسي، عن طريق ما يوفره من موارد مالية واستدامتها (تطور الودائع البنكية بمختلف أنواعها أي حاجة الاقتصاد والزبائن لهذه الودائع حتى تتم المعاملات البنكية) وتوظيفها في مشاريع مختلفة تخدم التنمية واستدامتها محليا وجهويا ووطنيا (مثلا تطور حجم القروض الاستثمارية بمختلف أنواع النشاط)، تظل المساهمة غير كافية.

بالمقابل فهذا البنك يساهم في تحقيق لبعض من مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية، لكن على حسب نسبة التناسق بين القطاع البنكي وهذه المؤشرات وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة والأخيرة.

توصيات الدراسة: بعد النتائج المتوصل إليها لمسنا وبوضوح نسبي النقائص والعوائق التي تعيق دور البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى الأخص البنك الوطني الجزائري محل الدراسة، لأنه رغم كل ما يساهم به هذا البنك تظل محتشمة لمستوى تحقيق ابعاد التنمية المستدامة بالشكل الفعلي، لذلك يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والمالية التي تزخر بها الجزائر بما يحقق العدل والإنصاف في حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية من التنمية، والاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ووطنيا.
- إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.
- بذل المزيد من الجهود لتقليص فجوة الفقر والبطالة والفجوة بين الجنسين في مختلف المجالات وكذا تحسين وضعية الصحة والتعليم لتحقيق الرقي التنموي.
- التحديات التي يجب رفعها تظل متعددة ومتجددة، ولمواجهة هذه الأخيرة يجب على الدولة تكييف كل الوسائل بداية من ضرورة تدعيم صلاحيات الوزارات المعنية بأهداف التنمية المستدامة وكذا

وضع الأدوات الاقتصادية والمالية كتكييف الرسوم البيئية وتدعيم الشبكة المعنية بالمراقبة ومتابعة نوعية الأنظمة البيئية.

- انشاء صناديق خاصة لتمويل مشروعات البيئة والابتكارات بالتنسيق مع مختلف البنوك التجارية الجزائرية، كما يجب على هذه البنوك إدراج مبادئ التنمية المستدامة كشرط أساسي لقبول قروض الاستثمارات والاحترام الفعلي للجدارة الائتمانية للمشاريع الممولة ومراقبها المستدامة بعد تمويلها.
- تفعيل الدعم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم دعامات التنمية، وتشجيع روح المبادرة الخاصة. بالإضافة إلى القيد الصارم في توجيه التمويل الهادف للبنوك في مجال انشاء هذه المؤسسات، واكتساب أكبر ضمانات ممكنة والتعامل بجدية مع صناديق الضمان ومؤسسات استرجاع القروض المعتمدة من طرف الدولة.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية في إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القدرة الانتاجية وتحسين جودتها حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية.

آفاق الدراسة: الدراسة أبرزت لنا بعض التشبعات التي لها صلة بالموضوع وتستحق الاهتمام بالدراسة المعمقة، وعلى الباحثين الراغبين في بحث هذه المواضيع الاهتمام بها، ومن بينها:

- واقع التنمية الاقتصادية بين الحق في التنمية ومتطلبات الاستدامة.
- استنزاف الموارد الأحفورية عائق نحو تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.
- التنمية البشرية ومتطلبات تحقيقها في البنوك التجارية الجزائرية.
- تحديات البنوك التجارية الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة.
- دور البنوك التجارية الجزائرية في تمويل المشاريع البينية.

تم بحمد الله

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

1.الكتب باللغة العربية:

- ابتتهاج مصطفى عبد الرحمان،"إدارة البنوك التجارية"، دار النهضة العربية، مصر، 1999.
- إبراهيم العيسوي، "التنمية في عالم متغير – دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-"، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، 2001.
- ابراهيم مشورب، " التخلف والتنمية دراسات اقتصادية"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان ، 2002.
- ابن المنظور، " لسان العرب"، دار صادر، الجزء الخامس عشر، بيروت.
- أحمد هني،" العملة والنقود"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1991.
- أحمد شعبان محمد على، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الدار الجامعية، 2007.
- أحمد أبو اليزيد الرسول،"التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج"، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- أحمد بوراس،" أسواق رؤوس الأموال"، مطبوعات جامعة منتوري الجزائر، 2003.
- الحداد عوض، " الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية"، دار الأندلس، الإسكندرية، 1993.
- الحسن عبد الموجود إبراهيم، "التنمية وحقوق الإنسان"، المكتب الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- السا اسيدون،"النظريات الاقتصادية في التنمية"، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997.
- جميل الزيدانين،" أساسيات في الجهاز المالي، المنظور العملي"، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، الطبعة الأولى،1999.
- جعفر الجزار، "البنوك في العالم"، دار النفائس، بدون سنة.
- خالد أمين عبد الله، "العمليات المصرفية"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- خالد مصطفى قاسم،"إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- دوغلاس موسيشت،" مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى مصر، 2000.
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، دار دجلة، الأردن، 2008.
- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، "إدارة البنوك"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والصناعة ، عمان, الأردن، الطبعة 2 ، 1996.
- سعدون بوكابوس،"عرض وتحليل بينة الاقتصاد الجزائري"، مطبوعات جامعية، جامعة الجزائر.
- سلمان أبو دياب،" اقتصاديات النقود والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
- سمير الخطيب، " قياس وإدارة المخاطر بالبنوك"، منشأة المصارف، مصر، 2005.
- سهير حامد،" إشكالية التنمية في الوطن العربي"، الشروق، الطبعة الأولى، عمان ، 2007.
- شاكر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك" ، الدار الجامعية ، الجزائر، 1988.
- شاكر القزويني،"محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2000.
- شوقي أحمد دنيا، " الإسلام والتنمية الاقتصادية"، دار الفكر العربي، دمشق، 1979.
- صبري فارس الهيتي،"التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001.
- طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر"، الدار الجامعية ، مصر،2003.
- طلعت أسعد عبد الحميد، "إدارة البنوك المتكاملة، دار الفجر، القاهرة، 2004.
- طلعت السروجي، "التنمية الاجتماعية"، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر، 2002.
- عامر محمود طراف، " أخطار البيئة والنظام الدولي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.
- عاطف قبرصي،" الاقتصاد الجديد"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة.
- عبد الحق بوعتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، جامعة قسنطينة، 2000.
- عبد الخالق عبد الله، "دراسات في التنمية العربية"، الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- عبد الرحمان العيسوي،"الإسلام والتنمية البشرية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

قائمة المراجع

- عبد الغفار حنفي، "الأسواق والمؤسسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1994.
- عبد القادر بلطاس، "الاقتصاد المالي والمصرفي-السياسات والتقنيات الحديثة في تمويل السكن-"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- عبد الله عطوي،"السكان والتنمية البشرية"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.
- عبد المعطي رضا، " ترشيد إدارة الائتمان"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- عبد المنعم السيد علي، " اقتصاديات النقود والمصارف"، مطابع جامعة الموصل، العراق، الجزء الأول ، 1984.
- عبد الوهاب يوسف أحمد،" التمويل وإدارة المؤسسات المالية "، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط،" التنمية المستديمة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها"، دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2007.
- عثمان محمد غنيم ، " مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي"، دار الصفاء، عمان، 1999.
- عصام البدوي، "الحياة الأرضية والتنوع الحيوي"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت، 2006.
- علا محمد الخواجة، " العولمة والتنمية المستدامة "، مقال مدرج في الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
- غازي بن عبد الرحمن القصيبي، "التنمية الأسئلة الكبرى"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان، 2006.
- فائق شقير، عاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم، "محاسبة البنوك" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، 2000.
- ف. دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة "بهاء شاهين"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
- كلود فوسلير وبيتر جيمس، " إدارة البيئة من أجل جودة الحياة "، ترجمة علا أحمد إصلاح، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2001.
- لعشب محفوظ، "القانون المصرفي"، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.
- محسن أحمد الخضيري،" التسويق المصرفي"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،1999.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، " الغزو الرأسمالي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال "، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984.
- محمد زكي المسير، مقدمة في الاقتصاديات الدولية واقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، القاهرة ،1993.
- محمد سويلم، "إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية"، الشركة العربية للنشر، بيروت، 1992.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، "التنمية الاقتصادية " مفهومها، نظرياتها، سياساتها""، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2000.
- محمد نضال الشعار،" أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2005.
- محمود حميدات،"مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- مجدي محمود شهاب ،" اقتصاديات النقود والمال "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- مصطفى كمال طلبة وآخرون، "مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي"، أبو ظبي، يناير، 2001.
- مصطفى هني، "معجم المصطلحات الاقتصادية والمالية"، مكتبة لبنان ناشرون، 2001.
- نادية حمدي صالح، "الإدارة البيئية (المبادئ والممارسات)"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.
- نور الدين زمام،" السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998"، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002.
- هشام محمد الخطيب، "الطلب على الطاقة"، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثانية، بيروت، 2006.
- هشام مصطفى الجمل، "دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي"، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر،2006.

– وردم باثر، ترجمة علي محمد، " العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة"، الأهلية، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2003.

2.الكتب باللغة الأجنبية:

- Alian Jounot, « 100 questions pour comprendre et agir le developpement durable », AFNOR, 2004.
-Alistar McMillan "Dictionary of politics",oxford university press, 2005.
- Audrey aknin, Vincent géronomi, Patrick schembri, géraldine froger, philippe méral, " environnement et développement, quelques réflexions autour du concept de « développement durable »",institut de recherche pour développement, édition (IRD),Paris,2002.
- Benissad Hocine, « La réforme économique en Algérie », 2ème ed, OPU,1991.
- Christian Léveque et Yves Sciama, « Développement durable nouveau bilan », Dunod, Paris,2005.
-Edward Barbier, « The concept of sustainable economic » development environmental conservation, vol 14 N° 2, 1987.
- Hugon Philippe, « La scolarisation et L'éducation, facteurs de croissance ou catalyseurs du développement ? », Mondes en développement, Vol 33, 2005.
- j- Bessis, « gestion des risque et gestion actif-passif des banque», dalloz ,paris,1996.
- Michael Allaby, »Dictionary ofEcology ",oxford university press, 2005.
-Naas Abdelkrim, « le système bancaire algerien : de la décolonisation à l'économie de marché », Maisonneuve et larose ,paris, 2003.
Nacer-eddine Sadi, « La privatisation des entreprises publiques en Algérie », Opu,Alger, 2ème ed, 2006.
- Patrick Widloecher et Isabelle Querne, « Le guide du développement durable en entreprise », Ed .Groupe Eyrolles, Paris , 2009.
-Peter Hewitt et Philippe Aghion, "Endogenous growth theory",Massachusetts institute of technology, third printing, 1999.
-S.Schely and J.laur , "The Sustainability Challenge",Pegasus Communications,Inc,Cambridge, 1997.
- Sylvie Diatkine, « les fondements de la théorie bancaire »,Ed Dunod, Colle « théorie économique »,Paris, France,2002.
-Thierry Garcia, « L'objectif de développement durable de l'Organisation Mondiale du Commerce », L'HARMATTAN, Paris, 2008.
-Yvette Lazzeri , "Le développement durable : du concept à la mesure",Ed .L'harmattan,,Paris, 2008.

3.أطروحات الدكتوراه:

– بطاهر علي، "إصلاحات النظام المصرفي وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية "،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

– حاجي فاطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية (2005-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014.

– كمال ديب،" دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي)"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008-2009.

– محرزي جلال، " نحو تطوير وعصرنة القطاع المصرفي في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

– محمد طاهر قادري، " آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

– محي الدين حمداني،" حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008-2009.

– مربيعي سوسن، " التنمية البشرية في الجزائر – الواقع والآفاق"،رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري 02، قسنطينة، الجزائر، (2012-2013).

– نجية مقدم المولودة زحوف،" التنمية المستدامة ومقتضيات البعد الإيكولوجي دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2011.

4.رسائل الماجستير:

– محمد ذنون محمد الشرابي، " تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه التنمية المستدامة – دراسة نظرية تطبيقية للمدة 1987-2003)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم المالية والمصرفية، جامعة الموصل، العراق، 2005.

– مؤيد عبد الرزاق الفاعوري،" التنمية المستديمة لمنطقة الساحل الشرقي للبحر الميت"، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2005.

– صوفان العيد، "دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011.

– زرنوح ياسمينة، " إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

– فيصل يوسف، " أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013-2014.

5.المجلات:

– آسار فخري عبد اللطيف، "العولمة المصرفية"، مجلة الجندول، العدد 24، القادسية، العراق سبتمبر 2005.

– أسامة الخولي،"البيئة والتنمية المستدامة"، السجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدولية، أبوظبي، 2002.

– أفانيش بيرسون، " الفجوة المعرفية"، ترجمة صفاء روماني، مجلة الثقافة العالمية، عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 2001،

– اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلنا المشترك"، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989.

– بقة شريف والعايب عبد الرحمان، " العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008.

– بوطيبة فيصل، "العائد من الاستثمار في التعليم"، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد 07، 2012،جامعة سعيدة.

– بومعراف إلياس وعمري عمار، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، (2009-2010)، ورقلة.

– ترقو محمد وآخرون، "استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر وتكنولوجيات الطاقات المتجددة"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 04، العدد 2017/04، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

– تطار محمد، "النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثاني، جوان 2002.

– جميل طاهر، " النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997.

– جميل طاهر، " تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية "، مجلة بحوث اقتصادية عربية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 09، القاهرة، خريف 1997،

– جورج قرم، " التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي"، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية ،رقم 06، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك،1997.

– رباحين زهرة،"اصلاح المستشفيات العمومية في الجزائر، مهماتها، تنظيمها من خلال مشروع الاصلاح، بين **الأهداف والوسائل**"، الملتقى الدولي الأول لاقتصاد الصحة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، (13 – 15 نوفمبر 2006.

- رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر–واقع وآفاق"،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد13، 2015، جامعة سطيف.

– زكي رمزي، " المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة "، سلسلة عالم المعرفة، العدد84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.

–زيرمي نعيمة، "التجارة الخارجية الجزائرية وإصلاحات صندوق النقد الدولي–تحليل دروس الأمس للأستفادة لأزمة اليوم"، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم.

– زينب طورش، أحمد أكرم حبار، "مقارنة تطور تمويل القطاع الخاص قبل وبعد الانتقال إلى اقتصاد السوق"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، أم البواقي، العدد السابع ، جوان 2017.

– سعيدة رحمانية، "**وضعية الصحة والخدمات الصحية في الجزائر**"، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11، قسنطينة، مارس 2015.

– فيصل بهلولي،"التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانظمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث، العدد 11– 2012، جامعة ورقلة.

– عائشة عميش وعمر صخري، "دراسة تحليلية قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي على التشغيل في الجزائرخلال الفترة (1970–2012) باستخدام منهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 13 ، 2015.

– عناني ساسية ونعمون وهاب، " تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانظمام المرتقب إلى المنطمة العالمية للتجارة"، مجلة المنصور، العدد 24، العراق، 2015.

– محمد مسعي، "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد10، جامعة ورقلة، 2012.

– محمد السيد عبد السلام، " الأمن الغذائي للوطن العربي"، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

– محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة، "قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائرباستخدام مؤشر KAOPEN، دراسة قياسية (1970–2010)"، مجلة الباحث، العدد 13، 2013.

– محمد عبد العزيز العصيمي وآخرون،" أيتها الطاقة البديلة...أين أنت؟"، مجلة القافلة، المجلد 55، العدد5، السعودية، 2006.

– محي الدين نصرت وآخرون،" تنمية المجتمعات الريفية "، مقال المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة.

– عبد الحق بوعتروس، "حول أهمية إدارة مخاطر الصرف"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري، فسنطينة، العدد 12 ، 1999 .

– عبد القادر الحوري، "الجزائر: التطورات الاقتصادية، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 388، مارس 2013.

– عبد الرزاق جبار،" تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد9، ،2013.

– نادية حمدي صالح، " الإدارة البيئية المبادئ والممارسات"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.

– نهى الخطيب، "اقتصاد البيئة والتنمية"، أوراق غير دورية تصدر عن مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، العدد 11، القاهرة، أكتوبر 2000.

–كولون ريز،" النهج الايكولوجي للتنمية المستدامة"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 04، ديسمبر 1993.

– وارث محمد، "الفساد و أثره على الفقر :إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السبياسة والقانون، ورقلة ، العدد 08، 2013.

6.الملتقيات والمؤتمرات:

– الماحي ثريا ، مداخلة بعنوان "نحو إستراتيجية فعالة لخلق علاقة مستقرة بين سوق التعليم و سوق العمل كحل للبطالة و طريق للتنمية المستدامة"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على الطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15–16 نوفمبر 2011، كلية العلقم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة بسكرة.

– بوعشة مبارك، " التنمية المستدامة– مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم"، مداخلة مقدمة في فعاليات المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنظم بجامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

- حوالف رحيمة وطفياني كلثومة، "واقع وآفاق الخدمات الصحية في الجزائر خمسة عقود من الانجازات والصعوبات"، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستشرافية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014.

- خواني ليلي وبوشيخي عائشة،"تراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص في الجزائر:حالة الاتصالات السلكية و اللاسلكية"، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستشرافية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014.

- درواسي مسعود وآخرون، "دور البنوك في تمويل الاستثمار"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية- واقع و تحديات-، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية (جامعة الشلف)، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.

- دراجي سعيد،" دراسة تقييمية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري-على ضوء خمسين سنة من التنمية-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 05/04 مارس2014.

- روابح عبد الباقي، "الاصلاح المصرفي في ظل برنامج التصحيح الهيكلي(دراسة حالة الجزائر)"، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، واقع وآفاق ، جامعة قالمة، نوفمبر 2001.

- كربالي بغداد وحمداني محمد، " نظرة تقييمية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي على ضوء الإنجازات المحققة"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري-على ضوء خمسين سنة من التنمية-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، 05/04 مارس2014.

- كسال سامية، "مبدأ حرية التجارة والصناعة أساس قانوني للمنافسة الحرة "، الملتقى الوطني حول حرية المنافسة في القانون الجزائري، 03-04 أفريل 2013، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

- زيدان محمد، "الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

- مفتاح صالح، رحال فاطمة، " تأثيرمقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي 09-2013/09/11، إسطنبول، تركيا.

- عبد الله الحرتسي حميد، "السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، نقلا عن عماري عمار، مداخلة بعنوان " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها "، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- عبد الله خبابة، "التنمية الشاملة المستدامة-المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ريودي جانيرو1992 إلى مؤتمر بالي2007"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008/08/07.

- عماري عمار، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنظم بجامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.

- عبد القادر مطالس، " أثر مشكلة التغيرات المناخية على حياة واستقرار المجتمعات البشرية: ريو، كيوتو، كوبنهاكن"، المؤتمر الدولي الثالث حول حماية البيئة ومحاربة الفقر في الدول النامية، حالة الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، 03-2010/05/04.

- قرامطية زهية، وآخرون، "الحلول المبتكرة للتجربة السويدية في معالجة النفايات الصلبة لتوليد الطاقات المتجددة"، الملتقى الدولي حول "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة"، 2423أفريل 2018، كلية العلوم الاقتصاية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة.

- لعراف فائزة وسعودي نجوى،"دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011"، الملتقي العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة،2012.

- ماجد بن عبد الله بن مشاري أل سعود، رئيس جمعية الحاسبات السعودية، مؤتمر" تقنية المعلومات والتنمية المستدامة"، 26-29 صفر 1427، الرياض، السعودية.

– محمد زيدان، عبد الرزاق جبار، مداخلة بعنوان "متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية"، الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام 11–12 مارس 2008.

– محمد مرعي مرعي،" دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة: المسؤوليات والآليات"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العربي للإدارة البيئية، المنامة، البحرين،24،20 نوفمبر2005.

– نبيل إسماعيل أبو شريح، " التنمية البيئية والتنمية المستدامة "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية المنعقد بالمنامة–البحرين،20–24 /2005/10.

– هواري معراج وحديدي آدم، "نحوتقويم مسارالبرامج التنموية في الجزائر باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة"،الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستشرافية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04–05 مارس 2014.

- CSD : Commission on Sustainable Development.
- J.Schumpeter, U.Backhaus," The Theory of Economic Development", Article, University of Erfurt , 2003.
- Michel Mathieu , « l'exploitation bancaire et le risque de crédit mieux », la revue banque, Paris , 1995.
- OCDE : Organization for Economic Cooperation and Development.
- OCDE« Perspectives économiques en Afrique 2003/2004",Etudes par pays: Algérie,2004.
- PNUE : United Nations Environment Program.
- PNUD : United Nations Development Program.
- Said Dib, « Les intérets pratiques de la distinction entre Banques et Etablissements Financiers dans la loi sur la monnaie et le crédit », Media Bank, N°41, Avril, Mai, Alger, 1999 .
- M .Lucas, « How can we make Globalization work for Sustainable Development?, Afrique PALOP, Development et mondialisation, SéminaireUniversité libre de Bruxelles,2004.

7. الإعلانات والتقارير

–إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المنعقد في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 06–08 سبتمبر 2000.

– الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام 2001.

– بنك الجزائر،" التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2010"، جويلية 2011.

بنك الجزائر، تقرير حول تطور الدين الخارجي للجزائر بين 1994–2004.

– بيان مجلس الوزراء المتضمن برنامج التنمية الخماسي المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

– بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24 ماي 2010 المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي2010–2014.

– التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبرغ عن التنمية المستدامة (26 أوت–04 سبتمبر 2002).

– التقرير السنوي لمديرية التخطيط ومتابعة الميزانية لسنة 2012–2013–2014.

– تقرير التنمية البشرية للعام 2003.

– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة السادسة والستون من جمعيتها العامة المنعقدة يوم 2011/07/21.

– تقرير التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بشار2014, 2015.

– موجز عن تقرير الجمعية العامة للحوار رفيع المستوى الخامس لتمويل التنمية، نيويورك أيام 7،8 ديسمبر 2011.

– تقرير الحكومة الجزائرية حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال البطالة، نوفمبر2008.

– الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الدوري،الجزائر، 1996.

– المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية"، 2005.

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008 ، ديسمبر2009.

– مصالح الوزير الأول، ملحق السياسة العامة، أكتوبر2014.

– النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية، مشروع الإطار الجديد لمعدل كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل، المجلد 31، مصر، 1999.

- كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- الجريدة الرسمية الجزائرية 1962/12/28.
- الجريدة الرسمية، 15 ديسمبر 2001، العدد 77.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 47، 2012.
- المادة 02 من التعليمة 68-94 المؤرخة في 1994/10/25 المحدد لمستوى الالتزامات الخارجية للبنوك والمؤسسات المالية.
- المادة 02،03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، العدد 54، الصادر في 02 أكتوبر 2011.
- المادة 17 من التعليمة بنك الجزائر رقم 94/74 الصادرة في 1994/12/29.
- المادة الثالثة من النظام 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 المتعلق بتنظيم وتسيير مركزية عوارض الدفع.
- جريدة السلام، 01 جويلية 2012، العدد 372، السنة الثانية.

- Banque d'Algérie, rapport annuel de la banque d'Algérie, 2004,2008,2012.
- Banque d'Algérie, « évolution économique et monétaire en Algérie », Rapport 2001, juin 2001.
FMI, « Algérie: Consultations de 2004 au titre de l'article….,Rapport des services ,Note d'information au public sur la discussion du conseil d'administration et déclaration de l'administrateur pour l'Algérie, février 2005.
-IMF.Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, ReportN°:04/31, Washington DC, Feb2004.
- IMF.Algeria: Statistical Appendix, ReportN°:06/102, Washington DC, Jan 2006.
-IMF.Algeria: Statistical Appendix, ReportN°:11/40, Washington DC, Feb 2011.
- IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:12/21, Washington DC, Feb 2012.
-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13/49 , Washington DC February 2013.
- International Energy Agency , « World Energy Outlook », Paris, 2002.
- Internaional Energy Agency , "Renewable Energy Information", Paris, 2003.
- « la BNA », appréciation établi par le service Marketing, direction de Marketing et communication « DMC »,2005
- Ministère de finance, Le programme complémentaire du soutien a la croissance 2005-2009, Avril 2005.
- Rapport du FMI n° 11/39 :Le Conseil d'administration du FMI conclut les consultations autitre de l'article IV 2010 avec l'Algérie ,Mars 2011, P(05) .
- UNDP , Word Energy Assessment (2003).

8.القوانين والمناشير والمراسيم

- الأمر رقم 94 - 03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87.
- المرسوم الرئاسي 93-99 المؤرخ في 10-04-1993 المتضمن المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والموقع عليها من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 09 ماي 1992، الجريدة الرسمية، العدد 24.
- المادة 13، قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية، العدد 16.
- المادة 19، قانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 ، الجريدة الرسمية ، العدد 16.
- المادة 37 من الجريدة الرسمية ، العدد 18، 30 مارس 2014.
- المادة 40 من القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في 19 جوان 2003.
- المواد 6، 7 من الأمر رقم 10 -04 ، المؤرخ في 2010/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض.
- قانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 والمتعلق بالولاية وبالبلدية.
-قانون 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.
- قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتضمن التوجيه العقاري المعدل والمتمم.
- قانون رقم 90-25 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم.
- القانون رقم 03-10 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر في 19 جوان 2003.

- قانون رقم 01-20 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للأقاليم الصادر في 12 ديسمبر 2001.
- القانون المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها الصادر في 2002، والقانون التوجيهي لترقية المدينة وتنظيم سياستها طبقا لمبادئ وأسس السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.
- القانون المتعلق بإنشاء البنك المركزي رقم 62-441 المؤرخ في 1962/12/31.
- القانون رقم 63-165 الصادر بتاريخ 07 ماي 1963.
- منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- « La création de la BNA », circulaires archivées , la direction de marketing et communication de la BNA, (année 1982, année 1989).
- la circulaire N°1405 du 04/05/1988 portant sur la création d'une réseau d'exploitation au niveau de la wilaya de BECHAR.

9.المواقع الالكترونية ومواقع الأنترنيت:

-تفسير ابن الكثير، , http://ayatq.engcv.com/tafseer.php?s=11&fa=61&ta=61
-تفسير الشيخ الشعراوي، http://www.nourallah.com/tafseer.asp?SoraID=5&AyaOrder=97,
-دراسة عن التنمية المستدامة من منظور القيم الإسلامية و خصوصيات العالم الإسلامي، http://doc.albhatoo.net.ma/img/doc/23nov_4.doc,
-أحمد السيد كردي، " التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي"، موسوعة الإسلام والتنمية، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129309
- Amartya.Sen," Development: Which Way Now?", Economic Journal, Vol. 93 Issue 372, December 1983, Pp.745-762,http://darp.lse.ac.uk/PapersDB/Sen_(EJ_83).pdf.
Development Sustainable Communities-The future is "D. Geis and T. Kutzmark, ,Center of Excellence for Sustainable Development, web "now
Jean Pièrre Hauet, « préface » www.kbintelligence.com/fileadmin/pdf/Preface_DD_Nov2004.pdf
-كمال رزيق، مقال بعنوان "التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر2005، http://www.uluminsania.net/b33.htm
-http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/katheer/sura7-aya56.html الآية 55 من سورة الأعراف، تفسير ابن الكثير،
-عبد الله بن جمعان الغامدي، " التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة"، www.kantakji.com/fiqh/files/env/9002/docwww.jordondevnet.org/shd/articlea.php, http://www.escwa.org.lb/arabic/divisions/sdpd/main.asp,
-عبد السلام أديب،" أبعاد التنمية المستدامة"، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغاربي، المغرب، 2002، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305
Le Plan de Relance Economique
-La Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des années 2003-2012, site internet : http://www.bank-of-algeria.dz.
- International Monetary Fund,Algeria: Statistical Appendix,IMF Country Report No. 09/111 2007,siteinternet:,www.imf.org/external/country/dza
- U.S Census Bureau 2004 ,Word Clock Projection, http ://www.census.gov/cgi-bin/ipc/popclockw
-تقرير حول أهداف الألفية للتنمية في الجزائر، www.akhbarelyoum.dz
تقرير مجموعة البنك الدولي ،
http://data.albankaldawli.org/indicator/IE.PPI.TRAN.CD?locations=DZ&name_desc=tr
http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries/1W?display=graph.
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارhttp://www.andi.dz .
World Development Indicators (WDI), August 2016

http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ
https://data.albankaldawli.org/indicator/ER.H2O.INTR.PC?display=graph--%3E&locations=DZ\
http://siratigli.yoo7.com/t2799-topic.
http:// www.hdr.undp.org/nhdr/support/primer
http://www.imf.org/external/french/pubs/ft/scr/2011/cr1139f.pdf

الملاحـق

Photo credit: ©UNICEF/Newar

الأهداف الإنمائية للألفية: جدول بياني للتقدّم المحرز عام ٢٠١٥

في بداية الألفية الجديدة، اجتمعت الدول أعضاء الأمم المتحدة لصوغ رؤية عريضة لمكافحة الفقر والمشاكل العديدة التي تعترض سبيل التقدم الإنمائي. وتُرجمت تلك الرؤية إلى ثمانية أهداف إنمائية للألفية وبقيت إطاراً شاملاً للتنمية في العالم طوال السنوات الخمس عشرة الماضية. ويشمل هذا الإطار الذي ستنتهي مدته في عام ٢٠١٥ أهدافاً وغايات محددة زمنياً ومؤشرات لرصد التقدم المحرز في مكافحة الفقر المدقع والجوع، وفي النهوض بالتعليم، والمساواة بين الجنسين، وبقاء الطفل، والصحة، واستدامة البيئة، والشراكات العالمية.

وتمثّل هذه الخريطة التقدير النهائي للتقدم المحرز نحو غايات رئيسية مختارة تتعلق بكل من الأهداف. ويقدم التقدير نوعين من المعلومات: اتجاهات التقدم ومستويات التنمية، مما يستند إلى المعلومات المتوفرة في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتُستخدم الألوان للدلالة على التقدّم المحرز نحو تحقيق الغاية المحددة في حين أن النص في كل خانة يبين المستوى الحالي من التنمية. وتستخدم توقعات عام ٢٠١٥ في معظم المؤشرات لتقدير مستوى التقدم المحرز: على أن بعض المؤشرات التي لا تتوفر عنها بيانات أو توقعات عام ٢٠١٥ تستخدم البيانات المتوفرة عن عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

٢٠١٥ أوان العمل العالمي للناس وللكوكب

الأهداف والغايات	أفريقيا		آسيا				أوقيانوسيا	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	القوقاز وآسيا الوسطى
	شمال	جنوب الصحراء الكبرى	شرق	جنوب شرق	جنوب	غرب			
الهدف ١ | القضاء على الفقر المدقع والجوع									
خفض حالات الفقر المدقع إلى النصف	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر مدقع	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر معتدل	مستوى فقر مرتفع	مستوى فقر منخفض	—	مستوى فقر منخفض	مستوى فقر منخفض
توفير العمالة المنتجة واللائقة	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير جداً في العمل اللائق	نقص معتدل في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير في العمل اللائق	نقص كبير جداً في العمل اللائق	نقص معتدل في العمل اللائق	نقص منخفض في العمل اللائق
خفض حالات الجوع إلى النصف	حالات جوع منخفضة	حالات جوع مرتفعة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع مرتفعة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع معتدلة	حالات جوع معتدلة
الهدف ٢ | تحقيق تعميم التعليم الابتدائي									
توفير التعليم الابتدائي للجميع	التحاق مرتفع	التحاق معتدل	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع	التحاق مرتفع
الهدف ٣ | تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة									
مساواة البنات بالبنين في التسجيل بالمدارس الابتدائية	قريبة من التكافؤ	قريبة من التكافؤ	متكافئة	متكافئة	متكافئة	قريبة من التكافؤ	قريبة من التكافؤ	متكافئة	متكافئة
حصة المرأة في العمل لقاء أجر	حصة منخفضة	حصة متوسطة	حصة مرتفعة	حصة متوسطة	حصة منخفضة	حصة منخفضة	حصة متوسطة	حصة مرتفعة	حصة مرتفعة
مساواة المرأة بالرجل في التمثيل في المجالس النيابية الوطنية	تمثيل معتدل	تمثيل معتدل	تمثيل معتدل	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض	تمثيل منخفض جداً	تمثيل معتدل	تمثيل منخفض
الهدف ٤ | تقليل وفيات الأطفال									
خفض معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات مرتفع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات منخفض
الهدف ٥ | تحسين الصحة النفاسية									
خفض معدّل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات مرتفع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات منخفض
الحصول على خدمات الصحة الإنجابية	معتدل	منخفض	مرتفع	معتدل	معتدل	معتدل	منخفض	مرتفع	معتدل
الهدف ٦ | مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض									
وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبدء في عكس اتجاه مساره	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار مرتفع	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض	معدّل انتشار منخفض
وقف وعكس اتجاه انتشار مرض السّل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات مرتفع	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل	معدّل وفيات منخفض	معدّل وفيات معتدل
الهدف ٧ | كفالة الاستدامة البيئية									
خفض نسبة المحرومين من مياه الشرب المحسّنة إلى النصف	تغطية مرتفعة	تغطية منخفضة	تغطية مرتفعة	تغطية مرتفعة	تغطية مرتفعة	تغطية مرتفعة	تغطية منخفضة	تغطية مرتفعة	تغطية معتدلة
خفض نسبة المحرومين من المرافق الصحية إلى النصف	تغطية معتدلة	تغطية منخفضة جداً	تغطية منخفضة	تغطية منخفضة	تغطية منخفضة جداً	تغطية مرتفعة	تغطية منخفضة جداً	تغطية معتدلة	تغطية مرتفعة